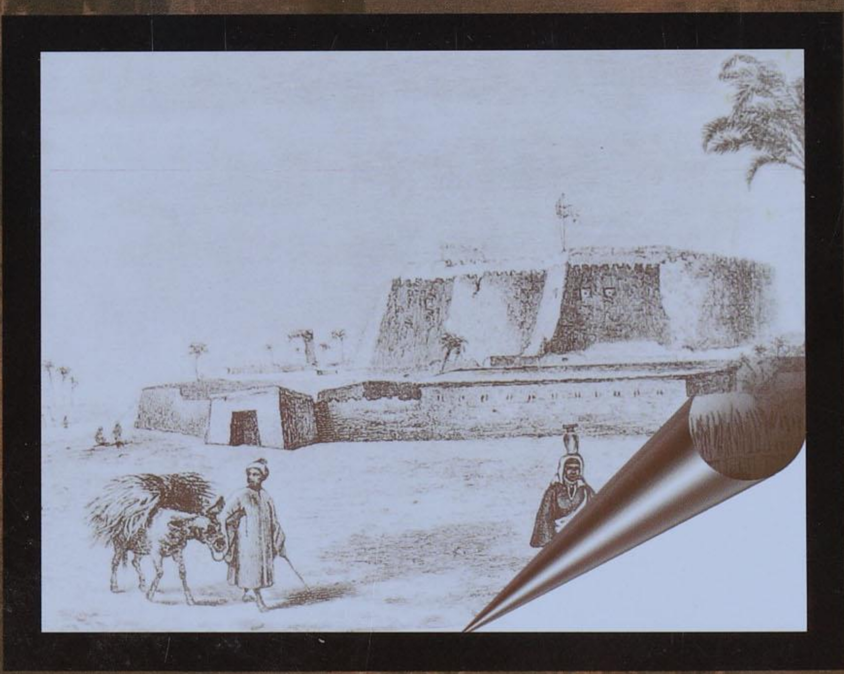
منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية
سلسلة الدراسات التاريخية رقم 25

مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر

دراسة في التاريخ السياسي والإقتصادي

رجب نصير الأبيض





الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
1998 ف

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (105)

سورة التوبة

منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

سلسلة الدراسات التاريخية رقم 25

مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر

دراسة في التاريخ السياسي والإقتصادي

رجب نصير الأبيض

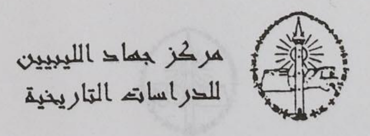


الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

1998 ف

رقم الايداع
98 / 3555
دار الكتب الوطنية –طرابلس

الطبعة الاولى 1998 م .



مركز جهاد الليبيين
للدراسات التاريخية

الأهـداء

إلى روح والدي الطاهرة المرحوم الحاج / نصير صالح محمد الأبيض (1932 - 1997) الذي قلما يجود الزمان بمثله حباً للعلم ودعوة للأخلاق السامية وتفانياً في خدمة الوطن وإلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

وإليهما أهدي أسمى آيات الحب والتقدير والاحترام والعرفان.

إبنكما

رجـب

الفهرس

التمهيد

إن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فريد جعلها تكون أقصر مسافة من سائر أقطار الشمال الافريقي الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط وأكثر اتصالاً بالمناطق الافريقية الواقعة فيما وراء الصحراء الكبرى. ولذا، أصبحت بعض الواحات الليبية الداخلية ومراكزها التجارية حلقة وصل ما بين شمال القارة الافريقية وبين بلاد السودان الأوسط والغربي.

وتعد مدينة مرزق التي نشأت على يد أسرة أولاد محمد والتي ازدهرت اقتصادياً بانتقال مركز الثقل السياسي إليها في مطلع القرن السادس عشر تقريباً من أهم الواحات الليبية ومراكزها الداخلية، لا سيما انها تقع في واحة تتمتع بوفرة المياه وتأتيها القوافل التجارية عبر شبكة من طرق القوافل الرئيسية والفرعية ومن ثم، أصبحت مرزق نتيجة لتصاعد نفوذها السياسي ونشاطها الاقتصادي بوابة ليبيا الرئيسية لما وراء الصحراء وحلقة اتصال لأهل السودان الأوسط والغربي بالعالم الخارجي.

لقد قدم حبيب وداعة الحسناوي دراسة علمية قيمة بعنوان «فزان تحت حكم أولاد محمد» أعطت صورة شاملة للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فزان وعاصمتها مرزق، وذلك منذ مطلع القرن السادس عشر حتى أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر.

وحفزت الدراسة المذكورة الباحث للتفكير في تغطية الفجوة التاريخية بوضع دراسة تتناول زمنياً الفترة اللاحقة لتلك التي درسها حبيب الحسناوي وتركز اهتمامها على مرزق حتى نهاية القرن التاسع عشر. غير أن دراسة الباحث اصطدمت بواقع مرير عند تجميع مادته. فقد وجد أن مادته الأولية باللغة العربية نادرة جداً وان ما توفر لديه كان بلغات أجنبية مختلفة بعضها بالانجليزية والبعض الآخر باللغتين الألمانية والفرنسية.

وبالرغم من أن كتابات الرحالة الأوروبيين الذين زاروا المنطقة وجمعوا عنها معلومات قيمة عن النشاط السياسي والاقتصادي لمدينة مرزق، فإن هذه الكتابات لم تعط صورة واضحة عن أحوالها الثقافية والاجتماعية. كما لم تقدم المصادر والمراجع المحلية التي توفرت للباحث معلومات تكفي لدراسة المجالين الثقافي والاجتماعي دراسة متوازنة وكذلك، أخفق الباحث في الحصول على عدد مناسب من الوثائق والمخطوطات التي ربما كانت بحوزة أهالي مرزق والتي يعتبرها ضرورية في تغطية نقص المادة الأولية التي يعاني منها البحث.

وعليه، فقد رأى الباحث أنه ما لم يتم تجميع المادة الضرورية، فلا يمكن دراسة أحوال مرزق الثقافية والاجتماعية خلال القرن التاسع عشر بصورة شمولية. ولذلك، ترك الباب مفتوحاً للباحثين المهتمين بتاريخ المنطقة لتقديم دراسات شمولية عنها مستقبلاً.

وبناء على ما ورد أعلاه، فقد حملت هذه الدراسة عنوان «**مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر**» دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي.

وتأتي أهمية هذا الموضوع ان مرزق شهدت خلال القرن التاسع عشر تطورات هامة أثرت على مسارها السياسي ونشاطها الاقتصادي.

ففي مطلع القرن المنصرم، اتخذ القره مانليون وسائل سياسية لإنهاء حكم أولاد محمد في مرزق عام 1813 م تأميناً لعلاقات اقتصادية مع مملكة برنو وبلاد السودان الأوسط. لكن، لم تعش هذه السيطرة القره مانليه على مرزق طويلاً، إذ تجدد النزاع السياسي في مرزق مرة أخرى بدخول أولاد سليمان حلبة الصراع. ففشل القره مانليون حتى نهاية حكمهم في عام 1835 م في إحكام سيطرتهم على مرزق التي دخلت بعد مقتل عبد الجليل سيف النصر في عام 1842 م تحت الحكم المباشر لإدارة العهد العثماني الثاني في طرابلس.

وبالرغم من أن الصراع السياسي على السلطة في مرزق كان مستمراً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن نشاط المدينة الاقتصادي ظل مزدهراً في الفترة نفسها مع المناطق الصحراوية وما ورائها، وإن كان طريق القوافل التجارية المؤدي ما بين (طرابلس - مرزق - برنو) قد أصيب بشلل تام أحياناً كثيرة، نتيجة لتعرضه لغارات قبائل أولاد سليمان المناوئة للحكم العثماني الثاني وكذلك لنشاط قطاع الطرق والبدو.

وفي ظل إدارة العهد العثماني الثاني، أصبحت مرزق، تخضع لسلطة القرار السياسي الصادر من طرابلس التي كانت فيها كلمة قنصليات الدول الأوروبية والجاليات الأجنبية نافذة. فقد رضخت عاصمة الإيالة للضغوط البريطانية وسمحت بإقامة قنصلية بريطانية في مرزق ومباشرة وكيلها قاقليوفي مهامه في 1843م، وكان ذلك إيذاناً بتدهور نشاط هذه المدينة الاقتصادي.

لقد جاءت القنصلية البريطانية إلى مرزق تحت ستار مراقبة تجارة الرقيق ومحاربتها. ولكن، إتضح ان وكيل القنصلية قاقليوفي أصبح متورطاً في هذه التجارة البشعة وان مهمته الأساسية كانت التجسس من أجل

التسابق مع فرنسا للسيطرة على المناطق الصحراوية ودواخل القارة الافريقية وقد واكب ذلك كله تشجيع نشاط الرحالة الأوروبيين وتصاعد التكالب الإستعماري على أفريقيا الغربية بين بريطانيا وفرنسا.

ومنذ بدايات النصف الأخير من القرن التاسع عشر، تحول ميزان النفوذ السياسي في المناطق الصحراوية وما ورائها لصالح فرنسا. وترتب على ذلك ان قامت بريطانيا في عام 1860 م باغلاق قنصليتها في مرزق وغدامس وبدأت مدينة مرزق تفقد أهميتها السابقة كمركز لطرق القوافل الوافدة من برنو. فتحولت معظم القوافل التجارية إلى الطريق الشرقي والطريق الغربي، بعد ان أحكمت فرنسا سيطرتها في وقت لاحق على حوض تشاد ومنطقة تمبكتو غرباً بيد أنه، رغم الضرر الاقتصادي الذي منيت به مرزق، خاصة بعد حدوث تحول كبير في طرق القوافل التجارية لصالح الممرات المائية المطلة على المحيط الأطلسي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فإنها لم تفقد كل شرايينها الاقتصادية. وظل نشاطها الاقتصادي حتى نهاية القرن التاسع عشر يعتمد على تجارة القوافل الداخلية كما يعتمد أيضاً على تجارة العبور الصحراوية الوافدة عبر الطريقين الشرقي والغربي.

وحرصاً على إكتمال الصورة التاريخية والوصول إلى نتائج علمية حول التاريخ السياسي والاقتصادي لمدينة مرزق، فإن هذه الدراسة أستقت معلوماتها من مصادر أولية ومراجع هامة متنوعة عربية وأجنبية. ومن أهمها ما يلي: -

أولاً: المصادر غير المنشورة:

أ - الروايات الشفوية: -

وتشمل المقابلات التي أجراها الباحث عند زيارته لمدينة مرزق في

كانون (ديسمبر) 1993 م مع بعض الشخصيات المهتمة بتاريخ المنطقة. ومنهم عبد السلام شحيرة والمهدي مصطفى. والأمين بوقيلة، وحميد الدسوقي، ويوسف الأخضر. فقد تركزت رواياتهم على معلومات حول نشأة مدينة مرزق ووصف أسوارها وأبوابها وشوارعها وتركيبتها السكانية. كما تطرقت إلى طرق القوافل التجارية الرئيسية والفرعية وعلاقات مدينة مرزق ببلاد السودان وكذلك أشارت هذه الروايات إلى النشاط الزراعي في هذه المدينة والصادر والوارد إليها من السلع فضلاً عن الصناعات التقليدية التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر.

ب - وثائق دار المحفوظات التاريخية - طرابلس:

لم يعثر الباحث إلا على سبع وثائق لها صلة مباشرة بموضوع دراسته منها أربع وثائق مصنفة وثلاثة غير مصنفة ففي المجال السياسي هناك وثيقة مؤرخة في عام 1863 م تتحدث عن تعمير قصبة مرزق التي بها مقر الحكومة كما توجد وثيقة أخرى تحتوي على شكاوي الأهالي ضد قائمقام مرزق وكاتب التحريرات العربية، وكذلك توجد وثيقتان أخريتان الأولى تتعلق بالمنفين السياسيين والمبعدين إلى مرزق والثانية جاءت باسم وقوعات مرزق وتتكلم عن البريد الوارد والصادر إليها. أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي، فهنالك أكثر من وثيقة ركزت على تحصيل الميري وسلبياته.

جـ - وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية:

استفادت هذه الدراسة من إحدى عشرة وثيقة صورت لصالح المركز مصنفة بقسم الوثائق والمخطوطات تمت دراستها وتقييمها وتحليلها حسب تسلسل موضوع البحث. وقد تناولت هذه الوثائق بعض جوانب من نشاط القنصلية البريطانية ووكيلها في مرزق بقصد رصد التحركات الفرنسية في المنطقة كما ركزت على المعاهدات التجارية التي أبرمتها

بريطانيا مع حكام الدواخل الأفريقية. وكذلك على مسألة الديون وطريقة سدادها، بالاضافة إلى إهتمامها بالسلع المتداولة وبمسألة أمان الطريق بالنسبة لسلامة وصول الأجانب والقوافل التجارية.

ثانياً: المصادر المنشورة:

أ - Mohammed Ibn Omar EL Tounisi, Voyage Au Ouaday. Paris, 1851:

لقد زود محمد بن عمر سليمان التونسي(*) هذا البحث بمعلومات قيمة عن الناحيتين السياسية والاقتصادية في مرزق وردت في كتاب رحلته إلى وادى والذي قام بإعداده وبنشره باللغة الفرنسية الطبيب الفرنسي بيرون (Peron) . ومن جملة معلومات التونسي التي استفادت منها هذه الرسالة ما يلي: -

1 - ان مرزق كانت تعرف لدى أهالي بلاد السودان باسم زويلة وان سكانها كانوا من أصول عرقية مختلفة. كما وصف مناخ هذه المدينة بدقة، مبيناً أنه كان طارداً للأجانب.

2 - أدلى بمعلومات قيمة عن نشاط سوق مرزق اليومي كما تناول موضوع تجارة الرقيق وأنواعه المفضلة في مرزق.

3 - أعطى معلومات وافية عن الصراع بين أولاد محمد ويوسف باشا القره مانلي، واصفاً دهاء الأخير في إنهاء حكم السلطان محمد المنتصر (1804 - 1813م).

(*) وهو من مواطني تونس (1789 م - 1857) تلقى تعليمه في القاهرة وقام برحلات عديدة إلى منطقة دارفور في السودان الشرقي ووادي بتشاد وذلك في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. أنظر... دائرة المعارف الإسلامية المجلد السادس ص 115م (وما يليها.

كما أشار إلى بداية الصراع بين القره مانلين وأولاد سليمان نتيجة لمقتل الشيخ سيف النصر وقيام القره مانليين بشق وحدة صف أولاد سليمان إلى فرعين متنازعين فرع بشر وفرع أبناء سيف النصر.

ب - عبد القادر جامي: من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، طرابلس؛ دار المصراتي، 1974 م:

كان عبد القادر جامي(*) من كبار المسئولين في إدارة العهد العثماني الثاني ويعتبر كتابه مصدراً هاماً لهذا البحث الذي استقى منه معلومات مفيدة شملت ما يلي: -

1 - وبالرغم من عدم تحديده لتاريخ نشأة المدينة، فإن وصفه للمدينة وسورها جاء متفقاً مع روايات الرحالة الأوروبيين بارث وفوجل وناختيجال، خاصة فيما يتعلق بوجود ثلاثة أبواب للسور.

2 - تتبع عن كثب تطور مدينة مرزق عمرانياً من طابق واحد إلى طابقين في بعض الاحياء السكنية.

3 - تحدث عن إزدهار تجارة القوافل بمرزق وما تحمله من سلع، خاصة تلك القوافل القادمة من بلاد السودان الأوسط، حيث أفاد بأن بعض هذه القوافل تحمل معها تراب الذهب إلى مرزق من أواسط نيجيريا.

(*) عبد القادر جامي من مواليد استنبول 1878م وبعد تخرجه من الكلية العكرية سنة 1896 م التحق بإدارة العهد العثماني الثاني وتدرج في المناصب، حيث عينه الوالي رجب باشا في عام 1908 م قائمقاماً وقائداً لمنطقة غات وانتخب في السنة نفسها نائباً عن متصرفية فزان في مجلس المبعوثان وعند قيام الحرب العالمية الأولى كان أحد زملاء مصطفى كمال اتاتورك الذي عينه بعد نهايتها وزيراً للداخلية في عام 1920م. أنظر:

عبد القادر جامي من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى ترجمة محمد الأسطى. تقديم علي المصراتي. طرابلس. دار المصراتي للطباعة والنشر والتوزيع ط 1 1974م ص 5.

جـ - جيمس ريتشاردسون. ترحال في الصحراء، ترجمة الهادي مصطفى أبو لقمة، بنغازي: قار يونس، 1993 م:

يعتبر كتاب جيمس ريتشاردسون(*) الذي زار مرزق في ديسمبر 1845م ذا فائدة كبيرة لهذه الدراسة فقد إنفرد بتناول بعض المعلومات القيمة التي لم ترد عند غيره من الرحالة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: -

1 - وصف قلعة مرزق وملحقاتها بدقة. كما أعطى تقديراً لسكان مرزق غير مبالغ فيه وحدده بحوالي 3500 نسمة. وكذلك، أشار إلى قرى منطقة فزان وتقسيماتها الإدارية، بالاضافة إلى مهام مجلس إدارة مرزق وعلاقاته بالمناطق الريفية من خلال شيوخ وزعماء القبائل.

2 - تحدث عن الحامية العسكرية في مرزق وتعداد أفرادها البالغ عددهم خمسمائة رجلاً حيث يشكل الأتراك الثلث. كما تعرض إلى مهام هذه الحامية ودورها في المحافظة على الأمن والاستقرار في ربوع فزان.

3 - أشار إلى تورط وكيل القنصل البريطاني قاقليوفي في تجارة الرقيق وإلى اقامته لعلاقات تجارية وودية مع حكام برنو وكبار الشخصيات الوافدة من بلاد السودان الأوسط والغربي.. ويبدو أن هذه العلاقات كانت من منطلق التجسس والحصول على معلومات حول تلك النواحي، وهو الأمر الذي أهمله ريتشاردسون بقصد أو بدونه.

(*) جيمس ريتشاردون: رحالة إنجليزي من مواليد لنكلون شاير عام 1806م، درس في المعاهد الدينية. وكلف بجمع المعلومات عن تجارة الرقيق في افريقيا الشمالية. وعرف باسم يعقوب وتوفي سنة 1851م أنظر اتيلو موري. الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا. ترجمة خليفة محمد التليسي. طرابلس: مكتبة الفرجاني. 1971م ص 43 .

4 - أشار إلى الاضطرابات والقلاقل التي سببها أولاد سليمان في طريق برنو أثناء نزاعهم مع العثمانيين.

5 - اهتم بإبراز دور مرزق في تجارة القوافل الصحراوية، حيث حدد بعض السلع الواردة والصادرة إليها ومن بينها الرقيق الوافد من برنو وبلاد السودان الأوسط والغربي، حيث سلط الضوء على سوء المعاملة التي كان يعاني منها هؤلاء التعساء.

د - Heinrich Barth. Reisen und Entdeckungen in Nord - und Central Frica in den Jahren 1849 bis 1855 Gotha: Jusus Perthes 1857 - 1858 - Vol. I.:

وجدت هذه الرسالة عوناً كبيراً في كتابات بارث(*)، خاصة الجزء الأول من رحلته التي قام بها من طرابلس نحو افريقيا الوسطى والتي أهتم فيها بجمع معلومات عن التجارة الصحراوية وعلاقات بلاد السودان في هذا المضمار.

وبالرغم من أن بارث لم يشر في كتاباته إلى القنصلية البريطانية في مرزق ولا إلى نشاط وكيلها ومهامها، فإنه أورد معلومات دقيقة حول وصف مدينة مرزق التي وضع لها مخططاً هاماً حدد فيه شوارعها وأسوارها بأبراجها كما تحدث عن المرافق الأخرى مثل القلعة والجامع. وكذلك، تعرض إلى القوافل التجارية الوافدة لمرزق واصفاً قافلة الحج القادمة من تواث وصفاً شاملاً.

(*) هنريش بارث (1821 - 1866) من مواليد هامبورغ وكان مهتماً بالدراسات التاريخية والأثرية والجغرافية واقترنت شهرته بالرحلة الكبرى التي قام بها برفقة ريتشاردسون واوفيرفيج والتي استغرقت خمس سنوات ونصف عرف خلالها باسم عبد الكريم وقد زار مرزق في مايو 1850م وهو في طريقه إلى بلاد السودان ثم زارها 1855م في طريق العودة.

أنظر اتيلو موري المرجع السابق ص 47 وما بعدها.

هـ - رحلة رولفس: عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر افريقيا: مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا 1865م - 1867م، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1996م:

لقد قام الرحالة الألماني رولفس(*) بزيارة مدينة مرزق عام 1865م ومكث فيها بضعة شهور واورد حولها معلومات وفيرة أعانت البحث في أوجه كثيرة ومن بين هذه المعلومات: -

1 - قدم دراسة جغرافية لمدينة مرزق وتحديد موقعها وفقاً لخطوط الطول والعرض. كما حدد ارتفاعها عن سطح البحر ومخزونها من المياه الجوفية ثم وصف بيئتها التي اعتبرها غير صالحة للغرباء وكذلك، قدم تقديراً لسكان فزان بحوالي 200,000 نسمة مشيراً إلى ان سكان مرزق داخل السور تعدادهم 3000 نسمة أي ان هذا التعداد جاء أقل بخمسمائة نسمة مما ذكره ريتشاردسون قبل عشرين عاماً.

2 - أعطى وصفاً محدداً لمدينة مرزق شمل الشارع الرئيسي المعروف باسم الدندل ومركز الجمارك والسوق ومباني المدينة والقصبة والحامية العسكرية بمبانيها وجنودها وكذلك انفرد بالاشارة إلى مقابر مرزق ومناطقها الأثرية.

3 - تعرض للنشاط الزراعي في مرزق محدداً أنواع المزروعات من قطن وتبغ وبطاطس وغيرها. كما أشار إلى أنواع التمور في فزان بشكل

(*) رولفس (1831 - 1896) ولد غيرهارد رولفس في 14 - 4 - 1831م في بلدة فيغزاك القريبة من بريمن. وقام برحلات عديدة بدء من عام 1862م في المغرب وطرابلس الغرب ومن أهم رحلاته التي قام بها من طرابلس إلى مرزق ومنها إلى كوكه وخليج غينيا واستغرقت عامين ونشر في إثرها كتابه عبر افريقيا في جزئين. أنظر اثيلو موري المرجع السابق، ص 74 وما يليها.

عام وفي مرزق بشكل خاص، حيث ذكر ثلاثين نوعاً منها.

4 - تكلم عن النشاط الاقتصادي اليومي لسوق مرزق وإلى دور النساء في البيع والشراء.

5 - ويؤخذ على رولفس أنه لم يشر إلى نشاط القنصلية البريطانية في مرزق متجاوزاً دورها في التكالب الاستعماري في المنطقة.

و - Gustav Nachtigal(*). Sahara und Sudan. Leipzig, 1879, Vol. I:

إن هذا الكتاب من المصادر الأساسية التي استفادت منها فصول الدراسة في جوانب مختلفة وخاصة أنه قدم إلى مرزق بعد حوالي ثلاث سنوات من مغادرة رولفس لمرزق. وركز على ما يلي: -

1 - ذكر معلومات جغرافية دقيقة حول مساحة فزان وتعداد سكانها مقارنة بسكان إيالة طرابلس. كما اهتم بوضع مخطط لمدينة مرزق في عام 1869 م مطابقاً لمخطط بويرمان الذي سبقه بسبعة أعوام، وأولى الأوضاع الصحية في فزان اهتماماً نابعاً من كونه طبيباً فتعرض لوصف الأمراض المنتشرة وطرق العلاج المتبعة.

2 - تحدث عن الزراعة في مرزق وأنواع المزروعات من خضر وفاكهة كما حدد عمق الآبار والطرق المستخدمة في الري وكذلك، تعرض إلى أهمية أشجار النخيل والفوائد التي تجنى منها.

3 - تناول دور مرزق كحلقة وصل في تجارة القوافل وعلاقاتها مع الواحات الليبية الداخلية وبلاد السودان الأوسط والغربي. ثم أشار

(*) جوستاف ناختيجال (1834 - 1885) من مواليد ايخستند قرب ستندال باقليم كسونيا واستقر عدة أعوام بأفريقيا الشمالية لأسباب صحية وقام برحلة طويلة شملت طرابلس ومرزق وتبستي وبرنو ووداي ودارفورثم وضع كتابة الصحراء وبلاد السودان الذي يعتبر مرجعاً هاماً حول البلدان التي زارها. أنظر اثيلوموري المرجع السابق ص 79 .

إلى مسألة أمان الطريق. كما تكلم عن المعاملات التجارية التي كانت سائدة في المنطقة مبيناً أنواع الأوزان والمكاييل المستخدمة.

4 - يلاحظ أن ناختيجال لم يشر إلى نشاط القنصلية البريطانية وأهدافها الأساسية في مرزق رغم ذكره لتورط وكيل القنصلية قاقليوفي في تجارة الرقيق من خلال شركاء له أمثال العامري والصفاقسي.

ز – A. ADU Boahen. Britain, The Sahara, And The Western Sudan 1788 - 1861. Oxford: Claredon Press, 1964:

ويعد كتاب بوهين(*) من أهم المراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة فقد ركز فيه على التغلغل البريطاني في الصحراء الكبرى وبلاد السودان الذي بدأ بالاستكشافات الجغرافية لدواخل القارة والذي إنتهى بمحاولات بتطوير ما يسمى بالتجارة المشروعة مع بلاد السودان عبر بعض المراكز التجارية ومن بينها مرزق وبمحاربة تجارة الرقيق تحت ستار قنصليتي مرزق وغدامس البريطانيتين.

ويعد كتاب بوهين مرجعاً هاماً لهذه الرسالة التي أعتمدت عليه بدرجة كبيرة خاصة فيما يتعلق بالجوانب السياسية التالية: -

1 - قام بإبراز جوانب قيمة من نشاط الرحالة الأوروبيين الذين زاروا منطقة مرزق لكنه لم يقم بتوضيح أهداف تلك الرحلات ولم يذكر الدوائر التي كانت تقف وراءها.

2 - أعطى معلومات وثائقية قيمة عن نشاط قنصلية مرزق، حسب السياسة المعلنة لوزارة الخارجية البريطانية.

(*) بوهين: هذا الكتاب يعتمد على الرسالة التي تقدم بها بوهين لنيل درجة الدكتوراه من جامعة لندن في يونيو 1959 م. وشغل منصب أستاذ التاريخ في جامعة غانا.
أنظر: A. Adu Boahen. Britain The Sahara and The Western Sudan 1788 - 1861 Oxford Claredan Press, 1964. P. IX.

3 - أورد بطريقة موضوعية معلومات حول الأحوال السياسية في مرزق وعلاقاتها بعاصمة الإيالة (طرابلس) فتتبع النزاع السياسي بين عبد الجليل سيف النصر والعثمانيين ونتائجه. كما أعطى صورة لوضع هذه المدينة في ظل إدارة العهد العثماني الثاني.

4 - ويؤخذ على بوهين أنه لم يبين الأسباب الحقيقية لقيام بريطانيا احداث وكالة قنصلية مرزق فحسب، بل لم يشر - أيضاً - إلى الدوافع الحقيقية إلى إغلاقها.

أما منهج الدراسة، فقد اعتمد على إتباع خطوات المنهج التاريخي القائمة على جمع المادة ونقد مصادرها ومراجعها وترتيبها وتقييمها وتحليل الأحداث وربطها لضمان تسلسلها وتماسكها وصولاً إلى النتائج العلمية المنشودة والمحددة.

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول وخاتمة، فالفصل الأول ورد بعنوان: مدينة مرزق: نشأة وتطوراً، حيث أعطى في مستهله خلفية جغرافية عن فزان بواحاتها وسكانها، موضحاً تأثير العامل الجغرافي في نشأة مدينة مرزق وتطورها.

كما حرص هذا الفصل على إعطاء خلفية تاريخية موجزة عن فزان قبل ظهور أولاد محمد حتى نهاية القرن الثامن عشر. وكذلك، ركز على إبراز بعض الآراء حول نشأة هذه المدينة وتطورها مع تحديد موقعها ووصف شوارعها وأسوارها وتوزيع سكانها ومنازلها ومقر الإدارة الحكومية فيها. ثم أختتم الفصل المعني بدراسة تحليلية لأربعة مخططات للمدينة ثلاثة منها وضعها رحالة أوروبيون، في حين كان الأخير عثمانياً.

أما الفصل الثاني، فقد ركز على التطورات السياسية في مرزق خلال القرن التاسع عشر التي بدأت بإنهاء القره مانلين لحكم أولاد محمد في فزان عام 1813 م. كما تناول تصاعد هذه الأحداث نتيجة

لإستمرار أولاد سليمان في مواجهة السلطة المركزية في طرابلس حتى تمكنت إدارة الحكم العثماني الثاني من قتل عبد الجليل سيف النصر عام 1842 والسيطرة على مرزق أخر معاقل أولاد سليمان وتعرض الفصل المذكور إلى المراحل الثلاثة لتطور النظام الإداري في مرزق منذ أواخر حكم أولاد محمد مروراً بالقره مانلين حتى ربطها بالحكم المركزي في طرابلس في العهد العثماني الثاني.

كما ناقش الفصل المعني أبعاد النشاط القنصلي الأوروبي في مرزق وأهدافه بصورة عامة والنشاط القنصلي البريطاني في المدينة نفسها بصورة خاصة.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث، فقد جاء مركزاً على النشاط الاقتصادي والتجارة الداخلية في مرزق متناولاً طرق القوافل الداخلية، والانتاج المحلي لمرزق مثل الزراعة والصناعة، كما عالج هذا الفصل نشاط مدينة مرزق في حركة التجارة الداخلية مناقشاً موضوع الديون والتركات والأرث وقضية السلب والنهب والضرائب وكذلك، تعرض إلى العملة والأوزان والمكاييل والمقاييس والأسعار وركز الفصل الرابع على دور مدينة مرزق الاقتصادي في تجارة العبور الصحراوية، حيث تناول طرق القوافل التجارية العابرة للصحراء الكبرى وتفرعاتها الرئيسية.

ثم تناول تنظيم القوافل التجارية بواسطة الوكالات والبيوتات التجارية كما تحدث هذا الفصل عن سلع العبور المارة عبر مرزق سواء أكانت وافدة من الشمال والجنوب وبالعكس أو من الشرق إلى الغرب وبالعكس. وكذلك بين مدى التأثير الذي ترتب عن تحويل نقل تجارة القوافل الصحراوية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر لصالح الممرات المائية المطلة على سواحل المحيط الأطلسي، وجاءت خاتمة الدراسة مبرزة لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

والجدير بالذكر أن هذا الكتاب هو في الأصل رسالتي العلمية لنيل درجة الاجازة العالية الماجستير في التاريخ الحديث التي تقدمت بها إلى جامعة الفاتح (كلية الآداب) ونوقشت بتاريخ 26 - 6 - 1997 م وذلك تحت إشراف الأستاذين الدكتور قمر الدين محمد فضل الله والدكتور عماد الدين غانم وقد كانت لمساعداتهما وتوجيهاتهما العلمية والمنهجية القيمة أثر في أن يرى هذا البحث النور. وأتقدم بالشكر أجزله إلى الأستاذ الدكتور محمد الطاهر الجراري أمين عام مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية الذي شمل هذا البحث برعايته الكريمة منذ إعداده وحتى طباعته كتاباً في صورته الحالية.

والله ولي التوفيق

رجب نصير الأبيض

طرابلس: الجماهيرية العظمى

مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. 15 - 12 - 1997 م ف.

الفصل الأول

مدينة مرزق نشــأة وتطوراً

1 ـ الخلفية الجغرافية.
- أ ـ أهمية الشاطــئ الليــبي.
- ب ـ جغرافية فــزان.
- جـ ـ سكان فــزان.
- د ـ واحــات فــزان ووديانها وسكانها.

2 ـ الخلفية التاريخية.
- أ ـ الجرامنت وجرمــة.
- ب ـ أولاد محمد بـفــزان.

3 ـ مدينة مرزق نشــأتها وتطورها.
- أ ـ نشــأة مدينة مرزق وموقعها.
- ب ـ وصف مدينة مرزق.
- جـ ـ الشوارع.
- د ـ البيـوت.
- هـ ـ مقر الإدارة الحكومية.
- و ـ مخطط المدينة.
- ز ـ سكان منطقة مرزق وتوزيعهم.

مدينة مرزق: نشـأة وتطوراً

بما أن هذه الدراسة تـؤرخ لمدينة مرزق ودورها في تجارة القوافل الصحراوية خـلال القرن التاسع عشر، فـإن استكمال الرؤية التاريخية لا بـد أن يتم في إطـار إعطاء مقدمة موجزة عن خلفيتين جغرافية وتاريخية لفزان التي نشـأت فيها مرزق وتطورت على يد مؤسسيها أولاد محمد حكام فـزان من الربع الأخير للقرن الخامس عشر حتى عـام 1813م.

وبديهي أن مدينة مرزق تـأثرت في نشـأتها وتطورها بـأهمية الموقع الجغرافي لفـزان وبخلفيتها التاريخية. وتـتـخـذ فـزان موقعاً استراتيـجيـاً بين منطقة ساحل البحر الأبيض المتوسـط وبلاد السودان الأوسط والغربي، مما جعلها نقطة التقاء ومركزاً لتجارة العبور الصحراوية الوافدة من مصر والسواحل الليبية والشمال الأفريقي وما وراء الصحراء. ولـذا جـاء بـروز مـرزق في الميدان السياسي في فـزان مستمداً قوته من موقعها الجغرافي الذي جعل القوافل التجارية الصحراوية تـتـدفق إليها، وبالتالي تحول إليها مركز الثقل الاقتصادي في المنطقة، خاصة بعد ان تحول إليها مركز الثقل السياسي، حينما إتخذها أولاد محمد عاصمة لهم.

وعليه، رأى هذا الفصل ان يستهل دراسته بخلفية جغرافية لكل من الشاطئ الليبي وفـزان بمناطقها وواحاتها وسكانها مع تبيان انعكاس العامل الجغرافي على مسار نشـأة مدينة مـرزق وتطورها. كما أهتم أيضاً

بإعطاء خلفية تاريخية موجزة عن تاريخ فزان قبل مجيء أولاد محمد وحتى نهاية القرن الثامن عشر.

وفي هذا الصدد، يتعرض إلى الكيفية التي وصل بها أولاد محمد للحكم في فزان تاركاً تتبع تطورات سياستهم الداخلية والخارجية وعلاقاتهم بالعثمانيين والقره مانلين للفصل السياسي الذي يليه.

ومن أهم ما ركز عليه هذا الفصل، تناول جملة من الموضوعات التي تتعلق بنشأة مدينة مرزق وتطورها. فقد أهتم بإبراز بعض الآراء الهامة حول نشأة هذه المدينة. كما أهتم أيضاً بتحديد موقعها ووصف شوارعها وبيوتها ومقر الإدارة الحكومية فيها. وكذلك قدم تحليلاً ومقارنة لمخططات أربعة للمدينة ثلاثة منها وصفها رحالة أوروبيون والأخير كان عثمانياً. وبالإضافة لكل ذلك، أعطى هذا الفصل تقديرات لسكان مرزق وضواحيها وتوزيعهم حسب الكثافة السكانية.

1 ـ الخلفية الجغرافية

إن المحاولات التي قام بها الرحالة الأوروبيون في الوصول إلى دواخل القارة الأفريقية والتعرف عليها قد اعتمدت على الموقع الجغرافي المتميز لليبيا منطلقاً لها. والمعروف أن ليبيا تتوسط الشمال الافريقي وتطل على البحر الأبيض المتوسط بسواحله الطويلة وتتصل في جنوبها بالصحراء الكبرى، مما أتاح لها موقعها أن تصبح حلقة اتصال بين مغرب الوطن العربي ومشرقه. [1]

وقد تمتعت المنطقة الغربية من ليبيا بأقصر الطرق وأسهلها، وهي طرق تربط بين موانئ البحر المتوسط وبين واحات فزان ومناطق ما وراء

(1) أحمد صدقي الدجاني، أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. طرابلس: دار المصراتي. د. ت، ص: 89 .

الصحراء الكبرى، ويرجع السبب في ذلك إلى إمتداد ساحل هذه المنطقة حوالي 500 خمسمائة كيلومتراً جنوباً، الأمر الذي جعلها أكثر مناطق الشمال الأفريقي قرباً بالنسبة لدواخل القارة الأفريقية، فضلاً عن أنها لا يوجد بها حواجز طبيعية مثل سلسلة جبال الأطلس. [1]

أما المناطق الجنوبية من ليبيا المجاورة لبلاد السودان الأوسط، فتشح فيها الأمطار وترتكز الحياة على الواحات التي يحترف سكانها الزراعة وتربية الحيوانات، بالإضافة إلى المعاملات التجارية في السلع المحلية وسلع العبور بينها وبين مدن السواحل الليبية وحوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد لعبت هذه الواحات ومن بينهما مرزق دوراً بارزاً في التجارة مع بلاد السودان، وأصبحت حلقة وصل لتسويق الصادرات الوافدة من مناطق الانتاج السودانية ونقلها إلى أسواق الاستهلاك العربية منها والأوروبية. [2]

فبديهي، أن موقع ليبيا الاستراتيجي بسواحلها الطويلة التي تمتد ما يقرب من حوالي ألف وتسعمائة كيلومتر، قد أتاح لها أن تكون جسراً ليس بين جنوب الصحراء الكبرى وبين شمالها فحسب، بل أيضاً بين العالم العربي وبين أوروبا من جهة أخرى وهذا دور كانت له أهميته القصوى في وقت الحرب والسلم. [3]

(1) Mark. F. Dyer The Foreign Trade of Western Libya. Boston: University Graduate School, 1987. Unpulished Diss., p. 106.

(2) مصطفى بعيو، دراسات في التاريخ اللوبي. الاسكندرية: مطابع عابدين 1953م، ص 168.

(3) Grothe. L. Hugo Tripolitanien und der Krawanen Handel nach dem Sudan. Leipzig. 4 (1898), p. 7.

أ ـ أهمية الشاطئ الليبي:

لقد فطن الأوروبيون لأهمية ليبيا بالنسبة لأطماعهم الاستعمارية في الوطن العربي وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي هذا الخصوص، برز دور القناصل الأوروبيين والتنافس بين دولهم لإيجاد مركز نفوذ داخل ليبيا، لا سيما منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي. وقد اتسعت هذه الأطماع منذ حملة نابليون على مصر في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وتصاعدت في ظل ما يسمى بالرحلات العلمية والاستكشافات لدواخل القارة الأفريقية، التي كانت ليبيا منطلقاً لها فاشتد هذا التنافس الاستعماري، حينما استولت فرنسا على الجزائر في عام 1830م وعلى تونس في عام 1881م وكذلك باستيلاء بريطانيا على مصر في العام 1882م.

إن الشواطئ الليبية قد تأثرت بتيارات حضارية قديمة وعريقة فموقعها جعلها قريبة من حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط وأكثر تعرضاً للتأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي حدثت في حوض البحر المتوسط والمعروف أنها تأثرت بالنفوذ الحضاري اليوناني والروماني،[1] خاصة إن منطقة برقة لا تبعد عن النقطة الجنوبية من اليونان إلا حوالي 210 ميلاً وكذلك طرابلس لا تبعد عن صقلية سوى بحوالي 240 ميلاً فقط[2] كما كانت ليبيا قلعة إنطلاق للمد العربي الإسلامي منذ القرن السابع الميلادي نحو بقية مناطق الشمال الأفريقي غرباً وما وراء الصحراء الكبرى جنوباً.

ومما يدل على أهمية الشواطئ الليبية قديماً في المجالين السياسي

(1) Ibid.

(2) Ibid.

والاقتصادي إن المدن الخمس(*) التي أسسها الاغريق في شرق البلاد وإن المدن الثلاث(**) التي أقامها القرطاجيون في الغرب كانت تعتمد في مصدر ثرواتها ورخائها على تجارة العبور وتبادل البضائع التي تدخل فيها منتجات بلاد السودان.[1]

ولذا، فإن القوى الاستعمارية منذ أواخر القرن الثامن عشر والمتمثلة في كل من بريطانيا وفرنسا وضعت نصب أعينها ضرورة بسط نفوذها على ليبيا باعتبارها بوابة إفريقيا الوسطى التي لا يمكن أن تكون هنالك مصالح تجارية أو سياسية على دواخل القارة الأفريقية إلا عن طريقها.[2]

وكانت لمدن السواحل الليبية وواحاتها الداخلية علاقات وطيدة وعريقة وموغلة في القدم مع بلاد السودان الأوسط [منطقة تشاد الحالية وشرق نيجيريا] فمثل هذه العلاقات المغرقة في القدم لم تحظ بها كل من تونس والجزائر لأن معظم واحاتها ومراكزها التجارية كانت أقل إزدهاراً وأكثر بعداً مقارنة بليبيا.[3]

وقد ساعدت الواحات والمحطات الليبية الداخلية على إزدهار الصلات الاقتصادية والحضارية ببلاد السودان الأوسط والغربي وعلى وجه الخصوص غدامس، وغات، ومرزق، وأوجلة. وبالإضافة لذلك،

(*) وصل عدد المدن التي أنشأها الأغريق في برقة بمجيء القرن الثامن قبل الميلاد إلى خمس مدن عرفت باسم (بنتا بوليس) أي المدن الليبية الخمس.

(**) المدن الثلاثة هي: لبدة الكبرى وأويا وصبراته. وقد أطلق عليها القرطاجيون اسم (تريبوليتانيا) أي المستوطنات الثلاث (طرابلس).

(1) Ibid.

(2) Ibid, p. 11.

(3) Ibid, p. 9.

يلاحـظ أن منطقة فـزان كانت تنطلق منها طـرق القوافل التجارية الرئيسية والفرعية وإليها. كما كانت بها كثير من المحطات، التي تقف عندها هذه القوافل للاستراحة والتزود بما تحتاجه من مـاء وطعام وقد لاحـظ الرحالة الألماني رولفس أهمية هذه المحطات ودعـا إلى الاهتمام بإحياء الطرق البرية التي كانت حلقة وصل بين الواحات بعضها ببعض وبين إفريقيا ما وراء الصحراء الكبرى.[1]

ب ـ جغرافية فـزان:

حظيت فزان بعناية الكتاب القدماء من اليونان والرومان وقد إرتبط ذكرها بالجرمنت وعاصمتهم جرما وتميل بعض الروايات التاريخية إلى أن اسم فـزان مشتق من كلمة (تافسانا) ذات الأصل الطارقي التي [تعني حافة لكثرة الحافات التي تميز مظاهر سطح فزان].[2]

ولا يستبعد محمود ناجي أن يكون الرومان قد نسبوا تسمية هذا الاقليم إلى أحد العرب المغاربة المسمى فزان (Fessan).[3] وبالرغم من اختلاف كثير من الدارسين في أصل هذه الكلمة، فـأنهم إتفقوا على أنها كلمة محلية إكتسبت الطابع اللاتيني حين تداولها الرومان وشاع استخدامها في روما.[4]

وعرفت باسم فزانيا [Phasania] وظل اسم فزان سائداً أيضاً في عصر الفتوحات الاسلامية لشمال افريقيا وحتى يومنا هذا.

---

(1) Ibid.

(2) جمال الدين الدناصوري، جغرافية فزان، بنغازي: ليبيا 1967 م. ص: 11 .

(3) محمود ناجي. تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم. محمد الأسطى. بنغازي الجامعة الليبية 1970 م، ص: 106 .

(4) الدناصوري. المرجع السابق، ص: 11 وما يليها.

برزت أهمية فزان منذ قرون عديدة، لأنها أصبحت حلقة وصل وملتقى لعديد من طرق القوافل التجارية التي تربطها بالمشرق العربي والشمال الأفريقي وبلاد السودان الأوسط والغربي. ولعل من أهم طرق القوافل التجارية التي أعطت فزان هذه الأهمية طريق غدامس غات وطريق طرابلس مرزق كاوار برنو.[1]

وعلاوة على ذلك كانت توجد طرق عديدة أخرى لا تقل أهمية عن الطريقين المذكورين. بيد أن نشاطها كان يتأثر سلبياً وايجابياً بالحالة السياسية والأمنية للمنطقة.[2] واعتمد ازدهار منطقة فزان على طرق القوافل التجارية التي تمر بها، حيث أن بعض هذه الطرق تربطها شمالاً بطرابلس وجنوباً ببرنو وبلاد الهوسا وشرقاً ترتبط بزويلة والقاهرة عن الطريق الصحراوي وكذلك بتونس والجزائر غرباً عبر غدامس وغات،[3] أما المغرب الأقصى، فيرتبط بفزان عن طريق غات أيضاً وعين صالح في الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن طريق القوافل ما بين طرابلس وفزان كان تحت نفوذ وادارة التجار العاملين في طرابلس خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي.[4]

أكتسبت فزان أهمية جغرافية أعطتها مكانة إستراتيجية في علاقتها بما وراء الصحراء الكبرى. فهي تشتمل على واحات ووديان محاطة من كل الجهات بمناطق صحراوية. ويلاحظ أن منطقة فزان

---

(1) د. محمد المدني الحضيري، «الطريق من طرابلس إلى فزان» مجلة البحوث التاريخية. طرابلس 1:1 (يناير 1979)، ص: 99 .

(2) المرجع نفسه، ص: 99 .

(3) كولا فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا، ترجمة عبد القادر المحيشي، مراجعة صلاح الدين السوري. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988 ، ص: 72 .

(4) المرجع نفسه، ص: 72 .

تمتد بين خطي عرض 22 و 28 وخطي طول 17:9[1] وأن معظم أراضيها مرتفعة يتراوح إرتفاعها ما بين مائة وسبعمائة متراً عن سطح البحر[2] وكانت معظمها أيضاً قاحلة جرداء وفي جنوبها الغربي توجد حمادة حصوية حول مرزق كما أن ليس هناك بفزان مياه جارية، ما عدا بعض الواحات التي بها وديان ذات مياه غير عميقة.[3]

وظلت مدينة مرزق عاصمة لفزان وأهم مراكزها منذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. والمعروف أن هضبة الحمادة الحمراء التي توجد في شمال فزان وتمتد من الغرب إلى الشرق من أهم معالم فزان الجغرافية.[4]

لقد خضعت حدود منطقة فزان عبر التاريخ إلى تعديلات وتغيرات إدارية مختلفة. غير أنها ظلت حلقة الوصل بين طرابلس في الشمال وبين منطقة بحيرة تشاد في الجنوب. ولم تكن حدود فزان جنوباً قبل القرن التاسع عشر الميلادي ثابتة ومستقرة، نتيجة للهجرات والتمازج بين السكان وذلك حسب مقتضيات المعاملات التجارية وتجول القبائل الرعوية وراء الكلاء والمرعى.[5]

أما من الناحية الطبوغرافية، فيمكن أن يقال أن تخوم فزان الطبيعية تمتد شمالاً من جبل السوداء والحمادة الحمراء ويوجد في الركن الشمالي الشرقي الهروج الأسود الذي يمثل الحد الفاصل بينها

---

(1) محمود ناجي، المرجع السابق، ص: 104 .

(2) المرجع نفسه، ص: 105 .

(3) Moritg Schantz. Algerien, Tunesien und Tripolitanien. Halle, 1905, p. 207 sq.

(4) الدناصوري، المرجع السابق، ص: 31 .

(5) المرجع نفسه.

وبين حوض سرت. أما حدود الجنوب الشرقي، فتمتد بين سرير تبستي وجبل نقى وجبل تبستي في أقصى الشرق إلى جبل بن غنيمة في الغرب كما تظهر جبال تومو وتبستي في الجنوب ثم جبال تاسيلي أجر في الجنوب الغربي. ويبدو وسط فزان من الناحية الطبوغرافية كمنخفض ضخم غير منتظم الشكل.[1]

جـ ـ سكان فـزان:

لقد سكن فزان منذ القدم مجموعات بشرية اختلف المؤرخون في تحديد أصولها العرقية. غير أن أرجح الآراء رأيان: ـ

الأول يقول بأن سكان فزان القدماء من الاثيوبيين، وهم طوال القامة انحدر منهم الجرامنت[2] أما الرأي **الثاني**، فيرى أنهم من الزنوج الذي يقطنون في الكهوف في حمادة مرزق وما حولها وكانوا قوماً قصار القامة وقد أطلق عليهم هيرودوت إسم «التروجلودايت».[3]

ومهما قيل أن أصل سكان فزان الذين عرفوا باسم «الفزازنة» ومفردها «فزاني»، فإنهم أصبحوا عرب حضارة وثقافة منذ أن توطد الاسلام في الشمال الأفريقي في القرن الثامن الميلادي وإن كان بعضهم إختلط بالعناصر الزنجية القاطنة في جنوب البلاد عن طريق المصاهرة والتمازج العرقي.[4]

وفي هذا الصدد ورد في دائرة «المعارف الإسلامية أن أهل فزان

---

(1) المرجع نفسه.

(2) عبد اللطيف البرغوتي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، بيروت. دار صادر 1971 م.، ص: 140 .

(3) المرجع نفسه، ص: 140 .

(4) Encyclopaede of Islam, New Edition, Vol. 2, p. 875.

جميعاً يتكلمون العربية وأن لهجتهم تتشابه بصورة عامة مع اللهجة السائدة في المغرب.[1]

حاول الرحالة الأوروبيون إعطاء تقديرات لمساحة فزان وسكانها ومنهم هورنمان وريتشاردسون وفوجل وورولفس وغيرهم بيد أن هذه الروايات لم تكن دقيقة واعتمدت على مشاهداتهم حتى نهاية القرن الماضي.

ويرى هورنمان أن عدد سكان فزان يتراوح بين 70000 و 75000 نسمة في حين أن كلابرتون وريتشاردسون ذكرا 26000 نسمة في تقديراتهما لعدد السكان ويقدرهم الرحالة فوجل بحوالي 54000 نسمة ويرى رولفس أن هذه التقديرات ضئيلة جداً وإذا ما حسبت القبائل العربية والطارقية التي تقيم في فزان فيبلغ العدد حسب تقديراته حوالي 200000[2] نسمة وأما ناختيجال الذي يقدر مساحة فزان بحوالي 200000 كيلومتر مربع، فيرى أن عد سكان فزان يبلغ حوالي عشر سكان طرابلس الغرب البالغ تعدادهم حوالي 1.25 مليون نسمة[3] ويورد قائمة تبين عدد سكان كل مديرية والقرى التابعة لها.[4]

وينقل ناختيجال عن الرحالة محمد بن عمر التونسي قوله إن الحضر من سكان فزان ينتشرون ما بين 100 مائة قرية وأن معظم هذه

(1) Ibid, p. 875.

(2) عماد الدين غانم (محرر مترجم) رحلة أفريقيا: مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا. دراسة وترجمة: عماد الدين غانم. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. 1996 م، ص: 271 .

(3) Gustav Nachtigal. Sahara und Sudan. Leipzig, 1879, Vol. 1, p. 181.

(4) Ibid, p. 182. sqq.

القرى تقع على طرق القوافل التجارية وطريق البريد الواقعة ما بين طرابلس ومرزق وكاوار.[1]

غير أن أدوارد فوجل الذي زار مرزق في أغسطس 1853م قد أشار إلى أن سكان فزان كانوا ينتشرون في 98 قرية رئيسية يقطنها 10864 فزانياً و 1025 أسرة عربية[2] ولا تختلف تقديرات مورتيس شانتيس في 1877م عما ذكره ناختيجال إذ يقول أن عدد سكان فزان يبلغ حوالي 120000 نسمة[3] وهذا التباين في تقدير عدد السكان من جانب الرحالة الأوروبيين يعود وبلا شك إلى اختلاف في الأسس التي أعتمدها كل منهم في تقديراته والتي لم يكن من السهل التحقق منها دائماً.

إلا أن محاولة ناختيجال تبقى هي الأقرب إلى الواقعية خاصة أنه وضع قائمة تتضمن جميع مديريات فزان مع تقديرات عدد السكان في كل منها. وكانت غالبية سكان فزان تنتمي إلى الأعراب البدو والعرب المغاربة ويضاف إليهم عدد كبير من السود الذين يزدادون كثافة في المناطق الجنوبية من فزان ويبلغ إجمالي عددهم حوالي خمسين ألف نسمة.[4]

د ـ واحات فزان ووديانها:

تعد واحة جرمة من أهم واحات فزان وكانت تشكل المركز القديم للمنطقة الآهلة بالسكان وبها واديان شرقي وغربي لعبا دوراً بارزاً في الاستقرار السكاني.[5]

(1) Ibid, p. 181.

(2) Hermann Wagner (Ed.), Schilderung der Reisen und Entdeckungen des Dr. Eduard Vogel in Central - Afrika. Leipzig, 1860, p. 96.

(3) Moritz Schantz. Op. cit. p. 211.

(4) Ibid.

(5) محمود ناجي، المرجع السابق، ص: 104 .

ومن واحات فزان المشهورة التي كانت آهلة بالسكان في حقب تاريخية مختلفة واحة سبها ومن معالمها المدينة القديمة والقلعة وقد تطورت سبها مع مرور الزمن وأصبحت تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: - المدينة القديمة وإمتداداتها الجديد ثم المنطقة التي تعرف بالمنشية.[1]

وقد لاحظ الرحالة الألماني فوجل في حوالي منتصف القرن التاسع عشر عدداً من القبائل الرحل تقطن حول واحة سبها ومن هذه القبائل التي حددها قبيلة تن الكوم التي تتكون من حوالي 350 إلى 400 أسرة وتنتمي إلى العرب المغاربة.[2] وكانت هذه القبيلة إلى جانب اعتمادها في غذائها على التمر وتمارس تربية الإبل والأغنام وكذلك يشتغل بعض أفرادها في نقل بضائع القوافل التجارية على جمالهم.[3]

وهناك ثلاث واحات أخرى هامة بفزان ومنها واحة الجفرة التي تضم مناطق إستقرار سكاني مثل سوكنة وزلة وهون.[4] وتأتي واحة مرزق في مقدمة الواحات الآهلة بالسكان وتحيط بها عدد من القرى مثل حج حجيل ودليم وزيزاوة وغدوة وغيرها.[5] وتقع الواحة الثالثة في أقصى الجنوب وبها غات المركز التجاري الهام.[6]

ويعد وادي الأجال أحد أودية فزان المشهورة بالخصوبة، وذلك لكثرة فواكهه وجودة ثماره وعذوبة المياه به.[7] ويمتد وادي الآجال، وهو

(1) الدناصوري، المرجع السابق، ص: 261 وما يليها.

(2) H. Wagner. Op. cit. p. 78.

(3) Ibid.

(4) محمود ناجي، المرجع السابق، ص: 104 .

(5) محمد عبد الرزاق مناع، الانساب العربية في ليبيا، الاسكندرية. دار المختار 1991 م، ص: 530 .

(6) محمود ناجي، المرجع السابق، ص: 104 .

(7) الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، طرابلس. ط 1 . مكتبة النور 1968 م، ص: 334 .

مستطيل الشكل من الجنوب الغربي نحو الناحية الشرقية الواقعة بالقرب من وادي الشاطئ وتتخلل تلك المنطقة كثبان رملية تعرف باسم الأدهان ويبلغ طول هذا الوادي حوالي 200 كيلومتراً وعرضه حوالي 8 كيلومتراً وينقسم إلى قسمين قسم غربي ويعرف بالوادي الغربي وشرقي ويعرف بالوادي الشرقي ويتمتع القسمان بنفس مظاهر التربة الرسوبية والمياه على عمق يبلغ حوالي 3.5 متر.[1] بصفة عامة وقد يتراوح العمق في بعض الأحيان ما بين مترين وستة أمتار عن سطح الأرض مما جعلها صالحة لزراعة النخيل.[2]

وأصبح وادي الآجال شرياناً هاماً لتزويد عدد كبير من المناطق الواقعة حوله بالمواد الغذائية ومن أهمها واحات البوانيس التي تقع في الطرف الجنوبي من أوباري وحمادة مرزق في الجانب الشرقي وتشكل واحة أوباري إحدى روافد وادي الآجال، وهي من المناطق الخصبة ذات الأشجار المثمرة.[3]

وتحيط بمنطقة أوباري كثبان رملية يتراوح إرتفاعها أحياناً ما بين 100:80 متراً وتوجد بعض البحيرات والعيون والواحات التي كانت تتوفر فيها المياه الجوفية لتجارة القوافل مثل غدوة وقبرعون والطرونة والتي كانت بها بعض بساتين النخيل.[4] أما وادي رملة الزلاف، فينتهي في سبخة قرب إدري على الطريق المؤدي ما بين سبها وبراك. وإشتهرت هذه

(1) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1. p. 116.

(2) Heinrich Schiffers Die Sahara undihre Randgebiete. Munchen, 1975. Vol. 3., p. 298.

(3) Ibid.

(4) Ibid, p. 295. Sq.

المنطقة باستخراج الملح في بحيراتها وتسويقه في منطقتي وادي الشاطئ والآجال.[1]

أما وادي الشاطئ فيعتبر من أكبر الوديان في الطرف الشمالي من فزان وقد عرف بغزارة ثروته المائية نسبياً ولا تبعد مياهه السطحية كثيراً عن سطح الأرض، إذ تقل أحياناً عن متر واحد.[2] وهذا ما جعل هذه المنطقة مأهولة بالسكان منذ أقدم العصور ويمتد طول الوادي إلى حوالي 200 كيلومتراً وعرضه يتراوح ما بين 10 إلى 20 كيلومتراً تقريباً.[3]

وتنتشر فيه حوالي عشرين قرية كانت تتمتع بوجود مئات الآبار التي تؤمن لها مياه كافية لسكانها البالغ تعدادهم حوالي 20 ألف نسمة تقريباً،[4] فضلاً عن تسهيل وسائل الري لما يزيد عن 360 ألف شجرة نخيل، حسب رواية هانس فايس.[5]

وهنالك منطقة محروقة تابعة لمنطقة وادي الشاطئ بفزان وتشكل أيضاً ثلاثة أقسام، وهي محروقة البلاد ومحروقة العيون ومحروقة الطويلة.[6] وكانت هذه الأقسام الثلاثة غنية بمياهها ونخيلها بدرجة أصبحت جاذبة للسكان ومتعرضة لغزوات القبائل البدوية، خاصة في ظروف الكوارث الطبيعية والاقتصادية.[7] والدليل على ذلك، وجود بقايا

---

(1) Ibid, p. 297.

(2) Ibid, p. 294.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

من القلاع والمساكن بها كمخلفات للتخريب والتدمير التي إمتدت إليها. وتفادياً لما حدث من تدمير في قرى منطقة محروقة التابعة لوادي الشاطئ، فقد قامت على أنقاضها قرى ونزريك وتمسان وأدري محصنة ضد غزوات البدو.[1]

وبالنسبة لمنطقة سرير القطوسة وسرير أم العلاء، فأنها تقع في الجزء الشمالي الشرقي من فزان. أما منطقة سرير أم العلاء فتقع في الطرف الغربي من جبل الهروج بفزان وهاتان المنطقتان عبارة عن حزام رملي ذي طبقة روسبية ضخمة واشتهرت بعض واحاتها مثل غدوة وواحة الفقها بكونها محطات واستراحات على طريق القوافل التجارية ما بين طرابلس وفزان.[2]

وتعد منطقة براك من أهم مناطق وادي الشاطئ السكنية لوقوعها في منطقة بها ثلاثة عيون مائية،[3] وهي معروفة باسم العين الكبيرة والعين الصغيرة وعين الروم. أما براك نفسها، فهي تنقسم إلى ثلاثة قرى كبيرة وهي براك القصر وبراك الزاوية وبراك العافية، بالإضافة إلى قرى صغيرة حولها مثل قيرة وتمزاوة وبرقن. وقد قدر سكان منطقة براك والقرى المعنية المجاورة لها بحوالي عشرة آلاف نسمة في منتصف القرن التاسع عشر[4] وكذلك، قدر ما بها من النخيل بحوالي 50 ألف نخلة.[5]

ولم تكن لبراك الأهمية التاريخية العريقة التي أكتسبتها مدينة مرزق ويقال أن نشأتها كانت على أيدي جماعة من بني هلال في القرن

---

(1) Ibid, p. 295.

(2) Ibid, p. 297.

(3) Ibid, p. 294.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

الثالث عشر الميلادي.[1] ولكن بمرور الوقت، أصبحت من المناطق الهامة في فزان التي شهدت استيطاناً سكنياً إقتصادياً هاماً وإن قيام براك كان بالقرب من عينين من عيون المياه المتدفقة والغزيرة. هما عين ابرو وعين القصر.[2]

وتقع بلدة تراغن على بعد بضعة أميال من مرزق ويقول رولفس «إن بلدة وقلعة تراغن ليستا سوى كومة كبيرة من الخراب وتقوم بينهما حوالي ثلاثين بيتاً مأهولا والجزء الأكبر من السكان يعيشون في أكواخ مبنية من النخيل خارج أسوار المدينة كما هو الحال في مرزق وعلى تلة صغيرة في الجنوب الغربي توجد قبور من يدعون بحكام برنو. وقد حاز على إعجابي الطريق إلى تراغن أكثر من البلدة ذاتها، إذ تحف به من اليمين واليسار أشجار النخيل مسيرة ساعات».[3]

وإذا أخذنا بعين الإعتبار موقع تراغن، فإنها تقع على مسافة 50 كيلومتراً إلى الشرق من مرزق وهي مركز المديرية التي تحمل إسمها، حيث كان يعيش فيها حوالي 2952 نسمة.[4]

وتعتبر تراغن من أقدم المراكز السكنية في فزان. ومن المراكز الهامة في فزان في الماضي كانت زويلة باعتبارها مقراً للسلاطين في العصر الوسيط[5] كما كانت تراغن تمثل مقراً للحكام ونواب ملوك كانم[6]

(1) الدناصوري، المرجع السابق، ص: 336 .

(2) المرجع نفسه، ص: 259 .

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا، المصدر السابق، ص: 294 .

(4) Schiffers. Op. cit. p. 308.

(5) Ibid, p. 299.

(6) Ibid.

الذين أمتد نفوذهم مؤقتاً إلى فزان في النصف الأخير من القرن الثالث عشر.

أما المركز الأكثر أهمية فهو مرزق التي كانت على مدى قرون عاصمة سياسية لدولة أولاد محمد وإزدهرت بمرور الزمن كملتقى تجاري هام يربط شمال الصحراء الكبرى بجنوبها وغربها.[1]

وأما عن تأسيس زويلة، فيروى أنها قد تأسست في الشرقية على يد أحد من العرب المغاربة يدعى إبن الخطاب الهواري سنة 918/306م.[2] وأصبحت مركزاً هاماً في حركة القوافل التجارية وخاصة تجارة الرقيق. ومدينة زويلة كانت صغيرة الحجم مفتوحة وبها مسجد وحمامات إتخذها بنو الخطاب مقراً لهم عندما حكموا فزان وأصبحت حالة البلاد مزدهرة حيث إستعملت الفجارات والآبار لري المزروعات ومع بداية القرن الثاني عشر الميلادي وصلت جماعة من الأعراب إلى البلاد وعاثوا فيها فساداً واسقطت عاصمة بني الخطاب.[3]

وتعتبر زويلة أهم مركز سكني بين المواقع القديمة في المنطقة الشرقية، وقبل أن تنشأ مرزق بفترة طويلة، كانت زويلة ملتقى القوافل من مصر والسودان وشواطئ المتوسط ومن بلاد التوارق.[4] وعندما إتخذت المدينة في القرن العاشر الميلادي مقراً لبني الخطاب وهم من قبيلة هوارة، أصبحت مركزاً سياسياً للمنطقة لمدة تزيد على قرن من الزمان وبعد

(1) Ibid.

(2) EI2, Vol. 2. P. 876.

(3) Ibid.

(4) Schiffers. Op. cit. p. 308.

سقوط السلالة الحاكمة عام 1185م وقعت فزان تحت حكم ملوك كانم وبعدها برزت تراغن لتحل محل زويلة.[1]

2 ـ الخلفية التاريخية

يعتقد هيرودوت أن سكان فزان قبل مجيء الجرامنت كانوا ينتمون إلى سلالتين أثيوبية وزنجية، كما ذكرنا سابقاً. فالسلالة الأولى كانت تحترف مهنة الصيد والتصوير الصخري وحضارتهم لا تتعدى حضارة العصر الحجري الحديث.[2] أما السلالة الثانية، فكانوا يعيشون عيشة بدائية في كهوف حمادة مرزق وما جاورها[3] كما كانوا يعتمدون على إصطياد الأفاعي والديدان والحشرات في غذائهم[4] غير أنهم خضعوا في نهاية الأمر للجرامنتين أصحاب الأسلحة المتطورة الذين إسترقوهم وسخروهم لتربية ماشيتهم.[5]

أ ـ الجرامنت وجرمة:

لعبت الجرامنت دوراً بارزاً في تاريخ فزان القديم وقد إختلفت الروايات حول أصلهم ومن أين وفدوا ومتى.[6] ولكن أرجح الآراء هي أنهم من قبائل البحر المتوسط الذين تركوا موطنهم نتيجة لكوارث طبيعية فهاجروا جنوباً[7] وهناك رأي آخر يؤيد إمتزاجهم ومصاهرتهم

(1) Ibid.
(2) عبد اللطيف البرغوتي، التاريخ الليبي القديم، المرجع السابق، ص: 140 ز
(3) المرجع نفسه.
(4) المرجع نفسه.
(5) المرجع نفسه.
(6) محمد سليمان أيوب، جرمة في عصر ازدهارها 100م إلى 450 م ليبيا في التاريخ. المؤتمر التاريخي 1968م الجامعة اللبيبة، كلية الآداب، ص: 155 .
(7) المرجع نفسه.

للقبائل الليبية في برقة وطرابلس[1] ولكنهم، حينما هاجموا فراعنة مصر في القرن العاشر ق. م. دحروا ولاذوا بالفرار إلى واحات فزان ذات المياه الوفيرة.[2]

وقد أفترض رأي ثالث أن ظهورهم في فزان كان بعد القرن الثامن قبل الميلاد[3] وذلك بعد أن طردهم الفينيقيون من شواطئ قابس وجزيرة جربة.[4] وقد قام الجرامنت بتنمية موارد فزان وبنشاط تجاري واسع بين بلاد السودان والموانئ الطرابلسية مثل ميناء لبدة وطرابلس وصبراته وكانوا أول من استخدم الخيل والحمير في جر العربات عبر الصحراء كما استخدموا الجمل وسيلة لنقل منتجات بلاد السودان مثل ريش النعام والعاج والرقيق عبر الصحراء الكبرى وأدى نشاط الجرامنت السياسي والاقتصادي إلى تصادم المصالح مع الرومان على أثر إستعمارهم للسواحل الليبية. ومن أشهر الحملات التي أرسلها ضدهم الرومان كانت بقيادة كورنيلوس بالبوس خلال عامي 20,19 ق. م. وكذلك حملة فاليربوس فتوس في عامي 70,69 ق. م.[5]

أما نظام الجرامنت السياسي فكان قائماً على أساس الارستقراطية العسكرية ويعتبر الملك الجرمنتي هو رأس الدولة وقائد الجيش والكاهن الأعظم للبلاد ويدين له بالولاء والطاعة كافة عناصر السكان في فزان التي يقع على عاتقها دفع الضرائب له والجدير بالذكر، أن المجتمع الجرمنتي كان مجتمعاً طبقياً يتدرج من الطبقة الحاكمة إلى الطبقة المتوسطة وجلها

(1) المرجع نفسه.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه، ص: 156 .
(4) EI2, Vol. 2, p. 875.
(5) Ibid.

من التجار والمحاربين ويأتي في أدنى السلم الطبقي العمال والرقيق.[1]

وبالرغم من أن الرومان تمكنوا من السيطرة السياسية على فزان الجرمنتية وجعلها منطقة نفوذهم، فإنها بقيت خارج دائرة نفوذ الوندال السياسي وكذلك ظلت بعيدة عن خط سير الفتوحات الإسلامية وإن كان عقبه ابن نافع الفهري قد فتحها 46 هـ 666 م في طريقه إلى منطقة كوار تشاد.[2]

والمعروف تاريخياً أن جرمة كانت عاصمة فزان الأولى التي أسسها الجرامنت بعد توافدهم بصورة جماعية من زنككرا[*] إلى مناطق الواحات وكان يقطنها عدد قليل من البشر عند نشأتها.[3] وقد حظيت باهتمام المؤرخ اليوناني هيرودوث الذي ركز على أهميتها في فزان مما أثار إنتباه الرحالة الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر الميلادي.[4] كما قام بعض العلماء الإيطاليين بدراسات أثرية وأنتروبولوجية لمنطقة جرمة، حيث عثروا على آثار مادية من أقمشة صوفية وزجاج ومصابيح نسبوها إلى منطقة حوض البحر المتوسط. وكذلك على هياكل عظمية شديدة الشبه بهياكل الطوارق القدماء.[5]

هذا وقد أجرى فريق من العلماء الإيطاليين تنقيبات أثرية أخرى خلال الفترة ما بين 1962 م 1964 م أدت إلى إكتشاف بقايا من القلاع

(1) عبد اللطيف البرغوتي، التاريخ الليبي القديم، المرجع السابق، ص: 317 وما يليها.

(2) EI2. Vol. 2. P. 875

(*) زنككرا: وهو عبارة عن بروز من جبال حمادة مرزق ويدخل على شكل رأس هلال داخل وادي الآجال وله قمتان شمالية وجنوبية. (للمزيد: أرجع إلى محمد سليمان أيوب. كتاب ليبيا في التاريخ. ص: 163).

(3) Schiffers. Op. cit. p. 300.

(4) Ibid, p. 301.

(5) Ibid.

والتحصينات ومبنى القصر الملكي الكبير بجرمة وكنزه الذهبي، فضلاً عن الآلاف من المصنوعات الزجاجية والفخارية المتعلقة بالحياة اليومية للسكان ويلاحظ أن هذه المصنوعات الزجاجية والفخارية من أصول متنوعة بعضها من الأسكندرية والبعض الآخر من بلاد الغال وقرطاجة وروماني.[1]

وهناك ضريح في أقصى جنوب جرمة إعتبره بارث مبنى رومانياً ولا يمت للجرمنت بصلة. غير أن هنريش شيفرز (Schifhars) يميل إلى رأي محمد سليمان أيوب الذي يرفض نظرية بارث المذكورة والذي يعتقد أن الرومان قد جردوا حملات متكررة على جرمة ولم يستقروا فيها ولكنه لا ينفي تأثر أهل جرمة بالفن الروماني.

ومنطلقة في ذلك أن فزان بصفة عامة وجرمة بصفة خاصة تأثرتا بالنشاط التجاري مع حوض البحر المتوسط عبر طرق القوافل، بحيث أصبحت المنطقة ملتقى للتجار والصناع وأصحاب المهن المختلفة، وبالتالي لعبت دور الوساطة التجارية مع بلاد السودان ولذا، أصبحت معظم المباني والقلاع والتحصينات منذ نهاية القرن الأول الميلادي تحمل الطراز الروماني، بالرغم من أنها شيدت بعناصر محلية.[2]

وقد كشف النقاب عن أن المجتمع الجرامنتي كان مجتمعاً إقطاعياً يقوم على رأسه طبقة من النبلاء الأقوياء تمتلك مجموعات من الرقيق ولها قلاع وفجارات أما بعد الفتح العربي الإسلامي، فإن نمط الحياة بدأ يأخذ منعطفاً جديداً، لا سيما بين القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين اللذين ظهرت فيهما تقارير عربية وإسلامية تتحدث عن الحياة المدنية في جرمة وزويلة وأصبح العرب المغاربة يسيطرون على زمام الأمور في المنطقة حيث تم إعادة بناء جرمة.

(1) Ibid.

(2) Ibid.

كما إزدهرت في تلك الفترة الزراعة نتيجة للاستفادة من مصادر المياه المتوفرة في المناطق الخصبة وكذلك نشطت التجارة الداخلية والخارجية مع حوض البحر الأبيض المتوسط وبلاد السودان،[1] وأدى ذلك كله، إلى تكوين سلسلة من القرى الهامة في فزان وقد إزدهرت منها على وجه الخصوص بريك والقرقره والأبيض ومرزق وغيرها.

وقد تحدث البكري في القرن الحادي عشر الميلادي عن سبها، باعتبارها أهم مدن فزان وبها جامع وأسواق وكانت أكثر أهمية من مرزق وقتئذ. غير أن أهمية مرزق بدأت تزدهر منذ القرن الخامس عشر الميلادي بمجيء أولاد محمد وظلت على مدى عدة قرون المركز السياسي والاقتصادي لفزان.[2]

ب ـ أولاد محمد بفزان:

لعب أولاد محمد دوراً بارزاً في تاريخ فزان الحديث وقد توسعت دائرة نفوذهم في المنطقة حينما استعان أهل فزان بالشيخ محمد الفاسي لحسم الخلافات بين الطوارق والخرمان، وذلك بتنصيبه سلطاناً عليهم في عام 957 هـ / 1550 م.[3] والجدير بالذكر أن رسالة حبيب وداعة الحسناوي حول أولاد محمد بفزان تعد من أهم المراجع الرئيسية التي أعطت معلومات وفيرة وشمولية عن قيام دولتهم ومؤسساتها ونهايتها في 1813 م.[4]

(1) Ibid, p. 302.

(2) Ibid.

(3) عبد اللطيف البرغوتي، تاريخ ليبيا الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر العثماني، بيروت. دار صادر. ص: 449 .

(4) Habib W. El. Hesnawi, Fezzan under The Rule of The Awlad Muhammad. A STudy in Political, Economic, Social and Intellectual History, Sebha, 1990.

وقد إستطاع السلطان محمد الفاسي (1550م / 1567م) أن يوطد أركان دولته بالقضاء على شيوخ الخرمان المناوئين له وقام خليفته وابنه السلطان ناصر 1567م بتوسيع رقعة الدولة التي ضم إليها غدامس وغات وأجزاء من النيجر وتشاد وبالنسبة لنظام الحكم عند أولاد محمد، فقد كان السلطان على رأس الدولة ويتمتع بسلطة مطلقة ويعاونه وزير بمثابة مستشار وكان لديه قاضي يتولى شؤون القضاء وأما من الناحية الإدارية، فقد قسمت فزان إلى تسع مناطق إدارية وهي سوكنة، وغدامس، قطه، القلعة، تكرتيبا، غات، مرزق، القطرون، زويلة.

وفي ظل أولاد محمد شهدت فزان إنتعاشاً اقتصادياً في المجالين الزراعي والتجاري، لا سيما في ظل حكم السلطان ناصر بن محمد الفاسي. وصارت مرزق مركزاً كبيراً للقوافل التجارية وامتلأت أسواقها بمختلف السلع الواردة من أنحاء مختلفة من داخل الوطن العربي وخارجه كالأسلحة النارية والسيوف الواردة من أسبانيا وكذلك، السلع الأفريقية ومنها الرقيق. والمعروف أن التجار الأوروبيين قد ساهموا في تمويل تجارة الرقيق وتصديرهم إلى أوروبا وأمريكا.[1]

وفيما يختص بأصول أولاد محمد فيرجح حبيب الحسناوي بدرجة كبيرة إلى أنهم من أشراف المغرب وأن مؤسس دولتهم محمد الفاسي كان رئيساً لإحدى قوافل الحج العابرة لفزان في طريقهما للأراضي المقدسة ومن ثم إستعان به أهلها لإنقاذهم من جور حكامهم وقد تسنى له ذلك وحينها آلت إليه أمور الحكم في البلاد في أواخر القرن الخامس عشر.[2]

(1) البرغوتي، تاريخ ليبيا الاسلامي. ص: 449 وما يليها.

(2) El - Hesnawi, Op. cit, p. 35 sq.

3 ـ مدينة مرزق: نشـأتها وتطورها

أ ـ نشـأة مدينة مرزق وموقعها:

ظل تاريخ نشـأة مدينة مرزق يكتنفه الغموض. فقد تضاربت الروايات حول نشـأة هذه المدينة التي لم تحتفظ لنا بشواهـد تاريخية وسجلات مدونة تحدد لنا بدايتها. فمعظم الروايات التي جمعت حولها جاءت في وقت متـأخـر يعود إلى نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، وذلك في شكل يوميات وتقارير أعدها بعض الكتاب والرحالة العرب والأوروبيين.

ويعتقد الرحالة Duveyrier أن مدينة مرزق قد أسسـها أحد الأشـراف في عام 1310 وشيد بها بعض أكواخ من سعف النخيل ومدرسة لتدريس القرآن الكريم وأصبحت هذه المدينة تنمو وتزدهر، حينما وفـدت إليها مجموعات سكانية، وبالتالي صـار مؤسسها سلطاناً عليهم لكن، لم يستطيع دوفيريه إقامة الدليل على روايته هذه التي أعتبرها حبيب الحسناوي قصة غير مؤكـدة كما رجـح حبيـب أن تـأسيس مدينة مرزق جاء على يـد أولاد محمد الذين وصلوا إلى السلطة في فزان في نهاية القرن الخامس عشر.[1]

ويـرى حبيـب الحسناوي أن محمد الفاسي مؤسـس دولة أولاد محمد كان قد إتخـذ من سبها عاصمة له في بداية الأمر.[2] وفي عهده أنتقل بعض أفراد عائلته لمدينة مرزق التي أصبحت العاصمة السياسية الفعلية في عهد حكم المنتصر بن محمد الفاسي 1577 الذي بنى قصبة مرزق الحصينة لصد هجمات البدو.

---

(1) Ibid, p. 60.

(2) Ibid, p. 58.

ويبدو أن إنتقـال عاصمة أولاد محمد من سبها إلى مدينتهم مرزق جاء نتيجة حتمية لإتساع دائـرة نفوذهم السياسي، بعد سيطرتهم على المناطق المحيطة بوادي الآجـال وعتبه والحفرة والشرقيات وبالإضافة إلى ذلك، فـإن موقع مرزق الاستراتيـجي الهام كملتقى لطرق القوافل التجارية القادمة من الشمال الأفريقي ومصر والمغرب وبلاد السودان قد سهل بروزها ـ أيضاً ـ على الصعيدين السياسي والتجاري، وبالتالي نقل دولة أولاد محمد إلى مرحلة تطور جديد.[1]

ويعد غيرهارد رولفس من الرحالة البارزين الذين أهتموا بنشـأة مدينة مرزق وبوصفها. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن أولاد محمد هم الذين أسـسـوا هذه المدينة التي تقع ما بين خطي طـول 10-14 شـرق جرينتش وخطي عـرض 52-25 شمالاً ومن ارتفاع يبـلغ حوالي 1650 قدماً عن سطح البحر.[2]

ولم يحدد عبد القادر جامي فترة معينة لتـأسيس مدينة مرزق، بل أكتفى قائـلاً بـأنها أسست في وقت سابق لمجـيء الحكم العثماني الثاني بكثير وأن اسمها اشتق من كلمة (مرزوق) المرتبطة بالإسترزاق. ويـلاحـظ أن أهل فـزان كانوا يطلقون على مرزق إسم (مودزوق) حتى نهاية القرن المنصرم.[3]

ونسبة لندرة الوثائق المسجلة والمصادر الأولية حول نشـأة مدينة مرزق وتطورها تظل الرواية الشفوية ضرورية لسد بعض الثغرات التاريخية. وفي مقابلة أجراها الباحث في شهر كانون 1993 في مدينة مرزق مع الـراوي عبد السلام شحيرة أحد مواطني هذه المدينة، أفـاد فيها الأخير بـأن

---

(1) Ibid, p. 61.

(2) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عغبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 277 .

(3) عبد القادر جامي، المرجع السابق، ص: 104 .

نشـأة مرزق قديمة قـدم الزمان كما أشـار إلى أن نشـأتها بـدأت في وادٍ خصيب توفرت فيه المياه والخيرات، حيث أصبحت نقطة التقاء للقوافل التجارية ومعبراً للقادمين من مصر وطرابلس وغدامس والمغرب وبلاد السودان. وكذلك، أورد أن مدينة مرزق تطورت بمرور الزمن كمركز تجاري هـام للتبادل التجاري وللسلع والبضائع القادمة إليها وغيرها من مصر وطرابلس والمغرب إلى المناطق الصحراوية وما ورائها.

وأكـد الـراوي عبد السلام شحيرة في روايته المذكورة أن مدينة مرزق كانت نقطة التقاء قديمة لشعوب مختلفة وفـدت إليها من شمال أفريقيا ومن جنوبها، ولذلك تمتعت بتركيبة سكانية متنوعة خالية من النعرة القبلية، لأنها كانت عبارة عن خليط من الناس والعائلات التي ينتمي أفرادها إلى أسـر ولا ينتمون إلى قبائل ويـؤيـد الـراوي أنه نتيجة لازدهار اقتصادي أصبحت هذه المدينة مصدر رزق لأبنائها وللوافدين إليها وبالتالي اكتسبت اسم (مرزق) لكونها مصدر رزق واسترزاق وعيش.[1]

أما الرحالة محمد بن عمر التونسي، فلم يتعرض لنشـأة مدينة مرزق بـل أكتفى قائـلاً أنها عرفت في جميع بلاد السودان باسم زويلة. كما يميل إلى القول أن يكون هذا الاسم هو الأسم القديم لمدينة مرزق[2] وكذلك وصفها بـأنها شبيهة بمدينة قيلوب مركز منطقة القلوبية الواقعة حوالي مائـة كيلومتر تقريباً من القاهرة.[3]

غير أن التونسي فات عليه أن يذكر أن زويلة كانت عاصمة لحكم

---

(1) عبد السـلام شحيرة، مقابلـة شفوية أجراها الباحث معه في مدينة مرزق يوم 24 - 12 - 1993 م.

(2) Mohammed Ibn Omar El - Tounisi, Voyage Au Ouaday. Paris, 1851, p. 558.

(3) Ibid, p. 549.

الخرمان منذ أواخـر القرن الرابع عشر حتى تمكن محمد الفاسي بالاطاحة بهم في نهاية القرن الخامس عشر. وفعلاً ان مرزق حلت محل زويلة من الناحيتين السياسية والاقتصادية في ظـل حكم أولاد محمد[1] ولـذا، ظـل اسم زويلة عالقاً في ذهـن أهل بـلاد السودان لقدم التعاون معها.

وفيما يختص بموقع مدينة مرزق الجغرافي، فـإنها تقع في الحوض المسمى بحوض مرزق الذي يمثل إحدى الأودية الرئيسية الثلاثة التي تتـوفر فيها المياه والحياة، وهي وادي الشاطئ، ووادي الآجـال وحوض مرزق ويشتمل حوض مرزق على سلسلة من الأودية التي تتصل ببضعها البعض. وتقع مدينة مرزق في المنطقة الوسطى من هذا الحوض وفي غربه يقع وادي عتبة الذي يقع فيه عـدد من القرى مثل تساوة واقار.

أما في شـرق الحوض، فتقع الشرقيات التي تضم مـدن أم الأرانب وزويلة وفي الجنوب الشرقي من الحوض يوجـد وادي حكمه الذي لعب دوراً رئيسياً على طريق القوافل المؤدي بـين مرزق وبـين حوض بحيرة تشاد جنوباً وغـات غرباً وفي شمال مرزق تقع مدينة سبها وواحـة غـدوة وواحـات البوانيس.

وقد تـأثرت مدينة مرزق وحياة سكانها تـأثراً كبيراً بتوفر مصدر المياه فيها، وذلك لأن المياه الجوفية وتجارة القوافل الصحراوية كانا المصدرين الأساسيين للزراعة والاقتصاد.

وبالرغم من أن جيمس ويللارد قد وصف مدينة مرزق في كتابه الصحراء الكبرى بـأنها «واحة جميلة محصورة بـين منطقتين صحراويتين، فإنه لم يعط تحديداً لموقعها الجغرافي، بل اكتفى بقوله أنه يقع في جنوبها

---

(1) H. W. El - Hesnawi, Op. cit, p. 61.

بحر من الرمال وفي شمالها الحجارة السوداء».[1]

وقد وصف فوجل الذي زار مدينة مرزق في 1853م بـأنها تقع في وادي مسطح محاط بمجموعة من الكثبان الرملية وتحفه من الشمال أشجار نخيل كثيفة تتخللها بعض أشجار الفواكه مثل الرمان والخوخ والتين كما توجد بساتين صغيرة لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل كالحبوب والشعير وتنتشر داخل المدينة أكواخ مسقوفة بـجريد النخيل التي تـؤمـن بعض الحماية لأهلها من حرارة الشمس.[2]

وتحيط بمدينة مرزق كثبان رملية وهضاب جبلية مرتفعة وأودية ذات منحدرات وسهول زراعية خصبة. وكذلك تحيط بها قـرى مـأهولة بالسكان في بئر الضمران وحج حجيل ودليم وزيزاو وغـدوة، وتمثل غدوة واحة تسكنها أربع عائلات مشهورة، وهي: -

«عائلة الشيخ، وعائلة الطاهر، وعائلة المهير، وعائلة ماضي. العائلتان الأولى والثانية من المقارحة. أما الثالثة، فهي من الجوازي والرابعة من العواقير».[3]

وأشـارت تقارير الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر ومن بينهم بارث وناختيـجال وورولفس ودوفيريه إلى أن مدينة مرزق تقع في حفرة تضم إلى جانب مرزق، قـرى أخرى هي غواط ودليم وحـج حجيل وزيزاو.[4]

---

(1) جيمس ويللارد، الصحراء الكبرى، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1976م، بيروت. ص: 174 وما يليها.

(2) H. Wagner. Op. cit, 91.

(3) محمد عبد الرزاق مناع، المرجع السابق، ص: 530 .

(4) Lars Eldblom, Structure Fonciere, Organisation et Structure Sociale: Une Etude Comperative Sur la vie Socio - economique Dans Les Trois Oasis Libyiennes de Ghat, Mourzouk et Partuculierement Uniskol, 1986. P. 83.

وقد سميت هذه الحفرة باسم حفرة مرزق، وهي تمتد من الشرق إلى الغرب بطول 40 كيلومتراً وبعرض 15 كيلومتراً وتحدها من الشمال حمادة مرزق وسرير القطوسـة. وفي جنوبها، تمتد الكثبان الرملية الهائلة المعروفة باسم عرق مرزق، في حين أن الجزء الشمالي من الحفرة جـاف وتشح فيه المياه فيما عدا منطقة وادي الدليم الذي توجد به بعض الزراعة وبالاضافة إلى ذلك، هناك سبختان واسعتان الأولى في الغرب، وهي سبخة الزرقان والأخـرى على مسافة 3 كيلومتراً من الشمال من الدليم. وكذلك يلاحـظ أن أعداد النخيل تتـناقـص حول هاتين السبختين إلى الحد الأدنـى.[1]

وبالرغم من مناخها الصحراوي وقلة نسبة سقوط الأمطار في مرزق والتي بلغت حوالي 8,4 مليمتراً حسب تقديرات شيفرز فـإن كميات سقوطها أحياناً يتجاوز هذا الحد حيث شهدت ليلة رأس السنة 1869 - 1870م سقوط أمطار في هذه المدينة إستمرت لمدة سبعة أيـام.[2]

وقـد أفـاد فوجل الذي زار مرزق عـام 1853م أن الأهالي تعودوا على شح الأمطار والجفاف ونظموا أمورهم على هذا الأسـاس، فجعلوا منازلهم من الطين وبعض من جريـد النخيل[3] لكنهم، أحياناً كانوا يتعرضون لكوارث طبيعية إذا ما أتـى المطر بكميات كبـيرة، وذلك لأن منازلهم الطينية ستنهار وتفسد أيضاً أشجار نخيلهم، كما حدث ـ على حـد قوله ـ قبل 12 عاماً حينما فسدت لهم 12 ألـف من أشجار النخيل بسبـب المطر العاصف الذي استمر في منطقة مرزق لمدة سبعة أيـام.[4]

---

(1) Ibid.

(2) Schiffers. Op. cit, p. 316.

(3) H. Wagner. Op. cit, p. 96.

(4) Ibid.

ونسبة لتوفر المياه الجوفية في منطقة مدينة مرزق، فقد أحيطت بها المزارع المروية والبساتين وأشجار النخيل والمراعي الخصبة، الأمر الذي ساعد أكثرية السكان على مزاولة مهنة الزراعة والرعي إلى جانب ممارسة التجارة وإصطحاب القوافل التجارية العابرة بين شمال الصحراء الكبرى وجنوبها.(1)

ب ـ وصف مدينة مرزق:

أقدم معلوماتنا الدقيقة المتوفرة عن وصف مدينة مرزق تبدأ من بداية العقد الثاني للقرن التاسع عشر وقد وصلتنا عن طريق بعض كتابات عرب وأوروبيين زاروا هذه المدينة ودونوا ملاحظات وتقارير عنها أعطت صورة تاريخية عن معالمها الرئيسية مثل سورها وشوارعها وسوقها ومنازلها ومقر إدارتها الحكومية وثكنتها العسكرية.

ولضمان تماسك الموضوع وتسلسله، رأى الباحث معالجة وصف مدينة مرزق تحت العناوين الجانبية التالية: ـ

وصف السور وأبوابه:

أول رحالة أوروبي أبدى ملاحظاته حول وصف مدينة مرزق هو ليون الذي قام برحلته من طرابلس إلى فزان خلال الفترة 1818-1822 م. وقد أفاد: بأن مرزق كان يحيط بها سور من الطين إرتفاعه حوالي 50 قدماً وسمك قاعدته 8 أقدام وتتخلله بعض الفتحات. كما أشار إلى أنه كان بالسور سبعة أبواب خصصت أربعة منها لمنع الهاربين من دفع الضرائب.(2)

---

(1) Schiffers. Op. cit, p. 316.

(2) جون فرنسيس ليون، من طرابلس إلى فزان 1818 - 1822م، مصطفى جودة، الدار العربية للكتاب. 1976 م، ص: 75 .

وقد أعطى الرحالة الألماني هاينريش بارث الذي زار مرزق أثناء رحلته إلى وسط أفريقيا وغربها وعودته منها عام 1850م وصفاً قيماً لهذه المدينة التي وضع مخططاً لها.(1) وذكر أن مرزق كانت محاطة بسور قصير من الطين. وعلل أسباب قصر السور نتيجة لما أصابه من تخريب من جراء هجوم عبد الجليل على مرزق في فترة صراعه مع الأتراك العثمانيين. كما أشار إلى وجود أربعة أبراج مربعة الشكل بالسور الذي كان به أيضاً ثلاثة أبواب.(2)

أما الرحالة إدوارد فوجل الذي زار المدينة بعده بثلاثة أعوام، فقد وصف أسوار مرزق بأنها أعطت المدينة شكلاً مربعاً تقريباً وأنها بنيت من الطين المغطى بقشرة خارجية من بلورات الملح وكانت بالسور أبراج مدورة أو مربعة تدعمه.

وأضاف فوجل أن أسوار مدينة مرزق كانت بها ثلاثة أبواب فهناك بابان واحد من الجهة الغربية والآخر من الجهة الشرقية وكانا ضيقين لا يسمحان بمرور جمل محمل منهما. أما الباب الثالث، فهو الباب الشرقي الذي كانت تدخل منه القوافل التجارية القادمة للمدينة وكان على مقربة منه مركز للجمارك.(3)

وقد وضع الرحالة موريتيس فون بويرمان الذي زار مرزق حوالي عام 1862م مخططاً يحتوي على تفصيلات هامة عن المدينة وضواحيها. وظهرت في مخططه شوارع المدينة وأبراجها وأبوابها ومن أهم هذه الأبواب، الباب الشرقي الذي كان يدعى

---

(1) Heinrich Barth, Resen ude Entdeckungen in Nord Central Afrika. Vol. 1.

(2) Ibid, p. 117.

(3) H, Wagner. Op. cit, p. 92.

باسم الباب الكبير كما شمل مخططه المنطقة المحاطة بالسور القديم.[1]

وجاءت كتابات الرحالة الألماني غير هارد رولفس في 1865م وافية في وصف بعض معالم مرزق الرئيسية. فهو يفيد بأن مرزق بالرغم من ارتفاعها بحوالي 1650 قدماً من سطح البحر، فإنها تقع في حفرة ضحلة ذات طبيعة مستنقعية جعلت مناخها غير صحي بالنسبة للغرباء. كما يؤيد من سبقوه في أن هذه المدينة كانت محاطة بسور من الطين المجفف وكذلك أورد معلومات استقاها من بارث تقول بأن مدينة مرزق كانت عبارة عن مربع يبلغ محيطة حوالي ميلين وأن الضلعين الغربي والشرقي أقصر من الشمالي والجنوبي.[2]

أما سور مدينة مرزق، فكان إرتفاعه يتراوح ما بين 20 ,30 قدماً وسمك قاعدته 10 أقدام، في حين أن سمكه الأعلى قدمان وكانت تتخلل السور أبراج مربعة طول ضلعها حوالي 30 قدماً وقد نصبت في هذه الأبراج المدافع لحماية المدينة من الإعتداءات، لكن، لم يشر رولفس إلى الأبواب التي كانت بالسور.[3]

ويلاحظ من معلومات رولفس حول إرتفاع سور مرزق وسمكه وجود إختلاف كبير عن ما ذكره الرحالة ليون ما يربو عن ثلاثة عقود من الزمان. وقد ظهر جلياً أن هذا السور شهد تقلصاً في ارتفاعه بحوالي 20 قدماً، في حين أن سمك قاعدته زادت بقدمين فقط. ويبدو أنه أجريت صيانة للسور خلال الفترة المذكورة شملت قاعدته حتى لا يتعرض للسقوط.

بيد أن ناختيجال الذي شاهد السور المعني في عام 1869 م،

---

(1) أنظر مخطط بويرمان ص: 321 .

(2) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 277 وما يليها.

(3) المصدر السابق، ص: 278 .

أفاد بأنه لم يكن عالياً جداً ولا قوياً. وجاء مخططه حول مدينة مرزق مطابقاً بحد كبير لمخطط بويرمان وقد أتفقت روايته حول أبواب سور المدينة مع رواية كل من بارث وفوجل القائلة بوجود ثلاثة أبواب.[1]

ويرى عبد القادر جامي الذي شغل منصباً إدارياً رفيعاً بمرزق خلال إدارة الحكم العثماني الثاني أن هذه المدينة كانت محاطة بسور في الطرف الشمالي بهدف حماية المدينة وقوافل التجار من غارات البدو ثم بين، أنه كانت هناك ثلاثة أبواب بالسور مؤيداً في ذلك روايات بارث وفوجل وناختيجال المذكورة.[2]

كما أعطى وصفاً للحالة التي آل إليها سور المدينة بفعل مرور الزمن وما واكبه من أحداث، ذاكراً أن إرتفاعه تقلص في معظمه إلى ثلاثة أمتار وعرضه إلى 20 سنتيمتراً.[3]

ويلاحظ أن عبد القادر جامي لم يؤيد ما ذهب إليه ليون بوجود سبعة أبواب بمدينة مرزق ولم يدعم ما ورد في رسالة قائد الحملة العثمانية على عشقر باشا الذي إنتزع مرزق من عبد الجليل سيف النصر وكانت الرسالة المعنية الموجهة إلى الباب العالي أعلنت وجود سور بالمدينة له سبعة أبواب.[4] غير أنه يبدو أن الأبواب الفعلية للمدينة كانت ثلاثة فقط وأن الأربعة التي أشار إليها ليون وعلى عشقر باشا لم تكن سوى مجرد مداخل مؤقتة في شكل مراكز مراقبة لم يدم استمرارها طويلاً وقد أكد جامي أن الباب الشرقي (الباب الكبير) هو الباب الرئيسي للمدينة ثم

---

(1) G. Nahtigal, Op. cit. p. 79.

(2) عبد القادر جامي، المرجع السابق، ص: 104 وما يليها.

(3) المرجع نفسه، ص: 104 وما بعدها.

(4) محمد امحمد الطوير، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ليبيا 1831 - 1842 م. بودابست 1991 م، رسالة غير منشورة 231 .

يليه الباب الغربي (المغمغم) والباب الشمالي (باب الخير) وهو أقل الأبواب حجماً.[1]

وعندما زار الحشائشي مدينة مرزق عام 1896م أعطى إنطباعاً عاماً عن سورها الذي وصفه - على حد قوله - بأنه جعل من المدينة ثكنة عسكرية.[2] ولم يبد في ملاحظاته مزيداً من التفصيلات حول سورها ومعالمها الأخرى.

ووجد الباحث عوناً كبيراً من الروايات الشفوية التي زوده بها بعض مواطني مرزق الملمين بتاريخ مدينتهم وأحداثها. وتتفق رواية الحاج الأمين علي أبو قيلة مع رواية بارث القائلة بوجود أربعة أبراج للمراقبة في مدينة مرزق خلال القرن التاسع عشر مقسمة على النحو التالي:

«برج مقابل أولاد بركان وبرج بجوار سيدي عبد السلام وبرج بجوار الزاوية السنوسية وبرج باب قم قم».[3]

أما الراوي المهدي مصطفى، فقد أكد أن مرزق كانت محاطة بسور من جميع الجهات وأن أبوابها كانت ثلاثة موزعة كما يلي: -

«الباب الشرقي، وهو أكبر الأبواب: ويعتبر الباب الرئيسي لمرزق ثم الباب الشمالي والباب الغربي الذي يدعى قم قم» وفسر كلمة «قم قم» بأنها تعني الاستعداد للمواجهة. وكذلك، أفاد بأن الباب الغربي كان عرضة لأن يدخل منه العدو الغازي للمدينة، وذلك لأنه أقل ارتفاعاً ولبعده عن أماكن المراقبة.[4]

---

(1) عبد القادر جامي، المرجع السابق، ص: 104 .

(2) محمد بن عثمان الحشائشي، الرحاة الصحراوية عبر أراضي طرابلس وبلاد التوارق، قدم لها وعلق عليها وراجع ترجمتها إلى العربية، محمد المرزوقي، تونس، الدار التونسية للنشر. 1988 م، ص: 134 .

(3) الأمين علي أبو قيله، مقابلة شفوية اجراها الباحث معه في مدينة مرزق يوم 21 - 12 - 1993م.

(4) المهدي مصطفى، مقابلة شفوية أجراها الباحث معه في مرزق يوم 20 - 12 - 1993 م.

الشوارع:

عندما وصف الرحالة ليون سور مرزق وبعض معالمها، لم يعط معلومات كافية عن شوارعها، بل أكتفى بالاشارة إلى أن الشارع الرئيسي للمدينة يتجه نحو الأسوار المحيطة بالقلعة.[1] لكن بارث حدد اسم الشارع الرئيسي بلفظة «الدندل» وأنه يمتد من الباب الشرقي حتى القلعة.[2]

أما رولفس، فذكر أن شارع الدندل المذكور كان يعبر المدينة بخط مستقيم من الغرب إلى الشرق وقد وصفه في بدايته بأنه مركز جمارك عليه حارسان لحراسته وعلى يمين هذا الشارع الرئيسي، كان يوجد المخفر الرئيسي وإلى جانبه منزل القائمقام وكذلك مقر القنصلية الإنجليزية.

وبعدهما، يستمر الشارع محفوفاً بالحوانيت الصغيرة المبنية من الخشب أو الطين وهي تمثل منطقة السوق إلى أن ينتهي في ميدان مكشوف.[3]

وتحدث ناختيجال عن شارع واحد رئيسي بمدينة مرزق، لكنه، أضاف أن نقطة إنطلاق هذا الشارع تبدأ من الباب الشرقي للمدينة حيث يقسم المدينة إلى قسمين متساويين تقريباً وكانت به تفرعات وممرات ضيقة في بعض الأماكن.[4]

وقد أعطى ليرشيفيلد (Lerchenfeld) وصفاً للممرات المتفرعة من الشارع الرئيسي التي ذكرها ناختيجال في عاليه شبهها بأزقة مدن بلاد السودان، خاصة مدينة كوكا عاصمة برنو.[5] كما أشار إلى أن مركز

---

(1) ليون المصدر السابق، ص: 76 .

(2) Barth. Op. cit. p. 177.

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا، ص: 278 وما بعدها.

(4) G. Nachtigal. Op. cit. Vol. 1. P. 89.

(5) Schweiger Lerchenfeld «Tripoli tanien. Osterreichishe Monatsschrift Fur Den Orient, 9 (1881), p. 143.

الشرطة والمبنى الإداري ومجموعات من البيوت التي تحف بهذا الشارع كانت من أهم معالمه وكان يقع في الطرف الغربي منه مقر سلاطين فزان السابقين ومركز الإدارة.[1]

وأفاد عبد القادر جامي أن الشارع الرئيسي لمرزق طرأت عليه تعديلات في وقت لاحق لتواكب المستجدات التي حدثت في المدينة من حيث زيادة مبانيها ومرافقها وغيرها، الأمر الذي تطلب ضرورة زيادة عرضه وطوله.[2]

ويتفق الراوي عبد السلام شحيرة في روايته التي أدلى بها للباحث أثناء مقابلته في مرزق مع كتابات المذكورين أعلاه حول وجود شارع المدينة الرئيسي. غير أنه أفاد بأن اسم هذا الشارع كان يعرف باسم «الشارع الطويل» وهو يقسم المدينة إلى قسمين كما إنفرد بذكر وجود بعض الشوارع الأخرى مثل شارع الشرفاء وشارع الحميدية، ورجح أن تكون هذه الشوارع عبارة عن تفرعات من الشارع الرئيسي.[3]

ويقول بارث أن منطقة سوق مرزق تقع في مكان متوسط بين البابين الشرقي والغربي[4] وتعد هذه المنطقة ـ حسب رأي فوجل ـ ذات كثافة سكانية لموقعها وسط المدينة تقريباً، وهو موقع مريح للمشترين والبائعين لتأمين مصالحهم التجارية.[5]

---

(1) Ibid, p. 143.

(2) عبد القادر جامي، المرجع السابق، ص: 104 وما يليها.

(3) عبد السلام شحيرة، المصدر السابق.

(4) Barth, Op. cit. p. 177.

(5) H. Wagner. Op. Cit, p. 92.

وتنتشر الدكاكين المبنية معظمها من جذوع النخل على جانبي الشارع الرئيسي للمدينة[1] ويذكر فوجل أنه كان يوجد مخفر شرطة على الجانب الشرقي من السوق يقوم على ستة أعمدة لتولي الحراسة[2] أما السوق في وصف رولفس فهو عبارة عن حوانيت صغيرة بنيت من الخشب أو الطين تحف بشارع الدندل.[3]

ولاحظ ناختيجال وجود مظلات للوقاية من حرارة الشمس أمام بعض الدكاكين وان نشاط السوق اليومي يتصاعد بعض الظهر لقد كان للنساء مكان خاص بهن ويقمن بتسويق الخضر والفواكه المجلوبة من بساتين المدينة[4] وكذلك يذكر رولفس أن من بين البائعات فتيات لونهم ذهبي أقرب إلى الحمرة يبعن سلعاً تشمل الحبوب والبطيخ والحليب والبيض.[5]

وقد ذكر محمد بن عمر التونسي أن سوق مرزق يفتح أبوابه منذ الصباح الباكر ويستمر بعد الظهر يومياً لمدة ثلاثة أو أربع ساعات حسب طول النهار.[6] وهناك عدد من المتاجر أهمها أربعة عشر متجراً تحف بها مصاطب عالية مسورة يتجمع حولها الناس حيث يصيح البائعون عارضون سلعهم وأسعارها على الجمهور.[7]

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي إزدادت أهمية مرزق

---

(1) Barth. Op. cit. p. 177.

(2) H. Wagner. Op. cit, p. 92.

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 279.

(4) G. Nachtigal Op. cit. Vol. 1. P. 97. sq.

(5) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 292.

(6) EL - Tounisi, Op. cit, p. 550.

(7) 1 bid.

بالنسبة للتجارة الصحراوية وأتسع نشاطها التجاري ما بين طرابلس والمراكز الساحلية من ناحية، وبين الواحات الداخلية وبلاد السودان الأوسط من ناحية أخرى. وعليه أزدحم في مرزق التجار من كل حدب وصوب وتجمعت لدى تجارها ثروة طائلة نتيجة لأن مدينتهم أصبحت مستودعاً كبيراً للتجارة الصحراوية،[1] فضلاً عن وقوعها كمركز لقوافل الحجيج،[2] ويقدر فوجل دخل مدينة مرزق السنوي من التجارة بحوالي 150 ألف تالر (بوطير) يمثل قيمة الرقيق سبع أثمان هذا الدخل.[3]

البيوت:

في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وجد الرحالة الإنجليزي (ليون) أن معظم منازل مدينة مرزق مشيدة من طابق واحد من الطين، وهي عبارة عن حجرات ذات سقوف منخفضة ومفتوحة ولها أبواب جيدة الصنع ذات أقفال كبيرة[4] كما وجد أن هذه المنازل متلاصقة مع بعضها بعضاً وتتخللها على جانبيها ممرات ضيقة وأحياناً توجد في بعض هذه المنازل مساحات صغيرة تستغل في زراعة البصل والفلفل الأحمر.[5]

وفي حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وجد فوجل أن كثيراً من الأهالي يسكنون في أكواخ داخل مدينة مرزق وتتكون الكبرى منها من مجموعة حجرات بها فناء أمامها، بينما الأكواخ الصغيرة عبارة عن

(1) الدناصوري، المرجع السابق، ص: 255.

(2) محمد يوسف نجم، ليبيا في كتب الجغرافيا والرحلات، دار ليبيا للنشر والتوزيع والاعلان.بنغازي، مطابع دار صادر 1968م، ص: 270.

(3) H. Wagner, Op. cit, p. 94.

(4) ليون، المصدر السابق، ص: 75.

(5) المصدر نفسه، ص: 75.

حجرة واحدة ضيقة ومظلمة[1] كما شبه طابع البناء في مرزق بالنمط السائد في بلاد السودان، خاصة بلاد الهوسا.[2]

ويذكر رولفس ان مدينة مرزق كانت توجد بها منازل مشيدة من الطين ذات طابق واحد وهناك قليل منها يتكون من طابقين ومعظمها يمتلكها بعض التجار من جالو وسوكنة وكوار وغدامس.[3]

وأفاد ناختيجال أن مدينة مرزق حينما زارها في 1869 م كانت مقسمة إلى قسمين القسم الجنوبي يضم أكثر من (300) ثلاثمائة منزل والشمالي ما يربو عن 280 منزلاً ويبلغ عدد عائلات المدينة حوالي 600 عائلة، أي أن سكانها كان مجموعهم حوالي 3500 نسمة.[4]

وقد حدث تطور في المدينة على حد قول عبد القادر جامي وأصبح بعض منازلها تتألف من طابقين الطابق العلوي ويصعد إليه بسلم ويبدو أنه مخصص لسكن أفراد الأسرة، في حين ظل الطابق الأرضي سكناً للرقيق ومخزناً للبضائع.[5]

مقر الإدارة الحكومية:

يقول رولفس أن القصبة والقشلة تقعان في الركن الشمالي الغربي من المدينة لميدان مكشوف يقع عند نهاية الدندل وربما يعود تاريخ بناء القصبة إلى القرن الرابع عشر في عهد أحد السلاطين القدماء حسبما يذكر دوفيريه،[6] ويرى حبيب الحسناوي أن بناء القصبة بناء قوي يقاوم

(1) H. Wagner, Op. cit, p. 92.

(2) I bib P. 94.

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 280.

(4) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1. p. 89.

(5) عبد القادر جامي، المرجع السابق، ص: 112.

(6) Duveyrier, Tuarg du Nord, 1864, p. 28.

أي هجوم قد تم في عهد خلفاء محمد الفاسي واستمرت مقراً لسلاطين أولاد محمد[1] ثم صارت مقراً للقائمقام العثماني حتى عهد حليم بك الذي يقال أنه هجرها لإعتقاده أنها مسكونة من الجن ويذكر رولفس أن هذه القصبة ظلت تحتفظ بمظهرها الرائع رغم اهمال العثمانيين لصيانتها وتركها تتداعى وقدر ارتفاع جدرانها بحوالي 80 قدماً وسمكها بحوالي 20 قدماً كما أشار إلى ضخامة أروقة هذا القصر مع وجود حجرات صغيرة وقاعة كبيرة مناسبة لإجراء الاستقبالات فيهما.[2]

ويذكر ناختيجال أنها كانت مركزاً للإدارة ولاجتماعات المجلس وتوفر سكناً للحاكم وموظفيه إلا أن المتصرفين لم يسكنوا فيها منذ حسن باشا.[3]

وكان فوجل الذي زار مرزق قبل رولفس باثنتي عشر عاماً، قد ذكر أن قصبة مرزق المعروفة باسم القلعة كانت تقع إلى جانب الباب الغربي أي في الطرف الغربي للمدينة وكانت هذه القلعة ذات جدران سميكة وحجرات ضيقة وقد شيد العثمانيون إلى جانبها القشلة لتكون ثكنة عسكرية.[4]

ووصف فوجل القشلة بأنها كانت عبارة عن مبنى كبير مربع الشكل وبداخله موضع لتخزين السلاح وحجرات للضباط في الجانب الشرقي بينما كانت هناك قاعات طويلة في الجهات الأخرى لسكن العساكر.[5] وكذلك، أفاد بأن مبنى القشلة شيد ليستوعب ألفي رجل،

---

(1) H. W. El Hesnawi, Op. cit, p. 60.

(2) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 280 .

(3) Nachtigal. Op. cit, Vol. 1. P. 88 sq.

(4) H. Wagner. Op. cit, p. 92.

(5) Ibid, p. 92.

إلا أنه عادة لا يعيش فيه سوى أربعمائة رجل، وذلك لأن أهل فزان يفضلون الموت جوعاً على التطوع في صفوف جيش العثمانيين.[1] وعندما زار رولفس مرزق كان هذا العدد قد ارتفع إلى خمسمائة جندي من المشاة وعدد من الخيالة وأربعة مدافع ميدان وهم جميعاً تحت إمرة القول أغاسي[2] ومثل هذه التقديرات ترد أيضاً عند شفايغر لرشنفلد في 1881م،[3] في حين أن ناختيجال يشير إلى تراجع هذا العدد في 1869م إلى 300 رجل والسبب في ذلك يعود للاستقرار وهدوء الأوضاع.[4] ورغم أن رولفس لم يعطي وصفاً دقيقاً للقشلة، وأكتفى بقوله أنها بناها العثمانيون للظروف التي كانت سائدة في مرزق ويبدو أنه يقصد بالظروف السائدة ضرورة وجود ثكنة عسكرية مرابطة في المدينة في أعقاب انتزاعها من عبد الجليل سيف النصر إلا أنه يبين العناية غير المألوفة التي تحظى بها القوات العثمانية في مرزق من حيث الكسوة والطعام والتدريب وأشار إلى أنه لم يرى قوات عثمانية أفضل من الموجود.[5]

وحاول مجلس مرزق أن يتدخل لحمل الحكومة على صيانة القلعة ويرد ذلك في الوثيقة رقم (27م 1) التي تفيد بأنه عقد إجتماع بالخصوص في ويوم الخميس 13 صفر 1280 هـ الموافق 18 يونيو 1863م للنظر في الحسابات والتقديرات اللازمة لإعادة البناء والترميم، مع الأخذ في الاعتبار قيمة المواد والعمالة، وبالتالي تحديد قيمة التكلفة الإجمالية لهذا المشروع لرفعه لعاصمة الإيالة بطرابلس للنظر في إمكانية التصديق بالأموال

---

(1) Ibid, p. 92.

(2) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 283 .

(3) Schweiger Lerchenfeld, Op. cit, Vol. 1. P. 144.

(4) G. Nachtigal . o. pcit, Vol. 1. P. 89.

(5) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 286 .

التي قد يحتاجها المجلس من الإيالة لتغطية هذه التكلفة وبعد أن درس مجلس المدينة الجوانب المتعلقة بتنفيذ التعمير المذكور اتضح له أن تعمير الأماكن المنهارة فقط تكلف 8231.5 غرشاً ونصف[1] وأما في حالة إصلاح الأماكن جميعها بالمقر فإن التكلفة ستزيد عن المبلغ المذكور ولذلك أوصى مجلس المدينة حسب ما ورد بالوثيقة المشار إليها أعلاه بضرورة بناء مجلس قصر الحكومة وما يحيط به من أماكن منهارة حتى لا تسقط تماماً ويزداد الخراب والتكلفة مستقبلاً[2] كما طلب المجلس من والي طرابلس اتخاذ ما يراه مناسباً حول تزويد مجلس المدينة بالأموال اللازمة حتى عن طريق الاستدانة لمواجهة نفقات هذا المشروع.[3]

ويبدو أن الوالي العثماني لم يلب الاعتمادات المالية المطلوبة التي حددها مجلس مدينة مرزق ونتيجة لذلك لم يستطع مجلس المدينة تعمير المواضع المنهارة في قصبة مرزق التي أصبحت الآن عبارة عن منطقة مخلفات أثرية برمالها وطينها وحجارتها المتناثرة.

المقابر:

أشار رولفس إلى أن مقابر مرزق تقع في شرقي المدينة، وهي التي دفن بها الرحالة الإنجليزي ريتشي (Retchie) الذي توفي في 1819/11/20م بسبب سوء المناخ[4] كما ذكر أنه شاهد شواهد على القبور وكان معظمها عبارة عن أجزاء من الفخار المكسورة. غير أن بعض قبور وضعت عليها زجاجتان أو بيض نعام كدليل على ثراء حال المتوفي

(1) ملف الشؤن الادارية وثيقة رقم 27 م 1 . دار المحفوظات التاريخية. طرابلس.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 280 .

لكنه، ليس هناك ما يميز قبور السلاطن عن غيرها إلا باتساع المكان المخصص لها وبكثرة ما عليها من بقايا كسرات الفخار وبيض النعام.[1]

وأفاد جيمس ريتشاردسون أن القلعة كانت تحتوي على مقر سكن القائمقام وعدد من المباني التي يشغلها موظفو إدارة المدينة وبعض الاستراحات ومعسكرات الجيش، وهي تشكل جزءاً مستقلاً عن المدينة[2] وأمام القلعة كان يوجد ميدان كبير ينطلق منه شارع رئيسي يشق مدينة مرزق ويتفرع عنه عدة شوارع جانبية والمعروف أن مرزق في ظل الإدارة العثمانية شهدت بعض الاصلاحات المتمثلة في بناء مسجد جديد وتأسيس بعض المقاهي وإدخال ترميمات على عدد من مباني المدينة[3] وكانت معظم منازل مرزق تشيد من الآجر والطين واللبن ونادراً ما يستخدم الجير لعدم توفره في المنطقة.[4]

جامع مرزق:

وفي ظل حكم حسن باشا متصرف فزان تم تأسيس جامع مرزق الكبير بالقرب من القلعة، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر،[5] وحمل هذا الجامع اسم جامع حسن باشا، نسبة إلى المتصرف. وقد أصبح هذا الجامع الكبير الجامع الرئيسي للمدينة، حيث كانت تؤدي فيه إلى جانب الأوقات الخمسة صلاة الجمع والعيدين[6] وكانت تدفع

(1) المصدر نفسه، ص: 280 وما يليها.
(2) جيمس ريتشاردشون، ترحال في الصحراء، ترجمة الهادي أبو لقمة، بنغازي. جامعة قاريونس. 1993 م، ص: 509 .
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه، ص: 510 .
(5) [مساجد، كتاتيب. زوايا] وثيقة رقم 43 م 2 . م ك ز دار المحفوظات التاريخية طرابلس.
(6) المصدر نفسه.

من عائدات البلدية الأجور لإمام الجامع 120 قرشاً وللمؤذن 50 قرشاً[1] ولكنه لم تخصص أية مبالغ لترميم هذا الجامع أو لإصلاحه[2] وقد أفادت الوثيقة العثمانية رقم 43م 2 أن جملة المصاريف التي يحتاجها الجامع سنوياً لتسيير مهامه تبلغ حوالي (8000) ثمانية آلاف قرشاً[3] وبما أنه ليس هناك إعتمادات لمواجهة هذه التكلفة، فقد أوصى مجلس مدينة مرزق - حسب ما ورد في الوثيقة المعنية - بأن يخصص ربع ألف شجرة من أشجار النخيل التي كان يمتلكها الشيخ عمر الكانمي وجملتها 7200شجرة لتكون وقفاً لمقابلة مصاريف هذا الجامع بما فيها صيانته وترميمه ودفع أجرة القائمين عليه.[4]

وكان رد مجلس ولاية طرابلس للاقتراح المذكور بشأن تخصيص ربع ألف من أشجار النخيل التي كان يمتلكها الشيخ عمر الكانمي بمنطقة مرزق وأنه لا يجوز التصرف في هذه الأشجار كوقف، لأن ملكيتها أصبحت للدولة.[5] غير أن هذا المجلس أعلن في المكتوب نفسه موافقته بصفة إستثنائية على تخصيص ربع الأشجار المذكورة وقفاً للجامع ولخدماته، نظراً لعدم وجود دخل ثابت يصرف منه لمواجهة الأعباء المالية لهذا الجامع.[6]

مخطط المدينة:

وقع الباحث على أربعة مخططات لمدينة مرزق أدرجها كملاحق

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) [مساجد، كتاتيب. زوايا] وثيقة رقم 823 دار المحفوظات التاريخية. طرابلس.
(6) المصدر نفسه.

في ذيل هذه الرسالة. وكانت ثلاثة مخططات منها وضعها رحالة أوروبيون زاروا مدينة مرزق. أما المخطط الرابع، فكان عثمانياً ظهر في عام 1882م بعد المخططات الثلاثة المذكورة وأقدم هذه المخططات جاء في بداية العقد السادس من القرن التاسع عشر. فقد وضعه الرحالة الألماني هاينريش بارث عام 1850م واستعان به الرحالة الألماني رولفس في وصف مدينة مرزق عام 1865م،[1] وكانت من أبرز معالم مخطط بارث شارع الدندل الذي تحف به منطقة السوق بحوانيتها ومتاجرها وأيضاً القلعة والجامع،[2] كما برز في هذا المخطط أسوار المدينة وأبراجها.[3] وكذلك أظهر المخطط وجود سورين الأول قديم وكان الثاني حديثاً وبه ثلاثة أبواب هي: -

«الباب الغربي والباب الشرقي والباب الشمالي المؤدي إلى سبخة مرزق».[4]

ويعد المخطط الثاني الذي وضعه الرحالة موريتس فون بويرمان في 1862م أكثر هذه المخططات دقة وتفصيلاً، حيث شمل مدينة مرزق وأبوابها، خاصة الباب الشرقي الذي أطلق عليه اسم الباب الكبير[5] وكذلك شمل مخططه المنطقة المهجورة المحاطة بالسور القديم وتعود أهمية مخطط بويرمان إلى أن كلاً من المخطط الثالث والرابع أي مخطط ناختيجال عام 1869م، والمخطط العثماني عام 1882م على التوالي قد أعتمدا عليه بدرجة كبيرة وجاء مخطط ناختيجال مطابقاً إلى حد بعيد

(1) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 278 .
(2) أنظر مخطط بارث ص. 320 .
(3) نفس المخطط. ص. 320 .
(4) نفس المخطط. ص. 320 .
(5) أنظر مخطط بويرمان ص. 321 .

لمخطط بويرمان[1] وهذا يعني أن مدينة مرزق قد حافظت على شكلها العام خلال العقدين السادس والسابع من القرن التاسع عشر.[2]

وبالرغم من التقارب الكبير بين كل من مخططي بويرمان (1862) وناختيجال (1869) وبين المخطط العثماني (1882م) فإنه يلاحظ وجود اختلاف طفيف في مساحة مرزق في العهد العثماني الثاني ويبدو أن تراجع مساحة المدينة يعود إلى ما أصابها من كساد تجاري بعد أن هجرها عدد من التجار وكثير من القوافل التجارية، خاصة منذ العقد الثامن للقرن التاسع عشر الذي شهد حظراً فعالاً على تجارة بلاد السودان غير المشروعة وفي مقدمتها تجارة الرقيق.

سكان منطقة مرزق وتوزيعهم:

ظلت مدينة مرزق قبل القرن التاسع عشر وخلاله من أهم المراكز الآهلة بالسكان في فزان. فبالرغم من أن الكثافة السكانية في هذه المدينة وضواحيها أصبحت متأرجحة وغير ثابتة منذ النصف الثاني من القرن المنصرم بسبب كسادها التجاري وتدفق هجرات كبيرة خارجها إلى بلاد السودان والسواحل الليبية، فإنها احتفظت بقاعدتها السكانية المتميزة.

وقد لوحظ من تقديرات الذين رصدوا سكان منطقة مرزق وليبيا بأسرها لم تكن دقيقة خلال القرن التاسع عشر وتضاربت الآراء حولها. فعلى سبيل المثال، تقدر إحدى وثائق الأرشيف البريطاني المؤرخة في 1834م سكان ليبيا بحوالي 800000 نسمة[3] لكن، السالنامة وهي الحولية الرسمية لولاية طرابلس الغرب.

---

(1) أنظر مخطط ناختيجال ص. 322 .

(2) أنظر المخطط العثماني ص. 323 .

(3) الطوير، المرجع السابق، ص: 19 .

تقدر سكان طرابلس وحدها ما بين 610 و 620 ألف نسمة[1] كما تقدر سكان فزان وسرت بحوالي 80 ألف نسمة، مبينة أن مدينة مرزق تشكل المركز الرئيسي بالنسبة لهذا العدد من السكان بدون تحديد لعدد سكان هذه المدينة[2] ولا تخلو - أيضاً البيانات التي أعطاها بعض الرحالة الأوروبيين حول تقديرات عدد سكان منطقة مرزق من تناقضات، فضلاً عن أنها لم تكن دقيقة أو متطابقة في الغالب الأعم. ويقول جيمس ريتشاردسون أن سكان مدينة مرزق يبلغ عددعم حوالي 3500 نسمة وأنهم في تزايد مستمر، بالرغم من تقلص مساحة المدينة من جراء المواجهة ما بين قوات عبد الجليل سيف النصر والقوة العثمانية.[3]

غير أنه في الوقت ذاته يقدر الرحالة الألماني فوجل الذي جاء بعده إلى مرزق بأقل من خمسة أعوام عدد السكان داخل سور مرزق بحوالي 3612 نسمة يمثلون الشرائح الاجتماعية التالية: -

حوالي 2700 نسمة من الأحرار و 650 نسمة من الرقيق إلى جانب 240 من الجنود النظاميين و 22 من الخيالة غير النظاميين.[4] أما الرحالة الألماني رولفس، فقد قدر في عام 1865م تعداد كل من يعيشون داخل أسوار مرزق وخارجها.

وأشار إلى أن سكان منطقة مرزق يبلغ تعدادهم حوالي 8000 نسمة منهم 3000 نسمة داخل أسوار المدينة والبقية يعيشون في

---

(1) أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 م. ط 2 ترجمة وتقديم، خليفة التليسي، طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1991 م، ص: 457 .

(2) المرجع نفسه.

(3) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص: 509 .

(4) H. Wagner. Op. cit, p. 96.

ضواحيها،[1] وفي 1881 م يذكر شيفايغر لرشنقلد أن عدد سكان مرزق لا يتجاوز 5000 نسمة[2] وكان أول إحصاء رسمي لتعداد سكان فزان قامت به الإدارة العثمانية في عام 1898م، حيث وجهت متصرف فزان لإجرائه. وفي أعقابه، أعلنت السلطات العثمانية أنه عند حصر الموظفين للنفوس في فزان وجدوا أن إجمالي ما قيد من سكان مناطق الحضر بلغ 7581 ذكوراً و 8123 أناثاً وأن أهل الأرياف بلغوا حوالي 4000 نسمة أي أن جملة تعداد السكان وصل إلى حوالي 20000 نسمة،[3] كما ورد في نتيجة الإحصاء المذكور أن تعداد سكان مدينة مرزق وحدها بلغ 2350 نسمة منهم 834 ذكوراً و 1516 إناثاً.[4] وهنا يلاحظ وجود تناقص مستمر في سكان مدينة مرزق عند نهاية القرن التاسع عشر وكان فوجل قد عزا السبب الرئيسي الذي جعل فزان تفقد كثيراً من سكانها في حوالي منتصف القرن التاسع عشر إلى الضغوط التي تمارسها السلطات العثمانية على البلاد من خلال أسلوبها في المحافظة على الأمن والنظام، الأمر الذي حدا بكثير من الأسر أن تفضل الانسحاب مع قطعانها إلى المناطق النائية من أجل التحرر من القيود التي فرضها عليهم العثمانيون.[5]

وأضاف أن هناك سبباً آخر ألا وهو عزوف الأهالي عن الإنخراط

(1) عماد الدين غانم (محر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 281 .

(2) Schweiger Lerchenfeld, Op. cit, p. 143.

(3) أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881 م - 1911 م ت. عبد السلام أدهم. بيروت، مطابع دار صادر 1974 م منشورات جامعة قاريونس، ص: 150 .

(4) المرجع نفسه، ص: 151 .

(5) H. Wagner. Op. cit, p. 109.

في الخدمة العسكرية وقد لجأ بعضهم إلى كسر أسنانهم أو أصابعهم أو بعض أعضاء أجسامهم لاعتبارهم غير لائقين للجندية.[1]

ولعل من أبرز مظاهر التناقض في تقديرات سكان مدينة مرزق وضواحيها تلك الفجوة الكبيرة بين تقديري اتوري روسي والرحالة الألماني رولفس، بالرغم من أن الفترة الزمنية التي تفصل بينهما تقل عن عقد واحد من الزمان. ففي حين أن اتوري روسي يقدر تعداد مدينة مرزق وضواحيها في عهد سيطرة عبد الجليل سيف النصر عليها بحوالي 40000 (أربعين ألف) نسمة[2] يقدر رولفس في وقت لاحق من هذا التاريخ سكان المنطقة نفسها بحوالي 8000 (ثمانية آلاف) نسمة فقط.[3]

وفيما عدا ما ذكره الرحالة محمد بن عمر التونسي، لم يهتم الكتاب العرب والأوروبيون المذكورون أعلاه بتحديد الأصول العرقية لسكان مرزق. فقد أشار التونسي إلى أن سكان مدينة مرزق ذو أصول عرقية مختلفة أي أنهم خليط من قبائل الأفناو والبرنو أصحاب البشرة السوداء، بالاضافة إلى أصحاب البشرة البرونزية والبيضاء ومعظمهم من العرب الذين قدموا إليها من طرابلس وجالو وأوجلة ودرنه.[4]...

وبالنسبة إلى مراكز التجمع السكاني في مدينة مرزق، يرى ألدبلوم (Eldblom) أنه إرتكز في بداية الأمر على حيين، هما حي الرأس في جنوبها وحي الزوية في وسطها[5] بيد أنه بتطور المدينة وتأسيس القلعة في عهد أولاد محمد ظهر حي النزلة في شمالها، وكان

(1) Ibid.

(2) أتوري روسي، المرجع السابق، ص: 136 .

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 281 .

(4) El - Tounisi, Op. Cit, p. 550.

(5) El dblom, Op. cit, p. 86 ssq.

عبارة عن زرائب يسكن فيها الأهالي[1] ونتيجة لذلك، تحول إتجاه مركز الثقل السكاني تجاه وسط المدينة، وبالتالي أصبح شارع الدندل يقسم المدينة إلى قسمين منفصلين.[2]

أما فيما يختص بالتجمعات السكانية خارج أسوار مدينة مرزق، فقد أفاد ألدبلوم أن أكثر الأماكن كثافة سكانية تلك التي في ضواحي هذه المدينة مباشرة وأهمها قرى حج حجيل والدليم وزيزاو فكان الأهالي يقطنون في منازل ذات طابع واحد داخل الزيبية التي شيدت من أغصان النخيل، كما أوضح أن أفراد هذه التجمعات السكانية يتردد معظمهم في كثير من الأحيان إلى مدينة مرزق للإستفادة من الخدمات التي تقدمها لهم الهيئات الرسمية والمرافق العامة مثل المتصرفية والمديرية والمدرسة والجامع، فضلاً عن حصولهم على حاجياتهم الضرورية لا سيما المتعلقة بمعيشتهم، فتمتعت التجمعات السكانية القريبة من مدينة مرزق بالمزايا المذكورة التي لم تحظ بها التجمعات البعيدة عنها لأنها كانت أكثر عزلة.[3]

وخلال العهد العثماني الثاني أصبحت مرزق تنقسم إلى قسمين رئيسيين إشتهرت فيها بعض القبائل والأسر. وفي محلة الزوية، كان يقطن الهوانة والمجابرة والأوجلة وفي محلة النزلة، كان من أهم المقيمين فيها أهل سوكنة.[4]

واشتهرت بعض العائلات التي أثرت في تاريخ هذه المدينة وقد أعطى عبد الرزاق مناع تحديداً لبعض هذه العائلات، موضحاً الأماكن التي

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid. P. 88.

(4) عبد الرزاق مناع، المرجع السابق، ص: 528 وما يليها.

وفدت منها وأماكن إستقرارها بمرزق، وذلك ما يلي: «عائلة بركان قادمة من زويلة، أولاد محمد، عائلة قادمة من المغرب وكان لها شأن في فزان، عائلات الحاج عصمان والحاج سليمان وخليل والوردي من المماليك، عائلة الكانمي قادمة من هون وأنتقل جزء منها إلى برنوبا بأفريقيا وقد نصب أحد أفرادها نفسه سلطاناً في بلاد كانم في أفريقيا الاستوائية.

عائلة الدبري وبن عبيد والتيتوي قادمة من سوكنة وكذلك كانت عائلات الكداكرة والعلالصة وعائلة بن حلوم وعائلة بن علوة من أوجلة، وعائلات زين العابدين وكياري والتعنوغي وابن أحمد وحمدون والشاويش وحامي وقديم والحاج جبريل طاهر وكتيتي هي من سكان مرزق القدامى...

ويقيم في حج حجيل عائلات حبيب الله ورفسه والحاج محمد وهم من أقدم السكان هناك ويقيم في دليم عائلات صالح محمد وهفيوه وأبي الريش وهم قادمون من الوادي الشرقي ويسكن في بلدة زيزاو عائلات بن موسى والفتاتحة وسندو وبن بركة وأصل عائلتي بن موسى والفتاتحة من زويلة وعائلة الصالحين من الأواجلة وعائلة سندو من المجابرة».[1]

وإلى جانب سكان مرزق المقيمين والعابرين، كانت هناك فئة من المنفيين والمبعدين والمغضوب عليهم سياسياً. وقد عثر الباحث على وثيقة هامة بالخصوص باللغة العثمانية رقم (1270) في أرشيف السرايا بطرابلس مؤرخة في 1314 هـ / 1898م،[2] وجاء في الوثيقة المذكورة تحديد أسماء منفيين ثلاثة إلى فزان وهم عبد القادر سواسلي وفخر الدين سيف الله ورضا بن راسم مزودين بما يحتاجونه من جمال وتموين غذائي جملة قيمتها 790 قرشاً.[3]

(1) المرجع نفسه.

(2) ملف المنفيين السياسيين وثيقة رقم 1270 . دار المحفوظات التاريخية. طرابلس.

(3) المصدر نفسه.

وقد كانت عملية النفي عادة تتم عن طريق فرمان صادر من الباب العالي. وكما أفادت الوثيقة المذكورة أن بعض المنفيين كانوا يقضون مدة محددة من النفي في مرزق أمثال المدعو حلمي بك الذي حكم بأربع سنوات نفي من أجل اصلاح النفس، على حد قول هذه الوثيقة،[1] وكذلك أفادت وثيقة ثانية بأنه كان هناك من يحكمون بفترة طويلة تتراوح إلى النفي المؤبد، حسب ما ورد في فرمان الخليفة العثماني الصادر في 20 شباط 1321 هـ 1905 م بخصوص شخص منفي نفياً مؤبداً إلى مرزق.[2] وبديهي، فقد أثر المنفيون تأثيراً كبيراً على البنية الاجتماعية في مرزق وعلى نمط حياتها بصورة عامة بالرغم من أن هذه الدراسة لم يتوفر لها أعداد هؤلاء المنفيين ومدى نشاطاتهم المختلفة.

وتعد الحياة في مرزق شاقة بالنسبة للغرباء خاصة الذين يجبرون على الإقامة القسرية فيها فقد وصف رولفس مناخها بأنه غير صحي وخطير للغرباء.[3]

وفي هذا الخصوص، أورد محمد بن عمر التونسي قصة مبالغاً فيها لشيخ علم قدم إليها لتعليم أهلها. ولكنه، لم يقدر على تحمل حرارتها وقرر فجأة مغادرة المدينة فلما تمت مساءلته عن الأسباب، أجاب قائلاً: «إنه يستحيل على الموت مقدماً في هذه المدينة... مرزق صورة حقيقية لجهنم، فإن جهنم حارة وهذه البلاد حارة... ولجهنم سبعة أبواب ولمرزق أيضاً سبعة أبواب. ماذا تريدوني أن أفعل ببلاد تطابق جهنم».[4]

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا المصدر السابق، ص: 277 .

(4) El - Tounisi, Op. cit, p. 555.

وما قاله بعض الرحالة العرب والأوروبيين حول مناخ مرزق بأنه غير صحي وخطير على الغرباء، يراه الباحث أمراً مبالغاً فيه بدرجة كبيرة، وذلك لأنه لا يختلف كثيراً عن مناخ المناطق الصحراوية الأخرى بما فيها بلاد السودان والذي وجد فيه الغرباء الأوروبيون - أيضاً - معاناة ومشقة وفي الحقيقة، هناك من الغرباء الأجانب من استطاع أن يكيف حياته مع بيئة مرزق ويتعايش معها. ويكفي أن قاقليوفي وكيل القنصلية البريطانية في مرزق عاش في هذه المدينة لفترة إثنتي عشر عاماً ولم يغادرها إلا بعد أن بلغ عمره 65 عاماً وفضل التقاعد بسبب كبر السن.[1]

ولم يكن مناخ مرزق في يوم من الأيام عقبة في طريق تطورها عمرانياً وسكنياً، خاصة بعد أن تحول مركز الثقل السياسي من فزان لها حينما أتخذها أولاد محمد عاصمة لهم. وكان العامل السياسي حاسماً لأن تتبوأ مرزق مركز الصدارة في فزان. فحلت محل زويلة التي كانت مركزاً رئيسياً للقوافل العابرة لفزان وفي ظل أولاد محمد تدعمت اتصالات مرزق السياسية والاقتصادية بالمناطق الصحراوية وما ورائها ولا سيما برنو وأغاديس وبلاد الهوسا، وواكب ذلك كله أن تدفقت عليها القوافل التجارية وأصبحت مركز التقاء لطرقها الرئيسية وبالتالي شهدت رخاءً اقتصادياً ردحاً من الزمن وقد أدرك القرهمانليون أهمية مرزق كمدخل لتجارة الصحراء وبلاد السودان وكان تدخلهم السياسي فيها قد عجل بنهاية أولاد محمد ومن ثم شهدت المنطقة تحولات جذرية في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعليه يركز الفصل الثاني الذي يلي على إعطاء صورة تاريخية لما شهدته مدينة مرزق من تطورات سياسية وإدارية خلال الفترة المؤرخ لها.

---

(1) A. Boahen, Britain, The Sahara and The Western Sudan. 1788 - 1861. Oxford, Clarendon Press, 1964., p. 232.

الفصل الثاني

التطورات السياسية والادارية
في مرزق خلال القرن التاسع عشر

1 ـ الصراع بين أولاد محمد والقره مانليين على منطقة فزان.

2 ـ مقاومة أولاد سليمان للعثمانيين والقرمانلين في طرابلس ونتائجها.

3 ـ تطور النظام الإداري في مرزق خلال القرن التاسع عشر.

أ ـ النظام الإداري في أواخر عهد أولاد محمد في مرزق.

ب ـ النظام الإداري في مرزق في عهد القره مانليين.

جـ ـ النظام الإداري في العهد العثماني الثاني.

4 ـ النشاط الدبلوماسي البريطاني ومسألة تجارة الرقيق.

5 ـ نشاط وكالة القنصلية البريطانية ووكيلها في مرزق.

التطورات السياسية والادارية
في مرزق خلال القرن التاسع عشر

شهدت مدينة مرزق تطورات سياسية هامة خلال القرن التاسع عشر جاءت بعضها وليدة أحداث سابقة لهذا القرن، وذلك نتيجة للتوتر المستمر وعدم الثقة في العلاقات بين أولاد محمد حكام مرزق من جهة وبين العثمانيين ومن بعدهم القره مانليين من جهة أخرى. أما القرن التاسع عشر نفسه، فقد تصاعدت فيه الأحداث السياسية بدرجة كبيرة في مرزق حتى أثرت تأثيراً بالغاً على النشاط الاقتصادي في هذه المدينة، وبالتالي على تركيبتها السكانية وبيئتها الاجتماعية والثقافية.

ومنذ العقد الأول من القرن التاسع عشر، فقد أحتدم الصراع على السلطة في مرزق وتمخض في نهاية الأمر عن أن يوسف باشا القره مانلي قد استطاع الاطاحة بحكم أولاد محمد نهائياً في عام 1813م. ولكن سرعان ما اتخذ الصراع على السلطة في مرزق صورة جديدة بظهور أولاد سليمان على المسرح السياسي في فزان بقيادة عبد الجليل سيف النصر، الذي تمكن من انتزاعها مؤقتاً. من القرن مانليين واتخاذها قاعدة له. غير أن الأمر لم يستتب في مرزق لأولاد سليمان، حيث نازعهم السلطان كل من القره مانليين ثم العثمانيين الذين تسنى لهم في عام 1842 إستئصال شأفة ثورة عبد الجليل سيف النصر فآلت إليهم مقاليد السيطرة التامة على مرزق على أثر مقتل زعيم ثورة أولاد سليمان وفي

ظل الحكم العثماني الثاني، حدث تطور في النظام الإداري الذي كان سائداً في مرزق أيام حكم أولاد محمد وكذلك في أيام سيطرة القره مانليين القصيرة عليها، حيث ربطت فزان تحت إمرة قائمقام عثماني مباشرة بالسلطة المركزية في طرابلس وواكب ذلك أن أصبحت مرزق لأهميتها السياسية ولكونها البوابة الرئيسية المطلة على المناطق الأفريقية الواقعة فيما وراء الصحراء منطلقاً للمستكشفين والرحالة الأوروبيين. وأدى ذلك إلى بروز التكالب الاستعماري الأوروبي على المنطقة بتأسيس قنصلية بريطانية في مرزق عام 1843 كان لنشاطها تأثير كبير ليس على المسار السياسي في هذه المدينة فحسب، بل على كثير من المناطق الصحراوية وبلاد السودان.

وقد إتخذ النشاط الأوروبي من محاربة تجارة الرقيق ذريعة للتغلغل السياسي في المناطق الصحراوية وما ورائها لا سيما بلاد السودان الأوسط والغربي توطئة لإستعمارها.

وكانت مدينة مرزق من النقاط الرئيسية التي أرتكز عليها هذا النشاط الأوروبي المشبوه.

وعليه، فإن الباحث رأى دراسة الاحداث المذكورة وتطوراتها كما يلي: -

1 ـ الصراع بين أولاد محمد والقره مانليين على منطقة فزان:

إن المحاولات التي قام بها العثمانيون في ضم إقليم فزان إلى ولاية طرابلس الغرب بعد دخولهم إلى طرابلس في عام 1551 م هو العامل الرئيسي والهام الذي عجل بنهاية أسرة أولاد محمد بفزان. كما كانت للعثمانيين الرغبة في التوسع على حساب المنطقة التي تمتد جنوب فزان وقد أخذت الدولة العثمانية تعمل جاهدة لتجهيز جيوشها وحملاتها

العسكرية للإستيلاء على فزان، جاءت أولى هذه الحملات بعد دخولهم إلى ليبيا بحوالي 26 عاماً تقريباً أي في عام 1577م. وقد إنطلقت تلك الحملة من طرابلس صوب فزان وتمكنت من بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة منها وهزيمة أولاد محمد مؤقتاً تحت قيادة الناصر بن محمد الفاسي الذي لاذ بالفرار في العام نفسه والتجأ إلى بلاد الهاوسا.[1]

لم يهتم العثمانيون باستئصال شأفة أولاد محمد بعد هزيمتهم للسلطان الناصر بن محمد الفاسي. وكانوا يعتقدون أن الخلافات العائلية بين أفراد أسرة أولاد محمد كفيلة بزعزعة أركان نفوذهم. لكن، كان هاجس العثمانيين الأول هو اتخاذ فزان قاعدة للإنطلاق نحو أسواق بلاد السودان الأوسط والغربي، وبالتالي التحكم والسيطرة على طرق القوافل التجارية المؤدية إلى تلك البقاع.

وقد تمكن السلطان الناصر بن محمد الفاسي الذي كان قد فر إلى بلاد الهاوسا من العودة إلى مرزق وإنتزاعها من أيدي الإدارة العثمانية في 996 هـ / 1588م[2] غير أن العثمانيين لم يبذلوا محاولات جادة للقضاء على حكم أولاد محمد في مرزق، بل أكتفوا بإرسال أربع حملات عسكرية من تاريخ عودة الناصر حتى بداية القرن الثامن عشر[3] وكانت نتائج هذه الحملات سلبية حيث أن سلاطين أولاد محمد أتبعوا سياسة الكر والفر. فعندما يهزمون يفرون إلى بلاد السودان، خاصة بلاد الهوسا التي أصبحت تربطها بأولاد محمد علاقات وثيقة منذ لجوء السلطان الناصر بن محمد الفاسي إلى كاتسنه في عام 1577م، وعادة ما كانوا

---

(1) Habib W. El - Hesnawi, Fazzan under the rule of the Awlad Muhammad. Sebha, 1990. p. 64.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

يتلقون هناك الدعم والمساندة وينظمون صفوفهم ويعودون إلى فزان لإسترجاع معاقلهم بتأييد من أهلها، كما حدث حينما ثار الفزانيون واجتاحوا الحامية العثمانية وقتلوا جميع جنودها بما فيهم الحاكم حسين النعال، وبالتالي مهدوا لعودة السلطان الناصر.[1]

بيد أن حكام طرابلس في العهد العثماني الأول كانوا يفرضون سيادة مؤقتة على فزان بالتعاون مع أولاد علوان والخرمان القوتين الرئيسيين المناوئتين لأولاد محمد[2] وعليه، كان العثمانيون في غياب سلطة أولاد محمد يكلفون شخصاً من هاتين القوتين ليكون عاملاً لهم في فزان وأشهرهم أحمد بن هويدي الخرماني الذي أطاح به ثوار فزان في عام 1626م[3] وبايعوا محمد بن جهيم (1633 - 1656م) سلطاناً عليهم في محل عمه السلطان الطاهر. لكن، المواجهة بين أولاد محمد والعثمانيين لم تحسم إلا بتدخل مرابطي فزان الذين تمكنوا من إبرام معاهدة 1036 هـ / 1626 م بين الطرفين والتي نصت أهم بنودها على أن يكون محمد بن جهيم شيخاً على فزان مع الالتزام بدفع أتاوة سنوية إلى خزينة الحكومة المركزية قدرها أربعة آلاف مثقال من الذهب والتي يمكن دفع نصفها بالتبر والنصف الآخر بالرقيق.[4]

وحتى مجيء القره مانليين للحكم في طرابلس عام 1711م ظلت معاهدة 1036 هـ / 1626م وشروطها تنظم العلاقات بين أولاد

(1) شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ترجمة وتعليق محمد عبد الكريم الوافي ط 2 . طرابلس. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان 1983 م ص. 152 .

(2) المصدر نفسه، ص. 152 .

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

محمد والعثمانيين. وكان إلتزام حكام مرزق بدفع الأتاوة المنصوص عليها في المعاهدة المذكورة بمثابة الاعتراف الضمني بسيادة الدولة العثمانية الإسمية عليهم. وقد حذا القره مانليون حذو ولاة طرابلس في العهد العثماني الأول حيث ألزموا سلاطين أولاد محمد بمواصلة دفع الأتاوة السنوية لهم نظير توليهم حكم فزان.

غير أن السلطان أحمد الناصر (1710 - 1766م) إستغل الثورات الداخلية التي جابهت أحمد القرناملي فأمتنع عن دفع الأتاوة لطرابلس في عام 1733م[1] لكن جرد له أحمد القرمانلي في العام نفسه حملة قوية تحت قيادة إبنه محمد بك مصحوبة بتعزيزات بقيادة خليل بن خليل المسلاتي صهر الباشا.[2] وقد إعتبر ابن غلبون تصرف السلطان الناصر وإحجامه عن دفع الأتاوة بأنه قلة أدب حسب قوله: «وظهر منه من قلة الأدب ما يوجب التوجه».[3]

ونتيجة للحصار الذي ضربته الحملة المذكورة على مرزق لمدة ستة أشهر ومعاناة أهلها من المجاعة، إستسلم السلطان أحمد الناصر [4]حيث تم أسره وإرساله إلى طرابلس برفقة إبنه [5]وهناك من قال بأنهما تعرضا للاسترقاق، قبل أن يمنحهما أحمد القرمانلي حريتهما ويحسن وفادتهما.[6]

(1) المصدر نفسه 403 .

(2) المصدر نفسه 404 .

(3) ابن غلبون. التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الاخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، طرابلس 1931 م، ص. 257 ، أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م ط 2 ترجمة وتقديم خليفة محمد التُليسي. طرابلس: الدار العربية للكتاب. 1991 م ص. 331 .

(4) فيرو المصدر السابق، 404 .

(5) المصدر نفسه.

(6) H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p. 130.

وبعد قيام أحمد القرمانلي بإعادة السلطان أحمد الناصر لمنصبه حاكماً لفزان بدأت مرحلة جيدة لعلاقات وطيدة بين القرمانليين وبين أولاد محمد إستمرت ما يربو عن نصف قرن من الزمان وقد دعم هذه العلاقات إلتزام أولاد محمد بدفع الأتاوة السنوية مع إرسال مزيد من الهدايا لباشا طرابلس الذي كان يحسن ضيافة من يفد إليه من أمراء مرزق.[1]

وظل الحال على هذا المنوال حتى تولى السلطان محمد المنتصر 1804م - 1813م مقاليد الأمور في مرزق وحينها رفض المنتصر في عام 1804م الاستمرار في دفع الأتاوة السنوية لطرابلس.[2] فوجد نفسه في مواجهة إصرار يوسف باشا (1795م - 1832م) على ضم فزان تحت حكمه المباشر. وكان رفض السلطان المنتصر لدفع الأتاوة السنوية، بالإضافة إلى ما أشيع حوله من ولع بالغناء والمجون[3] أعطى يوسف باشا ذريعة لتسيير جيش لفزان للإطاحة بحكم أولاد محمد نهائياً وقد عهد إلى محمد المكنى بقيادة جيش القرمانليين المتوجه لملاقاة حاكم مرزق وكان محمد المكنى هذا يشغل إلى جانب كونه ضابطاً كبيراً منصباً رفيعاً في فزان إلا وهو المنصب المعروف باسم «بك النوبة» الذي يتولى مسؤولية جباية أموال فزان لصالح السلطة المركزية، وفي هذا الصدد يصفه ليون (Lyon) في عام 1818م بقوله: «هذا رجل في الخمسينات من عمره، ذو مظهر عسكري جميل، وذو مقدرة وشخصية عظيمة. ولكن

(1) Ibid. p. 130.

(2) أحمد النائب الانصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب (طرابلس: مكتبة الفرجاني د. ت.)، ص 318 .

(3) H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p. 139.

بالإضافة إلى ذلك فهو ذو طموح لا يشبع وجشع مفرط».[1]

وبالنسبة للأتاوة، فإن الرحالة الإنجليزي ليون قدر قيمتها وقتئذ بما يعادل 5000 دولار من التبر والسنا والرقيق. وقد إنتهز محمد المكنى حاجة الباشا الماسة للمال فوعده بأن يعمل إلى زيادة هذه الأتاوة إلى ثلاثة أضعاف في حالة توليه حكم فزان[2] وعليه أستجاب الباشا لطلبه وأسند إليه حكمها لمدة ستة أعوام وفي الوقت ذاته رأى يوسف باشا إستخدام الدهاء والحيلة قبل مواجهة السلطان محمد المنتصر عسكرياً فكلف محمد المكنى بالتجسس عليه بدون معرفة هويته الحقيقية سوى أنه مبعوث شخصي من قبل الباشا لسلطان برنو.[3]

كما زوده بخطاب للمنتصر يأمره الأخير بتقديم المساعدة اللازمة إلى محمد المكنى في حالة حالة إحتياجه للجمال أو المؤن أو المال غير أن محمد المنتصر لم يلب طلبات محمد المكنى التي كانت تكلفه تحمل أعباء مالية. ومن أهمها أنه تجاهل تزويد قافلة محمد المكنى التي وفد بها من برنو بما تحتاجه من طعام ومؤن وأوكل بهذه المهمة حاكم سبها الذي لم يقم بمساعدة المكنى إلا تحت التهديد.[4]

وبمجرد عودة محمد المكنى من مهمته في فزان ووصوله طرابلس، قرر الباشا الشروع في الاستعدادات للحملة ضد محمد المنتصر الذي كان قد أتهم برفضه دفع الأتاوة السنوية وإعاقة الاتصال التجاري بين طرابلس وبلاد السودان إلى جانب سوء الإدارة.[5]

(1) جون فرنسيس ليون، من طرابلس إلى فزان 1818 - 1822م ترجمة مصطفى جودة. الدار العربية للكتاب. 1976 م ص. 8 وما يليها.

(2) المصدر نفسه ص. 9 .

(3) El Tounisi, Voyage au Ouaday. Paris. 1851, P. 647.
H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p. 148.

(4) Ibid, p. 647; H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p., 141 sq.

(5) Ibid, p. 648; H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p., 144.

ويفيد التونسي أن البرنامج المقترح للحملة المذكورة تطلب اعداد حوالي 4000 جندي وتخصيص ما قيمته 30000 لمواجهة الأعباء المترتبة عليها.

غير أن محمد المكنى تقدم إلى يوسف باشا بخطة تشمل أربعة نقاط تؤدي في المقام الأول إلى تخفيض نفقات الحملة المعنية بدرجة كبيرة، وهي كما يلي: -

1 - كتابة رسائل إلى وجهاء القوم وأعيانهم يخبرهم فيها أن الباشا قد نصب أحمد، ابن أخ السلطان محمد المنتصر شيخاً جديداً على فزان.

2 - كتابة رسالة تعيين لأحمد يخطره بهذا التعيين.

3 - إصدار فرمان بتعيين محمد المكنى حاكماً على فزان.

4 - جعل قوة من الفرسان البالغ عددها مائتين تحت قيادته ومبلغ قدره 2000 مثقالاً و 20 أردية توزع على وجهاء البلاد، من بينها رداء رسمي لأحمد وآخر للمكنى نفسه.[1]

وفي نهاية الأمر، تحرك محمد المكنى إلى فزان وتحت أمرته قوة تتراوح ما بين 400-500 من الجنود الموالين له من غريان وقد عين يوسف باشا شخصاً يدعى الزروق ليكون عيناً له ومساعداً للمكنى الذي وصلت حملته إلى مرزق بعد سبعة عشر يوماً من انطلاقها. ويلاحظ أن المكنى استطاع كسب تأييد المسؤولين في سوكنه وسبها لقضية اسناد حكم فزان إلى أحمد الناصر ابن اخ السلطان محمد المنتصر أو على الاقل ضمان وقوف بعضهم محايدين إزاء الصراع المرتقب.[2]

(1) Ibid, p. 648; H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p., 144.

(2) Ibid, p. 649; H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p., 146.

وعندما علم محمد المنتصر بوصول حملة المكنى، قام بإغلاق بوابات مرزق والقتال بضراوة مستخدماً نيران المدافع الثقيلة التي أطلقت من القلعة لصد المعتدين فلجأ المكنى إلى حيلة استقطاب أحمد الناصر إلى جانبه بأن أرسل إليه ليلاً بمن يخطره بقرار يوسف باشا بتعيينه حاكماً لفزان بدلاً من عمه وطلب منه فتح أبواب المدينة وأفساد ما يخطط إليه المنتصر وعليه إستجاب أحمد الناصر لتنفيذ ما أمره به محمد المكنى فدبر انقلابه على عمه بعد أن ضمن إلى جانبه تأييد بعض الجنود الذين وعدهم بتحسين أحوالهم الوظيفية ومن ثم أمرهم بفتح الأبواب والابتعاد عن الأسوار ولذا تمكن المكنى من الاستيلاء على مرزق بدون مقاومة. فقرأ فرمان الباشا الذي أعلن إقصاء محمد المنتصر من منصبه لسوء سياسته وتنصيب ابن أخيه أحمد الناصر بدلاً منه[1] وبعدها بدأ المكنى تنفيذ مخططه الرامي لوضع نهاية لحكم أولاد محمد بفزان. فأوحى للسلطان الجديد بشنق عمه ومصادرة ممتلكاته حتى لا يزعزع وضعه السياسي وقد استجاب أحمد الناصر لمخطط المكنى، حيث أنه لم يكتف بسلب أموال عمه المنتصر فحسب، بل قام بإيداعه السجن ثم قتله ليلاً لكن تحت ضغط المكنى ومساعده الزروق آلت جميع أموال المنتصر إلى المكنى بإعتبارها أصبحت ملكاً للباشا ولم يكتف المكنى بهذه الأموال المصادرة، بل طالب بأن يتحمل السلطان الجديد تكاليف الحملة التي بلغت أثنتي عشر ألف تلاري (Talari) أي ما يعادل ستة آلاف مثقال من الذهب.[2]

ويبدو أن المكنى قصد بالمطالبة الباهظة المذكورة تشويه صورة السلطان أحمد أمام رؤساء وشيوخ مدن وقرى فزان الذين حملهم أعباء

(1) Ibid, p. 650; H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p., 147.

(2) Ibid, p. 651; 59 H. W. El - Hesnawi, Op. cit. p., 152.

سداد نفقات الحملة المعنية ولذا قام المكنى بالغاء الضريبة التي فرضها أحمد الناصر على هؤلاء المسؤولين وذلك بتحرير خطابات لهم يأمرهم فيها بعدم تلبية دفع أي مبلغ مهما كان بسيطاً لأن تحمل تكلفة الحملة من اختصاص أحمد دون سواه على حد قوله.[1]

وإزاء تصرفات أحمد وعدم حنكته السياسية وإستجابته لأوامر محمد المكنى ضاعت هيبته وفقد أهل فزان الثقة فيه وأوقفوا دفع الضريبة التي فرضها عليهم لمواجهة تكاليف حملة المكنى فوجد المكنى أن الفرصة أصبحت ملائمة له لتولي حكم مرزق. ولذا أمر مساعده الزروق بإقتحام ديوان أحمد الناصر وتنحيته توطئة لمبايعة المكنى خلفاً له. وفعلاً، بويع محمد المكنى بعد قراءة فرمان الباشا بتنصيبه حاكماً على فزان في 1813م أمام حشد من الناس.[2]

أما أحمد الناصر فقد قام المكنى بسجنه ثم قتله بحجة أنه أرتكب جريمة قتل عمه محمد المنتصر وبمقتل السلطان أحمد الناصر، أسدل الستار على دولة أولاد محمد في فزان وحلت بأفراد أسرتها الحاكمة نكبة كبيرة على يد محمد المكنى حيث لقى معظمهم مصير القتل أو السجن ومن بقي منهم على قيد الحياة لاذ بالفرار خارج مرزق طلباً للنجاة.[3]

2 ـ مقاومة أولاد سليمان للعثمانيين والقرمانليين في طرابلس ونتائجها:

ينتسب أولاد سليمان إلى بني سليم حسب قول ابن

(1) Ibid, p. 654 sq; El - Hesnawi, Op. cit. p., 153.

(2) Ibid, p. 655 sq; El - Hesnawi, Op. cit. p., 153 sq.

(3) El - Hesnawi, Op. cit. p., 154.

خلدون[1] الذي يؤيده المقريزي حين يقول: «بنو دياب بن مالك من بني سليم ينزلون ما بين فارس وبرقة ومنهم أولاد سليمان في جهة فزان وودان.[2] وعندما بدأت السيطرة العثمانية على ليبيا رفض أولاد سليمان الخضوع لنفوذهم[3] وقاتلوا ولاة العهد العثماني الأول بضراوة إلا أنهم تكبدوا خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، ورغم ذلك لم تتمكن الدولة العثمانية من فرض سيطرة حاسمة عليهم. ومن ذلك، ما تلقوه من هزيمة نكراء على يد الوالي عثمان الساقزلي (1699م ـ 1672م) الذي قتل منهم ثلاثمائة فارساً في إحدى المعارك وانتزع منطقة سرت من نفوذهم.[4]

ونتيجة لمناهضتهم نفوذ السلطة المركزية في طرابلس ولظروفهم المعيشية درج أولاد سليمان على عدم الإقامة في مكان واحد بل إلى التنقل والترحال معظم أيام السنة. غير أن المنطقة الممتدة من اجدابيا شرقاً ومسلاته غرباً ومرزق جنوباً أصبحت موطناً لأولاد سليمان وحلفائهم ردحاً من الزمن[5] وكانت مدينة مرزق معقلهم الرئيسي في فزان وطيلة العهد العثماني الأول. عهد كل من القرمانليين والعثماني الثاني لم يكن أولاد سليمان على وئام تام مع مركز السلطة في طرابلس. وكانت الصراعات الدموية بينهم وبين حكام طرابلس تثور تارة وتهدأ تارة أخرى وتخلف آلاف القتلى والجرحى ويغزو محمد أحمد الطوير عداء

(1) عبد الرحمن بن خلدون. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ج 6 (بيروت مؤسسة الأعلى 1971م)، ص. 12 - 72 .

(2) أنظر محمد أمحمد الطوير، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ليبيا 1831 - 1842 م بودابست، 1991 م نقلاً عن المقريزي.

(3) المرجع نفسه، ص. 44 .

(4) المرجع نفسه، ص. 6 .

(5) المرجع نفسه.

أولاد سليمان المستمر للسلطة الحاكمة في طرابلس إلى جملة من الأسباب ومن بينها ما يلي: -

1 - فساد الإدارة التركية في البلاد.

2 - التعصب العرقي من قبل الأتراك العثمانيين ضد أبناء الوطن.

3 - تعرض المواطنين باستمرار إلى حالات السلب والنهب.

4 - إغتيال المشائخ والأعيان ونفي أبنائهم إلى خارج البلاد.

5 - ارتفاع الضرائب المفروضة على الأهالي...[1]

وبوصول يوسف باشا القرمانلي إلى الحكم في طرابلس عام 1795م توترت العلاقات بين أولاد سليمان وطرابلس توتراً شديداً.

وكانت علاقات أولاد سليمان بيوسف باشا شخصياً تشوبها البغضاء والكراهية منذ أن كان الأخير والياً على مصراته، حيث قام بقوة السلاح باستيلاء على أراضي أولاد سليمان المجاورة لمصراته وحرمانهم من العائدات التجارية والجمركية التي كانوا يتمتعون بها[2] وفي الوقت ذاته كان يوسف باشا بالمرصاد لكل من يحاول عرقلة موارد خزينته المالية، خاصة أولاد محمد وأولاد سليمان الساعين إلى استغلال نفوذهم في فزان للأستحواذ على خيرات بلاد السودان التي يتطلع إليها الباشا نفسه.

والمعروف أن يوسف باشا قد أهتم بتوطيد علاقاته السياسية والاقتصادية بالسودان الأوسط وأقام علاقات طيبة مع حاكم برنو الشيخ محمد الأمين الكانمي حيث أعترف به في عام 1811م حاكماً على بعض واحات فزان[3] الأمر الذي أتاح ليوسف باشا السيطرة على الطريق

---

(1) المرجع نفسه، ص. 43 .

(2) المرجع نفسه، ص. 46 .

(3) A. A. Boahen. Britain, The Sahara, And The Western Sudan 1788 - 1861. Oxford: Clarendon Press, 1964. p. 45.

المؤدية بين طرابلس وبرنو.[1] كما عمل على دعم الكانمي شيخ برنو عسكرياً في صراعه ضد مملكة باجرمى المتاخمة لمنطقة نفوذه[2] وكذلك قام يوسف باشا بتوثيق علاقاته مع محمد بللو سلطان سوكوتو.[3]

لقد أدرك يوسف باشا أن أقليم فزان وما وراءه هو المجال الحيوي لتوسيع نفوذه السياسي والاقتصادي ولم يبق أي خيار سوى ذلك، لأن في الشرق كانت هناك مصر التي يتربع محمد علي باشا عليها بقوته الحديثة التي لا يستهان بها وفي الغرب تتربع الأسرة الحسينه على عرش تونس وكانت تربطها علاقات حميمة بالأسرة القرمانلية.[4] ولذا حرص الباشا على إنهاء حكم أولاد محمد في فزان عام 1813م وكذلك، على كسر شوكة أولاد سليمان في هذه المنطقة بعد أن قام بزعزعة نفوذهم على المنطقة الوسطى وتشتيت شمل الكثير منهم في أعقاب المعارك التي دارت بين الطرفين خلال الفترة 1795م - 1812م.[5]

ولكن أصبحت مدينة مرزق تدين بالولاء والطاعة لأولاد سليمان ولم يقبل الشيخ سيف النصر زعيم أولاد سليمان مشروع يوسف باشا التوسعي الساعي لضم المنطقة الوسطى وفزان وعاصمتها مرزق لحكمه المباشر. فسعى إلى إعداد العدة لمواجهته إلا أن قوات الباشا كانت تزداد قوة وتسليحاً بفعل ما تلقاه من أتاوات مالية من مناطق كثيرة[6] ولذا كانت قواته جاهزة لأية احتمالات مواجهة مع أولاد سليمان في مرزق والمنطقة الوسطى.

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) الطوير، المرجع السابق، ص. 72 .

(6) المرجع نفسه، ص. 47 .

وعندما علم الشيخ سيف النصر بنية الباشا في تسيير حملات لمرزق وجنوبها عقد تحالفات مع بعض القبائل المجاورة. غير أنه لم يفلح في الصمود أمام القوات القرمانلية التي داهمته وانتصرت عليه بعد معركة طاحنة أسفرت عن مقتله في 1804م.[1] وتشتيت شمل أولاد سليمان من المنطقة الوسطى، مما أجبر بعضهم إلى الهجرة إلى مصر أو الالتجاء إلى الصحراء. كما استطاعت القوات القرمانلية ملاحقة أبناء الشيخ سيف النصر فقتلت إبنه غيث في عام 1806م.[2] وابنه أحمد في عام 1807م.[3] وكذلك قامت قوات يوسف باشا بأسر أولاد غيث بن الشيخ سيف النصر الثلاثة ونقلتهم إلى طرابلس وأشهرهم عبد الجليل بن غيث سيف النصر.[4]

وبعد مقتل الشيخ سيف النصر لجأ يوسف باشا القرمانلي إلى الدهاء والمكيدة ليتمكن من شق الصف في أسرة أولاد سليمان الذين إنقسموا إلى فرعين على رأسهما فرع بشر وفرع سيف النصر واحتدم الصراع بينهما وأسفر عن معركة طاحنة في المنطقة الوسطى هزم فيها فرع بشر الذي خسر عدداً كبيراً من القتلى في ساحة المعركة. وأضطر أبناء بشر إلى اللجوء إلى فزان والاقامة بها تحت حماية سلطان مرزق ومن ثم أصبحت مدينة مرزق ملجأ ومركزاً يحتمي فيه أولاد سليمان في زمن الشدة والمحن.

أما أبناء سيف النصر، فقد ساءت علاقاتهم مع يوسف باشا واحتدم الصراع بينهما فاستعمل معهم القوة وجرد لهم حملات متتالية

(1) المرجع نفسه، ص. 72 .

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) أحمد النائب الانصاري المصدر السابق، ص. 315 .

باءت بالفشل. وبعد استشارة وزرائه ومستشاريه، أشاروا على يوسف باشا أن يستقطب إلى جانبه أبناء عمومتهم أولاد بشر ليضرب بهم فرع سيف النصر وفعلاً قام يوسف باشا بتكليف الشيخ أبو بكر بن روين لإنجاز هذه المهمة ومنحه الهدايا وزوده بنصائحه وأهدافه وبناء على ذلك، توجه الشيخ أبو بكر بن روين إلى فزان بهدف أصطحاب وفد من بني بشر من هناك إلى طرابلس لمقابلة يوسف باشا.[1]

وأنتهز الرحالة محمد بن عمر التونسي فرصة مغادرة وفد بني بشر من الشاطئ بفزان إلى طرابلس. فقد قام بمرافقة هذا الوفد حسب النصيحة التي قدمها له الشيخ أبو بكر بن روين لضمان سلامة الوصول بأمان.[2]

وقد أبدى هذا الرحالة بعض الملاحظات حول ما دار من مناقشات بين أفراد فرع بني بشر كبيرهم وصغيرهم بشأن موقف يوسف باشا القرمانلي من فرع سيف النصر.[3] وفي هذا الصدد، أشار محمد بن عمر التونسي بروح الديمقراطية التي سادت هذه المناقشات ووصفها على حد قوله «... فهو نموذج يحتذي لدى جميع سكان الكرة الأرضية.. ولكنني مقتنع بأن الفرنسيين والإنجليز يمكنهم الذهاب لأخذ درس في تجربة المناقشات المفتوحة الخطيرة والحرة...»[4] وكانت خلاصة تلك الإجتماعات تكوين وفد بني بشر المذكور والذي يضم عشرة أشخاص من أعيان القبيلة لمرافقة الشيخ أبي بكر بن روين إلى طرابلس.[5]

(1) El - Tounisi, Op. Cit, p. 570.

(2) Ibid, p. 570.

(3) Ibid, p. 568 sq.

(4) Ibid, p. 569.

(5) Ibid, p. 569 sq.

ويبدو أن يوسف باشا القرمانلي، قد تمكن من كسب فرع بني بشر إلى جانبه حيث لم يعد فرع سيف النصر يشكل خطراً للقرمانليين في فزان حتى نهاية العشرينات من القرن التاسع عشر. ولم يحدث أي تحد لهم إلا بعد أن أعلن عبد الجليل سيف النصر التورة على القرهمانليين في عام 1831م.

والمعروف أن عبد الجليل سيف النصر كان قد تربى في كنف بلاط يوسف باشا القرمانلي وحظى بعناية فائقة من قبل الباشا ونال ثقته بأن أشرف على تعليمه[1] وأوكل إليه قيادة بعض الحملات العسكرية التي أرسلها إلى بلاد السودان ومناطق برنو. ويبدو أن حاشية يوسف باشا قد أوغر صدورها الحسد من ثقة الباشا المفرطة في عبد الجليل وشرعوا في تحين الفرص لإلحاق الأذى به والكيد ضده.[2]

ويلاحظ أن عبد الجليل سيف النصر أكتسب خبرات عسكرية واسعة من اشتراكه في حملات القره مانلين المتجهة لبلاد برنو، فضلاً عن إلمام ومعرفة بالطرق والمسالك الممتدة جنوباً حتى فزان وما ورائها إلى بلاد السودان الأوسط كما أنه لم يكن غافلاً عن ما كان يحاك ضده في بلاط يوسف باشا، ولذا قرر عبد الجليل أعلان الثورة بعد أن تكشفت له مؤامرات القصر على حياته وأن الباشا لم يكن قادراً على مواجهة تدهور أحوال البلاد الاقتصادية ومجابهة ظروفها السياسية والاجتماعية المتردية نتيجة لتدخلات القناصل الأوروبية ودولهم في شؤون البلاد الداخلية واتخاذها منطلقاً لتكالبهم الاستعماري نحو المناطق الافريقية فيما وراء الصحراء الكبرى.

وعند رجوع عبد الجليل سيف النصر سالماً غانماً من حملة برنو التي

(1) أحمد النائب الانصارى المصدر السابق، ص. 333 .

(2) الطوير المرجع السابق، ص ص. 73 - 84 .

قادها بنفسه أحس بالخطر المحدق به وعلم أن الباشا أصبح يشك فيه ويدبر له أمراً يستهدف حياته[1] وعليه فضل أن يغير خط سيره فبدلاً من الذهاب إلى طرابلس ألتجأ إلى منطقة وادي بني وليد، حيث قام باعلان الثورة في 1831 م وتحالفت معه قبائل عربية ثائرة على جور القرمانليين وفساد حكمهم واجحاف ضرائبهم ومنها قبائل أولاد سليمان والقدادفة والمقارحة وورفلة وأولاد بريك وغيرها.[2]

وحاول يوسف باشا احتواء ثورة عبد الجليل والقضاء عليها في المهد. فأعد لمجابهته حملتين عسكريتين في أكتوبر 1831م بقيادة إبنيه علي وإبراهيم تضم حوالي عشرين ألف مقاتل من أهالي الساحل والمنشية ومصراته وبالرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدها جيش عبد الجليل سيف النصر في معركة قليعات الحطابة بالقرب من بني وليد في 13 نوفمبر 1831م وكذلك في معارك ظهرة السوداني وحصن السرار وحصن القائد فإن جيش القرمانليين لم يستطع تحقيق نصر حاسم على أولاد سليمان وحلفائهم مما حدا بالباشا أن يقبل صلحاً توسط فيه وارنجتون القنصل الإنجليزي بطرابلس.[3]

وجاءت وساطة وارنجتون من منطلق إرتباطه بعلاقات قديمة مع عبد الجليل سيف النصر[4] وكان القنصل الإنجليزي وارنجتون قد بذل مساعيه لدى يوسف باشا خلال الفترة ما بين شهر ابريل حتى أكتوبر

(1) شارل فيرو المصدر السابق، ص. 587 . وما يليها.

(2) الطوير المرجع السابق، ص ص. 48 - 49 .

(3) رودلفوميكاكي، طرابلس الغرب. تحت حكم اسرة القرمانلي - ترجمة طه فوزي. جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية. 1961 م ص. 228 وما بعدها.

(4) A. Boahen. Op. Cit. p. 134 - 137.

1831م لتفادي الصدام بين الطرفين.[1] لكنه أخيراً إستطاع أن يتحصل على شروط الطرفين للصلح ويعمل للتوفيق بينهما.

وكانت الشروط التي تقدم بها عبد الجليل سيف النصر عن طريق أولاد أبي سيف تشتمل على موافقته على إخلاء الثوار لفزان وتسليمها للباشا وإعادة ما غنم لأصحابه ودفع ألف رأس من الإبل لطرابلس مع سبعة رهائن ضماناً للاتفاق، وذلك شريطة أن يعترف الباشا بزعامة عبد الجليل على منطقة بني وليد.[2]

أما شروط يوسف باشا التي حملها القنصل البريطاني وارنجتون إلى بني وليد في يناير 1832م لعرضها على عبد الجليل سيف النصر فقد حوت شروطاً أن يقوم عبد الجليل بإنسحاب من فزان وتسليم ما غنمه من أملاك الباشا مع دفع 1500 رأساً من الإبل أو ما يعادلها وإختيار بعض الرهائن شريطة أن يكون من بينهم أبناء إخوانه لضمان الصلح وفي مقابل ذلك، يعترف الباشا بسيادة عبد الجليل الدائمة على بني وليد وسرت والمؤقتة على فزان على أن يحدد مصير هذه السيادة في وقت لاحق.[3]

ولم يستجب عبد الجليل سيف النصر لشروط يوسف باشا المذكورة، رغم إلحاح وارنجتون على ذلك، وقد وجد سنداً في موقفه من عدة قبائل أخرى خرجت عن طاعة الباشا بما فيها قبيلة أولاد أبو سيف التي تركت حيادها وأنضمت إلى جانب الثائرين تحت قيادة عبد الجليل سيف النصر.

---

(1) الطوير المرجع السابق، ص. 98 .

(2) حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية الجزء الأول تحقيق محمد الأسطى. عمار جحيدر، طرابل، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1984 م ص. 231 .

(3) الطوير المرجع السابق، ص. 122 وما يليها.

وعلى أثر فشل وساطة وارنجتون، قرر يوسف باشا تجريد حملة على فزان في عام 1832م تحت قيادة محمد المكنى تتألف من 2500 من المقاتلين المسلحين و 200 من الجنود النظاميين.[1]

كما أصدر أوامره لإبنيه علي بك وإبراهيم الموجودين في بني وليد للوقوف على إستعدادات هذه الحملة وإمدادتها وحماية مؤخرتها[2] غير أن علي بك وإبراهيم بك لم يلتزما بأوامر الباشا الذي غضب لعودتهما المفاجئة في ابريل 1832م لطرابلس[3] لكن، محمد المكنى واصل سيره صوب فزان ودخل الجفرة التي تضم واحات ودان وهون وسوكنة، حيث وجد عمر سيف النصر ومحمد بن دياب قد إحتلوها. فترك محمد المكنى سوكنه[4] واتجه إلى الزيغن وهي قرية صغيرة قام أهلها بالترحيب به وواصل زحفه إلى سمنو ومنها إتجه نحو الطريق المؤدي إلى سبها[5] أما مرزق فقد خرج ابن حاكمها الباي محمد مع مجموعة متحالفة معه إلى ناحية القرضة بقصد دعم قوات محمد المكنى، إلا أن قوات هذا التحالف تعرضت لمداهمة من قبائل الطوارق الموالين لأولاد سليمان بقيادة عمر سيف النصر.[6]

غير أن محمد المكنى بفضل حنكته العسكرية وتوجيهاته لفرسانه استطاع أن يخترق قوات قبائل الطوارق وأن يجمع تحالف قوات مرزق تحت قيادته. وبعد معركة حاسمة في سبها منيت قوات عمر سيف النصر

---

(1) المرجع نفسه، ص. 125 .

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص. 126 .

(4) حسن الفقيه حسن المصدر السابق، ص. 580 .

(5) الطوير المرجع السابق، ص. 128 .

(6) المرجع نفسه، ص. 130 .

بهزيمة نكراء من قبل قوات القرمانليين بقيادة محمد المكنى التي أصبحت تبسط نفوذها على فزان وقد أخطر يوسف باشا في 9 يونيو 1832م بهذا النبأ السار[1] بيد أن يوسف باشا لم يتمتع بنشوة ما حققه محمد المكنى من انتصارات على أولاد سليمان وحلفائهم في مرزق حيث داهمته ثورة المنشية المسلحة في يوليو 1832م وتحدى فيها الثائرون قراره بفرض مزيد من الضرائب التي لا يتحملها كاهل المواطنين.[2] وعندما إتسعت رقعة الثورة وجد يوسف باشا نفسه مضطراً للتنازل عن الحكم لإبنه علي بك الذي بادر بإستدعاء محمد المكنى من فزان لدعم مركزه في طرابلس.

وتلبية لأوامر الباشا الجديد تحرك محمد المكنى من مرزق متجهاً إلى طرابلس ولكن شاءت الأقدار أن يلقى حتفه على يد عثمان الأدغم آغا مصراته أثناء عبوره لها[3] وبتفاقم هذه الأحداث وباندلاع الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة القرمانلية أي بين الباشا الجديد وأبناء أخيه محمد، أنتهز أولاد سليمان هذه الفرصة واستعادوا نفوذهم مرة ثانية على مناطق مرزق وبني وليد، وبالتالي لم يدخلوا في أية مواجهة عسكرية تذكر منذ سقوط حكم القرمانليين في 1835م حتى عام 1839م وكان أول معركة كبيرة دخلها عبد الجليل سيف النصر منذ مجيء الحكم العثماني الثاني لليبيا في 1835م معركة مسلاته التي كبدته فيها القوات العثمانية خسائر فادحة في عام 1839م وأجبرته على الانسحاب إلى فزان[4] وبديهي جاءت هذه المعركة نابعة من حقد الوالي على عشقر باشا والصدر الأعظم محمود باشا من تنامي نفوذ عبد الجليل سيف النصر في

(1) المرجع نفسه، ص. 131 .

(2) المرجع نفسه، ص. 131 وما يليها.

(3) رودلفو ميكاكي المرجع السابق، ص. 236 - 242 .

(4) الطوير المرجع السابق، ص. 49.

المناطق التي تحت سيطرته وخارجها فضلاً عن أنه أقام علاقات وطيدة مع السلطان عبد الرحمن بن هاشم سلطان فاس ومع مشائخ وأعيان قبائل أولاد علي وموطنهم غربي مصر.[1]

وعندما شعر الوالي العثماني علي عشقر بأن أولاد سليمان أصبحوا يهددون تجارة القوافل القادمة من برنو عن طريق فزان وخشي من احتمال إستعادة ما فقدوه في مناطق الساحل رأى محاصرتهم بحجب وصول الغلال والمواد الغذائية إليهم في وقت كانت فيه البلاد تعاني من شح في الغذاء وتدهور في الحالة الاقتصادية. والجدير بالذكر أن عبد الجليل سيف النصر كان قد تمكن من بسط سيطرته على بني وليد وسرت في 1840م.[2]

وقد حاول القنصل البريطاني وارنجتون التوسط أيضاً بين عبد الجليل سيف النصر وبين الوالي العثماني علي عشقر باشا. فقام بزيارة لعبد الجليل في سرت في ابريل 1842م عارضاً عليه إمكانية الوصول لحل يرضي الطرفين. بما فيه ضمان سيادته على فزان لكنه أوضح له صراحة أن هذه الوساطة مشروطة بأن يكف عبد الجليل عن ممارسة تجارة الرقيق وأن يوافق على إجراء مفاوضات مع العثمانيين في إحدى أماكن المنطقة الوسطى.[3]

وبالرغم من وساطة القنصل البريطاني وأطراف أخرى امثال الحاج مصطفى قرجي وإسماعيل بك لم تنته بعد، فإن الوالي علي عشقر ظل يدبر مؤامرة سرية تهدف للقضاء على عبد الجليل عند حضوره للاجتماع

(1) المرجع نفسه، ص. 148 - 149 .

(2) المرجع نفسه، ص. 183 .

(3) أتوري روسي المرجع السابق، ص. 431، وA. Boahen Op. Cit. p. 136 sq.

الذي أقترحه وارنجتون فكلف حاكم مصراته حسن بك، عبدالله البلعزي بهذه المهمة.[1]

وبمجرد خروج عبد الجليل سيف النصر إلى الاجتماع المذكور في مايو 1842م وجد قوة عسكرية بقيادة حسن بك، عبد الله البلعزي منتشرة في المنطقة ما بين سرت وأبو نجيم تحيط به فباغتته هذه القوات في معارك غير متكافئة عرفت بمعارك وادي زمزم.[2] وقد قتل فيها في 1842/5/29م عبد الجليل سيف النصر مع مجموعة من جماعته ضمت أخاه سيف النصر وقد قطع رأس كل من عبد الجليل وأخيه وأرسلا إلى والي طرابلس.[3]

وفي أعقاب مقتل عبد الجليل سيف النصر واصل العثمانيون زحفهم نحو فزان. فسقطت في أيديهم مرزق في العام نفسه وعينوا بكيراً ثم من بعده حسن البلعزي حاكماً على فزان وبقى الأخير في مرزق حتى 1849م وفي العام نفسه، قامت بريطانيا بفتح قنصلية لها في مرزق وتولى منصب وكيل القنصلية قاقليوفي الذي باشر عمله في 1843/3/29م.[4]

لكن نقل أولاد سليمان نشاطهم إلى بلاد السودان الأوسط وظلوا يهددون دواخل فزان، الأمر الذي حدا بالعثمانيين بتسيير حملة كبيرة في خريف عام 1859م متجهة إلى مرزق[5] وكانت هذه الحملة تضم ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف مقاتل غير نظامي تم تجنيدهم من عرب طرابلس

(1) الطوير المرجع السابق، ص. 203.

(2) المرجع نفسه ص. 212 - 213.

(3) المرجع نفسه، ص. 225 وما يليها.

(4) A. Boahen. Op. Cit. p. 161.

(5) أتوري روسي، المرجع السابق، ص. 440.

ومصراته ومعهم بعض الجنود العثمانيين تحت قيادة عقيد تركي.[1] وقبل أن تدخل الحملة مرزق توفي قائدها في سوكنة غير أنها واصلت مسيرتها واستولت على مرزق وتوغلت جنوباً إلى مناطق تبو التبستي المتعاونة مع أولاد سليمان وبالرغم من إحراز هذه الحملة نصراً عسكرياً حاسماً، فإنها ارتكبت أخطاء غير إنسانية ومنها إقتناص الرقيق والإستيلاء على ممتلكات القوافل التجارية من أصحابها بدون وجه حق.[2]

ويبدو أن الحملة المذكورة لم تقض على نشاط أولاد سليمان المعادي للعثمانيين في مرزق وفزان نهائياً. فهذا النشاط ظل مستمراً حتى مطلع القرن العشرين. وقد أفادت وثيقة منشورة تحت رقم 137 معنونة من متصرفية فزان إلى ولاية طرابلس بأن القبائل والجماعات التي يتزعمها أولاد سيف النصر ظلت تقوم بغارات متكررة وتتصاعد يوماً بعد يوم وتشكل خطراً على سلامة القوافل التجارية والمسافرين وكذلك على المواطنين.[3]

لقد ظلت السلطات العثمانية طيلة العهد العثماني الثاني تحرص على تقوية صلاتها مع برنو ووادي ومناطق السودان الأوسط الأخرى وتتطلع إلى إقامة علاقات حميدة مع حكام هذه المناطق وتعمل على معرفة أخبارهم، وفي هذا الصدد، أشارت الوثيقة رقم (4) إلى أن الوالي أحمد راسم أخبر الجهات العليا بما حدث في برنو وزندر بعد وفاة حاكميها بتاريخ 21 جمادي 11/1299 ابريل 1882م ذاكراً: «... إن الشيخ عمر

(1) المرجع نفسه، ص. 441.

(2) المرجع نفسه.

(3) أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881م، 1911م، ترجمة عبدالسلام أدهم بيروت، مطابع دار صادر 1974م، منشورات جامعة قاريونس، وثيقة رقم 137 ص. 232.

حاكم برنو والسيد معاد وحاكم السودان الكبير وتينمو حاكم زندر وإبراهيم التكومي بك قائمقام رشادة التابعة للواء فزان توفوا بآجالهم الموعودة وظهرت الخلافات الكبيرة حول من يجب أن يكون حاكماً. وبما أن لحكومتي زندر وبرنو عداء ومنافسة بينهما وبين حكومة وادى وقبائل التوارق والقرعان وأولاد سليمان وغيرهم من القبائل القوية فإن متصرف فزان كتب إلى زعماء أزقر والرشادة وكاوار التابعين لنا... يوصيهم بالمحافظة على سير القوافل العابرة...».[1]

وعليه، بذلت إدارة العهد العثماني الثاني جهوداً مضنية للعمل على فرض سيطرتها على مرزق ومناطق فزان الأخرى لتأمين صلاتهما بمناطق ما وراء الصحراء، حرصاً على إستمرار العلاقات التجارية بينهما وبين ليبيا. غير أنه بالرغم من ذلك فإن أولاد سليمان ومناصريهم الذين توغلوا في الصحراء كانوا يثيرون بعض القلاقل والاضطرابات التي تهدد هيبة الدولة بين الفينة والأخرى.

بيد أنه في ظل العهد العثماني الثاني، أصبحت مرزق خاضعة لنظام إداري مرتبط مباشرة بالسلطة المركزية في طرابلس اسوة ببقية المناطق الليبية الأخرى. ونتيجة لذلك، أصبح حاكم مرزق تابعاً للوالي العثماني ويتلقى منه التعليمات، إلا أن تعيينه كان يتم من قبل الباب العالي في الاستانة ولذا، يستوجب الأمر إستعراض النظام الإداري الذي شهدته مدينة مرزق وتطوراته خلال القرن التاسع عشر وذلك على النحو التالي: -

3 ـ تطور النظام الإداري في مرزق خلال القرن التاسع عشر:

بمجيء القرن التاسع عشر شهدت مرزق تغييرات إدارية ملحوظة،

(1) المرجع نفسه، وثيقة رقم 4 ص. 20.

خاصة بعد دخولها تحت السيطرة المباشرة لإدارة العهد العثماني الثاني في طرابلس 1842م. وقد كان النظام الإداري فيها حتى عام 1813م يقوم على نظام الحكم الذي أرست دعائمه دولة أولاد محمد في فزان لما يربو عن أربعة قرون.

وبالرغم من خضوع مرزق وفزان لنفوذ مؤقت لولاة العهد العثماني الأول في طرابلس على إثر الحملات التي كانوا يرسلونها لإخضاع أولاد محمد بين الفينة والأخرى، فإنهم لم يستطيعوا حكم فزان مباشرة عن طريق حاكم تركي. ولذا، ظلت المنطقة تحت نفوذ أولاد محمد الذين عادة ما يضطرون لدفع أتاوة سنوية لحكام طرابلس ويلاحظ أنه منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى نهايته حدث تطور إداري في مرزق وفزان على النحو التالي: -

أ ـ النظام الإداري في أواخر عهد أولاد محمد في مرزق:

كان النظام الإداري في مرزق في عهد السلطان محمد محمد المنصور (1790 - 1804) والسلطان محمد المنتصر (1804 - 1813) يسير بدرجة كبيرة على الأسس التي وضعها أجدادهما.

ويأتي منصب السلطان على قمة الهرم الاداري في الدولة يجمع في يديه السلطتين القضائية والمدنية، وكانت لدى السلطان سلطات مطلقة على الأقاليم التابعة له[1] غير أنه بموجب معاهدة 1626م التي سبق ذكرها، فإن طرابلس أصبحت تخاطب سلطان مرزق بلقب (الشيخ) أي شيخ فزان وتعني كلمة الشيخ هنا الزعيم[2] ولذلك، لم يستخدم سلاطين

(1) فريدريك هورنمان، رحلتان عبر ليبيا. ترجمة دار الفرجاني، طرابلس، الطبعة الأولى، 1974م ص. 134.

(2) El - Hesnawi, Op. cit, p. 163.

مرزق لقب الشيخ إلا في مراسلاتهم الرسمية بينهم وبين طرابلس فقط.[1]

وقد لاحظ هورنمان أثناء تواجده في مرزق ما بين عامي 1798م 1800م أن السلطان محمد المنصور في مخاطبته لمناطق نفوذه كان يستخدم لقب سلطان للدلالة على حكمه القوي وكذلك لقب أمير المؤمنين لإضفاء صبغة دينية على حكمه[2] وكان السلطان يستخدم ختماً كبيراً نقش فيه لقب سلطان، لختم المراسلات التي يوجهها إلى المناطق الواقعة تحت نفوذه في فزان، في حين كان يختم رسائله المعنونة إلى طرابلس بختم صغير يحمل لقب «شيخ».[3]

وقد أورد حبيب الحسناوي مجموعة من صور وأختام سلاطين فزان ويظهر على أثنين منها من أختام السلطان محمد الطاهر لقب الشيخ[4] والجدير بالذكر أن منصب السلطان ظل وراثياً في أسرة أولاد محمد حتى انتهاء نفوذها وكان السلاطين يحرصون دائماً على أن يكون نظامهم الإداري في خدمة مؤيديهم من رجال القبائل والمرابطين الذي يتلقون مكافآت مجزية وأراضي واسعة للانتفاع منها.

كما أهتموا بتوفير العدالة لأتباعهم. ولذا أصبح من مهام السلطان البت في بعض القضايا التي تعرض عليه بإعتباره يمثل محكمة الإستئناف الأخيرة.[5] ويقوم السلطان بتصريف شؤون الدولة عن طريق إدارته الحكومية التي كانت تعرف بالمخزن والتي كانت تتخذ من المحكمة مقراً لها.[6]

---

(1) Ibid.

(2) هورنمان المصدر السابق، ص. 134.

(3) El - Hesnawi, Op. cit, p. 163.

(4) Ibid, p. 167.

(5) Ibid, p. 166.

(6) Ibid, p. 159 sq.

وقد حرص السلطان على تحقيق التوازن المنشود بين الشرائح المختلفة في المجتمع بمستوياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي كان المخزن يضمها في اجتماعاته للتشاور فيما بينها تحقيقاً لمصالحها وهناك أصحاب ثلاث وظائف رئيسية في دولة أولاد محمد كانوا يساعدون السلطان في إدارة دفة البلاد. وقد تلقبوا بألقاب يرى حبيب الحسناوي أنها متسوردة من برنو[1] وهي كلديمة وصاحبها يعرف بالوزير الأول. أما الوظيفة الثانية، فهي وظيفة كيجومة ومعناها الوزير الثاني، في حين أن الأمير الوارث للعرش فقد تلقب بلقب بريمه ومن الوظائف القيادية الأخرى التي كانت سائدة في أواخر أيام أولاد محمد، ما يلي: -

1) **القائد**: يتم تعيينه من قبل السلطان حاكماً لإحدى الأقاليم التابعة لسلطته ويقوم بقيادة الإدارة المدنية وتنفيذ المسائل القضائية في دائرة إقليمية.

2) **المقدم**: يقوم السلطان بتعيينه لقيادة القوات المحلية والسيطرة عليها، فضلاً عن استخدام سلطته العسكرية في تنفيذ أوامر السلطان والقائد العام للجيش بالإضافة إلى تحصيل الضرائب من الذين يمتنعون عن دفعها طواعية.

3) **الشيخ**: هو عامل محلي أعطي صلاحيات كبيرة في تصريف شؤون قبيلته أو قريته تصريفاً كاملاً مع مراعاة تنفيذ توجيهات السلطان وأوامره. وكان النظام الإداري في دولة أولاد محمد يعتمد على شيوخ القبائل إعتماداً كبيراً.[2]

وفي أواخر عهد أولاد محمد، كانت فزان تضم مائة وواحداً من

---

(1) Ibid, p. 108 sq.

(2) Ibid, p. 172 sq.

المدن والقرى.[1] وأصبحت هذه القرى والمدن تقع تحت تسع مناطق إدارية، هي سوكنة، غدامس، غات، مرزق، القطرون، زويلة، قطه [في وادي الشاطئ]، القلعة وتكركيبة في [وادي الحياة].[2]

ب ـ النظام الإداري في مرزق في عهد القره مانليين:

أما فترة نفوذ القرمانليين في مرزق، فكانت قصيرة أمتدت من 1813م حتى 1835م. والمعروف أن ليبيا خلال الحكم القرمانلي، كانت مقسمة إدارياً إلى ثلاثة أقسام كبيرة، هي طرابلس، ومصراته، وبرقة ولم تكن فزان قسماً إدارياً منفصلاً، بل كانت تابعة لمصراته.

وعندما أنهى يوسف باشا دولة أولاد محمد في مرزق عام 1813م لم تستتب الأمور للقرمانليين في فزان بأسرها. ولذا لم يتسن لهم وضع نظام إداري ثابت أسوة بالمناطق الأخرى في أيالة طرابلس وبرقة. وبالنسبة لفزان، فإن القرمانليين أنشغلوا بإخماد الثورات التي كانت تندلع بين الفينة والأخرى في فزان وفي بقية الأقاليم الليبية،[3] الأمر الذي جعل القرمانليين يعتمدون في هذه المرحلة على السلطة العسكرية في الإدارة المدنية.[4]

---

(1) محمد سليمان ايوب، مختصر تاريخ فزان منذ أقدم العصور حتى 1911م، طرابلس: المطبعة الليبية، 1967م ص. 105.

(2) أبو بكر عثمان القاضي، فزان ومراكزها الحضارية عبر العصور، مركز دراسات وأبحاث الصحراء، سبها، 1989م، ص. 48.

(3) فرانسيشكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة التليسي، طرابلس، دار الفرجاني، 1971م، ص. 29.

(4) المرجع نفسه، ص. 30.

جـ ـ النظام الإداري في العهد العثماني الثاني:

وبحلول العهد العثماني الثاني في عام 1835م حدث تغيير جذري في النظام الإداري ليس في مرزق وفزان فحسب، بل في سائر المناطق الليبية.

وفي ظل مركزية العهد العثماني الثاني الإدارية احتسبت فزان سنجقية قائمة بذاتها وعاصمتها مرزق[1] وكان على رأس الإدارة العثمانية في مرزق قائمقام يعين بفرمان سلطاني من الأستانة ويخضع لنفوذ الباشا في طرابلس ويتلقى منه التوجيهات والأوامر في المسائل الهامة المتعلقة بالسيادة[2] وقد منح هذا القائمقام أي متصرف فزان مطلق الصلاحيات في إدارة شؤون المنطقة السياسية والعسكرية في وقت السلم والحرب.[3]

وبعد تطبيق نظام الولايات في الدولة العثمانية في عام 1864م، قسمت إيالة طرابلس إلى سنجقيات وكل سنجقية إلى أقضية ثم الأقضية إلى نواحي. ولذا، شهدت فزان بعد عام 1864م تقسيمات إدارية صغيرة مختلفة شملت عدة أقضية ونواحي ومدن وقرى. كما حملت سنجقية فزان تسميات متطابقة ومترادفة مثل متصرفية أو سنجقية وتشير السالنامة وهي الحولية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر إلى أن لواء فزان كان مقسماً إلى سبع أقضية وست نواحي وتضم الأقضية كل من الحفرة

---

(1) أتوري روسي المرجع السابق، ص. 456.

(2) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا، مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا. دراسة وترجمة عماد الدين غانم. طرابلس. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1996م، ص. 282.

(3) المصدر نفسه.

الشرقية - سبها - سوكنة - الشاطئ - غات - إزقر والرشادة،[1] أما النواحي فهي: الوادي الشرقي، والوادي الغربي، ووادي عتبة، والقطرون وهون، وزلة مع كاوار وبور كور.[2]

غير أن أتوري روسي قد أشار إلى أن سنجقية فزان في عام 1865 كانت تحتوي على سبع نواحي، هي سبها، الوادي الشرقي، والحفرة الشرقية والقطرون، وهون، وزلة، وقضاء سوكنة، والشاطئ وغات مع ناحية جانت وتبو رشادة ومركزها براداي.[3]

وفي فترة لاحقة أي بعد منتصف القرن التاسع عشر وعلى ما يبدو بعد الاستقرار وإخماد الثورات، قسمت فزان ومركزها مرزق إلى أربع قائمقاميات أو سنجقيات، وهي: مرزق، الشاطئ، سوكنة وغات،[4] وكذلك إلى عشر نواحي تضم: سبها - الحفرة الشرقية - الوادي الشرقي - الوادي الغربي - وادي عتبة - وادي زلة - القطرون - هون - غدوة - ودان.[5]

وبالنسبة إلى قرى ومدن إقليم فزان، فقد أورد جيمس ريتشاردسون في كتابه ترحال في الصحراء ملاحظات هامة حول رحلته التي قام بها إلى فزان عام 1846م ذاكراً أن القرى والمدن التي كانت تابعة للإدارة العثمانية في مرزق تضم حوالي مائة قرية ومدينة آهلة بالسكان موزعة إلى مناطق إدارية، هي: «مرزق العاصمة الجانب الشرقي ويضم - الحفرة والشرقية - والفقها الجانب الشمالي ويشمل سبها والبوانيس.

(1) سالنامة ولاية طربلس الغرب دفعه 10 (1301هـ)، ص. 157.

(2) المصدر نفسه.

(3) أتوري روسي المرجع السابق، ص. 456.

(4) فرنشيسكو كورو المرجع السابق، ص. 32.

(5) المرجع نفسه.

والجفرة والشاطئ. والجانب الغربي ويضم الوادي الشرقي والوادي الغربي ووادي عتبة، في حين تشمل المنطقة الخامسة والأخيرة الطرف الجنوبي ممثلاً في القطرون».[1]

بيد أن فوجل أشار إلى تقسيمات فزان الإدارية في عام 1853م كانت تحتوي على خمس عشرة ناحية تقع بو نجيم في أقصاها شمالاً والقطرون وتجر هي في أقصى جنوبها وتشمل منطقة فزان بأجمعها 98 قرية مسكونة.[2]

وفي بداية العهد العثماني الثاني، كان يأتي بعد القائمقام أي متصرف مرزق في المرتبة القول أغاسي وهو قائد الحامية العسكرية وكانت تحت إمرته 500 جندي من المشاة وعدد من الخيالة وأربع مدافع، علماً بأن معظم الجنود كانوا من أهالي فزان في حين أن الضباط وضباط الصف العثمانيين.[3] ويلي قول أغاسي في السلم الوظيفي كاتب المال الذي يتولى الإشراف على الشؤون المالية في متصرفية فزان.[4] ثم تأتي وظيفة قواص باشا (رئيس الشرطة) الذي يتبع القائمقام مباشرة[5] والمعروف أن هذه الوظائف الأربع المذكورة كانت حكراً على الأتراك العثمانيين.

أما أبناء البلد، فكانوا يتولون وظائف أخرى مثل شيخ البلد التي

(1) جيمس ريتشاردشون، ترحال في الصحراء، ترجمة الهادي ابو لقمة، بنغازي جامعة قاريونس، 1993م، ص: 512.

(2) «Eduard Vogel's Reisa nach Central Afrika Morz 1853-Jan.» 1854. Petermann's Geographische Mitteilungen 2 (1855), p. 252.

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا، ص. 283.

(4) المصدر نفسه، ص. 283.

(5) الصفحة نفسها.

كانت محصورة في أسرة بن علوة ووظيفة القاضي التي ظلت وراثية في أسرة أسلاف الحبيب منذ أيام سلاطين أولاد محمد[1] وفي هذا الصدد، أكد رولفس أنه وجد قاضياً أسمر إسمه محمد الحبيب وهو حفيد القاضي الذي ذكره الرحالة الإنجليزي ليون قبل خمسين سنة[2] وبعد استقرار الأمور في ليبيا لإدارة العهد العثماني الثاني ونتيجة للتنظيمات العثمانية، حدثت تعديلات جذرية في النظام الإداري في البلاد، فأصبح هناك مجلس إدارة يساعد الوالي في الولاية والمتصرف في السنجقية في تصريف شؤون المواطنين[3] وعلى ضوء ذلك، أحدث هذا المجلس في مرزق لمساعدة متصرف فزان في الموضوعات ذات الطابع المدني أو المالي، فضلاً عن مباشرة التحكيم والفصل في المنازعات التي تحدث بين الجهات الرسمية وبين المواطنين[4] وقد أكد جيمس ريتشاردسون أن مجلس الإدارة في مرزق عاصمة فزان كان يضم إلى جانب الباشا ستة أعضاء، بالاضافة إلى قاضي المدينة.[5]

وكان على رأس الجهاز الإداري التابع لكل من النواحي التابعة لمرزق، مدير يقوم بشؤون الأمن وجباية الضرائب يساعده قاضي وكاتب وقوة صغيرة من الشرطة في الحالات العادية وقد تدعمه قوة عسكرية في الحالات الإستثنائية.[6]

وفي القرى والمناطق الريفية، يتولى الإشراف على شؤونها بصفة

(1) الصفحة نفسها.

(2) الصفحة نفسها.

(3) فرنشيسكو كورو المرجع السابق، ص 30.

(4) المرجع نفسه.

(5) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص 510.

(6) فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص. 31.

رسمية الشيخ أو زعيم القبيلة[1] وهؤلاء يتبعون مدراء النواحي الذين تكون مسؤوليتهم المباشرة أمام المتصرف في مرزق، وعلى عاتقهم تقع مهمة جمع ضرائب الميري من الأهالي عن طريق الشيوخ والزعماء المعنيين.

وقد أعطى عبدالله إبراهيم تحديداً دقيقاً للتقسيمات الإدارية في فزان قبل عام 1864م وبعده، وذلك في الجدولين التاليين: -

التقسيمات الإدارية في فزان قبل 1864م[2]

الرئاسة	المديريات
مرزق	1 - سمنو
	2 - سبها
	3 - الشاطئ
	4 - الوادي الغربي (الاجال)
	5 - وادي عتبة
	6 - الحفرة
	7 - الشرقية
	8 - زلة
	9 - القطرون
	10 - غدوة

(1) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 512.

(2) Abdallah A. Ibrahim, Government and Society in Tripolitania and Cyrenaica (Libya). 1835. 1911. The Ottoman Impact. (Tripoli: Markaz Jihad Al-Libyin- Studies Centre, 1989), p. 327.

التقسيمات الإدارية في فـزان بعد عـام 1864م[1]

المركز	الأقضية	النواحي
مـرزق	1) الشاطئ	1) زلـة
	2) سوكنة	2) سمنو
	3) أزقـر	3) سبها
	4) غـات	4) هـون
	5) تبستي	5) الوادي الغربي
		6) الحفرة
		7) القطرون
		8) وادي الشاطئ

الجـيـش:

لم يكن الجـيش نظامياً في فترة أولاد محمد، بل كان يعتمد على مجموع القبائـل العربية في وادي الشاطئ وأن هذه الجيوش الغير نظامية كانت تقاتل تحت إمرة زعماء القبائـل وهـؤلاء الزعماء هم تحت لـواء السلطان وأن تدريبهم لم يكن نظامياً، بـل كان تدريباً محلياً ذاتياً وفي حالة الاستدعاء للحرب لا تدفع لهم مرتبات بل يعتمدون على الغنيمة فقط.[2]

أمـا الجـيش في مـرزق في العهد العثماني الثاني، فقد بـدأت الإدارة المركزية في طرابلس، خاصة بعد أن استتبـت لها الأمور في فـزان

(1) Ibid, p. 331.

(2) El-Hesnawi, op. cit, p. 173.

بتكوين قوة عسكرية نظامية بتشكيلاتها المختلفة مشاة وفرساناً. وأصبح لأفراد هذه القوة رتب عسكرية، وتدفع لهم أجـور منتظمة، ويوفر لهم السكن والغذاء المناسبين وإلى جانب القوات النظامية، كانت توجد قوات غير نظامية ومعظم أفرادها من الأهالي ومهمتها مساعدة القوات النظامية في تنظيم وإدارة التقسيمات الإدارية الجديدة وكان على رأس هذه القوات جماعة من القولوغلية التي ينحدر أصل أفرادها من سلالة الإنكشارية القدماء الذين كانوا في خدمة الولاة الأتـراك منذ عـام 1551م حتى عـام 1711م ومعظمهم يقطن في ضواحي طرابلس[1] وكان القولوغليون يقومون بمساعدة القوات النظامية في الحرب والسلم نظير الإعفاء من الضرائـب وقد اعتمد عليهم القرمانليون في السيطرة على البلاد طوال فترة حكمهم كما ظلت إدارة العهد العثماني الثاني تعتمد عليهم بعد أن أتضح لديها ضعف الأداء العسكري للذين تم تجنيد معظمهم من القبائـل الساحلية.[2]

وأكـد ريتشاردسون أن الحامية العسكرية في مرزق كانت تتكون من 500 رجل تقريباً يشكل الأتراك ثلثهم وأن عـدد الفرسان لا يزيد عـددهم عن مائة وخمسين عسكرياً، إضافة إلى 100 مائة فارس عربي غير نظامي وأن قائد الحامية ومساعديه هم ضباط أتراك، بالإضافة إلى وجود طبيب يوناني بهذه المدينة[3] ومهمة هذه الحامية الرسمية هي العمل على إستتباب الأمن في جميع المناطق التابعة لحدود متصرفية فزان والدفاع عنها إذا ما تعرضت للغزو.[4]

(1) فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص. 159.

(2) المرجع نفسه، ص. 160.

(3) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 510.

(4) المصدر نفسه.

غير أن إدوارد فوجل، حدد قوة حامية مرزق العسكرية ما بين 240 إلى 400 رجل[1] كما أشار إلى أنه قد تم تسريح 160 منهم دون بديل عنهم وكذلك أفاد بوجود بعض من المدافع في حوزة الحامية وأن حوالي 200 فارس من غير النظاميين وزعوا على القرى والمناطق الريفية لدعم الأمن.[2]

القضاء:

لقد ظل منصب القاضي في مرزق وراثياً في الأسرة التي ينتمي إليها القاضي محمد الحبيب الذي أشير إليه سابقاً. واستمرت هذه الوراثة قرابة المائة وخمسين عاماً في أسرة واحدة[3] وفي هذا الصدد لاحظ الرحالة ليون عدم وجود مؤهلات مطلوبة يجب توفرها لتولي منصب القضاء في مرزق سوى معرفة القراءة والكتابة والانتماء الاسري، حيث كان يتولى هذا المنصب بعد وفاة القاضي شخص يليه في الأسرة[4] كما لاحظ الرحالة نفسه أن القاضي محمد الحبيب الذي وجده في مرزق أثناء زيارته لها كان يجمع إلى جانب تصريف القضاء مهمة كتابة الأحجبة والتمائم أكثر من أي رجل آخر - على حد قوله - في إقليم فزان.[5] وبديهي، لم يكن ليون دقيقاً في الملاحظات التي أبداها لأن منصب القاضي يحتم عليه ضرورة إلمامه بتعاليم الشريعة الإسلامية ليتمكن من تصريف العدالة بين الناس.

(1) Petermann's Geographische Mitteilungen 2 (1855), Op. cit, p. 252.

(2) Ibid.

(3) جون فرنسيس ليون، المصدر السابق، ص. 211.

(4) المصدر نفسه، ص. 211.

(5) الصفحة نفسها.

وبالنسبة للأحكام القضائية الرادعة التي كانت تستوجب الإعدام، فقد أشار الرحالة ليون الذي زار فزان في عام 1818م أن أسلوب الشنق لم يكن متبعاً كما هو الحال في طرابلس، بل الخنق هو الطريقة السائدة في مرزق[1] بعدما آلت السيطرة في مرزق إلى القائد محمد المكنى[2] وقد وضع محمد المكنى عقوبات مالية رادعة في حالة العثور على شخص مقتول دون معرفة الجناة، حيث يقع العبء المالي على أهل المدينة التي كانت مسرحاً للجريمة. فيلزمون بدفع غرامة مالية تعادل حوالي الفي بوطير.[3] وكذلك، يتم في حالة وجود جثة بالصحراء وعليها آثار العنف فرض الغرامة المالية نفسها على الأهالي القاطنين بالقرب من موقع الحادثة وبعد دفع الغرامة، فإن أهل القاتل إذا ما عرف لم يلحق أي أذى وتعتبر هذه الغرامة بمثابة الدية.[4]

وفي أيام أولاد محمد، كان القاضي يعتبر نائباً للسلطان في تصريف العدالة ويسمى بنائب الأحكام الشرعية،[5] وبالرغم من أن قضاة المناطق التابعة لمرزق لم يتولوا مناصبهم بحكم الوراثة، فإنهم يصلون إلى هذا المنصب بحكم ثقافتهم العالية بالنسبة إلى مجتمعاتهم، كما هو الحال بالنسبة لأولاد الحضيري في فزان.[6]

وتجدر الإشارة إلى أنه أحياناً ما تتأثر أحكام القضاء بتدخلات الحكام وضغوطهم. وفي أثناء حكم أولاد محمد والعثمانيين من بعدهم

(1) المصدر نفسه 213.

(2) الصفحة نفسها.

(3) الصفحة نفسها.

(4) الصفحة نفسها.

(5) El-Hesnawi, op. cit, p. 168.

(6) Ibid.

كان بعض القضاة يرضخون لهذه الضغوط لحماية مصالحهم ومصالح أعوانهم، وذلك على حساب العدالة.[1]

وأفادت بعض الوثائق التاريخية أن سكان مرزق وفزان كانوا يستنكرون ممارسات الحكام والموظفين خاصة فيما يتعلق باستغلال النفوذ والاجحاف في تقدير الضرائب ووسائل جمعها. وفي هذا الخصوص، كانوا يرفعون الشكاوى إلى المتصرف ثم الوالي وأحياناً إلى الأستانة إذا لزم الأمر.

وهناك وثيقة تحمل رقم (3) ، وهي عبارة عن شكاوى من الأهالي ضد القائمقام وكاتب التحريرات العربية محمد دومة مؤرخة في شهر حزيران 1279 هـ الموافق 18 يونيه 1863م نصها كالآتي: -

«إن بداية تغيير قائمقام فزان في شهر حزيران سنة 1279 هـ والبدء في تسليم السلف والخلف وإظهار البقايا صارت المراجعة على قيود الدفاتر ومنذ القدم عادة اللواء المذكور كل سنة يتقدم مديرين وكتبة ومجالس ومشائخ ويحاسب كل واحد بمدفوعاته للصندوق والعنبر من الأموال الميرية والاعشار الشرعية وبذلك وجب جلب المأمورين المذكورين من مديرين وكتاب ومجالس ومشائخ وبعض من عقال وجوه الأهالي حيث قدموا من كل قضاء ثلاثين وأربعين نفر ومن الجملة أهالي قضاء الشاطى 96 نفر لرؤية ومحاسبة.

وبعد ختام المحاسبة تقدم أهالي الشرقية بدعوى ضد القائمقام السابق القول أغاسي فتوتلو مصطفى آغا أنه أخذ منهم دراهم على وجه الظلم وزيادة عن مطلوب الميري حسب ما هو مذكور في شكواهم وتمت قراءة الشكوى في المجلس وأحيلت للمحكمة الشرعية وبدأت المحاكمة

(1) Ibid, p. 169 sq.

بين الطرفين فأنكرهم إنكاراً كلياً ولزم عليه يميناً وبعد إصرار الأهالي في دعواهم صارت مواجهة الطرفين في المجلس فأصر الأغا المذكور في الإنكار فصار السؤال للأهالي أنكم سمعتم إنكار القائمقام في دعواكم عليه ويقول أن جميع ما ادعيتم به عليه إفتراء وأعطيتموه مضبطة ابراء في ذلك فأجابوه أن جميع ما ادعينا صحيح وهذا شيء لم يقع عندنا فقط بل وقع في جميع لواء فزان وكيف ما أخذ فلوسنا جبراً أخذ المضابط لأن رجل حاكم ويده مقدرة ولا يمكن أن يكون أهالي اللواء كلهم كذابة.

وقدمت شكوى أخرى من أهالي قضاء سمنو وصارت قراءته في المجلس وصار السؤال لأهالي القضاء المذكور ما السبب الذي أخذ به منكم القائمقام هذا المال فأجابوه أنه في حال طوافه لتسوية الميري أخذ منا جبراً وأن الذي رفع هذه الأموال منا هو إبراهيم الشاوش الترجمان أسألوه فصار جلب إبراهيم المذكور وصار له السؤال فصادق كلامه وقال صحيح بعثني القائمقام وجمعت المال سلمته له ولا ندري بأي وجه لا من الميري ولا من غيره ثم تقدم أهالي الوادي الغربي بشكوى ضد كاتب التحريرات العربية محمد دومة أنه أخذ منهم سبعة آلاف وثلاثين قرش وتسع عشرة كيلة إستمبولي قمح من غير وجه حق فصار السؤال إلى الأفندي فأقر بأخذ ألفين وأربعين قرشاً بدعواه أنه باع لهم كتان خام في مرزق وخلص منهم في ثمنه والباقي أنكرهم فيه إنكاراً كلياً فأصر الأهالي في دعواهم فصار لهم السؤال هذا رجل كاتب ما السبب الذي يأخذ به منكم فأجابوه كلهم إنه في ذلك الوقت الحكم مسلم له ولا يصدر شيء من القائمقام إلا بواسطته وهو الذي يأخذ ويعطي ويأمر وينهي. وهذا ظاهر يعلمه الخاص والعام.

وقدمت شكوى من مرابط الحاج عبد الجليل علي الأفندي أنه أخذ

ألف وخمس مئة قرش وصارت إحالته له فأنكر ذلك ثم عرضت الشكوى المقدمة من أهالي الشاطئ بحضور المجلس وجملة الأهالي فصادقوه في جميعه وصار لهم الخطاب إن القائمقام منكر في جميع الدعاوى واستعدوا لقول الحق وربما يتم جلبكم لطرابلس فأجابوه مستعدون حتى إلى إستنبول.

وقدمت شكوى من أهالي القضاءات الأخرى وان إجمالي المأخوذ 65 ألف وثمانين قرشاً وصار ترقيم هذه المضبطة من مجلس مركز قائمقامية فزان»،[1] وتبرز ملخص الوثيقة الآتي: -

1) القائمقام معرض للنقل والاستبدال.

2) وعند النقل يكون الجرد والتسليم والتسلم والمحاسبة.

3) ويحاسب صاحب المنصب باستغلال النفوذ.

4) لا يستلين الأهالي لتجاوزات بعض المسؤولين فيكثرون من الشكاوى لرفع الظلم عن كاهلهم.

وبعد عام 1864م على أثر تطبيق نظام الولايات أصبحت مركزية السلطة تمتد أيضاً للقضاء ولم يعد نظام الوراثة في القضاء نافذاً في مرزق. وكما ذكر الحشائشي في كتابة الرحلة الصحراوية عبر طرابلس وبلاد الطوارق «أن القاضي تركي ويدعى السيد علي رضا يتقاضى راتباً شهرياً قدره 3000 آلاف قرشاً.[2] وهذا يدل على إستبدال العنصر الوطني في السلطة القضائية العليا بالعنصر التركي في ظل العهد العثماني الثاني.

(1) وثيقة رقم 3 دار المحفوظات التاريخية، طرابلس.

(2) محمد بن عثمان الحشائشي، الرحلة الصحراوية عبر أراضي طرابلس وبلاد التوارق، قدم لها وعلق عليها وراجع ترجمتها إلى العربية محمد المرزوقي، تونس: الدار التونسية للنشر، 1988م ص. 135.

والمعروف أن الإدارة العثمانية في مرزق أهتمت بالقضاء الشرعي في مذهبه الحنفي وكان ينظر في الأحوال الشخصية والمتعلقة بالأرث وعقود الزواج وغيرها ولم يتدخل في المسائل التي كانت تحسم بين المواطنين وفقاً للعادات والتقاليد المتوارثة. وكانت أحكام قاضي مرزق المعروف بقاضي سنجقية فزان تخضع إلى الإستئناف أمام المحكمة الشرعية العليا في طرابلس[1] وكان قاضي مرزق يعرف باسم «النائب الشرعي» ويتم تعيينه أسوة بقضاة السنجقيات الأخرى في ليبيا بموجب فرمان من الأستانة مقابل مرتب شهري[2] أما قضاة النواحي التابعين له، فيتم تعيينهم من قاضي طرابلس ويدفع لهم مال مقطوع من رسوم القضايا.[3]

خدمات البريد:

كانت خدمات البريد من أهم المرافق العامة التي أهتمت بها إدارة العهد العثماني الثاني في فزان. وقد إهتمت السلطات العثمانية برصد أعمال البريد تحت عنوان الوقائع اليومية في مرزق والتي برزت من خلالها الملاحظات التالية:

أولاً: حددت الوقائع مواعيد خروج البريد من طرابلس ووصوله إلى مرزق وبالعكس. وفي هذا الصدد، أشارت الوثيقة إلى خروج حقيبة بريد من طرابلس يوم 29 جمادي الأول 1260 هـ بيد ساعي البريد الدليمي ووصولها إلى مرزق يوم الاثنين 14 جمادي الثاني

(1) ابو بكر عثمان القاضي المرجع السابق، ص. 65.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

1260 هـ،[1] ويعني ذلك أن الرحلة إستغرقت أسبوعين فقط.

ثانياً: هناك ملاحظة جديرة بالاعتبار ألا وهي أن السلطات العثمانية كانت تحدد أشخاصاً معينين لتولي مهام الإشراف على نقل البريد وتحمل مسؤوليته حسب ما ورد في الوثيقة المذكورة التي أشارت إلى شخص يدعى ابن عامر وشخص آخر يدعى الدليمي اللذين عملا كسعاة بريد وقاما بنقله من طرابلس إلى مرزق وبالعكس وفي هذا الشأن، ذكرت الوثيقة المعنية أن ابن عامر خرج من مرزق الساعة العاشرة بتاريخ 5 جمادي الثاني 1260 هـ حاملاً البريد ومتوجهاً إلى طرابلس [2] كما أفادت أن ساعي البريد الدليمي خرج من مرزق قاصداً طرابلس بتاريخ 26 جمادي الثاني 1260 هـ.[3]

ثالثاً: أتبع نظام محكم في توثيق البريد حسب ما ذكرت وقائع مرزق اليومية. فكانت كل الحقائب يؤرخ لها تاريخ الخروج وتاريخ الوصول محدداً بالساعة واليوم كما أشارت الوثيقة السالفة الذكر. وكانت المكاتبات السياسية والاقتصادية الهامة تحمل توقيعات ما يعرف بمجلس مرزق الذي كان يضم مجموعة من أعيان مرزق وهم كبار التجار والفقهاء، وتخضع هذه التوقيعات إلى تصديق القاضي وأخيراً قائمقام مرزق لتأخذ الصبغة الرسمية.[4]

وفي أواخر العهد العثماني الثاني، تم إنشاء محطات لاستقبال البريد وتسليمه وكانت هذه المهمة عادة ما توكل إلى شخص واحد

---

(1) أنظر: ملف التجارة وثيقة رقم 2358، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

يحمل بريد فزان إلى سوكنة.[1] ثم يتولاه شخص آخر ينقله بدوره إلى مرزق وهكذا كانت تتبع الطريقة نفسها بالنسبة للبريد المتجه من مرزق إلى طرابلس.[2]

وتجدر الإشارة إلى بريد فزان السريع كان يخرج من مرزق كل يوم إثنين من الاسبوع يحمله فارس[3] وكانت الرحلة التي يقطعها ساعي البريد تستغرق حسب ما ذكره كورو ما يلي: «من طرابلس إلى ترهونة 12 ساعة ومن ترهونة إلى ورفلة 21 ساعة ومن ورفلة إلى سوكنة 87 ساعة ومن سوكنة إلى مرزق 115 ساعة تتوسطها مراحل مختلفة للوقوف وتبلغ مجموع ساعات الرحلة 235 ساعة.[4]

وفي الوقت الذي كان يوجد فيه فارس البريد السريع كان هناك بريد آخر ينطلق أسبوعياً من طرابلس ومرزق ويقطع الطريق في ثمانية عشر يوماً،[5] وكذلك كان ساعي البريد يحمل معه رسائلاً وطروداً ذات أحجام مختلفة.[6]

وامكن تخفيض المدة التي يستغرقها البريد بإيجاد محطات رئيسية تستبدل فيها الجمال بجمال جاهزة لمتابعة نقل البريد[7] ولم يشرع في إستخدام التلغراف إلا في مطلع القرن العشرين، حيث تم في عام 1908م تشغيل خط تلغراف بين سرت ومرزق[8] وتم تأسيس مكاتب

---

(1) فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص. 58.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

(5) Nachtigal, Sahara Und. Sudan, Berlin 1879. Vol. I. p. 60.

(6) Ibid, p. 61.

(7) Ibid.

(8) ابو بكر عثمان القاضي المرجع السابق، ص. 66.

خدمات لهذا الخط في كل من مرزق وغدوة وسبها[1] وكانت تسعيرة البرقية المكونة من عشرين كلمة ما قيمته خمس قروش عثمانية.[2]

4 ـ النشاط الدبلوماسي البريطاني ومسـألة تجارة الرقـيق:

أستغلت مسألة تجارة الرقيق الدوائر الأوروبية الاستعمارية وقنصلياتها الدبلوماسية في ليبيا في القرن التاسع عشر للتدخل في شؤون البلاد الداخلية. وقد ظل القنصل البريطاني وارنجتون ووكيله في مرزق ينتهزان الفرصة لبذل مزيد من الضغوط السياسية على إيالة طرابلس الغرب.

وبالرغم من أن الأوروبيين قاموا بتنشيط تجارة الرقيق وعملوا على إزدهارها بتأسيس شركات ومؤسسات عالمية لها وكالاتها وعملاؤها وسماسرتها وأسواقها،[3] فإنهم يحاولون التنصل من الوزر الكبير الذي اقترفوه حين أفقروا القارة الأفريقية من خيرة أبنائها الذين تم نقلهم عنوة إلى الأمريكتين ومناطق أخرى من العالم.[4] وحينما بدأت حركة الكشوف الجغرافية والتكالب الاستعماري لإقتسام القارة الأفريقية، إتخذت بريطانيا ورصيفاتها الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى من مسألة الرقيق ذريعة لكسب مواقع لها في إيالة طرابلس الغرب التي تعد نافذة رئيسية مطلة على مناطق ما وراء الصحراء.

وقد لفت وارنجتون نظر حكومته إلى أهمية التدخل لوقف تجارة الرقيق الصحراوية لأول مرة في أكتوبر 1818م. وفي عام 1823م[5]

(1) المرجع نفسه، ص. 67.

(2) المرجع نفسه.

(3) مسألة الرق في أفريقيا، المنظمة العربية للتربية والثقافة، تونس 1989م ص. 105.

(4) المرجع نفسه وعماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا، ص. 89.

(5) A. Boahen. Op. Cit. p. 132.

اتصل وارنجتون بيوسف باشا القرمانلي وطلب منه التدخل في إيقاف تجارة الرقيق، نظير أن تتعهد حكومته بدفع تعويض يتراوح ما بين 30000 ثلاثين ألف إلى 60000 ستين ألف جنيهاً إسترلينياً لمدة عشر سنوات لتساعده في دعم صادراته ووارداته.[1] غير أن وزارة المستعمرات البريطانية رفضت العرض الذي تقدم به وارنجتون إلى يوسف باشا ولم يتم تنفيذه.[2]

وفي الوقت ذاته، لجأ وارنجتون إلى استخدام ضغوط سياسية داخلية ليقلق يوسف باشا. فاتصل بخصمه عبد الجليل سيف النصر الذي وافق على تلبية رغبات الحكومة البريطانية الخاصة بالعمل على إيقاف تجارة الرقيق إذا ما ضمنت له إعترافاً عثمانياً بأنه حاكم فزان.[3] ونتيجة للاتصالات المذكورة أعطى بالمرستون وزير خارجية بريطانيا وارنجتون تفويضاً باستخدام كافة الصلاحيات لمنع حشد الرقيق وتصديرهم من طرابلس إلى شرق البحر الأبيض المتوسط،[4] وكذلك فوضه بمواصلة إتصالاته مع الشيخ عبد الجليل سيف النصر الذي قدم من مرزق للاجتماع بالقنصل البريطاني وارنجتون في منطقة حول خليج سرت في ابريل 1842 م.[5]

وعلى ضوء نصيحة وارنجتون كتب الشيخ عبد الجليل للسلطان العثماني خطاباً يعلم فيه ولاءه التام للدولة العثمانية ويطلب منه تكوين لجنة لتقص الحقائق عن الارهاب المتفشي في طرابلس وقد أرسل وارنجتون كل

(1) Ibid, p. 133.

(2) Ibid.

(3) Ibid, p. 134.

(4) Ibid, p. 135.

(5) Ibid, p. 136.

هذه الخطابات إلى وزارة الخارجية البريطانية مع توصية لتحويلها للسفير البريطاني في الأستانة للاجراء السريع[1] وبعد رفع المكاتبات المذكورة إلى الباب العالي في الأستانة، ثم إستدعاء والي طرابلس علي عشقر باشا[*] (1838 - 1842م) من منصبه[2] غير أنه قبل تنفيذه للنقل حملت الانباء مصرع عبد الجليل سيف النصر في 1842م،[3] وعلى أثر ذلك جدد القنصل البريطاني وارنجتون اقتراحه السابق الذي تقدم به إلى حكومته في عام 1840م بشأن إنهاء تجارة الرقيق بتنشيط التجارة المشروعة وبإنشاء منصب وكيل قنصل بريطاني في مرزق.[4]

وقد حظي اقتراح وارنجتون بموافقة الحكومة البريطانية وطلب منه التوصية بالرجل المناسب لملء هذا المنصب وقد وقع اختياره على قاقليوفي الإيطالي الجنسية الذي عاش في طرابلس أربع عشرة سنة وكان صديقاً شخصياً للشيخ عبد الجليل سيف النصر[5] فوافقت الحكومة البريطانية على هذا الاختيار وقد أعطى خطاباً رسمياً لمباشرة مهامه كوكيل قنصل بريطاني في مرزق وكذلك حددت له التعليمات.[6]

وقد أصدر الباب العالي مرسوماً يعتمد منصب قاقليوفي ونسبة إلى

(1) Ibid.

(*) عين والياً على طرابلس في عام 1838م ليحل محل الوالي حسن باشا (1837 - 1838م) ويعمل للقضاء على الإضطرابات وعدم الاستقرار ولكنه ما نقل للاستانة في مايو 1842م تحت الضغوط البريطانية التي إتهمته بممارسة تجارة الرقيق.

أنظر أيضاً: Boahen, Op. cit, p. 136.

(2) Boahen, op cid. p. 136.

(3) Ibid, p. 137.

(4) Ibid, p. 160.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

حالة الحرب بين الأتراك وعبد الجليل سيف النصر، وتحت إصرار والي طرابلس علي عشقر باشا، أجلت مغادرة قاقليوفي لمدة ثلاثة أعوام حتى استدعاء الباشا في مايو 1842م إلى الأستانة وإستيلاء العثمانيين على مرزق في يونيو من العام نفسه، الأمر الذي مهد الطريق لسفر قاقليوفي.[1]

وقبل توجه قاقليوفي إلى مرزق أصدر القنصل البريطاني وارنجتون توجيهات صريحة له ارتكزت بصفة رئيسية على منع تجارة الرقيق كما شملت هذه التوجيهات إلى لفت نظر قاقليوفي نحو بذل أقصى جهوده لإنهاء تجارة الرقيق وإتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة تؤدي إلى الحد من ممارسة هذه التجارة البشعة. ومن بين التوصيات التي تلقاها قاقليوفي، الابتعاد عن أي نوع من التجارة التي قد ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة الرقيق وكذلك، أوصى بالعمل على تحسين أحوال سكان فزان المعيشية.[2] إلا أنه تورط في تجارة الرقيق وقد أشار إلى ذلك العديد من الرحالة.[3]

وبناء على التوجيهات والتوصيات المذكورة أعلاه، غادر قاقليوفي طرابلس في 25 يناير 1843م حاملاً معه إلى حاكم فزان مرسوم تعينه كوكيل قنصل لبريطانيا في مرزق وكانت القافلة التي رافقها صغيرة تضم 23 جملاً وفي 29 مارس 1843م احتفل به رسمياً عند الساعة 9 صباحاً كأول نائب قنصل بريطاني في المنطقة الصحراوية، حيث أطلقت 21 طلقة على شرف هذه المناسبة[4] والمعروف أن قاقليوفي كان يهودياً

(1) Ibid. p. 161.

(2) Ibid.

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم: رحلة عبر أفريقيا، ص. 288.

(4) Boahen, Op. cit, p. 161.

وأصله من مدينة فيومي الإيطالية.[1]

لقد أهتمت بريطانيا بمسألة ما يسمى بمحاربة تجارة الرقيق من منطلق باطنه سياسي يهدف للسيطرة على مناطق الصحراء وما ورائها. ولذلك حرص قناصلها ورحالتها برصد نشاط تجارة الرقيق وإتجاهاته بحيث أصبح هذا النشاط أحد أركان سياستها في تلك المنطقة الأفريقية. ومن خلال ما دونه الرحالة وخاصة الإنجليز الذين راقبوا هذه التجارة عن كثب عبر الصحراء، كانت كتاباتهم تتفق مع رأي القنصل الإنجليزي وارنجتون الذي ذكر أن مدينة طرابلس بحكم إرتباطها بما وراء الصحراء تعتبر الميناء الرئيسي في شمال إفريقيا لتصدير الرقيق إلى مناطق المغرب العربي وإزمير والقسطنطينية وأجزاء أخرى من تركيا.[2]

وأفادت دراسة أعدها ليون عام 1819 م بأن أعداد الرقيق الذين يصدرون سنوياً عن طريق طرابلس وحدها كان يتراوح ما بين 3000 آلاف، 4000 عبداً.[3] كما أشار كلابرتون ودنهام في سنة 1822م - 1824م إلى أن الرقيق المصدر من بلاد الهاوسا لأسواق طرابلس كان يقدر بحوالي 2000 عبد.[4] وكذلك ذكرت الجمعية الإنجليزية الخارجية التي تحارب الرق بأن الذي أعيد تصديره من طرابلس في عام 1842 يبلغ حوالي 2000 عبداً.[5] وجاء في تقرير للنقصل البريطاني وارنجتون أن جملة ما حصل عليه الباشا من إقليم فزان كضريبة بلغت

---

(1) J. L. Miege «La Libye et le Commerce Transsaharien aux XIX Siecle». R. O. M. M. (I. Sem. 1975), P. 138.

(2) كولا فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا، ترجمة عبدالقادر المحيشي، مراجعة صلاح الدين السوري، طرابلس. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988م، ص. 119.

(3) المرجع نفسه ص. 119.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

قيمتها 130.000 دولار في عام 1818م مقابل حوالي 1300 من الرقيق.[1]

وهناك إشارة من اتوري روسي في كتابه ليبيا منذ الفتح العربي جاء فيها «أن تجارة الرقيق كانت ما تزال قائمة في طرابلس الغرب في سنة 1850 وكانت تجرى علناً وبصفة مطمئنة وكانت مواردها تظهر كموارد تجارية في إحصائيات البلاد. ومن المهم في هذا الخصوص أن تجمع الأخبار التي تحتوي عليها المحفوظات القنصلية، والتي يبدو منها على سبيل المثال، أنه في يوم 10 ابريل 1842 وصلت إلى طرابلس قافلة غدامسية، بما يقرب من ستمائة من العبيد السود والبضائع المختلفة. وقد بيع العبيد على الفور إلى تجار أغلبهم من الأتراك الذين بعثوا بهم إلى أسواق إزمير والأستانة».[2]

وورد في الوثيقة رقم - 6 - بكتاب وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وهي عبارة عن رسالة من قائمقام الزاوية محمد كعبار إلى والي طرابلس معلومات تتعلق بإرسال الأول مجموعة من الرقيق للثاني ليقوم بدوره بإرسالهم إلى الأستانة ليلتحقوا بخدمة الباب العالي.[3] وهذا ما يؤكد أن الولاة الأتراك كانوا يقبلون الهدايا في شكل رقيق، الأمر الذي يدل على تشجيعهم لهذه التجارة البغيضة، رغم تطبيق الحظر الدولي[4] وإستناداً للمعلومات المذكورة أعلاه، فإنه لا يمكن تبرأة ذمة بعض المسؤولين الأتراك في المشاركة أو التهاون في محاربة تجارة الرقيق. غير أنه بالرغم من تشدق السلطات البريطانية بفاعلية نشاطها الداعي لتحريم هذا

---

(1) المرجع نفسه، ص. 120.

(2) أتوري روسي، المرجع السابق، ص. 447 وما بعدها.

3) أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص. 22.

(4) المرجع نفسه.

النوع من التجارة، فإن الدلائل أوضحت تورط وكيل القنصل البريطاني قاقليوفي في المحظور. فقد ذكر جيمس ريتشاردسون أن القنصل قاقليوفي نفسه رتب له في رحلة عودته من مرزق مرافقة قافلة من الرقيق في طريقها إلى طرابلس.(1)

ولاحظ الرحالة الألماني رولفس الذي كان متواجداً بمرزق في عام 1865م أن ما يسمى بتجارة الرقيق في فزان (مرزق) ما تزال نشطة وأن هؤلاء الأرقاء كان يتم بيعهم أولاً داخل البلاد ومن ثم، يرسلون إلى مصر عن طريق واحة أوجلة وكانت هناك علاقات لقاقليوفي مع بعض التجار وعلى رأسهم محمد العامري الذي أرسل في نهاية العام 1100م من الرقيق كما أوضح أن إجمالي ما تم تصديره من مرزق في العام السابق 4084 من الرقيق وكان وراء هذه التجارة بعض المسؤولين الأتراك مثل القائمقام حليم بك الذي كان يأخذ محبوبين عن كل رقيق يخرج من المنطقة إلى جانب ما يأخذه الآخرون.(2) وكانت تجارة الرقيق في مرزق حتى عام 1865م من السلع الرائجة وبالرغم من منع السلطات لهذه التجارة فإن هذا المنع كان شكلياً وليس عملياً. وأشار رولفس إلى أن باشا طرابلس لم يرفض الهدايا التي تقدم بها قائمقام فزان والتي تتمثل في إثني عشر عبداً،(3) وأن هذه الملاحظات التي قدمها الرحالة رولفس تعتبر في الحقيقة إتهاماً خطيراً موجهاً ضد الدولة العثمانية التي كانت تدعي مراقبة هذه التجارة عن كثب لتحريمها، في حين أنها لم تتخذ الإجراء الرسمي الحاسم الذي يؤدي للتحريم النهائي وبديهي ما كانت تجارة الرقيق وصمة في جبين الإنسانية فضلاً عن المعاملة السيئة التي كان يلقاها الأرقاء في طريقهم إلى أسواق النخاسة.

---

(1) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 519.

(2) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا ص. 287 وما يليها.

(3) المصدر نفسه، ص. 287.

وفي هذا الشأن أفاد الرحالة جيمس ويللارد بقوله: «إذا مات من الرحلة عشرات النساء والأطفال فلم يكن أحد من أصحاب الرقيق يتخلى عن استعمال سوطه».(1)

ونتيجة لازدهار تجارة الرقيق في مرزق فقد إستقر بها عدد كبير من الأرقاء الذين أصبحوا يشكلون حوالي 10% من سكان المدينة.(2) وهناك ملاحظة جديرة بالإعتبار ذكرها ليون مؤكداً حسن معاملة الأرقاء في مرزق، من حيث عتقهم وإتاحة الفرصة لهم للعودة لأوطانهم الأصلية إذا رغبوا في ذلك.(3) غير أن بعض الأرقاء يرفضون أحياناً العتق ويجدون فيه صعوبة لأنه يحملهم مسؤولية الاعتماد على النفس وشق طريقهم في الحياة ولذا كانوا يفضلون البقاء تحت مظلة أسيادهم السابقين. ويلاحظ أنه بالرغم من الحظر الدولي لتجارة الرقيق وجهود الدوائر السياسية العالمية والمحلية لملاحقة الممارسين لهذه التجارة المشينة، فإنه قد سجلت بعض الحالات ليس في نهاية القرن التاسع عشر فحسب، بل حتى في العقد الثالث من القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، أن إدارة الشرطة في طرابلس بعد رصدها لتحركات قافلة تجارية قادمة من فزان ألقت القبض، يناير 1928م على أعضاء هذه القافلة ورئيسها محمد بن عمر 35 سنة من فزان قبيلة قوايدة ونزريك بجريمة ممارسة تجارة الرقيق وقد أحيل هؤلاء للسلطات المختصة حيث تعرضوا لمصادرة تجارتهم بعد الإعتراف بالجرم الذي إقترفوه(4) وحول سوء معاملة الرقيق أثناء رحلتهم المشئومة لأسواق النخاسة ما جاء في رسالة فوجل إلى ريتر بونزن المؤرخة

---

(1) جيمس ويللارد. الصحراء الكبرى، طرابلس مكتبة الفرجاني 1976 ص. 152.

(2) ليون، مصدر سابق، 217.

(3) المصدر نفسه.

(4) جريدة الشاطئ الرابع. يناير 1928م العدد 15.

في 4 - 11 - 1853م والمرسلة من تجرهى «أنه بعد إستراحتنا لمدة يومين في القطرون وصلت قافلة من برنو تحمل معها ما بين 400 و 500 من الرقيق ولقد شاهدت هنا معي الرق وتجارة الرقيق إذ أن التبو يرغمون أسراهم التعساء وهم في الغالب فتيات وصبيان دون الثانية عشر أن يحملوا على الرأس أحمالاً تصل إلى 25 رطل. ونتيجة لذلك، فقد معظمهم الشعر وحدثت قشور في الرأس وكان الرقيق يسيرون مقيدين بالحديد حول الرقبة ويتصل القيد باليد اليمنى التي وضع حولها حلقة من الجلد. وأما الرجال، فإنهم يظلون بالقيود في مرزق وجميعهم كانوا عراة أو أنهم قد تستروا بخرق. وفي مرزق فإن تعليمات الباشا ملزمة وبموجبها كان يمنح كل واحد من الرقيق قبعة وقميصاً.[1] وبالرغم من مشقة السفر وبعد مسافة الرحلة التي قد تستمر أكثر من سبعين يوماً، فإن الأرقاء يكلفون بأعمال مرهقة مثل دق القصب والقافولي إلى دقيق ولا تقدم لهم سوى وجبات فقيرة عبارة عن دقيق مضاف إليه قليل من الماء والملح ولا يجد من تخذله صحته من القيام بما أوكل إليه إلا الضرب المبرح الذي يخلق آثاراً ظاهرة على أجسامهم.[2]

بيد أن مركز مرزق السياسي ظل مرتبطاً بازدهار نشاطها الإقتصادي في تجارة العبور التي تقوم بها القوافل التجارية ما بين شمال وجنوب الصحراء الكبرى، وذلك باعتبارها إحدى الأسواق الرئيسية لتجارة الرقيق. وحينما بدأ نشاطها يقل في هذا المضمار نتيجة للهجوم الدبلوماسي الذي إشتد من منتصف القرن التاسع عشر، لوحظ حدوث تحول خط سير تجارة الرقيق من مرزق إلى إتجاه الكفرة شرقاً وكل من غات وغدامس غرباً.[3] وعندما زار دوفيريه Duveyrer مرزق عام

(1) Petermann's Geographische Milteilungen 2 (1855), Op. cit, p. 251.

(2) Ibid.

(3) A. Boahen. Op. cit, p. 115.

1861م وجد كثيراً من الناس قد هاجروا منها إما للساحل أو بلاد السودان.[1]

5 ـ نشاط وكالة القنصلية البريطانية ووكيلها في مرزق:

في بادئ الأمر، لم تكن الحكومة البريطانية تعلق أهمية كبرى بالنسبة لإنشاء منصب وكيل قنصل في مرزق، كما لم تكن لديها النية أيضاً في تأسيس مثل هذا المنصب في مكان آخر من المناطق الصحراوية. وحتى عندما تمت موافقتها على تعيين قاقليوفي لتولي منصبه الجديد أخطرت وزارة الخارجية البريطانية وارنجتون بأنه سوف لم يدفع لقاقليوفي راتباً شهرياً فضلاً عن أنه لا يحق له المطالبة بأي إلتزام مادي إزاء الحكومة البريطانية لا في الوقت الراهن أو عند إنتهاء خدماته.[2] غير أنه إزداد إهتمام بريطانيا بأهمية قنصلية مرزق وبضرورة إنشاء قنصليات مماثلة، وذلك بعد تصاعد النفوذ الفرنسي في المناطق الصحراوية. ونتيجة لذلك، اقترح وارنجتون لحكومته ضرورة إنشاء قنصلية بريطانية في غدامس لمراقبة النشاط الفرنسي في المنطقة، وقد وقع الاختيار على ديكسون لتولي منصب وكيل القنصل في غدامس في عام 1850م.[3]

لقد ظل قاقليوفي يراقب عن كثب التحركات الفرنسية في المناطق الصحراوية المتاخمة. كما عمل على التنسيق مع ديكسون نائب القنصل في غدامس للتعاون في تنشيط التجارة وعرقلة المخططات الفرنسية وأطماعها.[4] فقد إزداد نفوذ قاقليوفي بعد موافقة بريطانيا بمنحه الجنسية

(1) H. Duveyriers, Exploration. Du Sahara Les Toureg du Nord. (Paris, 1964), p. 233.

(2) A. Boahen. Op. cit, p. 161.

(3) Ibid, p. 167.

(4) Ibid, p. 165.

البريطانية بالتجنس في يناير 1849م، حيث اكتسب بذلك الصفة الشرعية والثقل السياسي الذي يعطيه حق التحدث بإسم بريطانيا في المنطقة.[1]
ومن المهام الرئيسية التي أنيطت بقنصلية مرزق محاربة تجارة الرقيق وإرسال تقارير دورية عن حجم هذه التجارة والخسارة في الأرواح وابتداء من عام 1844م إهتمت القنصلية بإعطاء إحصائيات عن عدد الرقيق ومن أين يجلبون وإلى أين يصدرون. ولاحظ ريتشاردسون الذي بقي في مرزق من 22 فبراير إلى 6 مارس 1844م أن تجارة الرقيق كانت تراقب بدقة في طريق طرابلس.[2] كما أفاد بأن هذه المراقبة قد ساعدت على تحول التجارة أو خط القوافل من مرزق إلى غات في الغرب والكفرة في الشرق في أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر لكن، وكيل القنصل البريطاني في كل من مرزق وغدامس ظلا يتهمان الموظفين الأتراك بعرقلة تنفيذ قرارات إلغاء تجارة الرقيق وهذا ما حدا بوزارة الخارجية البريطانية بأن تطلب تدخل الباب العالي لإصدار توجيهاته لوالي طرابلس للتعاون في هذا الصدد.

وقد نقل السفير البريطاني في الأستانة مطالب حكومته بأن يقوم الباب العالي بإرسال توجيه إلى باشا طرابلس لبذل الجهود لإيقاف تجارة الرقيق.[3] وفي عام 1848م حرر السلطان العثماني فرمانين إلى باشا طرابلس يمنعه بموجبهما هو وجميع موظفي الإيالة من الإتجار بالرقيق ويطالبه بتطبيق القرارين بكل قوة غير أنه في أغسطس 1849م، أرسل وكيل القنصل في مرزق لوزارة الخارجية البريطانية تقريراً أوضح فيه أن قافلة واحدة من برنو تضم 1600 من الرقيق قد مات أفرادها بعد ذبح

(1) Ibid, p. 166.
(2) Ibid, p. 167.
(3) Ibid, p. 150.

معظم جمالها وشرب دمائها وماء معدتها وقد تم تحويل هذا التقرير للأستانة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار هذا الحادث الأليم[1] والمعروف أنه لم يكن لحركة منع تجارة الرقيق والتي بدأت في أوروبا منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر الميلادي تأثير كبير على التجارة القائمة في دول الشمال الإفريقي بتشجيع ومشاركة من بعض المؤسسات والشركات الأوروبية إلا بعد تطبيق سياسة تحريم تجارة الرقيق بصورة جادة في تلك المناطق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهذا ما جعل مجلس العموم البريطاني يتقدم باحتجاج في عام 1850م داعياً لضرورة الإلتزام بتطبيق قانون تحريم تجارة الرقيق[2] فكانت لضغوط الدول الأوروبية الكبرى وتدخلها لدى الباب العالي الأثر الفعال على طرابلس، حيث تلقى الوالي في ابريل 1855م تعليمات من الأستانة تقض بمنع المتاجرة بالرقيق وقد أدى ذلك إلى إنخفاض تصدير الرقيق من مينائي طرابلس وبنغازي، لكن، إستمرت هذه التجارة في المناطق البعيدة والخارجة عن الرقابة.[3] وكذلك كانت حتى سنة 1850م مزدهرة في مرزق ويرجع السبب في ذلك إلى أن العثمانيين عند احتلالهم لمرزق في عام 1842م لم يهتموا كثيراً بمحاربة تجارة الرقيق، رغم المنع الدولي لها.[4]

غير أن تجارة الرقيق بدأ يدب فيها الإضمحلال عندما أصدر حاكم مرزق أوامره بعتق الرقيق في عام 1884 م[5] ويبدو أن أواخر

(1) Ibid. P. 151., G. Nachtigal, op. cit, Vol. I. p. 228 sq.
(2) اتوري روسي المرجع السابق، ص. 448.
(3) المرجع نفسه، ص. 449 وما يليها.
(4) جمال الدين الدناصوري، جغرافية فزان، بنغازي دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967م ص. 270.
(5) المرجع نفسه.

القرن التاسع عشر الميلادي شهد نية صادقة من الحكومة العثمانية في محاربة تجارة الرقيق. ففي الوثيقة رقم 75 من كتاب وثائق تاريخ ليبيا الحديث التي هي عبارة عن رسالة موجهة من الوالي أحمد راسم في ولاية طرابلس الغرب إلى قضاء غريان تنص على منع بيع الرقيق داخل الولاية باعتبار هذا الأمر مخالفاً للقوانين وتحمل المسؤولية لموظفي الدولة في حالة تهاونهم في تنفيذ القرار بصرامة.[1]

وبالرغم من مراقبة قاقليوفي لتجارة الرقيق وتقديم التقارير عنها للسلطات البريطانية، فإنه ثبت تورطه في المشاركة بصورة مستمرة فيها، وذلك من خلال بعض الشخصيات المشتبه فيها مثل شريكه محمد العامري التاجر المعروف في مرزق وشريكه محمد الصفاقسي في برنو وكان قاقليوفي يساهم برأس مال مع هذين الشخصين في تجارتهما نظير عائد يدفع له رغم علمه بمشاركتهما في تجارة الرقيق، فضلاً عن مشاركته للعامري المذكور وبن علوة في استثمار النطرون وتجارته[2] ويبدو أن أحوال قاقليوفي المالية لم تكن طيبة، خاصة وأنه لم يكن يتلقى راتباً من بريطانيا عند تعيينه في منصب وكيل القنصل. وأول مكافأة مالية دفعت له كانت في عام 1843م وقدرها 150 جنيهاً إسترلينياً[3] وقد طالب في عام 1846م بتخصيص مرتب شهري له ولكن رفض طلبه فمنح في المقابل إعانة قدرها مائتا جنيهاً إسترلينياً[4] ثم ألح في ديسمبر 1843م على منحه مساعدات مالية تدعم إتجاه تحريم تجارة الرقيق عن طريق تشجيع التجارة المشروعة مع مناطق الدواخل الأفريقية.[5]

---

(1) أحمد صدقي الدجاني المرجع السابق وثيقة رقم 75 ص. 121.

(2) G. Nachtigal, op. cit, Vol. I. p. 133.

(3) A. Boahen. Op. cit, p. 162.

(4) Ibid.

(5) Ibid, p. 163.

وفي الحقيقة، كان قاقليوفي دائماً يلتمس من بريطانيا المساعدة المالية مما يدل على عدم قدرته على تسيير أموره التجارية وقد أتضح أنه بدون الراتب السنوي لم يستطع قاقليوفي ولا من أتى بعده الاستمرار في المنصب في مرزق. وبمجيء عام 1846م، تراكمت على قاقليوفي الديون إحدهما بلغ 900 عبارة عن مديونية مستحقة إلى مواطن تركي أتصل الباب العالي بشأنها بالحكومة البريطانية.[1]

ويرجع السبب في فشل ما يسمى بالتجارة المشروعة عبر الصحراء الكبرى أولاً إلى نقص في رأس المال وثانياً لحالة المنطقة الأمنية وقد تفهم وارنجتون أهمية وجود رأس المال اللازم وحاول توفيره[2] وفي أكتوبر عام 1842م وضع وارنجتون مشروع تأسيس شركة باسم الجمعية الأفريقية (The African Society) على أن يكون الحد الأقصى للشراكة ثلاثين سهماً والأدنى 15 سهماً بواقع مبلغ 1000 دولار (200 $) للسهم الواحد وعلى أن تكون هذه الشركة تحت إدارة مدير متفرغ، حيث يعتبر نائب قنصل مرزق، أحد المندوبين الرئيسين لها. ويشمل مجال عملها دواخل القارة الأفريقية وموانئ إيالة طرابلس، بالإضافة إلى الأسواق الخارجية التي يراها المدراء مناسبة لنشاطها أو مجالاتها.[3]

وبالرغم من أن باشا طرابلس أشترى خمسة أسهم، فقد فشل وارنجتون في بيع الأسهم الباقية ليس في طرابلس فحسب، بل في إنجلترا أيضاً ولذلك، فشل المشروع وكان على قاقليوفي أن يعتمد على قدراته الذاتية وأمواله الخاصة. ولكنه بعد ثلاثة أشهر من وصوله إلى مرزق أتصل قاقليوفي بالحكومة البريطانية وجمعية محاربة الرق طالباً تزويده بأموال

---

(1) Ibid, p. 172.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

إضافية فلم تدفع الحكومة البريطانية ولا جمعية محاربة الرق فلساً واحداً بحجة أن الفكرة لا تتفق مع سياسة التجارة الحرة وبالرغم من أن وكلاء القناصل البريطانية المتعاقبين في كل من مرزق وغدامس فشلوا في إقامة تجارة ذات وزن مع دواخل القارة، فإنهم تمكنوا من تقوية نفوذ بريطانيا في الصحراء وبلاد السودان وتحسين صورتها.[1]

وكذلك سعى بعض الرحالة الأوروبيين لإقامة علائق تجارية مع التجار المحليين وقد أبرزت وثيقة موجودة بأوراق رولفس مدى العلاقة التي قامت بين الرحالة رولفس والتاجر محمد بن علوة، وهي تبين إلتزام الأخير بتنفيذ طلبات الأول خاصة فيما يختص بمساعدة الرحالة النمساوي شولاك.[2]

غير أنه لعوامل سياسية من أبرزها التكالب الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا للإستحواذ على مناطق للنفوذ في الصحراء الكبرى وما وراءها. فإن التجارة الصحراوية بدأت تتقلص إعتباراً منذ عام 1854م وتمخض ذلك كله عن ترك قاقليوفي لمرزق نهائياً لتدهور صحته وترك ديكسون لغدامس إلى حرب القرم.[3]

لقد قام قاقليوفي بنشاط دبلوماسي لتحقيق الأهداف التي جاء من أجلها وعلى رأسها مراقبة تجارة الرقيق والسعي إلى تحريمها. وكذلك عمل على نشر النفوذ البريطاني في المناطق الصحراوية وما ورائها، حيث تمكن من إقامة علاقات ودية وطيدة مع حكام أقاليم بلاد السودان، لا سيما الأسرة الحاكمة في برنو وكان معظم كبار الشخصيات الوافدة من بلاد السودان إلى مرزق تفضل الاتصال

---

(1) Ibid, p. 173 sqq.

(2) متحف فيغزاك المحلي - أوراق، رولفس رقم 101 .11 .12.

(3) A. A. Boahen. Op. Cit, p. 221.

والتعاون مع قاقليوفي أكثر منه مع السلطات العثمانية في مرزق.[1]

وإلى جانب نشاطه الدبلوماسي، بذل قاقليوفي جهوداً كبيرة لكسب ثقة أهالي مرزق فيه، وذلك ليضمن تعاونهم معه تسهيلاً لمهمته. وقد نفذ جملة من الإنجازات التي كان لها إنعكاسات إيجابية على مدينة مرزق وسكانها، ومنها أنه استطاع تقديم مساعدات مالية لأهالي مرزق لسداد جزء من قيمة الإتاوة التي فرضتها عليهم السلطات العثمانية.[2]

وأفاد ريتشاردسون بأن قاقليوفي ساهم بتشييد منزل كبير في مرزق خصصه كمستشفى يديره طبيب يوناني لمعالجة الفقراء كما أن إنجازاته قد إمتدت إلى تحسين أحوال مدينة مرزق من الناحية العمرانية حتى صارت تشبه إلى حد كبير بعض مدن الساحل الليبي المتأثرة بالطابع التركي، حيث شارك في بناء صف من الأعمدة لتشكل مظلة أمام الدكاكين على طول الطريق الرئيسي للوقاية من حرارة الشمس.[3]

وبمجرد وصوله إلى مرزق، قام قاقليوفي بجمع أسماء زعماء قبائل الطوارق والتبو وألقابهم وكذلك رصد أسماء الشخصيات البارزة[4] وقد تسنى له ذلك لما تمتعت به مدينة مرزق من مركز هام في طريق التجارة والحج.

ولاحظ ريتشاردسون أن معظم زعماء القبائل كانوا يتعاملون بثقة مع قاقليوفي. ومما يدل على ذلك أن أحد شيوخ المرابطين وهو في طريقه إلى الحج أودع بعض أمواله أمانة عند قاقليوفي،[5] كما ان

---

(1) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 519 وما يليها.

(2) المصدر نفسه، ص. 519.

(3) A. A. Boahen. Op. cit, p. 168 sq.

(4) Ibid.

(5) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 519 - 520.

الحاج بشير الوزير الأول لشيخ برنو الذي وصل مرزق في يناير 1844م أقام بمنزل قاقليوفي الذي تربطه به علاقات وطيدة.[1]

وقد إنتهز قاقليوفي فرصه لقائه بالحاج بشير ونصحه بالكف عن ممارسة تجارة الرقيق التي تـؤدي إلى إفراغ بلاده برنو من السكان وبالتحول إلى تنشيط زراعة الحنة والقطن وبعض الحاصلات الزراعية الأخرى التي تمكنهم من الحصول على أرباح وفيرة[2] وقد أظهر الشيخ بشير تجاوباً مع ما أبداه قاقليوفي من رأي، غير أنه طالب في المقابل بتزويد شيخ برنو بطبل وأبواق ومحالج للقطن وماكينة لسك النقود، نظير مقايضة أثمان الأشياء المطلوبة بسن الفيل والشمع وريش النعام.[3]

وكان قاقليوفي يستغل علاقاته الحسنة مع معارفه لتسهيل مهمة الرحالة الأوروبيين. وقد أصبح الحاج بشير الوزير الأول لشيخ برنو، بالإضافة إلى كونه وكيلاً تجارياً لقاقليوفي، راعياً للأجانب المبعوثين من طرفه ومن بينهم بارث الذي أكد ذلك بنفسه.[4]

وقد أسفر وجود قاقليوفي في مرزق عن دعم كبير للرحالة الأوروبيين الذين مروا عن طريق هذه المدينة في طريقهم إلى بلاد السودان. وفي هذا الصدد نسق قاقليوفي لأن يرافق بعثة بارث في رحلتها لبلاد الهاوسا أحد كبار تجار القورو والكولا ألا وهو محمد بورو كما أطلع قاقليوفي على خط سير هذه البعثة وقام بعقد اتفاق مع طوارق تن الكوم لنقل أمتعتها وحمايتها حتى زلوفيه.[5]

---

(1) A. A. Boahen, Op. cit. p. 169.

(2) Ibid. 170.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) H. Barth, Reisen und Entdeckungen in Nord und Central Afrika. Vol. 1., p. 174.

وتجدر الإشارة إلى أن بعثة بارث المذكورة انطلقت من مرزق يوم 13 يونيو 1850م[1] وبفضل العلاقات التي أقامها قاقليوفي مع السلطات العثمانية في مرزق التي عادة ما تستجيب إلى نصائحه وآرائه، وأهتمت هذه السلطات باحترام الرحالة الأروبيين ووضعت مراسم لاستقبالهم عند قدومهم إلى مرزق.

وقد نقل الرحالة بويرمان الذي زار مرزق في عام 1862م صورة حية لتلك المراسم التي تحتفل بالرحالة الأوروبيين عند دخولهم مدينة مرزق. وفي هذا الصدد، يقول بويرمان «وصلنا إلى غابة من النخيل تقع في وسطها قرية مرزق حيث وجدت 20 جواداً مكلفين بإستقبالي عند دخول البلدة إحتفالاً بقدومي وقد أرسل المتصرف يعتذر لأنه لم يـأت شخصياً لإستقبالي فهو مصاب بمرض في رجله يحول دون ركوبه الخيل، إلا أنه أرسل جواداً سرج بشكل جميل لأمتطيه عند دخول المدينة. وعندما وصلنا إلى مسافة ألف خطوة من المدينة إنطلق عشرة من الفرسان المرافقين في صف إنتظم فيه كل أثنين منهما وقد تشابكت أيديهما ووقفوا أمام الباب الذي كان به الحرس ثم دخلت إلى شارع كبير واسع يخترق مـرزق من الشرق إلى الغرب وفي نهايته كان هنالك مبنى القشلة الطويل، حيث يقيم المتصرف فنزلت لتقديم التحية والسلام للمتصرف الذي إستقبلني عند أسفل السلم مرتدياً الزي الرسمي ورافقني إلى قاعة الاستقبال وبعد تناول القهوة والمشروب أستـأذنـت وتوجهت إلى مبنى القنصلية وبعد ذلك وصلت جمال القافلة المرافقة لي».[2]

وقد تجلت فعالية النشاط الدبلوماسي الذي قام به قاقليوفي أثناء

---

(1) Ibid,. p. 174 - 180.

(2) Karl Moritz Von Beurmann Voyages et Explorations. 1860 - 1863. St Illide 1973, p. 77.

توليه وكالة القنصلية البريطانية في مرزق في رصده للتحركات الفرنسية في المناطق الصحراوية ومحاربتها. وهنالك وثيقة تحمل رقم (8) تشير إلى الاتصالات التي أجراها قاقليوفي مع الحاج الأمين الانصاري بغات حول تغلغل النفوذ الفرنسي في الصحراء وقد أفاده الأخير بأن توات رفضت دفع المبالغ المطلوبة منها للفرنسيين وأن الأهالي أبدوا إستعداداً للقتال.[1] كما نقلت الوثيقة رصداً للأخبار الخاصة ببلاد السودان.

إن محاولات بريطانيا لربط علاقاتها مع بلاد السودان الأوسط[2] قد أسفرت من خلال نشاط وكالة قنصلية مرزق عن ابرام معاهدة مع سلطان برنو نصت على عقد وثيقة إتفاق تجاري بين الطرفين بتاريخ 27 نوفمبر 1848 م وقد وردت بنود هذا الاتفاق في وثيقة تجارية تحمل رقم (51) متضمنة الشروط التالية: -[3]

الشرط الأول: لا يمنع الإنجليز من دخول برنو وجميع نواحيها ويحق لهم السير فيها ولا يتم الاعتداء عليهم ولا على أموالهم.

الشرط الثاني: رعايا الدولة الإنجليزية يتاجرون مع أهالي برنو وفي جميع البضائع.

الشرط الثالث: الطرق تكون مؤمنة بين برنو والبلدان الأخرى حتى يستطيع الإنجليز التحرك بدون أي عائق.

الشرط الرابع: يحق للإنجليز وضع وكيلاً لهم يقيم في برنو لينظر مصالح الإنجليز والوكيل المذكور تكون له الحماية في بلاد برنو ونواحيها وحاكم برنو عليه الاستماع لكلامه ويحميه.

(1) وثيقة رقم 8 مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ـ قسم الوثائق والمحفوظات.

(2) المصدر نفسه.

(3) وثيقة رقم (51) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ـ قسم الوثائق والمخطوطات.

الشرط الخامس: حاكم برنو الأمير عمر الكانمي بأن يعمل جهده ويسهل ما يحمله أتباع دولة الإنجليز ويكون ذلك في أمان.

الشرط السادس: حاكم مملكة برنو يعمل قانوناً لتكون هذه الشروط معمول بها.

غير أنه بالرغم من جهود بريطانيا الدبلوماسية والنشاط الذي قام به نائب القنصل قاقليوفي، فإن الكفة قد رجحت في نهاية الأمر في المناطق الصحراوية وما ورائها لصالح الفرنسيين، خاصة بعد قفل القنصلية البريطانية في مرزق عام 1861م.

ويبدو أن بريطانيا رأت عدم جدوى وجود هذه القنصلية بعد أن تقلص نشاطها في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. فلم تعد مرزق مركزاً تجارياً هاماً بعد أن تحول الثقل التجاري عنها شرقاً وغرباً نتيجة لشل حركة القوافل التجارية الوافدة من برنو وكانت سلعتها الرئيسية الرقيق. وبانحسار تجارة الرقيق عبر مرزق، توصلت السلطات البريطانية إلى قناعة تامة بأن مهمة قنصليتها في مرزق قد أنتهت بالنسبة لمحاربة هذه التجارة، فضلاً عن أن الاحتفاظ بهذه القنصلية سيكلفها أعباء مالية لا تستطيع توفيرها وبالاضافة إلى ذلك، فإن ترسيخ أقدام الوجود الفرنسي في الجزائر وتونس والمناطق الصحراوية المتاخمة وما ورائها قد ضرب بجذور عميقة وبديهي أضطرت بريطانيا إلى الانسحاب من هذه المناطق الصحراوية بمجيء الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى لا تدخل في مواجهة عسكرية مع فرنسا التي بدأت في بسط نفوذها في مناطق واسعة من بلاد السودان الأوسط والغربي.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ألحقت السلطات الفرنسية هزيمة نكراء بحركة رابح الزبير في السودان الأوسط وقتله في 1901م نتيجة لمؤامرة شارك فيها مع الفرنسيين الشيخ أبو بكر بن الشيخ إبراهيم شيخ

برنو سابقاً.[1] وبهذا أحكمت فرنسا سيطرتها على منطقة برنو وحوض بحيرة تشاد وما جاورها، وبالتالي نضب معين اقتصادي هام كانت روافده التجارية لا تدعم مرزق فحسب بل فزان والمناطق الليبية الأخرى أيضاً. مثلما كان للعوامل السياسية دور مؤثر على مجريات الأمور في مرزق خلال القرن التاسع عشر، فإن نشاطها الاقتصادي في الفترة ذاتها ظل مرتبطاً بما كانت تحمله القوافل التجارية من سلع العبور، فضلاً عن منتجات المناطق الصحراوية وما ورائها. وعليه فإن الفصلين التاليين يسعيان إلى إبراز النشاط الاقتصادي لمرزق في الإطارين الداخلي والخارجي على التوالي.

(1) أحمد صدقي الدجاني المرجع السابق، ص. 102.

الفصل الثالث

نشاط مدينة مرزق الاقتصادي والتجارة الداخلية

1) طرق القوافل الداخلية.
2) الانتاج المحلي لمدينة مرزق ـ زراعة ـ حرف.
3) نشاط مدينة مرزق في حركة التجارة الداخلية.
4) المعاملات التجارية الداخلية وتبعاتها.
أ ـ الديون.
ب ـ التركات والأرث.
جـ ـ تهديدات السلب والنهب.
د ـ الضرائب.
5) العملة.
6) الأوزان والمكاييل والمقاييس والأسعار.
أ ـ الأوزان.
ب ـ المكاييل.
جـ ـ المقاييس.
د ـ الأسعار.

نشاط مدينة مرزق الاقتصادي
والتجارة الداخلية

إرتبط النشاط الاقتصادي لمدينة مرزق في القرن التاسع عشر بإنتاجها المحلي في مجال الزراعة والصناعات التقليدية، كما ارتبط أيضاً. بما حققته من مكاسب وأرباح مادية ومعنوية من مشاركتها في التجارة الداخلية وتجارة العبور الخارجية وقد أتاح الموقع الجغرافي لمرزق أن تصبح مركز التقاء لشبكة من الطرق الداخلية التي ربطتها بغيرها من الأسواق الليبية الهامة، ونتيجة لذلك، كان لها دور بارز في الوساطة التجارية الداخلية.

ولذا، رأى الباحث أن يخصص حيز هذا الفصل لدراسة النشاط الاقتصادي في مدينة مرزق، مع تبيان إلى أي مدى كانت التجارة الداخلية تمثل إحدى روافده الهامة. وبديهي، تأتي طرق القوافل التجارية الداخلية من بين أهم العوامل التي ساعدت على ازدهار مدينة مرزق اقتصادياً ردحاً من الزمن، لأنها شكلت شرياناً للمعاملات الاقتصادية بينها وبين المراكز التجارية الليبية الداخلية والساحلية. كما ساهم في الوقت ذاته توسيع قاعدة البنية الاقتصادية في هذه المدينة خلال القرن التاسع عشر في زيادة إنتاجها المحلي زراعة وصناعة وتجارة.

وعليه، فقد إزدهر في القرن التاسع عشر نشاط مرزق في حركة

التجارة الداخلية ومعاملاتها. وترتب على ذلك أن جنيت أموال وفيرة من نظامها الضريبي الذي أعتمدت عليه، في المقام الأول في تغطية نفقات إدارتها الحكومية ومرافقها العامة وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى نشاط الحركة التجارية فيها إلى ظهور التعامل النقدي بدرجة كبيرة، وبالتالي إلى ثبات قيمة العملات المتداولة. كما أصبحت فيها المقاييس والمكاييل والأوزان محددة وفقاً لما هو سائد في الأسواق الرئيسية في المناطق الصحراوية وما وراءها.

ويلاحظ أن هذا الفصل حوى الموضعات الواردة أدناه التي تم تناولها متسلسلة، مع مراعاة ضرورة تماسكها وصولاً إلى إكتمال الصورة التاريخية المنشودة.

1 ــ طــرق القوافل الداخلية:

إزدهرت خلال القرن التاسع عشر الميلادي عدد من طرق القوافل ربطت فزان بالمراكز والمحطات الليبية الهامة. ويلاحظ أن الطرق الرئيسية كانت طرقاً طويلة تربط بين الأقاليم الليبية، وتحتاج القوافل التجارية لقطعها مدة طويلة قد تصل إلى حوالي الشهرين.

ومن هذه الطرق تتفرع أحياناً طرق قصيرة تستطيع القوافل التجارية قطعها في أيام معدودة لقصر المسافة. وتعد هذه الطرق حلقة وصل بين بعض المراكز والواحات القريبة من بعضها بعضاً.[1]

وكانت مدينة مرزق تتمتع بشبكة من الطرق جعلتها حلقة الوصل بين مراكز فزان ومحطاتها وواحاتها من ناحية، وبين غيرها من المناطق الليبية الأخرى. وقد وثقت هذه الطرق الداخلية العلاقات الاقتصادية

(1) مصطفى عبدالله بعيو. دراسات في التاريخ اللوبي. الإسكندرية: مطلع عابدين، 1953م، ص 198.

والثقافية والاجتماعية مع المراكز التجارية الليبية الهامة. وأدى ذلك إلى ازدياد النشاط الاقتصادي لمرزق، حيث ازدهرت صادراتها ووارداتها. ويلاحظ أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ازدهرت ثلاث طرق رئيسية داخلية انطلقت من طرابلس مارة بعدد من المحطات والمراكز التجارية الداخلية الواصلة إلى مرزق عاصمة فزان آنذاك وهذه الطرق الثلاثة، هي: ـ[1]

1) طريق عبر جبال غريان الواقعة جنوب غرب طرابلس.

2) طريق عبر جبال بني وليد الواقعة في الجنوب.

3) طريق عبر مصراته.

لقد كانت الرحلة إلى فزان عبر هذه الطرق الثلاثة المذكورة مضنية وشاقة وتحفها الصعاب. غير أن طريق مصراته كان مفضلاً عن الطريقين المذكورين، ما عدا في حالة الاضطرابات السياسية الداخلية. وفي هذه الحالة كانت القوافل التجارية تعبر جبال غريان التي بها كثافة سكانية والاتي تبعد عن طرابلس بمسيرة ثلاثة أيام وكان هذا الطريق بعد غريان يمر بمنطقة مزدة ثم القريات ومنها إلى الجفرة وسوكنة وتستغرق هذه الرحلة إلى مرزق بفزان مدة 25 يوماً.[2]

يبدأ الطريق الثاني من طرابلس ويعبر مصراته ويتجه جنوباً مروراً بودان ومنها إلى الزيغن وتمنهنت وسبها والدليم ثم مرزق وتقدر هذه المسافة بحوالي 579 ميلاً تقطعها القافلة التجارية فيما بين 40 ,45 يوم.[3]

(1) د. محمد المدني الحضيري، «الطريق من طرابلس إلى فزان» **مجلة البحوث التاريخية** طرابلس ، 1 - 1(يناير 1979) ص. 102.

(2) المرجع نفسه، ص. 103.

(3) المرجع نفسه، ص. 104.

أما الطريق الثالث المار عبر جبال بني وليد، فقد عرف أيضاً باسم «طريق البريد». وقد أشار إليه ناختيجال في كتابه «الصحراء والسودان»، حيث أورد أنه أطول من الطريق الذي يعبر جبال غريان ومزدة واشتهر هذا الطريق بتوفر الماء في محطاته وإستراحاته ومراكزه السكنية مثل بني وليد وبو نجيم وسوكنة وبعض واحات فزان، ومن مزاياه أنه آمن ويوفر التزود بالمواد الغذائية ولوازم السفر وهذا ما جعله الطريق الرئيسي حيث تستغرق الرحلة فيه حوالي الشهر تقريباً.[1]

ومن المعلوم أن الطريق الأقصر الذي يربط ما بين طرابلس وفزان هو الذي يعبر جبل غريان ومزدة ويتجه جنوباً بعدها مع انحراف بسيط غرباً وسلكه الرحالة ريتشاردسون وبارث وأوفيرفيغ وورلفس الذي انحرف عنه قليلاً بعد مزدة باتجاه الشرق ليشاهد جبال السودا إلا أن سهولة طريق البريد وأمانه قد قلل من أهمية هذا الطريق رغم قصر مسافته.[2]

ويلاحظ أن ناختيجال قد أهمل ذكر طريق طرابلس مصراته ويبدو أن هذا الطريق كان مغلقاً وقتئذ بسبب صراعات أولاد سليمان مع العثمانيين.

أما الرحالة باشو (Pacho) الذي أنطلق من برقة إلى أوجلة فقد ذكر الطريق الذي يربط منطقة الواحات الشرقية وأوجلة بالذات مع مرزق وفقاً لرواية أحد أبناء أوجلة وقد سجل هذه الرواية في أحد ملاحق كتابه وحافظ عليها فهو يذكر أن القافلة تبدأ من أوجلة منطلقة بإتجاه الغرب نحو زلة التي تصلها بعد مسيرة أربعة أيام ومنها إلى الوبرى [ربما الفقها] ثم إلى قرية تمسة التابعة لفزان ومنها إلى زويلة وحميرة وأم

(1) Gustav. Nachtigal. Sahara Und Sudan, Leipzig 1879. Vol. 1. P. 40.

(2) Ibid. p. 39.

الأرانب وتراغن ثم أخيراً تصل مرزق وتستغرق هذه الرحلة في جملتها حوالي الأسبوعين.[1]

ويقدم أيفان ليك (Ivan Leyk) دراسة أشمل للطرق الداخلية التي تربط مرزق بالمدن والواحات والمراكز الليبية سواء كانت في الشمال أو الشرق أو الغرب. وفي هذا الصدد، يركز على ثلاثة طرق رئيسية أحدهما طريق البريد الوافد من طرابلس عبر بني وليد إلى مرزق والثاني هو الطريق الشرقي المنطلق من أوجلة والذي يربط بنغازي والواحات الشرقية بمرزق.

أما الطريق الثالث، فهو الطريق الذي يأتي من غدامس إلى مرزق[2] ويقول ليك: أن الطريق الأول أي طريق البريد كان يتميز بوفرة الأمن والمياه ووجود أكبر عدد من المحطات وكان مفضلاً عن غيره رغم طول مسافته والمدة التي تستغرق في قطعه ثم يذكر أن هذا الطريق ينطلق من طرابلس إلى ترهونة ومنها إلى بني وليد فسوكنة ويقدم وصفاً للمحطات التي يمر بها.

ويؤكد أن طريق البريد يسير بعد سكونة بإتجاه الجنوب إلى مرزق منطلقاً عبر سهل الجفرة إلى وادي الملا ترى فجبل السوداء الذي يوجد على سفوحه بئر القداحية التي تؤمن الماء ولذلك، تتوقف عندها القوافل ويستأنف الطريق مسيرته إلى وادي المورد فمنطقة عيون المؤدية إلى واحة أم العبيد التي يتقاطع عندها طريق البريد مع الطريق القادم من واحات أوجلة عبر زلة، وهو الطريق الذي يربط بنغازي بمرزق والذي يمر عبر

(1) Jean Raimond Pacho. Relation d'un Voyage Dans La Marmarique Cyrenaique et Les Oasis d'Audjelah et de Maraden. Marseille 1979. P. 308.

(2) I van Leyk «Die Nordafrikanischen Handels und Karawanenstrassen» Export (1885). p. 779.

واحات زيغن وسمنو وتمنهنت جنوب وادي الشاطئ نحو واحة سبها، وهي إحدى الواحات الهامة في فزان والتي تتفرع منها عدة طرق ثانوية شرقاً وغرباً.(1)

ولما كان طريق البريد أكثر أمناً من الطرق الأخرى، فإن السلطات العثمانية ظلت حريصة على أن يستخدمه المسؤولون ضماناً لسلامتهم. وأفادت وثيقة صادرة من أمين باشا والي طرابلس الغرب بأن قاقليوفي سلك طريق البريد عند توجهه إلى مرزق لمباشرة مهام منصبه وكيلاً لقنصل إنجلترا فيها وحملت الوثيقة المعنية توجيهات إلى حكام المناطق التي يمر بها قاقليوفي وهي ترهونة وبني وليد، وسوكنة وسبها، لتقديم المساعدة له لضمان سلامته حتى وصوله إلى مرزق وكذلك شددت هذه الوثيقة على ضرورة أن يحظى قاقليوفي بإمتياز شراء ما يحتاجه بسعر السوق بدون زيادة أو نقصان على أن يدفع القيمة مقدماً.

وبديهي أن قاقليوفي سلك طريق البريد بناء على توجيهات المسؤولين العثمانيين في طرابلس لأنه أكثر طرق القوافل أماناً والأوفر ماءً، بالرغم من طول الرحلة التي قد تستغرق حوالي الثلاثين يوماً ويبدو أن هذا الطريق كان مطروقاً قديماً حتى قبل قدوم العثمانيين إلى ليبيا، واستمر حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وإلى أن حلت وسائل النقل الحديثة محل الإبل كوسيلة للنقل والسفر.

والجدير بالذكر أن البريد كان له دور إقتصادي هام وقد اهتمت به السلطات الحاكمة في طرابلس وحرصت الدوائر المختلفة في مرزق وفزان على ضمان سلامته وما يحمله من مكاتبات على المستويين السياسي والاقتصادي.

---

(1) Ibid. p. 780.

فقد كان البريد وسيلة تنقل عبرها الصفقات التجارية وتحديد أسعار السلع والبضائع، فضلاً عن كل ما يتعلق بأوجه النشاط الاقتصادي المتفرع والمتشعب.(1)

وقد أورد عقيل البربار أن التجارة الداخلية بين المراكز الحضرية والريفية كانت تستخدم الطرق الصحراوية الطويلة بالإضافة إلى الطرق الفرعية.(2) كما كانت هناك ثلاثة أنواع من التجارة وأهمها تجارة القوافل مع المناطق الصحراوية وما ورائها والنوع الثاني، فيشمل التجارة الداخلية بين المراكز التجارية وضواحيها أما النوع الثالث من التجارة، فكانت عبارة عن تجارة محلية بين بعض القبائل وفروعها وتقوم هذه التجارة المحلية على نظام الأسواق الاسبوعية التاي تسمى حسب اليوم الذي تعقد فيه.(3) وربما مرزق لم تعرف نظام الأسواق الأسبوعي، لأن سوقها ظل مفتوحاً طيلة أيام الأسبوع.

وفيما يتعلق بحصر عدد القوافل التجارية التي وفدت إلى مرزق خلال شهر واحد، أوردت وقوعات مرزق(*) في جمادي الثاني 1260 هـ / يوافق 1844 م. وصول تجار المجابرة إلى مرزق في 11 جمادي الثاني من الشهر نفسه بعد رحلة استغرقت حوالي 18 يوماً.

وبتاريخ 23 من جمكادي الثاني 1260 هـ قدمت قافلة من بلاد السودان إلى مرزق، وفي 29 من جمادي الثاني قدمت قافلة من برنو إلى

---

(1) الوثيقة رقم 111. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. قسم الوثائق والمخطوطات.

(2) Agil. M. Al-Barbar, Economics of Colonialism: The Italian Invasion of Libya And The Libyan Resistance 1911 - 1920; A Socio-Economic Analysis, Tripoli, Markaz Jihad Al-Libyin-Studies Center, 1992, p. 54.

(3) Ibid.

(*) وقوعات مرزق المقصود بها التسجيل اليومي للداخل والخارج من مرزق.

مرزق[1] ويلاحظ أن عدد القوافل خلال فترة الوقوعات اليومية لمرزق في جمادي الثاني 1260 هـ أفادت بوصول ثلاث قوافل تجارية إلى مرزق قافلة داخلية واحدة وقافلتان خارجيتان، حسب ما ورد في الوثيقة المعنية[2] لكن من الأرجح أن عدد القوافل التي كانت تدخل مرزق وتخرج منها أزيد بكثير مما أوردته الوثيقة المذكورة خلال جمادي الثاني 1260 هـ الذي ربما كانت فيه ظروف الطرق وقضية الأمان مشكلة أدت إلى تقليص عدد القوافل ألأ أن التسجيل في هذه الوقوعات لم تكن دقيقة، نسبة لأن بعض القوافل التجارية لم يعلن عنها وأن بعضها الآخر تدخل أو تخرج بدون تسجيل.

وكانت العادة المتبعة في مرزق أن يعلن عن قدوم القافلة التجارية قبل وصولها بيومين تقريباً حتى تعطي الفرصة للتجار للاستعداد لإستقبال هذه القافلة والتعامل معها بيعاً وشراءً ومبادلة، فضلاً عن تجهيز مكان السوق والاعداد لإقامة رجال القافلة وما يحتاجونه من خدمات.[3]

الانتاج المحلي لمدينة مرزق وضواحيها:

كان النشاط الاقتصادي في فزان يعتمد بصفة رئيسية على الرعي والتجارة والزراعة. غير أن رعي الماشية كانت الحرفة السائدة في مناطق التبو والطوارق أي في جنوب وجنوب غرب فزان وكذلك في مناطق الحمادة الحمراء وجبل الحساونة والهروج وأيضاً في منطقة الشاطئ التي ما زال بعض سكانها يمارسون هذه الحرفة[4] ولم يكن سكان واحة مرزق

---

(1) ملف التجارة وثيقة رقم 2358. دار المحفوظات التاريخية طرابلس.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) **Habib W. El Hesnawi, Fessan Under The Rule of The Awlad Muhammad A Study in Political, Economic, Social And Intellectual History, Sebha, 1990.**

يهتمون بالرعي مثل إهتمامهم بالزراعة والتجارة اللتين كان عائدهما المادي مجزياً، فضلاً عن أن الرعي كان يحتاج إلى أراضي ذات مساحات شاسعة وطبيعة ملائمة لتوفر الكلأ والمرعى للماشية طيلة أيام السنة.

الـزراعة:

وتعد منطقة مرزق إحدى المناطق الرئيسية في فزان التي كانت ترتكز فيها الزراعة خلال القرن التاسع عشر، وأهمها وادي الاجال والشاطئ والحفرة وقد ساعد على إزدهار الزراعة في مرزق أن سلاطينها شجعوا إستصلاح الأراضي وزراعتها بالنخيل وأعطوا للمزارع الذي يفلح أرضاً مملوكة للدولة حق تملك ثلثها على أن يؤول داخل الثلثين الآخرين لخزينة الأموال.[1]

وأصبح إمتلاك الأراضي الزراعية في فزان ثروة ومصدر دخل للدولة والمواطنين وكانت عملية الشراء والبيع وعقد الصفقات المتعلقة بملكية الأراضي تتم في كثير من الأحيان بالذهب وقد أشتهرت بعض الأسر التي كانت تمتلك كميات كبيرة من الذهب بحكم علاقاتها التجارية الوطيدة مع بلاد السودان ومنها عائلات المرابطين في براك أمثال عائلة أولاد قاسم وأولاد محمد بن فضل.[2]

والمعروف أن سقوط الأمطار في منطقة فزان قليل جداً. وقد تتعرض أحياناً إلى فترات طويلة من الجفاف. غير أن فزان لديها مخزون من المياه الجوفية الوفيرة التي ساعدت على الزراعة المروية وعادة ما تكون الآبار غير عميقة وسطحية. ولذا، كثرت المزارع والبساتين وأشجار النخيل في واحات فزان ومن بينها مرزق. وكان لكل فصل محاصيله. ففي

---

(1) Ibid. p. 175.

(2) Ibid. p. 175 sq.

فصل الشتاء يزرع في مرزق القمح والشعير أما في الصيف فتزرع الذرة المعروفة باسم (السوداني) و(اللوبيا) والقصب والقافولي[1] وكانت هذه المحاصيل المذكورة منتشرة منذ أيام حكم أولاد محمد بفزان[2] وفي مرزق بالذات إزدهرت زراعة الخضروات والفواكه مثل البامية والفقوس والملوخية والكرنب والقرع والباذنجان والرمان وبعض أشجار الليمون والبرتقال والزيتون[3] كما يزرع القطن والتبغ وطالما كان وكلاء القناصل يقيمون في مرزق كانت تزرع البطاطا والبازليا.[4]

وتقوم الزراعة على الري وتستخدم الخطارة[*] في استخراج المياه من الآبار حيث يستخدم الحيوان حماراً كان أم حصاناً في سحب الماء بالدلو ويشرف على ذلك شخص يدعى الجباد أو السقاي وقد درج أصحاب المزارع على استخدام بعض الأفراد لمعاونتهم في حراثة الأرض وحصاد الزرع وعرف هؤلاء باسم (الخدامة) أو (الحراثة).[5]

وقد أجرى الباحث مقابلة مع حميد الدسوقي. وهو من سكان مرزق الطاعنين في السن، تجاوز عمره التسعين قدم من خلالها صورة واضحة للزراعة والري. فكان يستعمل الغرغار في استخراج الماء وهو

---

(1) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا: مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج عينيا. دراسة وترجمة. عماد الدين غانم طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1996م ص. 264.

(2) El. Hesnawi. Op. cit,. p. 26.

(3) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1. P. 127.

(4) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا، ص. 265.

(*) الخطارة: هي السارية التي توضع على البئر حيث يستخرج الماء باستخدام الحيوان.

(5) El. Hesnawi. Op. cit, p. 26.

يحتوي على عدد من القطع تتكون من «جرارتين وكورتين وفايقين وكدوة وكريع ويد وعزاب وخرس وقلب وحبل وسبتة ودلو والسدل والمراجع والعاكسة» وهذه الأشياء في مجموعها كانت يتم توصيلها ببعضها البعض على البئر وتشكيلها على هيئة سارية لكل واحدة من الأشياء التي ذكرت في الغرغار عملها الخاص وكل واحدة مكملة للثانية وتستخدم الحمير في إستخراج الماء من البئر بواسطة الغرغار وأحياناً في الجبادة.[1]

وذكر الأمين علي أبو قيلة في روايته أن أهم الآبار الموجودة في مرزق، هي بئر الجامع وبئر الطاحونة وبئر مرمية في الزاوية كما بين عمق هذه الآبار بأنه كان يتراوح ما بين 4 إلى 5 قامات وفي الحالة هذه فإذا أحتسبت طول القامة الواحدة بحوالي 6 أقدام حسب طول الشخص العادي، فإن عمق البئر يتراوح ما بين سبعة وتسع أمتار تقريباً[2] ويحدد ناختيجال عمق الآبار في مرزق ما بين قامتين وثماني قامات وكلما زاد عمق البئر تحسنت كمية الماء ونوعيتها. وهكذا فإن ماء الآبار القليلة العمق غير مستساغ بينما الماء الذي يستخرج من الآبار العميقة يكون أكثر عذوبة[3] وبالنسبة لوسائل استخراج الماء فقد ذكر الراوي الأمين أبو قيلة نوعين هما الدلو والشادوف وكذلك أوضح أن استخراج الماء بهذه الأدوات تتم عن طريق استعمال الدواب، وهي طريقة لا يستعملها إلا

---

(1) حميد الدسوقي. مقابلة شفوية أجراها الباحث معه في مدينة مرزق يوم 1993/12/24م.

(2) الأمين بوقيلة مقابلة شفوية أجراهاالباحث معه في مدينة مرزق يو 1993/12/21م.

(3) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1. p. 91.

Abdallah A. Ibrahim, Government and society in Tripolitania and cyrenaica Libyin 1835 - 1911.

The Ottoman Impact, Tripoli: Markaz Jihad Al-Libyin studies Centre. 1989. p. 262.

شخص ذو إمكانيات. والطريقة الأخرى يستعمل فيها البشر بالجهد العضلي، وهي تتكون من ثلاثة أشخاص واحد يمسك ما يسمى بالمراجع وهي الحبال النازلة في البئر وإثنان يقومان بعملية الرفع حتى يخرج من البئر.[1]

ولاحظ الباحث وجود تطابق في الروايات التي وردت على لسان الرواة المذكورين أعلاه، من حيث طريقة استخراج الماء من الآبار وأدوات رفع المياه وكذلك أنواع المزروعات خضراً وحبوباً وجاءت كتابات إيلد بلوم (Eldblom) وإدوارد فوجل (Eduard Vogels) مكملة لروايات أهل مرزق حول الزراعة في مرزق وذكر إيلدبلوم أن المناطق المزروعة في مرزق واسعة الإنتشار وكانت تروى بطريقة السقاية من الآبار التي لم تكن عميقة، حيث يتراوح عمق البئر ما بين مترين وأحد عشر متراً. كما ذكر أن المزارعين حرصوا على ألا تكون بساتينهم ومزارعهم قريبة من بعضها البعض حتى لا تتركز الآبار في منطقة واحدة ويتم إستنزاف المياه الجوفية، وبالتالي يلحق الضرر بالمزارع والمزروعات.[2] وكذلك أعطى إيلدبلوم معلومة جديرة بالاعتبار، وهي أن السلطات العثمانية أصدرت قانوناً مدنياً نصت فقرات مواده 1281 - 1291 بضرورة مراعاة بعد البئر الواحدة عن الأخرى ترشيداً لاستهلاك المياه الجوفية والمحافظة على إنتاجيتها ومن هذا المنطلق وخشية التعرض للعقوبات التي حددها القانون العثماني المذكور، فإن المزارعين في مرزق لجأوا إلى اقتناء أراض واسعة حول مزارعهم وآبارهم حتى يتجنبوا المحظور، فضلاً عن

(1) ابو قيلة المصدر السابق.

(2) Lars Eldblom. Structure Fonciereorganisation. Structure Sociale unc etude Comperative Sur La Vie Sogie economique dans Les Trois Oasis Bibyiennes de Ghat Mourouk et partuculierement Ghada nes Lund Uniskol 1968. P. 85.

الاستفادة من تقسيم الأرض إلى دورات زراعية حفاظاً على خصوبتها.[1]

وقد أبدى الرحالة إدوارد فوجل ملاحظات قيمة عن الزراعة في مرزق وردت في رسالة بعث بها من مرزق بتاريخ 1853/10/8 م ذكر ما يلي:

«تحيط بمرزق بساتين صغيرة تنتج أنواعاً قليلة من الحبوب والخضار. ففي الشتاء ينتج الشعير والقمح وفي الصيف القصب والقافولي التي أرسلت بعضاً منها لأنها تشكل في عموم الصحراء الغذاء الرئيسي للسكان كما أن المعلومات حولها متداخلة والبعض يعتبر القافولي نوعاً من الفاصوليا والبعض الآخر يعتبره نوعاً من الذرة».[2]

وأشار فوجل في رسالته المذكورة إلى بعض نباتات وأشجار مرزق ومنها نبات السنا المنتشر في الوادي الغربي لمرزق والذي أرسل منه عينات مختلفة داخل طرود للدكتور زيمن Zemen الذي وجه إليه الرسالة ونبات السنا ـ حسب ما ذكر فوجل ـ كان ينمو في بلاد الأير إلى الجنوب من منطقة مرزق وأن أوراق هذه النباتات لم تعد لها قيمة تجارية لتدني أسعارها إلى حوالي 2.5 شلن، بالإضافة إلى رسوم النقل والحزم والضرائب المفروضة عليها ويؤكد فوجل أن النخيل هو أهم أشجار فزان، وخاصة في مرزق التي تعتمد عليه في الغذاء وفي التزود بالأخشاب حيث أن كل أبواب فزان ومنازلها وسقوفها من خشب النخيل[3] غير أنه أفاد بأن انتاجية نخيل مرزق لم تكن عالية، فهي في حدود أربعين قنطاراً لكل

(1) Ibid. p. 85. sq.

(2) «Eduard Vogels Reise Nach Centralafrika Marz: 1853. Jan 1854». Peter manns Geographische Mittei Lungen 2 (1855). p. 246.

(3) Ibid. p. 247 sq.

مائة نخلة كبيرة وأن قيمة القنطار تبلغ جنيهاً إسترلينياً وخمسة عشر شلناً، في حين أن سعره في طرابلس يساوي أربعة أمثال هذه القيمة.

ويورد فوجل في كتابه جدولاً بأنواع التمور الموجودة في مرزق وضواحيها واصفاً كل نوع من هذه الأنواع: -

1) كراع الجاج: وهو أصفر ذو قشرة رقيقة وشبه شفاف ودون نواة (نادر).

2) التواتي: أصفر فاتح ذو نواة كبيرة (نادر).

3) التاليس: أحمر فاتح مائل للصفرة قشرته رقيقة ونواته صغيرة (نادر).

4) التأديت: أحمر أصفر غامق مدبب الرأس ونواة كبيرة (نادر).

5) التافسرت: أصفر مائل للبياض قشرة سميكة وجاف جداً (بكثرة).

6) المصري: لون الشوكولاته قشرته رقيقة جداً ونواة صغيرة (نادر).

7) قوقاي: أصفر غامق رأس مدبب نواة كبيرة (نادر).

8) اللقوى: أصفر مطاطي (نادر).

9) الزنبليل: لون اللحم ورقيق القشرة (نادر).

10) الدمق: لون الشوكولاته الغامق قشرته رقيقة جداً (نادر).

11) النزوري: أصفر رقيق القشرة له نواة صغيرة (نادر).

12) المقماق: أصفر غامق قشرته قاسية له نواة كبيرة رأس مدبب (كثير الوجود).

13) الاقروس: بني غامق لين جداً (نادر).

14) الاوريق: لون الشوكولاته الفاتح قاسي طعمه لين لذيذاً يستخدم علفاً للجمال (كثير الوجود).

15) أرحيل: أصفر مائل للبياض (نادر).

16) فوقفاف: بني مائل للحمرة له نواة صغيرة (نادر).

17) القرطاوي: أصفر مائل للحمرة الفاتحة قاسي له نواة كبيرة (نادر).

18) الزنديد: لون اللحم القاتم له نواة رقيقة رأس مدبب (نادر).

19) الصابري: أصفر له نواة صغيرة وقشرة رقيقة (نادر).

20) اللبرني: أخضر رمادي (نادر).

21) الحافتي: أصفر له نواة صغيرة أفضل تمر في فزان.

22) اللفقفاقة: لون اللحم أنظر رقم (20) (نادر).

23) الزنطار: أصفر غامق قشرة سميكة جداً شكله مثل 21 (نادر).

24) المسلين: أحمر بني قاسي وجاف (نادر).

25) اللحموري: أحمر غامق قشرة رقيقة لونه الداخلي أصفر غامق (نادر).

26) الحموري النوع الكبير: لون الكرزي الغامق وموجود في الوادي الشرقي (كثير الوجود).

27) السوادي: أزرق غامق لونه في الداخل أصفر قاتم له نواة كبيرة، رأسه مدبب (نادر).

28) الكردي: أزرق غامق له نواة كبيرة (نادر).

29) المسوغ: بني أحمر ذو بقاع حمراء لماعة (نادر).

30) الفيفخ: أصفر فاتح ذو نواة كبيرة (نادر).

31) الدرنال: أصفر مائل للبياض قاسي (نادر).

32) الحماد: بني فاتح شديد اللمعان (نادر).

33) القطوس: بني فاتح هافت اللون رأس مدبب (نادر).

34) الجلجل: بني فاتح هافت اللون قاسي (نادر).

35) اللفري: بني مائل للحمرة الفاتحة له نواة كبيرة شديد الليونة (نادر).

36) الخضراي: لون زيتي فاتح (نادر).

37) الزلوم: لون أصفر جلدي (نادر).

38) النقوشي: لون اللحم (كثير الوجود)»[1]

ويشير رولفس أن أبناء فزان يعتبرون منطقة تراغن الوطن الأم لشجرة النخيل ويبررون ذلك بوجود أغلب أنواع التمر وأفضلها في واحاتها كما يزعمون أنه تتوفر في فزان ثلاثمائة نوع من التمر وفي مرزق وحدها يوجد ثلاثون نوعاً من أفضلها التاليس والتواتي ويقول: «وعلاوة على ذلك سمعت أن الأبل والتاغيات والنقوسي واللاضوى واللاسبير والتامشكل والقدبعاوي والتاقداف والخضار واللاغليل والمصري والسلولو والبرني والكرطاوي والفرتكو والأصابعة والتافسرت والمجاد. كل هذه تعتبر أنواعاً جيدة».[2]

ويعير الرحالة ناختيجال أهتماماً كبيراً لشجرة النخيل وثمارها ومكانتها في حياة الشعب. ويفصل في ذلك ويورد جملة من الأسماء الخاصة باستخداماتها.[3]

وتعتبر أشجار النخيل مصدراً هاماً لاقتصاد فزان، حيث كانت تستخدم أجزاؤه مكملة لبعضها بعضاً فالثمار تستخدم كغذاء والأوراق كسجاد وغطاء للمنازل وتدخل الأخشاب في أسقف المنازل والوقود وكذلك تصنع منها الألياف والحبال.[4]

والتمور الغذائية كانت أكثر جودة من تمور المناطق الساحلية لكنها لا تبقى طازجة لمدة أكثر من شهرين أو ثلاثة وذلك لأن طريقة التجفيف

---

(1) Ibid. p. 249.

(2) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا ص. 265. وما يليها.

(3) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1. p. 123 Sqq.

(4) Agil. Barbar. Op. cit, P. 61.

لم تكن جيدة كما هو الحال في الساحل وكانت الدولة تأخذ ضريبة توازي 1.25 قرشاً عن القنطار الواحد عندما يباع في الأسواق.[1]

وقد أشار عبدالله إبراهيم إلى أن هنالك حوالي 800000 شجرة نخيل في فزان وأن عدد نخيل منطقة مرزق تقدر بحوالي 60000 نخلة.[2]

التبغ:

كانت الإدارة العثمانية في ليبيا محتكرة لزراعة التبغ في ظل نظام يعرف باسم نظام «الريجي» ويتولى مكتب الدين العثماني مهمة مراقبة السلع المحتكرة ومنها التبغ وكذلك فرض الضرائب المستحقة عليها.[3]

وهناك نوعان من التبغ المزروع في ليبيا ويعرف النوع الأول باسم «الطرابلسي» الذي كان يزرع في واحات طرابلس فيزرع في فبراير ويحصد في أغسطس. أما النوع الثاني فكان يعرف باسم «التبغ الفزاني»، حيث تتم زراعته في يناير وجنيه في يوليو وكان التبغ الفزاني أكثر جودة من الطرابلسي وأرفع ثمناً في الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، كانت إنتاجية الهكتار للفزاني تصل ما بين 3.5 إلى 4 أطنان في حين أن الطرابلسي كان يتراوح ما بين 1,5 إلى 2 طن[4] إلا أن رولفس وصف تبغ فزان أنه من فصيلة سيئة ولا يعرف الفزانيون طريقة تصنيعه[5]

---

(1) Ibid. p. 62.

(2) Abdallah Ibrahim. Op. cit, p. 241 - 242.

(3) أنتوني جوزيف كاكيا. ليبيا خلال العهد العثماني الثاني. 1835م. 1911م ط 1. طرابلس. دار الفرجاني. 1975م.

(4) المرجع نفسه، ص. 143.

(5) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا، ص. 265.

ويصفه ناختيجال أنه نوع من تبغ الفلاحين ويدعى الدخان وتستعمل في المضغ بينما يشتري دخان السواحل للاستعمال في التدخين.[1]

وعند إستفسار الباحث عن زراعة التبغ في مدينة مرزق وضواحيها وحجم إنتاجه وعائده في المبادلات التجارية، لم يبد أي من الرواة الذين قابلتهم إلماماً بالموضوع ويبدو أن زراعة التبغ كانت زراعة معقدة تولت الدولة الاشراف عليها ولم تكن زراعة مجزية بالنسبة للمواطنين.

الحرف:

كانت معظم الصناعات في ليبيا في القرن التاسع عشر حرفية تقليدية. ولأصحابها تقاليدهم وعاداتهم توارثوها ردحاً من الزمن، وتجمعت كل حرفة أو مهنة في مكان خاص بها ولها شيخ يرعى مصالح أفرادها ويحافظ عليها من الغش والتلاعب.

وفي هذا القرن شهدت البلاد ميلاد مدارس فنية مهنية لتدريب الصبيان وتعليمهم في مجال الصناعات الحرفية وفنونها وأصبحت أهم الصناعات في ليبيا في العهد العثماني الثاني تضم المجالات التالية:[2]

1) نسج القطن والصوف والحرير.

2) الصناعات الجلدية.

3) صناعة البسط والسجاد والحصر.

4) صناعة الدخان.

5) صناعة الذهب والفضة.

وبالرغم من ندرة المعلومات حول الصناعات في مرزق في القرن

(1) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1, P. 129.

(2) عمر اسماعيل التطور السياسي والإجتماعي في ليبيا 1835 - 1882م. القاهرة: جامعة عين شمس 1972م ص. 253.

الماضي، فإن ما توفر منها يفيد بأنها أقل تطوراً من مدن الساحل الليبي مثل طرابلس وبنغازي ومصراته وغيرها حيث استمدت عناصرها من طابعها المحلي التقليدي. وقد وضح هذا الاتجاه إيلدبلوم (Eldblom) في كتاباته عن مرزق، إذ ذكر أن مرزق كانت تشتهر بالمصنوعات الجلدية المزخرفة وصناعة الآلات الحديدية التي يحتاجون إليها في الزراعة فضلاً عن وجود عدد من الحرفيين في مجالات مختلفة.[1]

ومن خلال زيارة الباحث لمدينة مرزق في شهر ديسمبر 1993 م، تمكن من إجراء مقابلة شفوية مع يوسف الأخضر عثمان من مواطني المدينة المهتمين بتتبع الحرف في مدينته. وقد ذكر في روايته أن مرزق إشتهرت بالصناعات التقليدية الدقيقة في القرن التاسع عشر، وحتى يومنا هذا. ومن بين الصناعات التي أشار إليها في روايته تلك، ما يلي: -

أولاً: أدوات الزينة وأهمها، المرود والمكحلة. فالمرود هو قضيب معدني كان يصنع إما من فضة أو حديد ويستخدم في تكحيل العيون وضربت بأهميته الأمثال. حيث قالت المغنية فيه: «يا مغلاك علينا يا مرود عيني» أما المكحلة، فقد كانت تتكون من أربعة أنابيب من القصب المجوف مغلقة من الأسفل ويصب فيها مسحوق الكحل ثم تلف بقطع جلدية سميكة وتربط بسيور جلدية حمراء رقيقة وتلصق عليها مرآة صغيرة.

2 ـ القلادة والسبحة وهما من الخرز وقديماً كان يفضل عملها من الخرز الكبير خاصة ذي الشكل الأنبوبي ويمكن التحكم في الحجم حسب ذوق الشخص بل يتم تطعيمها بالخرز الذهبي.

(1) El dblom. Op. cit, p. 99.

3 ـ العقد: وهو يتكون من الخرز الذي يتم تنظيمه بخيط في شكل بديع تكملة لزينة الاسورة والقلادة.[1]

ثانياً: المصنوعات الجلدية: ـ لقد أهتم أهل مرزق بدبغ الجلود ومنها صناعة ما يلي:

1 ـ الحزام: وهو معروف باسم (النطاق) أو (السير) ولكن كلمة حزام تعني ما يحيط بوسط الرجل ويكون عرضه قرابة العشرة سنتيمترات وتثبت عليه حقيبة صغيرة توضع بداخلها النقود غالباً.

2 ـ الحذاء: ويشتمل على نوعين الأول نسائي وهو الأجمل والنوع الثاني رجالي ثمنهما متقاربان ومن أشهر صانعيها أسرة المرحوم محمد علي أحمد محفوظ. أما الآلات والأدوات التي يتم إستخدامها في صناعة هذه الأحذية، فكانت تتكون من المقص والسكين والمشفى والمطرقة والسندان.

والجدير بالذكر أن العروسة تحرص على إقتناء حذاء مزركش يسمى (البلغة) قبل الذهاب لبيت الزوجية وكذلك حذاء السندلى المعروف باسم (الرباطة) وهو عبارة عن أرضية من الجلد المتين تشدها سيور رقيقة من الجلد.

ثالثاً: صناعة السعف: وعادة ما يكون السعف مقطوعاً من حلق النخلة أو جريدها. والسعف الأبيض أقوى وأمتن من السعف الأخضر ويصنع من السعف ما يلي:

أ) المروحة: وهي تصنع من سعف الجريد المصبوغ باللون الأحمر والبني والأخضر والأصفر والأبيض ويبلغ طولها حوالي أربعين سنتيمتراً ولها

(1) يوسف الأخضر عثمان مقابلة شفوية اجراها الباحث معه في مدينة مرزق، ديسمبر 1993م.

شقان علوي وسفلي والشق العلوي أطول من الثاني وعدد السعف في جملته أربع وستون سعفة رقيقة يتم تنظيمها بدقة حسب الألوان المذكورة.

ب) الأطباق: وتحتوي على أطباق بيضاء وملونة والأطباق الملونة (القطرونية) وكلاهما على أسلاك العرجون والسعف.

ج) الطاقية: وتعرف بطاقية السعف ومن الفلاحين من يضعها على رأسه اتقاء لأشعة الشمس.

د) القفاف: وهي أيضاً تصنع من السعف وللقفة استعملات كثيرة وفيها تحمل التمور والحبوب بأنواعها وكذلك تستخدم في أغراض شتى.

هـ) الحذاء وشبكة صيد الطيور: وكان يصنع من السعف نوع من الحذاء المعروف باسم (المداس) وهو يستخدم داخل المنزل وفي الحقل أيضاً. وكذلك تنسج شبكة صيد الطيور من السعف بطريقة دقيقة ومتقنة وكان الصيادون مولعين بصيد طير (الابلق) ويبذلون جهداً كبيراً لأصطياده حيث يضعون له طعماً من الديدان إلى أن يقع فريسة داخل الشباك.

رابعاً: مصنوعات مختلفة: ـ

وأورد الراوي يوسف الأخضر عثمان في روايته المذكورة جملة من المصنوعات المختلفة التي سادت في مرزق خلال القرن التاسع عشر ومنها ما يلي: ـ

أ) مصنوعات فخارية: ودرج أهل مرزق استخدام الطين في مصنوعات متنوعة ومختلفة الأشكال والأغراض. فمنه يصنعون الجرة المعروفة باسم (الباقون) لتبريد الماء كما يصنعون من الطين القدرة، وهي إناء للطهي والزلفة التي هي صينية لحمل الطعام والفرن لأعداد الخبز وكذلك

يصنع من الطين كل من المدفأة والبخارة والكانون المعروف باسم (المنقل).

ب) مصنوعات حديدية: اشتهرت مرزق في القرن الماضي بالصناعات الحديدية الخفيفة منها صناعة السكاكين والمناجل المستخدمة، في الحصاد والفؤوس والمشفاة والملقاط والمسامير، كما إشتهرت بصناعة الأبواب وحلوقها والأوتاد وسطل الماء والصاع ولجام البهائم... إلخ.

ج) مصنوعات فضية: - ومن أشهر المصنوعات الفضية الختم، الأساور، القلائد، الصوالح، الخلخال، المراود وأنواع أخرى من الحلي والعقود.

د) مصنوعات نحاسية: شملت معظمها صناعة الأواني المنزلية مثل إناء الطهي «الطنجرة»، الصينية، السطل، وطاقم إعداد الشاي.

هـ) صناعة المنسوجات: - كانت صناعة المسنوجات في أغلب الأحيان منزلية واشتهرت في بعض الأسر في مرزق حرفة تطريز القماش وتفصيل الجلابيب المطرزة بالحرير وكذلك صناعة قمصان الختان ذات اللونين الأبيض والأزرق، كما اشتهرت مرزق أيضاً بصناعة البطاطين من الصوف وصناعة الحصائر من نبات السمار.

و) مصنوعات حجرية: درج أهل مرزق على صناعة الرحى لطحن الحبوب من الصخور الصلدة. كما يصنعون منها أيضاً مدقاً لكسر نواة التمور وتقديمها طعاماً للماشية.

ز) مصنوعات خشبية: ومن أخشاب شجرة الأثل تصنع مقابض السكاكين والمناجل والأوتاد وكذلك تستخدم الأخشاب في سقوف المنازل الطينية وفي صناعة الهودج.[1]

---

(1) المصدر نفسه.

نشاط مدينة مرزق في حركة التجارة الداخلية:

تعتبر مدينة مرزق حلقة وصل بين المدن والواحات الليبية، وترتبط معها بشبكة من طرق المواصلات التي ذكرت فيما سبق[1] وعبر هذه الطرق كان يتم إتصال الواحات مع بعضها البعض وكانت مرزق تمثل سوقاً رائجة للبضائع وملتقى لتجار الواحات الداخلية، حيث كان تجار طرابلس وبعض المدن الليبية الأخرى ينقلون بضائعهم إلى أسواق مرزق ويحضرون منها سلعاً مختلفة مثل التمور والحبال والألياف والنطرون[2] ويعد التمر الغذاء الرئيسي لسكان الواحات وكان تجار بنغازي يحضرون بضائعهم إلى مرزق عبر واحات جالو وينقلون ما يحتاجونه من مرزق أما تجار غدامس وغات فكانوا على علاقة مستمرة عبر طرق القوافل الغربية الداخلية والخارجية. وكذلك، أهالي سوكنة والمناطق المحيطة بها على إتصال متواصل بمرزق منذ القدم[3] وقد خلق هذا الاتصال نوعاً من التكامل الاقتصادي بين أسواق الواحات الليبية وغيرها وكان التبادل التجاري بين هذه الأسواق يتم بيسر وسهولة وبدون عراقيل وذلك، لأن معظم تصريف البضائع وتسويقها كان يتم عن طريق المقايضة[4] فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان تجار طرابلس يحضرون معهم إلى مرزق ملابس وأقمشة وعطوراً يقومون بمقايضتها بمنتجات مرزق وفي مقدمتها التمر. وقد أدى هذا النوع من المعاملات التجارية إلى توفير حاجيات أهل مرزق والمناطق المحيطة بها،[5] فضلاً عن

---

(1) أنظر أعلاه (ص. 151) الفصل نفسه.

(2) G. Nachtigal Op. cit, Vol. 1, p. 133.

(3) El. Hesnawi. Op. cit, p. 264.

(4) أحمد الياس حسين، سلع التجارة الصحراوية، الصحراء الكبرى ترجمة عماد الدين غانم، طرابلس. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ص. 204..

(5) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1, p. 95 ssq.

تزويد سكان الواحات الأخرى بما يحتاجون إليه من سلع ضرورية. وأهمها التمر والقمح والشعير والأقمشة والمنسوجات بجميع أنواعها ونتيجة لتصاعد حركة التجارة الداخلية في القرن التاسع عشر اتسع نشاط مرزق ومعاملاتها التجارية مع أسواق السواحل الليبية والواحات الداخلية وقد استفادت من موقعها، باعتبارها إحدى المراكز التجارية الهامة التي تفد إليها سلع بلاد السودان الأوسط والغربي وفي مقدمتها الرقيق غير أن هذه التجارة البشعة اللاإنسانية بدأت في الإضمحلال منذ تحريمها دولياً. وكانت قوافل الرقيق تنطلق من مرزق إلى أسواق المناطق الساحلية ومنها إلى الخارج. وقد شارك التجار الأوروبيون في ممارسة هذا النوع من التجارة وتمويلها. وقد سلطت وثيقة ضمن مجموعة خليفة الأحول الضوء على حركة تجارة الرقيق بين مرزق وبنغازي خلال شهر أكتوبر 1849م[1] وأفاد بما يلي:

أولاً: أعطت الوثيقة المذكورة بعض الإحصائيات حول عدد الرقيق المصدر من مرزق إلى بنغازي حيث أفادت بأنه بلغ 95 عبداً خلال شهر أكتوبر 1849 م وحده كما فهم منها أن أعداد الرقيق المصدر تختلف من شهر إلى آخر حسب العدد الوارد إلى مرزق نفسها من مناطق ما وراء الصحراء الكبرى.

ثانياً: أوضحت الوثيقة المعنية طريقة التعامل في إجراءات تجارة الرقيق مبينة أنه لا بد من وجود كفيل لضمان دفع قيمة السلعة عند تسليمها وتسويقها وضربت الوثيقة مثلاً لذلك حيث أوردت أن تاجراً من تجار المجابرة يدعى علي بن حويل توجه إلى بنغازي وبحوزته إثنين فقط من

(1) كشف يتضمن الرقيق المرسل من مرزق إلى بنغازي بتاريخ اكتوبر 1849م، مجموعة خليفة الأحول.

الرقيق بكفالة عبد النبي المصري، وكان معروفاً أن الكفيل ملزم بدفع الثمن كاملاً في حالة عدم التزام المكفول بسداد القيمة المتفق عليها.

ثالثاً: ذكرت الوثيقة أن المدة القصوى المتفق عليها لسداد قيمة تجارة الرقيق لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ خروج القافلة من مرزق إلى الجهة المقصودة.

رابعاً: أشارت الوثيقة إلى بعض جنسيات التجار المتورطين في تجارة الرقيق الصادرة من مرزق في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، حيث أوردت أن هناك تاجراً من بغداد وواحداً من مصر والبقية من ليبيا وغالبيتهم من بنغازي وتجار المجابرة الذين عرفوا بنشاطهم التجاري الواسع في مختلف مجالات التجارة وأستفادوا من حالتهم المادية الطيبة وعلاقاتهم الواسعة في مجال التجارة الداخلية في ليبيا.[1]

وخلال العقود الستة الأولى من القرن التاسع عشر، إزدهرت مدينة مرزق تجارياً وتوافد إليها التجار من كل حدب وصوب وأصبح بها بعض العملاء التجاريين من جنسيات مختلفة من عرب وأتراك وأفارقة وأوربيين. وقد كان لبعض هؤلاء وكالات تجارية في مرزق تقوم بالاشراف على أعمالهم التجارية ومراقبة سلع العبور التي يتولون نقلها شمالاً وجنوباً وبالعكس.[2]

غير أنه منذ عام 1860 م تدهورت مرزق تجارياً على حساب المراكز التجارية في أوجلة شرقاً وغات وغدامس غرباً.[3] وعندما ذهب

(1) المصدر نفسه.

(2) جيمس ويلللارد الصحراء الكبرى، طرابلس مكتبة الفرجاني 1979م بيروت ص. 174.

(3) A. A. Boahen, Britain, The Sahara. and the Western sudan 1788 - 1861 Oxford: Clarendon Press. 1964, p. 215.

دوفيريه إلى مرزق عام 1861 م وجد معظم سكانها قد هاجروا إما للساحل أو إلى بلاد السودان.[1]

ويروي الذين عاصروا ازدهار التجارة في برنو والوداي بأن سوق مرزق وشارع حميدة المهجورين اليوم كانا يعجان بقوافل التجار والرقيق وكانت الحركة فيهما تشاهد ليلاً ونهاراً.[2]

وكان يلاحظ في سوق مرزق الرجال والنساء يتعاملون بالبيع والشراء وتشاهد أيضاً أعضاء مجلس إدارة مرزق وبعض من الوجهاء من الضباط والموظفين ومعهم لفيف من التجار يتحدثون في بعض الأمور وتشاهد الدلالين وهم يصيحون لبيع بضائع السودان وقد لعبت النساء دوراً بارزاً في ممارسة التجارة بيعاً وشراءً.[3]

وقد لاحظ ناختيجال أن سكان المزارع المحيطة بمرزق كانوا يفدون إليها منذ الصباح الباكر حاملين منتجاتهم لتسويقها كما أنه منذ طلوع الفجر يشرع الجزارون في دبح الجمال والأغنام والماعز وتقوم النساء بتوفير الخبز للأهالي ويصل الطوارق من الوادي الغربي ويحضرون الفحم وتعتبر صناعته من اختصاصهم ويدخلون من الباب الغربي ويكثر الاقبال على الفحم لقلة الاشجار في المنطقة ويشتد الزحام في سوق مرزق بعد الظهر وكانت بعض الحوانيت توجد بها بعض البضائع الأوروبية وسلع الكماليات الموجودة في الأسواق الساحلية مثل السجاير والدخان التركي والحلويات المستوردة من طرابلس وحتى من الأستانة.

---

(1) Ibid.

(2) عبدالقادر جامي. من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى. ترجمة محمد الأسطى. طرابلس دار المصراتي. 1974م ص. 110.

(3) عماد الدين غانم (محرر ومترجم) رحلة عبر أفريقيا ص. 292،
G. Nachtigal. Op. cit, Vol. 1, p. 97 sq..

كما وجدت في بعض المتاجر الجبنة الهولندية والأمواس والمقصات وأدوات الزينة النسائية والملابس القطنية والحريرية والسروج العربية وغيرها. وكانت التمور أكثر رواجاً في التعامل التجاري غير أن الألبان والزبدة كانت غالية الثمن لندرة الماشية في مرزق. وكذلك، كان اقتناء زيت الزيتون المستجلب من بني وليد وغريان مرغوباً فيه جداً بالنسبة لأهالي المدينة.[1]

وقد ذكر ناختيجال أن معاملات البيع والشراء في مرزق أصبحت أكثر تعقيداً باستخدام الريال الفزاني، وهو يعادل 15 قرشاً تركياً أي أن قيمته تساوي قيمة المحبوب الواحد.[2] وكما سلف القول، فإن النساء في مرزق شاركن الرجال في ممارسة التجارة، ومن الأشياء التي كانت تبيعها النساء القرويات في مرزق، الذرة في شكل حبوب أو دقيق أو محمصة والخضروات، مثل الفاصوليا والملوخية والبصل والباميا واللفت الأصفر والفجل وبذور الحنظل والفلفل الأحمر السوداني أو الفلفل الأسود من أوروبا. ويعتبر التمر أكثر الفواكه إنتشاراً والبطيخ متوفراً وكذلك كانت تعرض - أيضاً بعض الكميات من التين وبعض الرمان والتفاح والمشمش والكمثري والعنب وتحضر بعض النساء اللاقبي إلى السوق بدون حرج - كما يستخدمن الحنة لتلوين الأصابع وللأغراض الطبية أما بودرة أتيمون فكانت تستخدم لكسوة أطراف الجنون.[3]

وقد لاحظ ناختيجال المنتجات المذكورة جميعها أثناء زيارته لمرزق. ويبدو واضحاً أن هذه المنتجات كانت تسوق في مرزق وتزع كثير من البقوليات والخضروات فيها وفي المناطق المحيطة بها.

---

(1) Ibid, p. 95.

(2) Ibid, p. 94.

(3) Ibid, p. 95.

المعاملات التجارية الداخلية وتبعاتها

أولاً الديون:

كان النشاط التجاري في مرزق قد شهد أنواعاً مختلفة من المعاملات التجارية ومنها ظاهرة الديون. فبالإضافة إلى نظام الكفالة الذي كان سائداً في معاملات تجارة الرقيق، كان هناك أيضاً أنواع من الديون سواء أكانت بصفة شخصية أو عن طريق البيوتات التجارية أو التزام من قبل التجار الأجانب.

وعادة ما كانت هذه الديون يتم الاتفاق على سدادها بين صاحب السلعة والمشتري بموجب عقد محرر يحدد فترة سداد الدين فإذا انقضت المدة المذكورة، ولم يتم الدفع قد يلجأ صاحب البضاعة إلى القضاء وهذا النوع اتسمت به المعاملات الشخصية وإن كان أكثرها لا يحتاج إلى اللجوء للقانون، لأن معظم الديون الشخصية كانت تتم عن طريق الثقة المتبادلة وتحسم بالعرف والعادة.[1]

وبالنسبة للديون التي تدخل فيها أطراف أجنبية، فقد كانت تشوبها بعض المشاكل، الأمر الذي سيؤدي أحياناً إلى رفع موضوعها إلى قنصل الدولة التي ينتمي إليها التاجر الأجنبي. فهناك وثيقة تفيد بأن قائمقام فزان وجه رسالة للقنصل الإنجليزي قاقليوفي تحمل شكوى بعض أهالي مرزق ضد تاجر من رعاياه يدعى كرمينو بوستيل الذي تراكمت عليه الديون ولم يف بالتزام سداسها في ميقاتها.[2]

وفي الوثيقة المذكورة ملاحظات جدير بالاعتبار، حيث أنها تبرز إمكانية استرداد الدين من التجار الأجانب عن طريق الاتصال بين

---

(1) الوثيقة رقم 26. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. قسم الوثائق والمخطوطات.

(2) المصدر نفسه.

السلطات العثمانية في فزان وبين قنصل الدولة التي ينتمي إليها، فقد ورد في هذه الوثيقة أن قائمقام فزان أبدى رغبته للقنصل قاقليوفي بحصر ديون التاجر المذكور في سجل خاص وارسالها له. وذلك لتمكينه من تحصيل هذه الديون لرفعها لأصحابها أمام مجلس مرزق وفي جلسة علنية.[1]

ويلاحظ من هذه الوثيقة أن سداد ديون الأجانب تخضع إلى تسلسل إداري. فتبدأ بمطالبة أصحاب الديون بتقديم شكوى إلى مجلس مرزق الذي سيرفعها بدوره إلى قائمقام فزان والذي سيقوم هو الأخر برفع الأمر لعناية القنصل قاقليوفي على سبيل المثال.[2]

وقد عثر الباحث على وثيقة أخرى تحمل رقم (44) مؤرخة في 19 رمضان 1268 هـ / 1851 م صادرة من القنصل الإنجليزي قاقليوفي إلى قائمقام فزان رداً على رسالة الأخير المؤرخة في 17 رمضان 1268 هـ / 1851 م حول التاجر كرمينو بوستيل. وقد أبدى القنصل الإنجليزي في رسالته النقاط التالية: -

أولاً: - إحاطة قائمقام فزان علماً باستلام رسالته بشأن التاجر كرمينو بوستيل.

ثانياً: - أن قضية عدم تسديد التاجر المذكور للديون التي تراكمت عليه أصبحت مفهومة.

ثالثاً: - أن القنصل استدعى التاجر كرمينو بوستيل إلى القنصلية وأخطره بالشكوى المرفوعة ضده، حيث قرأ عليه تفاصيلها.

رابعاً: - أبدى التاجر المعني رغبته في مقابلة أصحاب الديون أمام مجلس

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

المدينة (مرزق) للتفاهم معهم. وبناء عليه تقرر ارسال التاجر للمجلس وكذلك طالب القنصل بحصر ديونه وضبطها وجردها وإعلامه بذلك.[1]

ومن هذه الوثيقة يلاحظ سرعة رد القنصل الإنجليزي قاقليوفي على رسالة قائمقام فزان في فترة لم تتعد يومين، وذلك لأن رسالة القائمقام صدرت من 17 رمضان 1269 هـ وجاء رد القنصل الإنجليزي في 19 من الشهر نفسه.

كما يلاحظ تعاون القنصل الإنجليزي في حسم ديون التاجر المذكور كبادرة للمحافظة على تسهيل التعامل التجاري بين تجار مرزق والتجار الأجانب.[2]

وأشارت وثيقة أخرى رقمها 105 وجهها قائمقام فزان إلى القنصل الفرنسي بطرابلس رداً على رسالته حول الديون المستحق دفعها على بعض تجار سوكنة التابعة إدارياً لمرزق إلى التاجر اليهودي إسحاق لابي وهو صاحب بيت تجاري في طرابلس وله معاملات تجارية مع بلاد السودان[3] وعمل قنصل لعدد من الدول الأوروبية في طرابلس ومنها ألمانيا.[4]

وقد أفاد قائمقام فزان بوصول عقود الديون المذكورة وبأنه حولها إلى سوكنة، حيث أمر علي بك مدير قضاء سوكنة بالاتصال بتجارها

---

(1) الوثيقة رقم 44مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية قسم الوثائق والمخطوطات.

(2) المصدر نفسه.

(3) الوثيقة رقم 105 مركز جهاد الليبيين التاريخية قسم الوثائق والمخطوطات.

(4) عماد الدين غانم. المصالح الألمانية في ليبيا مجلة البحوث التاريخية. طرابلس، 5 - 1983م ص. 37.

المديونيين لاسترداد ما عليهم من دين لصالح التاجر اليهودي لابي،[1] كما أمر بأنه في حالة اعتراض أحد من هؤلاء التجار على موضوع الدين وله حجة في ذلك، يحظر الشخص المعني لمقابلته للنظر في الأمر.[2]

ثانياً: التركات والأرث:

ولم يهمل العرف السائد في مرزق الحرص على الإيفاء بالالتزام نحو المحافظة على تركة المتوفين وتكشف وثيقة ضمن مجموعة شاكر علوة بمرزق عن صدى هذا الحرص، حيث ورد في نصها ما يلي: - «الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً. وبعد فلما توفي دومة بن عريش المجبري بمرزق مدينة فزان وخلف بعض ماله بيد عبدالله بن سعيد ثم أن عبدالله المذكور طرحه بيد الحاج محمد بن الحاج عبدالله بن علوة على وجه الحفظ والأمانة ليحفظه لأربابه فلما قدمت القافلة منهم أتاه جواباً من عبدالله بن سعيد المذكور ومحمد بن دومة ابن عريش المصري بخط منسوب للفقيه الغندور وعرف بخط الشيخ يونس بن الحاج شعيب العجايب وإبراهيم المكسيري وثبوت عدالته عندهما بذكرهم له في الجواب المبعوث من المذكورين بقولهم فيه ياتوك يونس بن دومة وعبد النبي مكنهم ما هو مطروح عندك لمن ذكر فلما نظر جوابهم حظر المذكورين يونس وعبد النبي وبمحضر كاتبه الفقيه محمد العالم بن السوكني نائباً عنه في تسليم المال المطروح عنده وناب منابه وسلم لهما ما هو مطروح عند من ذكر ومذكور بزمامه عيناً عيناً كل حاجة باسمها فأول ما استلموه من ذلك إحدى وعشرين رطل قرنفل وسبعة عشرة ربطة حديد ألوان وثلاثة عشرة شال زيتي بوحاشية حمراء

---

(1) وثيقة رقم 105 المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه.

وثمانية بوحاشية صفراء وثمانية برانيس ملف أخضر وشال أحمر مفرش ومقطعين شاش ومقطع شرك الهوى ومقطع كاتفة قطني وبنيش كاتفة ومقطع عفريته وعشرين دراع وستة عشرة شال بنات وصندوق منجورة بيضاء وخمسة أرطال مرجان وثمانون جاموس وخمسة شكوك حبة جديرة ودواية نحاس وثلاثة كواغط صبغة طويلة وكاغطين سلم سلم وعشرين ربطة زهيم وعشرين ربطة قطفة وشوي قطفة وسبعة عشر كاغط بياض السعد وثلاثة وثلاثون ربطة كويمرة وشكارة فيها شوي قمام وميزان كفف وقرابيلي هدا عد المال المطروح اتصلوا به المذكورين علي كما أمر به وابراءوه البراءة التامة المطلقة بحيث لا رجوع لأحد عليه بعد قبض المذكورين لذلك شهد عليه بما فيه عنهما من أشهداه بما قبضوه وعانيه وبراءته له بتاريخ أواسط محرم الحرام عام الستين والمائتين والف فقير ربه وأسير دنبه عبده محمد أحمد بن أبي بكر تيب عليه أمين والفقير لله تعالى عبيده محمد العالم بن محمد بن محمد تيب عليه أمين».[1]

وخلاصة ما ورد في الوثيقة المذكورة أن شخصاً يدعى دومة بن عريش توفي بمرزق وترك مالاً بيد عبدالله بن سعيد أودعه في ذمة الحاج محمد بن الحاج عبدالله بن علوة. ولما حضر يونس بن دومة وعبد النبي الوكيلين عن أهل المتوفي، تم تسليم تركة المرحوم دومة بن عريش لهما بموجبه محضر تسليم وإستلام حصرت فيه هذه التركة بدقة. ويدل ذلك على أن المحافظة على التركات وتسجيلها وتسليمها لمن يستحقونها بهذه المسؤولية التامة التي لا شك في أنها إحدى السمات البارزة التي ساهمت في إزدهار العلائق التجارية في مرزق.

---

(1) وثيقة تتضمن تركة دومة بن عريش المتوفى في مرزق، موجودة في مجموعة شاكر علوة.

ثالثاً: تهديدات السلب والنهب:

تعرضت التجارة المتدفقة بين مرزق وبين المراكز التجارية في الواحات الليبية الداخلية لبعض اعتداءات البدو وقطاع الطرق وكانت هذه الاعتداءات أكثر فعالية في حالة الأفراد والقوافل الصغيرة العاجزة عن الدفاع عن النفس. وفي هذا الخصوص، تفيد وثيقة تحمل رقم (31) بأن التاجر الحاج السنوسي بن الحاج محمد صالح الكياري وبقية أفراد القافلة قد أعترضتهم جماعة من الطوارق في وادي تنزوفت أثناء رحلتهم من مرزق إلى غات في أول شوال 1303 هـ / 1885 م.[1]

وتدل الوثيقة المذكورة على أن بعض الطوارق كانوا إحدى الجماعات التي تتولى عملية السلب والنهب في الطريق المؤدي ما بين مرزق وغات، الأمر الذي إنعكس سلبياً على المعاملات التجارية بين المركزين التجارين الصحراويين وما خلفهما. ولم يكن الطوارق وحدهم المعرقلين لهذه المعاملات التجارية، بل شاركتهم في ذلك جماعة من قبائل أولاد سليمان والشعابنة[2] ذهبت الرحالة الكسندريناتينة ضحية لمحاولات الاعتداء على أمن الطريق والسلب.[3]

كما تشير الوثيقة رقم (32) على لسان محمد علي بن عمر القطروني الذي توجه من مرزق إلى غات في 24 شوال 1303 هـ الموافق 10 أكتوبر 1885 م. للمتاجرة إلى النص التالي: «إن في أربعة وعشرين شوال سنة 1303 هـ رفعت من بلدي مرزق حملين طعام وتوجهت بهن

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881, 1911م ترجمة عبدالسلام أدهم، بيروت مطابع دار صادر، 1974م، منشورات جامعة بنغازي، ص. 56.

(2) المرجع نفسه.

(3) G. Nachtigal. Op. cit, Vol. p. 468.

إلى قصبة غات لأجل بيعهم وصلت القصبة بعت وشريت ما يلزم لي.
وأنا في القصبة أتوا الطوارق يحيى ومن معاه وصار الصلح بينهم وبين
الصافي باشا(*) وعملوا عرس وفرح وفي اليوم الثاني أتوه الطوارق المرقومين
قالوا له أخرج معنا اكتب لنا جوابات الصلح فظهر معهم الصافي باشا
والملازم إبراهيم أفندي إلى زريبة خارج البلد مسافتها ثلاثين خطوة على
باب البلاد وباشروا في كتب الجوابات كتبوا اثنين وفي أثناء جواب الثالث
هجموا قدر عشرين طارقي الذي برفقاه يحيى المذكور مسكو الصافي باشا
والملازم المومى إليه وعندما امتنع الصافي باشا عن المشي معهم ضربوه
بسيف على فخذه وعلى رأسه وعلى يده انقطع صبع واحد وكذلك
ربطوه من رقبته ورجليه بحبل وإبراهيم أفندي بمثله ربطوه ورفعوهم على
مهاره فلما صارت هذه الواقعة خرجوا مقدار اثنا عشرة نفر عسكر فرغو
في الطوارق الحاصل الطوارق رفعو صافي باشا والملازم إلى جبل يسمى
تاسيلي مسافته على البركث نصف نهار ورجع العسكر إلى البلد وبعدها
فر إبراهيم أفندي من الجبل قصده المجيء إلى غات عطشس في الطريق
مشا إلى البركة لحقوه الطوارق مسكوه باقي عندهم في البركث والصافي
محبوس عندهم في الجبل المذكور وأيضاً سمعت أنه أتى رقاص ليحيى
من أولاد سليمان أنهم وصلوا كاوار كولك رقاص من الشعانبة متفقين مع
يحيى على فساد فزان وكتب لهم جوابات ورجعهم هذا خبروني به
المكاروية الذي رافعين لي القمح وبعده قضيت مصلحتي وراجع إلى فزان
فلما وصلت عين تهاله مسافتها يوم ونصف عن غات أتيت إلى العين
المذكورة نريد رفع الماء وجدت فيها الطوارق ناهبين طعام الميري الذي

(*) يقصد محمد الصافي قائمقام غات أنظر عماد الدين غانم، الطبيب الألماني أرفين فون باري 1846 - 1877 ورحلته إلى غات وبلاد الأير، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1995، ص. 181.

رفعوه العرب خمسة وخمسين حمل مع بضاعة التجار وطعام إلى أهالي
فزان أخذوا جميع ما عندي ورجعونا إلى البركث باجمالنا مكثنا عندهم
سبعة أيام ومكاروتينا طوارق تنلكم الذي سكنته فزان اخذوا منهم اربعة
اباعر والباقي رجعوها لهم واطلقوا سبيلنا ورجعت معهم إلى ناحية وادي
عتبة هم بقو وأنا جيت إلى هذا الطرف هذا الذي صار ووقع والأمر لمن
له الأمر أفندم.

9 حجة سنة 1303 و 27 أغستوس سنة 1302 هـ[1]

ويتضح من الوثيقة المذكورة أن بعض الطوارق كانوا يتحدون سلطات الحاكم العثماني في غات وعملوا على القضاء على السيطرة العثمانية عليها. وبالطبع، تأثرت حركة التجارة من جراء هذه الأحداث واستغرق الأمر بعض الوقت إلى أن استطاعت السلطة العثمانية فرض هيمنتها على القبائل الطارقية.[2]

الضرائب:

لقد تغير نظام الضرائب في مرزق بتغير السلطة الحاكمة. فكانت حتى بداية العقد الثاني من القرن التاسع عشر تحت نفوذ دولة أولاد محمد. وفي ظلهم شهدت مرزق أنواعاً مختلفة من الضرائب التي أوكلت مهمة تحصيلها إلى العاملين بإدارة المخزن. وكانت هذه الضرائب أثقلت كاهل المواطنين ولم يراع فيها ظروفهم المعيشية القاسية.[3]

وكانت دولة أولاد محمد تعتمد اعتماداً كبيراً في نفقاتها على

(1) أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص ص. 57, 58.

(2) المرجع نفسه.

(3) El - Hesnawi, Op. cit, p. 174.

الضرائب التي امتدت إلى جميع مرافق الإنتاج والدخل بما في ذلك ربع التجارة. فكانت هنالك ضرائب تحصل من البساتين والأراضي المزروعة ومن الغرامات ومن المصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن حبيب الحسناوي قد حدد تحديداً دقيقاً وشاملاً لأنواع الضرائب وتسمياتها التي كانت سائدة في دولة أولاد محمد،[1] وذلك على النحو التالي:

1) «مدية: مصطلح عام للأوامر القانونية الخاصة بالزكاة والعشر.

2) العشر: الضريبة المفروضة على التمور.

3) الزكاة: الضريبة الحكومية الأساسية على الحبوب، لا سيما على الشعير.

4) العوائد السلطانية: عبارة عن ضرائب أو رسوم تقليدية لا تستند إلى أساس إسلامي.

5) المواجب السلطانية: مصطلح آخر للضرائب التقليدية لكبار الزوار واعداد العلف لحيواناتهم وهذه المواجب يمكن وصفها بالتزامات جماعية.

6) العشاء: مصطلح مستخدم لضيافة الموظفين وكبار المسؤولين الزائرين حيث يقوم أهل القرية بتزويدهم بالطعام طالما هم موجودون في قريتهم.

7) حصد القصب: «العلف» أو صفصفة عبارة عن أعشاب مرزوعة في مربعات صغيرة والتي يمكن قطعها مرة لكل أسبوعين وهذا العلف مهم جداً للحيوانات ويقدم لدواب الموظفين العسكريين أو المدنيين الزائرين وهو من الالتزامات الجماعية.

---

(1) Ibid. P. 179 sqq.

8) مؤونات الزوادة: وربما المقصود بها هي تزويد حاملي بضائع الحكومة بالمؤون وذلك من مكان البضاعة وحتى العاصمة بمرزق.

9) الدابة: هي استخدام حيوان للخدمة العامة وهي إما نقل بضائع أو موظفين وهذه العادة كثيراً ما يتولاها مشائخ القبائل.

10) البلح: هي عبارة عن تحول لون التمر إلى اللون الأصفر قبل نضجها وهو يعتبر غذاء للخيول والجمال والحمير.

11) مخلاة: (جمعها مخالي) وهي عبارة عن مخلاء معبأ بالشعير لكل فرس من خيول كبار الموظفين والزائرين القادمين للقرية.

12) الحبل: وهي عبارة عن ضريبة مأخوذة من الجباد وهو الشخص الذي يشتغل في السانية.

13) مدية المجرة: ومن المحتمل أنها العشر المأخوذ من أشجار النخيل المزروعة على ضفاف القنوات.

14) قطيع: وهي وصف كمية من اللوبيا المتفق عليها بين السلطان وأي شخص آخر.

15) عشر الجلب: عبارة عن ضريبة مأخوذة من بيع الحيوانات المستجلبة من خارج البلاد.

16) مكس: ضريبة السوق والرسوم الجمركية.

17) خطية وهي غرامة مفروضة على شخص لأي سبب من الأسباب.

18) صائبة: وهي مقدمة للسلطان أو أي شخص صاحب منصب رفيع.

19) خسارة: وهي خطية وغرامة.

20) الخراج: ضريبة الأرض.

21) معونة: وهي نوع من الضرائب كان إجبارياً.

22) كبش: لقد كان التزام من بعض الأشخاص وبالذات الأسر الثرية تجاه السلطان.

23) تركة أو ميراث: وكان السلطان وارثاً لمن لا وارث له وبذلك كان القاضي يقوم بعد التركة وتسليمها إلى السلطان وكذلك إذا توفيت إمرأة ولم تترك ذكراً في أسرتها فإن السلطان يصبح عاصماً لها».

أما الدولة العثمانية، فقد أهتمت في ولاياتها العربية بتحصيل الضرائب المعروفة باسم «الميري» وقد أتبعت وسائل قاسية ووحشية لإرغام الأهالي على دفع ضرائب مجحفة بالرغم من أن الدولة لم تقدم شيئاً يذكر مقابل ذلك، حيث أنها لم تهتم بالمرافق العامة مثل الصحة والتعليم والمواصلات وحتى الأمن. ولذا، كثرت الثورات والانتفاضات في ليبيا ومنها ثورة عبد الجليل سيف النصر الذي اتخذ في مرزق مقراً له في فترة من فترات صراعه مع العثمانيين.[1]

وكانت الضرائب تمثل العمود الفقري لدخل الدولة غير أن تحديدها ترتبت عليه مشاكل جمة في ليبيا. وفي طليعة هذه المشاكل أنها كانت تقدر مقدماً وبمبالغ مقطوعة في بداية كل عام مالي أمام مشائخ قبائل كل قضاء لوحده، حيث كان يطلب منهم سداد ديون العام المنصرم وتوقيع تعهد مكتوب بالإلتزام بتسديد الديون المرتقبة في وقتها.[2] وقد

(1) صلاح الدين حسن السوري، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب في متصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني. مشاكل الضغط والتوتر، البحوث التاريخية، طرابلس 2 (يوليو 1984م) ص. 368.

(2) المرجع نفسه.

قدر الرحالة إدوارد فوجل ضرائب عموم فزان في عام 1853 م بما قيمته 659,500 قرشاً عثمانياً أي ما يعادل 40.000 أبو طير.[1]

والمعروف أن نظام الضرائب في ليبيا في ظل الحكم العثماني لم يكن مستقراً وثابتاً، إذ أن الدولة كانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى فرض ضرائب مفاجئة وقسرية وتبرعات إجبارية متكررة، الأمر الذي أدى إلى تذمر الأهالي وإلى تهرب مشائخ القبائل من دفع الضرائب المفروضة عليهم بالتحايل والمماطلة وأحياناً بالعصيان والتمرد.[2]

ودرجت الدولة على إتباع نظام إداري صارم لتحصيل الضرائب يعتمد على أساس المتابعة والتفتيش والحرص على وصول المبالغ التي تتم جبايتها إلى الخزينة العامة دون تأخير وأن إرادات الضرائب في كل مركز وقضاء يتم تسليمها بحضور مشائخ القبائل بعد توقيع مستنداتها المستحقة للدفع.[3]

وكانت الإدارة العثمانية تفرض ضرائب متنوعة على التجارة الداخلية وتجارة العبور. ولذا حرصت على إقامة ثكنات عسكرية لملاحقة المتهربين من دفع الضرائب ومنها غريان وغات ومرزق.[4] وبالإضافة إلى ذلك كانت القوافل التجارية تدفع أتاوات للقبائل التي تمر بها على أراضيها بهدف الحصول على الأمن والسلامة غير أن هذه الأتاوات لم تكن كبيرة أو باهظة حتى تؤثر على تدفق التجارة.[5]

(1) Hermann Wagner (Ed) Schilderung der Reisen Und Entdeckungen Des Dr. Eduard Vogel in Central. Afrika. Leipzig 1860. p. 96.

(2) صلاح الدين حسن السوري، المرجع السابق، ص. 374.

(3) المرجع نفسه، ص. 388.

(4) Agil Barbar, op. cit, p. 57.

(5) Ibid.

وتوضح الوثيقة رقم (134 / م 1 / ش د) كيفية تقدير ضريبة التمور في فزان التي تقع في إطارها مرزق وجباياتها. وهذه الوثيقة مؤرخة في سنة 1265 هـ 1848 م[1] وجاء فيها ما يلي: -

أولاً: حرص قائمقام فزان على عدم إتاحة الفرصة للأهالي للتهرب من دفع ضريبة التمور. وعند بدء جني التمور، يرسل القائمقام مندوبين عنه إلى المناطق لحصر محصول التمور وتقدير الضرائب عليها. ويتولى هو بدوره إرسال هذه التقديرات إلى طرابلس.

ثانياً: يتحمل مجلس المدينة مسؤولية تقدير محصول التمور وتقديم كشوفات بذلك إلى المأمورين أي المندوبين المرسلين لهذا الغرض من طرف قائمقام فزان.

ثالثاً: إن المناطق التي خضعت لتقديرات محاصيل التمور شملت إلى جانب مرزق كل من سوكنة، والبوانيس، والبيضاء، والشاطئ، والوادي الغربي والشرقي، ووادي عتبة، والحفرة، والشرقية، والقطرون، وغدوة وقدرت السلطات العثمانية قيمة محاصيل التمور التي تم سداد ضريبتها في هذه المناطق بحوالي 5236,5 قرشاً وقيمة ما يسمى بالفرار أي التهرب من دفع ضريبتها بمبلغ 1088 قرشاً. وعليه يكون قيمة إجمالي محاصيل التمور في المناطق المذكورة الخاضعة للضريبة 6324.5 قرشاً وقد صدرت الوثيقة المشار إليها بأن قيمة الضريبة المتحصلة من تمر الميري في مرزق بحوالي 314 قرشاً فقط.[2] وهذا يعني أن التهرب وعدم الالتزام بدفع ضرائب التمور في مرزق كان ملحوظاً وكبيراً.

(1) ملف شؤون داخلية رثيقة رقم 134/م 1/ش د./ دار المحفوظات التاريخية. طرابلس.

(2) المصدر نفسه.

والجدير بالذكر أن سلطات فزان حرصت على تحصيل ضريبة التمور لأنها من أهم مصادر الدخل في الولاية.

وقد أشارت الوثيقة رقم (133 م 1 / ش د) بعنوان سجل بيع حاصلات نخيل الميري في لواء فزان 1279 هـ 1863 م[1] موجهة من مجلس لواء فزان إلى الوالي العثماني في طرابلس إلى ما يلي: -

1 - :إن السلطات في فزان قامت بعرض محاصيل تمور الميري علناً بالأسواق لمدة ثمانية أيام، وذلك بحضور أعضاء المجلس وجملة من التجار ووجوه الأهالي.

2 - لا يتم بيع المحاصيل المذكورة إلا بعد الحصول على موافقة الوالي العثماني على ذلك، حيث تعرض عليه السجلات كاملة ومستوفاة للشروط القانونية.

3 - حددت الوثيقة أن إجمالي قيمة بيع حاصلات نخيل الميري في كل من مرزق، سوكنة، سمنو، الوادي الشرقي والغربي، وادي عتبة، الحفرة، القطرون، وغدوة حوالي 36870 قرشاً ووزن التمور المباعة 3753 كيلة وبعد خصم مبلغ 942 قرشاً عن عمولة دلالة يكون صافي مبلغ الميري 35948 قرشاً.

4 - أفادت الوثيقة بأن مجلس فزان يتكون من عناصر مختلفة تضم القاضي وكاتب المحكمة والفقهاء والتجار وأعيان البلاد وكان كل قرار صادر عن هذا المجلس يحمل توقيعات أعضائه وتصديق قائمقام فزان وختمه.

ويلاحظ أنه طيلة العهد العثماني الثاني في مرزق ظلت الضرائب وإيراداتها تشكل العمود الفقري لميزانية المنطقة. وقد أورد أبو بكر عثمان

(1) ملف شؤون داخلية وثيقة رقم 133/م 1/ش د. دار المخطوطات التاريخية طرابلس.

القاضي. فزان ومراكزها الحضارية عبر العصور تقديرات لبعض الضرائب التي فرضتها السلطات العثمانية في فزان وعاصمتها مرزق ومن هذه الضرائب ما يلي: ـ[1]

1 ـ ضريبة العشر على محصول الشعير والقمح.

2 ـ الضرائب على التركات والميراث وكذلك على بيع الأملاك غير المنقولة والتوثيقات الرسمية.

3 ـ الضرائب على السوائم فكانت ضريبة الجمل 35 قرشاً والبقرة أو الثور 17.5 قرشاً والشاه 3.5قرشاً ولم تفرض ضرائب على الخيل والبغال والحمير.

4 ـ ضريبة النخيل وقدرها 1.5 قرشاً على النخلة الواحدة وتم اعفاء بقية الأشجار المثمرة من الضرائب.

5 ـ ضريبة الآبار الريفية بواقع 15 قرشاً على البئر الواحدة المستخدمة في الري.

6 ـ تطبيق ضريبة الدخل بصفة خاصة على التجار بواقع 3% من دخلهم الفعلي.[2]

وكانت الضرائب على أشجار النخيل تشكل مصدراً هاماً من مصادر الدخل للسلطات العثمانية في مرزق خلال القرن التاسع عشر. وقد ذكر أحد المراجع أن أشجار النخيل في الواحات الليبية ومنها مرزق بها 25 مليون نخلة تدر ضرائب كبيرة على الإدارة العثمانية. لكن لا

(1) ابو بكر عثمان القاضي. فزان ومراكزها الحضارية عبر العصور سبها، مركز دراسات وابحاث الصحراء، 1989م، ص. 65 وما يليها.

(2) المرجع نفسه.

يصل منها قرش واحد للأستانة، بل يتقاسمها الموظفون هناك.[1] ويعني ذلك، أن دخل ضرائب أشجار نخيل مرزق، كانت تصرف داخل فزان وقليل منها يجد طريقه إلى عاصمة الأيالة بطرابلس.

العملة:

كانت العملة العثمانية هي عملة إيالة طرابلس الغرب الرئيسية وأكثر تداولاً في مرزق وغيرها من مراكز فزان التجارية الأخرى. كما تستخدم عملات أجنبية أخرى في المعاملات التجارية أسوة بما كان يحدث في مدينة طرابلس وغيرها من الأسواق الليبية.

وأوسع العملات إنتشاراً في المعاملات التجارية الليرة الذهبية التركية والفضة المجيدية الكبيرة وتساوي قيمتها أربع فرنكات وثلث وكذلك ليرة ماريا ثريزيا النمساوية أبو طير التي تعادل فرنكين.[2]

غير أنه بعد تطبيق التنظيمات العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد عام 1839 م، أصبحت النقود المتداولة في الدولة العثمانية بفئاتها المختلفة وقيمتها، كما يلي: ـ

1 ـ «الدينار (الجنيه ـ الليرة) ـ الذهبية العثمانية = 100 قرش فضي = 5 مجيديات.

2 ـ الريال الفضي العثماني (المجيدي) = 20 قرشاً فضياً.

3 ـ نصف المجيدي = 10 قروش فضية.

4 ـ (البرغوت) القرش الفضي = 20/1 من المجيدي.

(1) Schweiger Lerchenfeld. «Tripolitanien» Osterreichsche Monatsschrift Fur den Orient 9 (1881), p. 144.

(2) Grothe. L. Hugo. Tripolitanien und der Krawanen Handel Nach Dem Sudan, Leipzig. U 4 (1898). p. 20.

5 ـ البرغوث الكبير (قرشان 20/2 من المجيدي).

6 ـ النقود النحاسية وأجزاؤها:

أ ـ القرش الصاغ = 40 بارة = 4 قروش رائجة.

ب ـ القرش الرائج = 10 بارات = متليك.

جـ ـ بيشلك = 50 بارة.

د ـ متليكان ونصف = 25 بارة.

هـ ـ متليك = 10 بارة.

و ـ نصف متليك = 5 بارات».[1]

وتوضح الجداول الثلاثة التالية والتي تغطي سنوات 1836 - 1875م 1882م بعض العملات الأجنبية المتداولة في المراكز التجارية بليبيا ومن بينها مرزق بما يعادل قيمتها بالعملة العثمانية، وهي:

الجدول الأول

كشف بأنواع العملة المتداولة في سنة 1836 م[2]

ر. م	نوع العملة	قيمتها
1	البشليك	200 بارة نحاس أو فضة
2	ريال مصطفى نجيب باشا	120 بارة
3	قرش يوسف باشا	100 بارة
4	المحبوب المسمى (بالخيرية)	8 قروش طرابلسية و 120 بارة
5	الريال التونسي المسمى (سبيلية)	8 قروش طرابلسية و 20 بارة
6	المحبوب	8 قروش طرابلسية.

(1) محمد علي حسيني الحريري، النقود المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدارة، العدد الثاني (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ربيع الأول 1416 هـ) ص. 116.

(2) عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص. 522.

الجدول الثاني

كشف بأنواع العملة المتداولة في سنة 1875 م وقيمتها[1]

ر. م	نوع العملة	قيمتها بالقرش العثماني
1	الليرة الانجليزية	120 قرش
2	الليرة العثمانية	109 قرش
3	الليرة الفرنسية	96 قرش
4	ريال أبو مدفع	25 قرش
5	ريال أبو طيرة	25 قرشاً ونصف قرش
6	ريال أبو مهراس	24 قروشاً
7	السينكو	23 قرشاً ونصف قرش
8	الريال المجيدي الفضي	21 قرشاً ونصف قرش
9	الفرنك الإيطالي	4 قروش

(1) المرجع نفسه، ص. 523.

الجـدول الثالث

كشف بــأنواع العملة المتداولة في سنة 1882 م وقيمتها النقدية[1]

ر. م	نوع العملة	قيمتها بالقرش العثماني
1	الليرة الانجليزية	128 قرشاً
2	الليرة العثمانية	117 قرشاً
3	الليرة الفرنسية	103 قرشاً
4	محبوب ذهب	25 قرشاً
5	دور أبو مدفع	22 قرشاً
6	ريال أبو طيرة	21 قرشاً
7	مجيدي	21 قرشاً
8	الريال التونسي سبيلية	13 قرشاً
9	نصف دورو	10 قروش و 10 بارات
10	الفرنك الإيطالي	4 قروش

وقد أشار بويرمان أثناء زيارته لمدينة مرزق في عام 1862 م إلى أن العملات المستعملة في مرزق وغيرها من المراكز التجارية في الواحات الداخلية هي نفسها المستخدمة في الدولة العثمانية وأهمها ليرة ماريا تريزيا المعروفة باسم (ريال أبو طيرة) والليرة الذهبية التركية وتدعى (المجيدي) وكذلك القرش والبارة التركيتان. كما ساد إستعمال المحبوب الذي يساوي 20 قرشاً عثمانياً.[2]

(1) المرجع نفسه، ص. 524.

(2) Moritg Von Beur Mann. «Reise Von Bengasi Nach Udschila und Von Udschile Nach Mursuk 13. Febr. Bis. 28. Apr. 1862» Peter Manns Mitthei Lungen Ergangungs Band 2 (1862 - 1863-. P. 70.

وتجدر الإشارة إلى أن العملة العثمانية المتداولة في ليبيا تعرضت - في بعض الأحيان - إلى تغيير لمواجهة الأزمات الاقتصادية. وفي مطلع العهد العثماني الثاني حدث تغيير عملة شهير، حيث أصدر السلطان العثماني مرسوماً بتغيير العملة ثم تبليغه إلى السلطات المختصة في ليبيا وفي هذا الصدد، أخطر حسن عبده قائمقام فزان القنصل الإنجليزي قاقليوفي قبل مجيئه إلى مرزوق الالتزام بما ورد في المرسوم الصادر منذ 11 رمضان 1255 هـ 1 مارس 1839 م حول تغيير العملة[1] ومن خلال الوثيقة المذكورة برزت الملاحظات التالية:

1) عند تغير العملة تبلغ الجهات ذات العلاقة بالمرسوم الصادر بالخصوص ويستمر التعامل بالعملة السابقة لحين استكمال استبدالها من الخزينة العامة.

2) بمجرد استلام مرسوم تغيير العملة تقوم السلطات المختصة بإلصاق المناشير في الأسواق والأماكن العامة حتى يتمكن الناس من الاطلاع وأخذ العلم بذلك.

3) يبلغ قناصل الدول الأجنبية بقرار تغير العملة ولاخطار رعاياهم بذلك للالتزام باستبدال ما بحوزتهم من عملات قديمة على أن تخضع عملاتهم الأجنبية لسعر الصرف الجديد.

وفي وثيقة أخرى مؤرخة في 1269 هـ / 1852 م صادرة من حسن عبده قائمقام فزان إلى القنصل الإنجليزي قاقليوفي يشير فيها إلى رسالة والي طرابلس الغرب مصطفى نوري الباشا التي نقلت أمر الصدر الأعظم بالتقيد والالتزام عند البيع والشراء بالقيمة الحقيقية لسعر المصكوكات الجاري ضربها بدار الخلافة العثمانية، ويسري هذا الأمر

(1) الوثيقة 23 مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. قسم الوثائق والمخطوطات.

كذلك على رعايا الدول الأجنبية الموجودين بليبيا وقد كشفت الوثيقة المذكورة الملاحظات التالية: -

أولاً: قضية التسلسل الإداري في تعميم المناشير حيث أن منشور الصدر الأعظم كان يعمم على الولاة ومن الولاة إلى القائمقامية الذين ينقلونه بدورهم إلى قناصل الدول الأجنبية.

ثانياً: التشديد في الأخذ بهذه التعليمات والعمل بها عند التداول النقدي.

ثالثاً: ان تصرف بأسعارها الحقيقية بلا زيادة ولا نقصان.

رابعاً: أن هذا التغيير يسري على أتباع الدولة العثمانية وأتباع الدول الأجنبية على حد سواء.[1]

وبما أن مدينة مرزق كانت ملتقى لتجارة القوافل الصحراوية ومستودعاً كبيراً لسلع الشمال والجنوب فقدذ راجت فيها عملات مختلفة أصبحت مقبولة للتداول النقدي حسب قيمة العرض والطلب وحسب قيمتها بالنسبة للعملات العثمانية. ويلاحظ أن استعمال الليرة الذهبية العثمانية في سوق مرزق كان نادراً بينما تستخدم الليرة العثمانية المجيدية الفضية وتساوي قيمتها 4,30 من الفرنكات.[2]

كما شهدت مدينة مرزق على نطاق ضيق العملات المتداولة في أسواق المناطق الصحراوية وبلاد السودان مثل كانو وتمبكتو وكوكا، وهي الفرنك الفرنسي والاسباني والنمساوي طالر ماريا تريزيا ريال أبو طيرة

---

(1) الوثيقة رقم 15 مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. قسم الوثائق والمخطوطات.

(2) H. Zimmerer «Tripolitanien und der Karavanen handle» Beilage Zur Allgemeinen Zeitung Nr. 219 (28.9. 1898), p. 7.

الذي كان مفضلاً عند النساء السودانيات لأنه كان يحمل رأس الملكة.[1] وكذلك كان الودع أقل استعمالاً في المعاملات التجارية في مرزق منه في بلاد السودان كما تختلف قيمته عن القيمة السائدة هناك فمثلاً في تمبكتو 3000 ثلاثة آلاف منه أو 2500 الفان وخمس مئة منه في كانو تساوي دولاراً أسبانياً أو نمساوياً واحداً في حين أن قيمة 1200 من الودع تعادل جنيهاً إسترلينياً واحداً.[2]

غير أن الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني كانا أكثر رواجاً في طرابلس والمراكز الليبية التجارية. ولتسهيل قيمة العملات الأجنبية، كانت تحتسب قيمتها بما تساويه بالقروش العثمانية.[3] فكان الجنيه الاسترليني ( ) يساوي في عام 1848 م في استنبول 109 قرشاً والفرنك الفرنسي (ff) 4,323 قرشاً وفي عام 1893 م أرتفع قيمة الجنيه الاسترليني 112 قرشاً والفرنك الفرنسي إلى 4,447 قرشاً. كما كان الاسترليني يساوي 4 تالرارت ماريا تريزا (M.T).[4]

وكانت للعملة العثمانية المتداولة في مرزق وحدات نقدية ذات قيمة مختلفة ومنها قطعتان تعرفان بالخروبة وتساوي أولهما بنساً إنجليزياً والثانية تبلغ قيمتها بنسين من العملة نفسها[5] وكذلك كانت القروش التونسية مقبولة في التداول في مرزق فضلاً عن وحدات صغيرة من الدولار الإسباني الواسع الانتشار في ساحل افريقيا الغربية ومن وحداته

---

(1) A. A Boahen. op. cit, p. 130.

(2) Ibid.

(3) Toledano Ehud R. The Ottoman Slave Trade and its Suppression 1840 - 1890. Princeton, 1982, p. 62.

(4) Ibid.

(5) جيمس ريتشاردسون. ترحال في الصحراء. ترجمة الهادي أبو لقمة، بنغازي جامعة قاريونس، 1993م ص. 386.

النقدية ربع الدولار الاسباني.(1)

وتبلغ قيمة الليرة الذهبية الاسبانية المعروفة باسم دورو (Duro) في مرزق والمراكز التجارية الصحراوية الأخرى أربع فرنكات.(2) وفي المعاملات التجارية الكبيرة كان يستخدم المثقال الذهبي ووزنه 4,27 جراماً وقيمته تعادل 13 فرنكاً.(3)

وأحياناً ظهرت عملات نحاسية في التداول ومعظمها كان مضروباً في برنو فهي ضئيلة القيمة لكنها وصلت لفزان ومرزق عبر القنوات التجارية بين المنطقتين.(4)

الأوزان والمكاييل والمقاييس والأسعار:

أ ـ الأوزان:

لقد أشار ناختيجال الذي زار مدينة مرزق عام 1869 م إلى الأوزان السائدة إستعمالها في هذه المدينة ومنها:

القنطار: الذي يقدر بمائة رطل أو أربعين أوقية. ويحتوي الرطل على 16 أوقية وفي الوقت نفسه، كان الرطل يقسم إلى أنصاف وأرباع وأثمان. كما كانت بذور الخروب والحبوب الأصغر منها صغراً تستخدم في الأوزان الصغيرة.(5)

وأحياناً كانت الأوزان تحتسب على أساس حمولة الجمل الواحد.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) L. H. Grothe, Op. cit, P. 21.

(3) H. Zimmerer. Op. cit, p. 7.

(4) جون فرنسيس ليون. من طرابلس إلى فزان 1818م 1822م ترجمة مصطفى جودة الدار العربية للكتاب 1976م، ص. 99.

(5) G. Nachtigal. Op. cit. Vol. 1. P. 94.

فالجمل القوي كانت حولته تزن ما بين ثلاثة إلى أربعة قناطر تقريباً.(1)

أما بالنسبة للموازين المستخدمة في بيع الذهب وشرائه، فكان أهمها القيراط الذي يزن 33,5 مثقالاً ثم الأوقية التي تزن 6,2/3 مثقالاً وكانت تعادل قيمتها دولاراً واحداً.(2)

ب ـ المكاييل:

وكانت أهم المكاييل المستخدمة في مرزق خلال القرن التاسع عشر هي: القفير ويساوي أربعاً وعشرين كيلة، وكذلك الويبة التي تساوي أربع كيلات، علماً بأن الكيلة الواحدة بها ثمانية صاعات وكان القفير أكبر المكاييل سعة ويستخدم للتمور، حيث يتسع القفير الواحد لأربعة قناطير.(3)

جـ ـ المقاييس:

ويقول ناختيجال أن أكثر وحدات القياس التي كانت مستعملة في مرزق هو الذراع، كما هو الحال في بلاد السودان. فالذراع الطبيعي إمتداده من طرف المرفق أو مفصله إلى نهاية الأصبع الأوسط. ونسبة للفوارق بين البشر وعدم وجود تشريع ينص على طول الذراع بالتحديد، فإنه عادة ما كانت تحدث منازعات بين البائع والمشتري بالخصوص.(4)

ويلاحظ أن مقاييس الأقمشة كانت تتم حسب نوعيتها فعلى

---

(1) L. H. Grothe op. cit, p. 20.

(2) ليون المصدر السابق، 210.

(3) G. Nachtigal. Op. cit. Vol. 1. P. 95.

(4) Ibid. p. 94 sq.

سبيل المثال، كان الحرير الطبيعي يقاس بالذراع، بينما تقاس الأقمشة الحريرية الأقل جودة كالستان والكتان بالمتر.[1] كما كانت تباع الأقمشة القطنية المتنوعة بأسمائها المختلفة مثل المحمودي والمالطي والكمرتشي باللفات وتحتوي اللفة الواحدة على ما بين 17 و 32 متراً تقريباً أما بقية السلع الأخرى كالمرايا والمناديل والإبر والزجاج واللؤلؤ فكانت تباع بالقطعة.[2]

الأسعار:

أما التعامل، فيما يختص بالبيع والشراء فكان يتم حسب قيمة البضاعة نقداً أو مقايضة وعادة ما كانت تقدر قيمة السلعة حسب قيمتها في أشهر الأسواق التي راجت فيها وعلى سبيل المثال، كانت قيمة الأقمشة القطنية تقدر حسب قيمتها في سوق كانو ثم تضاف إليها قيمة الترحيل والأتعاب وهامش الربح وإذا أتفق البائع والمشتري على سعر السلعة وأرتضيا بدفع قيمتها مقايضة بالعاج مثلاً تدفع وفق ما يحدده البيت التجاري المتخصص في تجارة العاج.[3]

والجدير بالذكر، أن العاج تحدد قيمته قياساً لما يقابل وزنه بالقنطار ويتم تميز نوعيته أي ما بين نوع البرناي وهو أكثر نعومة ومتانة ومصدره الرئيسي برنو وباجرمي ووداي أما النوع الثاني المعروف بالسوداني، فكان أقل جودة وقيمته تقدر بنصف قيمة الصنف الأول أي بحوالي 600 - 400 فرنكاً بدون تصفيف.[4]

---

(1) H. Zimmerer. Op. cit, p. 1 - 3.

(2) L. H. Grothe op. cit, P. 20.

(3) Ibid.

(4) Ibid, p. 23.

وبقدر ما أرتبط نشاط مرزق الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر بالتجارة الداخلية، فإن موقعها الجغرافي أتاح لها أن تكون نقطة التقاء وإنطلاق لشبكة من طرق القوافل التي تعبر الصحراء الكبرى متجهة إلى حواضر بلاد السودان الأوسط والغربي وأسواقها. وعليه، فقد لعبت مرزق دوراً كبيراً في تجارة العبور الصحراوية التي سيتناولها الفصل الذي يلي.

الفصل الرابع

نشاط مدينة مرزق الاقتصادي وتجارة العبور الصحراوية

1 ـ طرق القوافل التجارية العابرة للصحراء الكبرى.
أ ـ طريق طرابلس برنو.
ب ـ طريق وداي.
جـ ـ الطريق الغربي (طرابلس تمبكتو).
د ـ الطريق الشرقي (طرابلس ـ مصر).
هـ ـ طريق الحج.
2 ـ تنظيم القوافل التجارية.
3 ـ سلع العبور من الشمال إلى الجنوب.
4 ـ سلع العبور من الجنوب إلى الشمال.
أ ـ الرقيق.
ب ـ تقديرات تجارة الرقيق وحجمها خلال القرن التاسع عشر.
جـ ـ ريش النعام.
د ـ نبات السنا.
هـ ـ العاج.
و ـ الذهب.
5 ـ التجارة من الغرب إلى الشرق وبالعكس.
6 ـ التأثير الاقتصادي لتحويل تجارة الصحراء.

«نشاط مدينة مرزق الاقتصادي
وتجارة العبور الصحراوية»

منذ مطلع القرن التاسع عشر ازدادت أهمية مرزق الاقتصادية بالنسبة لتجارة العبور الصحراوية، بفضل موقعها المتميز جغرافياً كمركز تنصب فيه طرق القوافل الفرعية والرئيسية الوافدة من الشمال والجنوب والشرق والغرب. وقد أصبحت مرزق في طليعة الواحات الليبية الداخلية مثلها مثل غات وغدامس. التي ازدهرت كمحطات رئيسية لاستراحة القوافل التجارية واستجمامها، وبالتالي صارت مستودعاً لسلع تجارة العبور الصادرة والواردة تسويقاً وتوزيعاً.

لقد نشطت تجارة العبور في ليبيا خلال القرن التاسع عشر إستيراداً وتصديراً. وكان لمجيء يوسف باشا للحكم في إيالة طرابلس الغرب أثر كبير في تنشيط العلائق الاقتصادية بين هذه الإيالة عبر الواحات الليبية الداخلية ومن بينها مرزق وبين أسواق بلاد السودان الأوسط والغربي من جهة وبين أسواق حوض البحر المتوسط والأسواق الأوروبية من جهة أخرى. وهناك عدة عوامل ساعدت إيالة طرابلس وواحاتها الداخلية وفي طليعتها مرزق على أن تشارك بصورة فعالة في تجارة العبور الصحراوية خلال الفترة المعنية ومن بين هذه العوامل ما يلي: -

أولاً: الاهمية الجغرافية، حيث أن إيالة طرابلس وواحاتها الداخلية كانت

بمثابة جسر يربط بين البحر المتوسط وبين بلاد السودان الأوسط والغربي أي أنها تعتبر أقرب المناطق لهذا البحر من أية منطقة أخرى بالنسبة لتلك النواحي. وقد سهلت هذه الأهمية الجغرافية لإستيراد السلع الأجنبية بكميات كبيرة. ولذا، كانت معظم السلع الموجودة في البلاد ذات منشأ غير محلي. كما لم يكن هدف هذه السلع الاستهلاك المحلي أيضاً، بل كانت موجهة للعبور إلى أسواق مناطق الاستهلاك الصحراوية وما ورائها.[1] ومن بينها مناطق الطوارق والتبو وبرنو والهوسا وغيرها.

ثانياً: إن إيالة طرابلس الغرب وواحاتها وأسواقها الداخلية كانت تعتمد على تجارة العبور للمحافة على توازن ميزانها التجاري، خاصة سلع بلاد السودان ومنتجاتها التي تعد أساسية في تغطية نفقات ما يحتاجه أهل البلاد من الحبوب المستوردة التي تشح في مواسم الجفاف والقحط.[2]

ثالثاً: لقد سارع بعض كبار التجار ونخبة من ملاك الأراضي في الساحل الليبي ومناطق الواحات الداخلية في الاشتراك في تجارة العبور بأنفسهم أو عن طريق وكلاء تجاريين لهم وجنوا الأرباح الوفيرة منها،[3] لكن، هذا العائد لم يستغل بصورة فعالة في تنمية البلاد الاقتصادية بسبب ضيق فرص الاستثمار وشح المواد الخام المحلية والإنتاج الزراعي ولذا كانت معظم الطبقات الاجتماعية التي أصابها

---

(1) Mark F. Dyer, The Foreign Trade of Western Libya. Boston: University Graduate School, 1987. Unpublided Diss., pp. 105 - 106.

(2) Ibid, p. v.

(3) Ibid.

الثراء من تجارة العبور تنفق أموالها في شراء الكماليات والأشياء الاستهلاكية.[1]

رابعاً: فقد أصبحت تجارة العبور من أهم مصادر الدخل بالنسبة لمعظم المنتجين والمستهلكين الذين كانوا يتعاملون خارج الاطار النقدي أي عن طريق المقايضة وكانت سلع العبور تشتمل على نوعين الأول ما تنتجه ليبيا محلياً والثاني سلع أجنبية مستوردة من الخارج. وأهم السلع المحلية الحبوب والزيوت. أما السلع الأجنبية الهامة، فتنقسم إلى قسمين فمن حوض المتوسط تأتي سلع مصنعة ومواد خام في شكل ملابس ومعادن وتوابل وبهارات وعطور.[2]

ومن المناطق الصحراوية وبلاد السودان تستورد البضائع المصنعة وريش النعام والعاج والرقيق وغيرها. ويلاحظ أنه بالنسبة للسلع الكمالية والاستهلاكية فكان معظمها يأتي من إيطاليا وشرق البحر المتوسط،[3] وهي مناطق توفر أنواعاً مختلفة من السلع التي كان يسهل وصولها إلى طرابلس عن طريق البحر ونقلها للدواخل بواسطة طرق القوافل التجارية.

خامساً: هنالك سبب نابع من وجود يوسف باشا القرمانلي على قمة السلطة في إيالة طرابلس الغرب خلال الفترة 1795 م - 1832 م فقد استطاع يوسف باشا التحكم في تجارة القوافل الصحراوية، خاصة بعد إقامته لعلاقات وطيدة مع كل من الشيخ محمد الأمين الكانمي حاكم برنو والسلطان محمد بللو سلطان أمبراطورية سوكتو في نيجيريا[4]

---

(1) Ibid.

(2) Ibid, pp. 142 - 143.

(3) Ibid, pp. 144 - 149.

(4) A. A. Baohen, Britain, The Sahara, And The Western sudan 1788 - 1861, Oxford; Clarendon Prees, 1964, p. 46.

وقد ساعد هذا العمل السياسي على سيطرة يوسف باشا القرمانلي على الطريق المؤدي بين طرابلس وبرنو منذ عام 1818 م.(1)

وتمخض هذا العمل السياسي ـ أيضاً ـ عن تصاعد حجم المعاملات التجارية وكذلك عن زيادة السلع الواردة والصادرة عبر مرزق.(2) والجدير بالذكر، أن الحلف السياسي الذي أقامه يوسف باشا القرمانلي خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر بينه وبين محمد الأمين الكانمي شيخ برنو والذي تمثل في تزويد الأخير بالبنادق والذخيرة.(3) دعماً له في حربه مع باجرمي،(*) قد أدى إلى خصوصية التعامل بين أيالة طرابلس وفزان من جهة وبين برنو من جهة أخرى.

سادساً: لقد حرص يوسف باشا على أن يعطي ضمانات للرحالة الأوروبيين لحمايتهم للوصول إلى برنو عبر مرزق ومناطق الواحات الليبية الأخرى،(4) فاتجهت أنظار الرحالة الأوروبيين إلى مرزق بإعتبارها عاصمة لفزان ومركزاً تجارياً هاماً تتوافد إليه القوافل التجارية القادمة من بلاد السودان الأوسط والغربي وأسواقها. كما فطن القنصل البريطاني وارنجتون الذي باشر عمله في طرابلس عام 1817 م إلى الأهمية التجارية التي تمتعت بها مرزق فاقترح لحكومته في أغسطس 1817 م ضرورة إنشاء منصب وكيل قنصل بريطاني في مرزق، عاصمة فزان من أجل تحسين الاتصالات التجارية مع مناطق

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(*) باجرمي إحدى ممالك حوض بحيرة تشاد وكانت تقع جنوب شرق مملكة برنو ولديها صراع معها من أجل السيطرة والنفوذ على المناطق المجاورة لكل من برنو وباجرمي.

(4) A. A Boahen, Op. cit, p. 46.

ما وراء الصحراء الكبرى، وذلك قبل أن تستحوذ فرنسا على أسواقها وخيراتها.(1)

وبديهي، لعبت مراسلات بعض القناصل الأوروبيين وتقاريرهم وكتابات الرحالة والمستكشفين الأجانب لدواخل القارة والذين مروا على مرزق خلال القرن التاسع عشر بتشجيع من دولهم تحت حماية السلطات العثمانية دوراً هاماً في كشف جوانب رئيسة لنشاط مرزق في تجارة العبور في تلك الفترة المعنية.

وبالرغم من صعوبة توفر إحصائيات دقيقة عنم حجم سلع تجارة العبور التي كانت مدينة مرزق إحدى محطاتها الرئيسية ومستودعاً لتسويقها وتوزيعها، فإن هذه الدراسة حرصت على الاستفادة مما توفر لها من معلومات مبعثرة من مصادر مختلفة حول سلع تجارة العبور التي تدفقت لهذه المدينة عبر شبكة طرق القوافل الوافدة إليها من كافة الإتجاهات، وذلك بقصد تكوين صورة تاريخية أكثر وضوحاً لمدى نشاطها الاقتصادي ودوره في تجارة العبور خلال فترة الدراسة.

وبدئ ذي بدء، فإن هذه الدراسة رأت البدء في هذا الفصل بتسليط الضوء على أهمية طرق القوافل التجارية الرئيسة التي ساهمت في بروز مرزق مركزاً رئيساً لتجارة العبور وحلقة اتصال على طريق دعم العلاقات الاقتصادية بين أسواق السواحل الليبية ومراكزها التجارية الداخلية من ناحية، وبين بلاد السودان الأوسط والغربي من ناحية أخرى. كما أهتم هذا الفصل بدراسة ما ارتبط بهذه الطرق من مسائل حيوية مثل كيفية تنظيم القوافل التجارية وحمايتها وكذلك سلع العبور

(1) Ibid.

الصادرة والواردة من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق وبالعكس.

1 ـ طرق القوافل التجارية العابرة للصحراء الكبرى:

لقد استطاعت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي الممتاز وعلاقاتها الحضارية المتواصلة ببلاد ما وراء الصحراء الكبرى أن تتحكم بتجارة القوافل عبر الصحراء وأن تنقل مظاهر الحضارة العربية الإسلامية إلى تلك البقاع. وقد ساعدت ليبيا في ذلك عدداً من المميزات الفريدة منها:

أولاً: تفرعت منها شبكات لطرق القوافل التجارية التي ظلت تربطها بالصحراء الكبرى وبلاد السودان الأوسط والغربي ردحاً من الزمن وكانت مراكزها التجارية في الجنوب ـ مثل مرزق خلقة وصل هامة في دعم هذا التواصل المتصاعد كما أصبحت نقطة انطلاق للرحالة الأوروبيين نحو دواخل القارة الأفريقية.

ثانياً: لقد لعب الساحل الليبيي الطويل الممتد بطول 1900 كيلومتراً من حدود تونس غرباً إلى الحدود المصرية شرقاً وموانئه الصالحة للملاحة طوال العام دوراً هاماً ليس في تجارة ليبيا الداخلية فحسب، بل في التجارة الدولية أيضاً.

ثالثاً: ساعدت واحات فزان المنتشرة ومنها مرزق وذلك الواحات الليبية الأخرى مثل أوجلة وزويله وسوكنة والكفرة في إزدهار طرق القوافل التجارية الخارجية بين المناطق الليبية وبين بلاد ما وراء الصحراء الكبرى، فضلاً عن مصر والسودان الشرقي وأقطار الشمال الأفريقي.

رابعاً: تمتعت مدينة طرابلس باستراتيجية اقتصادية هامة أصبحت بموجبها

أكبر سوق للتعامل التجاري مع أوروبا إستيراداً وتصديراً وتوزيعاً[1] كما أصبحت المراكز التجارية في الواحات الليبية كمدينة مرزق محطات تجميع وتوزيع للقوافل التجارية وملتقى لتبادل البضائع والأشعاع الحضاري على بلاد السودان.[2]

وقد أدت طرق القوافل التجارية إلى الاحتكاك المباشر بين سكان فزان بالذات وبين شعوب بلاد السودان الأوسط والغربي[*] عن طريق التجارة. وترتب على ذلك تداخل اللهجات واللغات والعادات والتقاليد نتيجة لهذه المستجدات[3] وبديهي، إن الذي تحقق عن طريق القوافل التجارية عبر الصحراء من وحدة في التفكير وإنسجام في التعاون وتبادل المنفعة كان أكثر فعالية عما تحقق عن طريق السياسة.[4] ولذا يتعين علينا عند تناول أهمية طرق القوافل التجارية الرئيسة التي تربط مرزق على سبيل المثال بمناطق ما وراء الصحراء الكبرى أن نبرز عنصرين هامين: ـ

أولاً: أهمية العامل الاقتصادي والعنصر البشري في دعم أواصر العلاقات بين المنطقتين أي ليبيا وبلاد السودان الأسط والغربي.

---

(1) Mark. F. Dyer, Op. cit, pp. IV - IX.

(2) Ibid.

(*) بلاد السودان الأوسط تشمل مناطق حوض بحيرة تشاد وشمال نيجيريا. أما بلاد السودان الغربي، فتقع بين حوض نهر السنغال والحوض الأوسط لنهر النيجر والمجرى الأعلى لنهر الفوتا.

(3) محمد زنبير «تجارة القوافل في المغرب»، تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، 1404هـ ـ 1984م، ص. 165.

(4) المرجع نفسه، ص. 162.

ثانياً: ضرورة معرفة الدور الذي لعبته مدينة مرزق في تجارة العبور الصحراوية دعماً للروابط التاريخية والاقتصادية مع المناطق الصحراوية وما ورائها.

إن أول من أهتم بدراسة طرق القوافل التجارية هم الرحالة والجغرافيون والمؤرخون العرب الذين سجلوا في كتاباتهم ورحلاتهم بداياتها ونهاياتها ومنهم ابن حوقل في القرن العاشر، والبكري في القرن الحادي عشر والإدريسي خلال القرن الثالث عشر وابن بطوطة ابن فضل الله والعمري وابن خلدون في القرن الرابع عشر والحسن الوزان في القرن الخامس عشر وغيرهم. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر إسترعى النشاط التجاري الواسع بالصحراء الكبرى إنتباه الرحالة الأوروبيين والدوائر الاستعمارية، خاصة البريطانية والفرنسية منها والتي أهتمت بالتعرف على طرق القوافل الصحراوية القديمة وإرسال البعثات الاستكشافية والحملات العسكرية معتمدة في ذلك على ما سجله الكتاب العرب من معلومات غزيرة. ومن الذين أهتموا بذكر هذه الطرق من الأوروبيين ليون، بارث، رولفس، ناختيجال، جيمس ريتشاردسون، بويرمان، فوجل... وغيرهم.(1)

ويوضح الملحق ص (324) أن طرق القوافل الرئيسية التي تعبر ليبيا إلى ما وراء الصحراء الكبرى ذهاباً وإياباً هي:

أ ـ طريق طرابلس برنو:

يبدأ هذا الطريق من طرابلس إلى مرزق عبر سبها متجهاً إلى برنو ويعتبر من أسهل الطرق التي تعبر الصحراء وذلك من حيث وفرة المياه

(1) أنظر أتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي، تعريب خليفة التليسي: طرابلس، دار الفرجاني، 1971م.

والأمن وكان يدعى طريق الجرمنت وكان هذا الطريق يتفرع إلى فرعين: فرع إلى بلما وأقاديم وماو وكوكا عاصمة برنو والفرع الآخر إلى مدينة أبشا الواقعة في شرق وداي علماً بأن هذا الطريق سلكه فوجل في رحلته عام 1854 م وكذلك بارث عام 1855 م وبويرمان 1862 م، وورولفس 1866 م وناختيجال 1870 م.(1)

وخلال القرن التاسع عشر فإن هذا الطريق كان مطروقاً وأكثر أماناً من غيره، وخاصة في فترة إزدهار إقليم كانم برنو(2) غير أنه مع بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر ضعفت أهمية هذا الطريق بسبب المشاكل السياسية(3) وبالذات في الفترة التي حدثت فيها صراعات في منطقة تشاد وخلال صراعات أولاد سليمان مع العثمانيين وسيطرتهم على طرق القوافل.(4)

والجدير بالذكر، أن ليك أهتم في دراسته عام 1885 م بوصف طريق طرابلس برنو غير أنه توسع في وصف هذا الطريق وتفرعاته بداية من منطقة القطرون. وفي هذا الصدد أورد أن منطقة العرق الكبير تبعد بضعة أيام من القطرون أما منطقة بخى فأنها تبعد عن القطرون مسيرة يوم ونصف على حد قوله وبعدها تأتي قرى مدروسة وتجرهى وقصر الروي، وهي قرى واقعة على الطريق المؤدي إلى جبال تومو التي يتفرع منها

(1) يحيى بو عزيز، «طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى»، تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية 1404 هـ ـ 1984، ص. 129.

(2) بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ترجمة الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز، بنغازي: جامعة قاريونس 1988م، ص. 397.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ص. 397 - 398.

طريق شرقي نحو تيبستي غير أن طريق (طرابلس برنو) الرئيسي يستمر جنوب جبال تومو وسهل ماديما إلى واحة يات)، وهي من أهم محطات هذا الطريق لوفرة المياه واتساع الغطاء النباتي ويسميها العرب باسم (بهيجة).

ومن واحة (يات) تسير القوافل التجارية مسيرة يومين لتصل إلى واحة (يجبا) بعدها إلى واحة (كوار) التي تمثل تقريباً نصف المسافة ما بين مرزق وبرنو.(1)

وقد وصف ليك واحة كوار بأنها تمثل وادياً عريضاً يضم بعض القرى وغابة من النخيل ومن هذه القرى أناي أي تشوبما (الصخرة البيضاء) أشنومة - اللجي - ديقوماني، شميدروا، أمى ماديما - أنغسومي ودركي أو دركو وتعد الأخيرة أي دركو من أهم هذه القرى لأنها اتخذت مقراً لأمير منطقة كوار وبعد كوار يمر الطريق الرئيسي بواحة (بلما) المشهورة بتوفر الملح فيها، وتعتبر ملاحتها الضخمة مصدراً لتزويد بعض مناطق الصحراء وبلاد السودان الأوسط بالملح. وتعتبر قرية قادو مقراً رئيسياً لهذه الواحة وإلى جانبها قرية صغيرة تدعى كالالا.(2)

ويشير ليك أن أهالي كوار وبلما عادة ما كانوا يتعرضون لهجمات طوارق الصحراء. وتعتبر واحة بلما أهم نقطة التقاء لطريق طرابلس - برنو، حيث يتفرع منها هذا الطريق إلى ثلاثة إتجاهات حيث يسير جنوباً مباشرة إتجاه برنو أما شرقاً فيتجه إلى وداي ودارفور في السودان الشرقي كما يتجه غرباً إلى بلاد الآير وغات.

ويذكر أن طريق طرابلس - برنو المستمر من بلما جنوباً يعد

(1) Ivan Leyk, «Die Norda frikanischen Handels-und Karawanenstrassen» Export 7 (1885), p. 781.

(2) Ibid.

«الأصعب على الإنسان والحيوان فلا توجد سوى الكثبان الرملية التي تجعل الأرض متموجة ولا تقع عين الأنسان على أي نوع من النبات وكثر الخوف من مخاطر الحاجة للماء وتستمر هذه المصاعب حتى واحة دي بلا وواحة زواكرا، حيث توجد كثافة نبات وحيوانات مثلما عليه الحال في شمال كاوار وهنا يشعر الإنسان أنه يقترب من منطقة خصيبة وبعد ذلك تأتي أقاديم وهنا توجد حيوانات مثل الغزال كما تظهر أيضاً الحيوانات الكبيرة كالزرافات والأسود». وأضاف إيفان أنه من واحة أقاديم ينطلق طريقان للقوافل باتجاه الجنوب وأحدهما هو الطريق الذي نحن بصدده أي طريق طرابلس برنو والذي يسير على الضفة الغربية لبحيرة تشاد حتى يبلغ كوكا عاصمة برنو وقتئذٍ. بينما يسير الطريق الثاني باتجاه جنوبي شرقي ويخترق شرق بحيرة تشاد إلى بلاد كانم وباجرمي ووداي.(1)

يذكر هزماير (Hzimmer) في كتابه «طرابلس والتجارة على طريق القوافل» إن القوافل المتجهة عبر الطريق المذكور إلى تبستي وبرنو ووداي كانت تنطلق من طرابلس. إما عن طريق الحمادة الحمراء، أو عبر واحة الجفرة إلى مرزق فالطريقان يلتقيان في مرزق وهما أكثر أمناً بسبب وجود قبائل مسالمة ولا يتعرض التجار فيها إلى إعتداءات أو دفع أتاوات إلا في حالات نادرة.(2)

ومن تلك الاعتداءات التي تعرض إليها السويسري هانس فيشر بالقرب من تجرهي من قبل الطوارق خلال رحلته إلى برنو عام 1908 م،

(1) Ibid, p. 780.

(2) H. Zimmerer. «Tripolitanien und der Karavanenhandel» Beilage Zur Allgemeinen Zeitung, Nr 219 (28.9. 1898). p. 1 - 3.

إلا أنه تصدى لهم باطلاق النار عليهم وقتل منهم أربعة وغنم منهم خمسة وعشرين من الأبل.[1]

أما بعد مرزق فيصف Hzimmerer بإقتضاب الطريق الرئيسي المتجه إلى برنو، حيث يقول أنه يمر بالقطرون ومنها إلى كوار حتى بروة شمال كوكا. بيد أنه يتفق مع ليك في صعوبة الطريق جنوب كوار، لأنه يمر بمنطقة كثبان رملة خالية من المياه وشديدة الحرارة وعادة ما تضطر القوافل التجارية إلى قطعها والاهتداء بالنجوم لمعرفة الطريق.[2]

ويقول فرنشيسكو كورو أن القوافل التجارية التي تأخذ طريق (طرابلس - برنو) المار بمدينة مرزق عادة ما تستغرق رحلتها ذهاباً ومثلها إياباً أي حوالي ستة أشهر[3] ويؤكد أن هذا الطريق تتخلله مناطق تتوفر فيها المياه والتمور التي تعتبر غذاء رئيسياً لرجال القوافل.[4] كما يذكر أن سهولة هذا الطريق أدت إلى إزدهار التجارة بين برنو وطرابلس التي تعتمد في تجارة العاج على منطقة برنو حتى انهيار هذا النوع من التجارة في أعقاب غزو رابح الزبير لبرنو ما بين عامي 1892م - 1893م.[5]

ويشير عبد اللطيف حميدة إلى أن طريق (طرابلس - برنو) يعد من أهم أربعة طرق قوافل تجارية في الشمال الأفريقي خلال القرن التاسع

(1) Globus, 95 (1909), p. 259.

(2) H. Zimmerer, Op. cit, p. 1 sqq.

(3) فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، طرابلس: دار الفرجاني، 1971م: ص.ص 86 وما يليها.

(4) المرجع نفسه، ص. 87.

(5) المرجع نفسه.

عشر الميلادي، وهو طريق يمر على طرابلس إلى سوكنة فمرزق ثم برنو في حوض بحيرة تشاد.[1]

واكتسب طريق طرابلس - برنو شهرة لدى أهالي مرزق، لأنه أصبح يمس حياتهم الاقتصادية مساً مباشراً، وقد ضرب المثل بقوة العلاقات الاقتصادية بين أهالي مرزق وبرنو ويورد الراوي حميد الدسوقي مثلاً شائعاً في مرزق يقول فيه [بطلت من كاوار ماشي لبرنو قولو لعيالي يرقدو ويتهنو] وبطلت من وداي ماشي لبرنو قولو لعيالي يرقدو ويتهنو[2] ويدل هذا المثل الشائع أن تجارة القوافل أصبحت تميل تجاه الجنوب الغربي إلى برنو أكثر منها نحو الطرق المؤدية إلى وداي شرقاً. ويعزو ذلك أن هذا الطريق كان أكثر أمناً، فضلاً عن أن مركز الثقل الاقتصادي والسياسي تحول إلى برنو خاصة خلال عهد محمد الأمين الكانمي.

أما الراوي الأمين علي أبو قيلة، فيتفق مع ليك في وصفه تقريباً للمحطات طريق طرابلس - برنو ومراحله ولكنه يحدد البعد بين هذه المحطات بعضها عن بعض بمسيرة الأيام[3] فمثلاً، يقول أن القافلة التجارية في مسيرتها من طرابلس عبر مرزق إلى برنو تستغرق حوالي شهرين ذهاباً وإياباً.[4] ويبدو أن تقديره غير صحيح لأنه ربما كان يقصد رحلة واحدة فقط إما ذهاباً أو إياباً.

وهذا الرأي يختلف عما ذكره فرنشيسكو كورو الذي حددها

(1) علي عبداللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص. 46.

(2) حميد الدسوقي، مقابلة شفوية أجراها الباحث معه في مدينة مرزق بتاريخ 1993/12/24م.

(3) الأمين علي ابو قيلة، مقابلة شفوية أجراها الباحث معه في مدينة مرزق بتاريخ 1993/12/21م.

(4) المصدر نفسه.

بستة أشهر. ويبدو أن الأخير أعتمد في حساباته على تلك القوافل التجارية التي تكثر من الإستراحة والاستجمام والبقاء في المحطات التجارية والأسواق لبيع سلعها وشراء حاجياتها من سلع بلاد السودان.(1)

وفي الوقت ذاته، أشار الراوي عبد السلام شحيرة إلى أن طريق طرابلس - برنو ينطلق في اتجاهين بداية من طرابلس. فالأول يبدأ من طرابلس ويستمر إلى الشاطئ في فزان ثم سبها فمرزق ومنها إلى برنو. أما الطريق الثاني، فيمر بسوكنة ثم مرزوق إلى برنو.(2)

بيد أن طريق طرابلس برنو بدأ يفقد أهميته تدريجياً، خاصة بعد وفاة الشيخ محمد الأمين الكانمي في عام 1837م وتصاعد الحروب في منطقة تشاد بين برنو ووداي وباجرمى، مما أدى إلى تفشي الفوضى والاضطرابات في تلك المنطقة. وقد أنعكس كل هذا سلبياً على الطريق المذكور.

ولقد أدت الاحداث السياسية التي شهدتها طرابلس خلال الفترة 1830 - 1842م والتي تمثلت في الصراعات بين الإدارة العثمانية وعبد الجليل سيف النصر إلى شل الحركة التجارية في طريق طرابلس برنو، وذلك نتيجة لعاملين هامين: -

أولاً: إن إدارة العهد العثماني الثاني التي حلت محل القرمانليين في طرابلس عام 1835م لم تستطيع أن تمد نفوذها على المناطق الواقعة جنوب فزان، الأمر الذي جعل الطوارق والتبو أكبر سكان الصحراء عدداً يستعيدون قوتهم ونشاطهم في ممارسة أساليب النهب والغارات،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) عبد السلام شحيرة، مقابلة شفوية أجراها الباحث معه في مدينة مرزق بتاريخ 1993/12/20م.

ليس ضد القوافل التجارية العابرة فحسب، بل ضد بعضهم بعضاً ونتيجة للحروب التي دارت بين الطوارق والتبو فإن الطريق بين مرزق وبرنو قد قفل تماماً بين إبريل 1851م ويونيو 1852م.(1)

ثانياً: وقد ترتب على شل الحركة التجارية في الطريق المذكور إلى تحول معظمها إلى الطريق الشرقي بنغازي وداي وإلى طرق بلاد السودان الأخرى.(2) وعندما قام هانس فيشر. في عام 1906م بالسفر من طرابلس إلى برنو أفاد بأن الغارات ما زالت مستمرة وهذه الحروب والغارات اشتدت أوارها، نتيجة لنشاط أولاد سليمان الذين إستقروا في المناطق الشمالية لتشاد في أربعينات القرن التاسع عشر ومارسوا النهب والسلب(3) وفي عام 1861 كتب Gatano De Fremaux وكيل القنصل البريطاني السابق في مرزق أن السلم والأمن متوفران في طريق غات كانو وقتئذ بعكس ما هو الحال في طريق برنو فزان بسبب نشاط أولاد سليمات، وفضلاً عن ذلك فإن نشاط الطوارق والتبو جعل هذا الطريق غير آمن.(4)

وقد ذكر عقيل البربار بأن طريق طرابلس برنو كان يمر عبر مرزق وبلما حتى جنوب بحيرة تشاد وينتهي في برنو(5) وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر، كان التجار اليهود والتجار الأوروبيون في طرابلس

---

(1) A. A Boahen, Op. cit, p. 106.

(2) Ibid.

(3) Ibid, p. 107.

(4) Ibid, p. 108.

(5) Agil M. Al. Barbar, Economics of Colonialism: The Italian Invasion of Libya And The Libyan Resistance 1911 - 1920; A Socio - Economic Analysis, Tripoli: Markaz Jihad Al-Libyin-Studies Centre, 1992, p. 55.

يفضلون أن يستخدم وكلاؤهم هذا الطريق بدلاً من غيره من الطرق الأخرى.[1]

أما عبدالله إبراهيم فقد فضل أن يطلق على الطريق المذكور إسم الطريق الأوسط أو طريق فزان، حيث أشار إلى أنه يبدأ من طرابلس عبر فزان إلى برنو.[2] كما أفاد بأن هذا الطريق كان نشيطاً حتى منتصف القرن التاسع عشر، إذ أتاح لمرزق أن تحتفظ بمكانتها التجارية المتميزة كمركز تجاري للسلع الأفريقية والأوروبية، فضلاً عن أنها أصبحت مركزاً لاستراحة القوافل التجارية القادمة إليها والمغادرة منها إلى طرابلس وبرقة وغدامس وغيرها من المناطق الصحراوية وبلاد السودان الأسط والغربي.[3] لكنه، بين أن الطريق المذكور أصبح يفقد كثيراً من أهميته منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[4]

ب ـ طريق وداي:

لقد ورد في كتابات وتقارير الرحالة الأوروبيين من إنجليز وفرنسيين وألمان معلومات عن طرق القوافل التجارية المارة بالمناطق الوسطى والغربية أكثر من ما ورد عن طريق وداي الذي لم يعرف عنه في القرن الماضي سوى القليل وقد وصف Hzimmerer طريقين مؤديين إلى وداي إحداهما ينطلق من طرابلس محاذياً الساحل حتى سرت ثم

(1) Ibid.

(2) Abdallah A. Ibrahim. Gevernment And Society In Tripolitania And Cyrenaica (Libya) 1835 - 1911.
The Ottoman Impact, Tripoli: Markaz Jihad Al-libyin Studies Centre, 1989, p. 262.

(3) ibid.

(4) Ibid.

يتجه جنوباً إلى الجفرة وزلة ومنها إلى الكفرة ثم وداي بأنه من أطول الطرق الشرقية الجنوبية وأصعبها لشح المياه على هذا الطريق وقلة الأمان وطول المسافة.[1] كما أشار إلى الطريق الآخر الذي يبدأ من بنغازي منطلقاً إلى جالو ثم الكفرة، حيث يلتقي بالطريق الأول المتجهة إلى وداي[2] وهنالك طريق جنوبي شرقي آخر يتفرع داخل تشاد من طريق (طرابلس ـ برنو) عند تبستي، حيث يتجه شرقاً إلى برقو ووداي[3] والمعروف أن الرحالة الأوروبيين وجدوا مشقة شديدة في الوصول إلى وداي والتعاون مع أهلها بسبب عدم ثقتهم في النصارى الأوروبيين[4] ومن هؤلاء ناختيجال الذي وصل وداي عام 1869م وفوجل الذي أعدمه سلطان وداي عام (1853) بسبب أجهزته الفلكية التي اعتبرها أدوات ممارسة السحر.[5]

وقد أهتم يحيى بوعزيز بتسليط الضوء على الطريق المؤدي من بنغازي إلى وداي مشيراً إلى أنه يمر على أوجلة وجالو ثم زيغن وكبابو وتاهينة التي يتفرع منها هذا الطريق إلى فرعين الأول إلى ماو والثاني إلى أبشه في شرق البلاد.[6] لمحاربة تجارة الرقيق وتدهور تجارة القوافل عبر فزان ومرزق، خاصة بعد عام 1880م[7]

ولم ترد تفاصيل دقيقة حول هذا الطريق في كتابات بعض الباحثين العرب الليبيين الذين اهتموا بالإشارة إليه. فعلى سبيل

(1) H. Zimmerer, Op. cit, pp. 1 - 3.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) يحيى بو عزيز، مرجع سابق، ص. 130.

(7) علي عبداللطيف، مرجع سابق، ص. 46.

المثال، إكتفى عقيل البربار بتسميته بالطريق الثالث أي طريق بنغازي، جالو، الكفرة، تبستي ثم وداي[1] وفي الوقت ذاته، اسماه عبدالله إبراهيم بالتحديد باسم طريق برقة الذي يبدأ من بنغازي مروراً بالكفرة إلى وداي.[2]

جـ ـ الطريق الغربي (طرابلس ـ تمبكتو):

ويصف يحيى بوعزيز طريق طرابلس ـ تمبكتو بأنه يمر من طرابلس على سيناون وغدامس ثم يدخل الأراضي الجزائرية عند تماسين والبيوض حيث يلتقي بطرق قسطنطينة المؤدية إلى تمبكتو.[3] كما يشير إلى وجود فرع آخر لهذا الطريق يبدأ من غدامس مروراً بغات وبيرعسيو وأغادس ثم يتجه غرباً إلى سوكوتو وكاتسنه ببلاد الهوسا ومنها إلى أقاديم وماو في تشاد شرقاً.[4]

ويذكر Zimmerer أن الطريق المؤدي من غدامس إلى تمبكتو من أكثر طرق القوافل التجارية نشاطاً وإزدهاراً،[5] وهذا الطريق يمر بمنطقة كثبان رملية في جنوب الجزائر ويصل إلى ورقله ووادي سوف وطريق جنوبي غربي يمر عبر البيوض نحو عين صالح وواحات توات الهامة ويستمر من هناك باتجاه تمبكتو وطريق جنوبي شرقي يسير مباشرة نحو تمبكتو عبر تماسين أمغيد. إديلس. وطريق جنوبي عبر غات وبلاد الآير أو

---

(1) Agil M. Al-Barbar, Op. cit, p. 55.

(2) Abdallah Ali Ibrahim, Op, cit, p. 262.

(3) يحيى بو عزيز، مرجع سابق، ص. 129.

(4) المرجع نفسه.

(5) H. Zimmerer, Op. cit, p. 3.

مرتفعات الأسبن وأغادس نحو زندر وكانو وسوكوتو.[1]

وأفاد الراوي عبد السلام شحيرة أن مرزق كانت مرتبطة بالطريق الذي يربط غدامس بكانو وكذلك بطريق غات الجزائر ثم النيجر،[2] كما أكد كاكيا أيضاً أن هذا الطريق (غدامس ـ كانو) يبدأ من طرابلس فساطو سيناون غدامس ثم غات ثم أغادس ودمرجو وزندر حتى يصل كانو.[3]

وقد عرف الطريق المذكور عند الباحث عبدالله أبراهيم باسم الطريق الغربي أو طريق غدامس، وهو يبدأ من طرابلس مروراً بغدامس وغات إلى منطقة النيجر[4] غير أن عقيل البربار يعطي هذا الطريق أهمية كبيرة ويعتبره بالرغم من صعوبته وما يحيط به من مشاكل، فإنه يعد بالنسبة للطريقين الآخرين أوفر عائداً من الناحية المادية.[5] ويبدو أن الطريق الغربي كان أيضاً أوفر حظاً من الناحية الأمنية وذلك نسبة لأن قبائل الطوارق قد اهتمت بالتجارة الصحراوية وقامت بحماية القوافل التجارية المارة عبر منطقة غات والآير إلى كانو.[6]

د ـ الطريق الشرقي (طرابلس ـ مصر):

ويشير يحيى بوعزيز إلى الطريق الساحلي المتجه شرقاً من طرابلس

---

(1) Ibid.

(2) عبدالسلام شحيرة، مصدر سابق.

(3) أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا خلال العهد العثماني الثاني 1835 - 1911م ط 1. طرابلس. دار الفرجاني، 1975م. ص. 137.

(4) Abdallah ali Ibrahim, Op. cit, p. 262.

(5) Agil M. Al-Barbar, Op. cit, p. 54.

(6) Abdallah Ali Ibrahim, Op. cit, p. 263.

إلى بنغازي ثم يميل باتجاه الجغبوب ومنها إلى سيوة والفرافرة والأقصر بصحراء مصر الغربية ويتصل هذا الطريق بعدة طرق متفرعة آتية من المراكز الساحلية العامرة مثل سرت وبنغازي ودرنة والقصر الجديد[1]

وأعطى الراوي عبد السلام شحيرة معلومات هامة حول وجود طريق تجاري ينطلق من مرزق تجاه مصر ماراً بقرى حميرة، تمسة، زويلة ثم سيوة ومنها إلى مصر.[2]

هـ ـ طريق الحج:

كانت مدينة مرزق إحدى المحطات الرئيسية الواقعة على طريق الحج الوافدة من بلاد السودان عبر الصحراء الغربية وقد برزت أهمية طرق الحج منذ العصر الوسيط الذي شهد ميلاد الممالك الإسلامية مثل مالي وسنغاي وكانم وبرنو وغيرها وفي هذا الصدد، يشير عمر النقر إلى أنه منذ القرن الثاني عشر الميلادي كانت هناك رحلات حجيج جماعية منتظمة تنطلق من فزان قاصدة الأراضي المقدسة، وأنه حسب رواية أبي حامد الاندلسي أن أهل مرزق كانوا مسلمين منذ وقت مبكر يصلون ويصومون ويحجون.[3] كما أن مرزق كانت ملتقى لقوافل الحج الجماعي التي إزدادت كثرة بانتشار الإسلام في الممالك السودانية[4] والمعروف أن طرق الحج الوافدة من بلاد السودان كانت تعبر من الغرب إلى الشرق وبالعكس منطلقة في اتجاه وادي النيل مروراً بمصر والسودان

(1) يحيى بو عزيز، مرجع سابق، ص. 130.

(2) عبدالسلام شحيرة، مصدر سابق.

(3) عمر عبدالرزاق النقر، الحج في غرب أفريقيا، دراسة تاريخية بإشارة خاصة للقرن التاسع عشر، ترجمة صفية صالح عيسى، الخرطوم: جامعة الخرطوم، 1989م، ص ص. 161 - 162.

(4) المرجع نفسه، ص. 162.

الشرقي في طريق الذهاب والإياب. وفي فترة القرن التاسع عشر برزت أهمية أربعة طرق سلكها الحجيج، وهي: -

1 - طريق من بلاد الهاوسا من مدن كانو كاتيسنا مروراً بالآيير فزان ثم أوجلة حتى القاهرة.[1]

2 - وطريق من عاصمة البرنو يسير شمالاً عبر واحة بلما ويلتقي مع الطريق الأول في فزان.

3 - والطريق الثالث يقع شرقي الطريقين المذكورين ويربط عاصمة وداي (وارا) ويلتقي بالطرق الأخرى في فزانه وبعد عام 1837م إتجه هذا الطريق رأساً إلى الكفرة ثم إلى برقة.[2]

4 - والطريق الرابع هو درب الأربعين والذي يربط الفاشر عاصمة سلاطين دار فور وهو يعبر الصحراء شمالاً حتى واحة سليمة والخارجة إلى أسيوط في مصر العليا.[3]

ويلاحظ أن الطريقين الأولين من هذه الطرق المذكورة أعلاه هما أكثر الطرق إستعمالاً فالطريق الأول سلكه العلماء والحجاج والطريق الثاني هو طريق سلاطين برنو من السيفاوا، كما أن هذه الطرق تخدم المسلمين من البلاد الواقعة غرب بلاد الهاوسا.[4]

وقد لعبت مرزق دوراً هاماً بالنسبة للطريق الشمالي الشرقي وهو إحدى طرق الحج والمعروف باسم طريق توات،[5] والذي كان يمر بغات

(1) المرجع نفسه، ص. 184.

(2) المرجع نفسه، ص. 185.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ص. 186.

(5) المرجع نفسه، ص. 170.

ومرزق ثم يتصل بشبكة طرق الصحراء الغربية عند أوجلة ومنها إلى دلتا مصر.[1] وكانت قوافل الحجيج الوافدة عبر هذه الطرق تتجمع في دلتا مصر وفي مراكز معروفة مثل قرية كرادسة غربي القاهرة.[2] وكذلك في مديرتي الفيوم والبحيرة. وكان الرحالة هورنمان قد إنطلق من قرية كرادسة رفقه إحدى قافلة الحجيج العائدة من الحجاز، وذلك أثناء رحلته من القاهرة إلى مرزق عام 1797م.[3]

تعود أهمية طرق الحج إلى أنها كانت مقرونة بأداء فريضة الحج وتنشيط المعاملات التجارية التي تمكن الحجاج من تغطية نفقات الحج إلى جانب تحسين أوضاعهم الاقتصادية. فكانت قوافل الحجيج الوافدة من المغرب العربي والمناطق الصحراوية ومن مكة وإليها تحمل معها كميات كبيرة من سلع العبور التي يمر بعضها عن طريق مرزق عند عودتها إلى بلادها.[4] ولذا، كان هنالك أعداد كبيرة من الحجيج التواتي تحرص على المرور بمرزق وفزان، وذلك لأن السلطات هناك تعفي ممتلكاتهم من الضرائب، الأمر الذي حدا بالتجار بخلط بضائعهم بأمتعة الحجاج حتى لا يجبروا على سداد الضرائب المستحقة عليهم.[5]

ويقول الرحالة بارث واصفاً قافلة حج توات العائدة من مكة بأنها أقامت فترة طويلة في نواحي مرزق وكانت تضم 114 شخصاً ولديها 70 بندقية وأن جملة الحجاج بالإضافة إلى أفراد هذه القافلة بلغ 500

---

(1) المرجع نفسه، ص. 171.

(2) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني 1882 - 1911، ط 1، القاهرة 1971م، ص. 257.

(3) المرجع نفسه، ص 258.

(4) Mark F. Dyer, Op. cit, p. 108.

(5) عمر عبدالرزاق النقر، مرجع سابق، ص. 172.

خمسمائة شخصاً وكانت برئاسة شيخ يدعى عبد القادر من سكان منطقة تيمون وهو يتمتع بدراية واسعة حيث قاد قوافل الحجيج مراراً فيما سبق.[1]

وفي فترة سيطرة الشيخ عبد الجليل سيف النصر على مرزق، إزدهرت هذه المدينة إقتصادياً كمركز هام على طريق الحج، فقد كانت علاقات الشيخ عبد الجليل متينة مع حكام الأقاليم المجاورة حيث أنه زوج معظم أخواته إلى كل من أمراء فاس وبرنو والتبو والطوارق بهدف الإستفادة من هذه المصاهرة دعماً لمكانته السياسية والاقتصادية.[2]

ومن هذا المنطلق، بعث الشيخ عبد الجليل برسالة إلى صهره عبد الرحمن بن هشام أمير فاس في 25 جمادي الأول 1255 هـ 6 إبريل 1839 م يطلب فيها توجيه طريق الحج من المغرب إلى فزان مروراً بمنطقة الجريد التونسي وطريق توات الواقعة في غرب غات.[3]

2 ـ تنظيم القوافل التجارية:

اشتهرت عدد من البيوتات التجارية في تنسيق تسيير القوافل التجارية ونقل سلعها وبضائعها إلى أماكن تصريفها، فضلاً عن القيام بدور الوساطة التجارية بين تجار وموكليهم. وعادة ما يشرف البيت التجاري على مهمة عقد الصفقات التجارية بين التجار وبين المستوردين والمصدرين. ويورد غروته أن البيت التجاري كان يوكل أحياناً أحد التجار العرب بالإشراف على القافلة التجارية قبل انطلاقها للجهة المقصودة.

---

(1) H. Barth, Reisen und Entdeckungen im Nord und Central Afrika, Vol. 1, p. 187.

(2) محمد محمد الطوير، ثورة عبدالجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ليبيا 1831 - 1842، بودابست 1991، أطروحة غير منشورة، ص. 41.

(3) المرجع نفسه.

لكنه، يشترط على التاجر المشرف أن يكون صاحب أملاك أو عقارات لتكون رهناً أو ضماناً للبضائع التي يؤتمن عليها.[1] وأحياناً لا يحتاج البيت التجاري إلى مثل هؤلاء التجار المشرفين، بل يقوم البيت التجاري بنفسه بمهمة تجهيز البضائع وتعين قائد القافلة الذي تكون له كافة الصلاحيات أثناء الرحلة وفي مراكز تواجدها في الأسواق.[2]

وقد ذكرت ماريون جونسون (Marion Johnson) في تقريرها بيتاً تجارياً يعد من أحد البيوت التجارية الهامة في طرابلس والتي تتعامل في التجارة الصحراوية ويمتلكه الحاج محمد الذي يقيم والده في غات وأحد أبنائه محمد الأسود في غدامس وله سبعة أبناء يزاولون التجارة في بلاد السودان وتعود أصولهم إلى بلاد الهاوسا.[3]

وأشار ماريون جونسون أن الحاج محمد كان يتاجر في العاج ويمتلك بيتاً تجارياً ولديه حوالي الفين من الجمال ويتكفل بالتركيل. وهنالك إشارة أخرى إلى بيت تجاري آخر تمتلكه عائلة في زندر هي عائلة الأخوة قنابة وكان أخوهم الأكبر يدير مصالحهم التجارية في طرابلس وهناك عائلة الثني في غدامس، وهي عائلة معروفة منذ منتصف القرن التاسع عشر وتصاهروا مع الطوارق.[4]

وقد إشتهر التجار الغدامسيون بعلاقاتهم التجارية الواسعة بالمناطق

---

(1) L. H. Grothe. «Tripolitanien und Seine Zukunft Als Wirtschftsgebiet». Geographische Zeitschrift, Leipzig 4 (1898), p. 16.

(2) Ibid.

(3) Marion Johnson, «Calico Caravans: The Tripoli - Kano Trade After 1880», Journal of African History, Vol. XVII, I (1976), p. 110.

(4) Ibid, p. 111.

الصحراوية وما ورائها. وفي الواقع، كانوا المحركين الرئيسيين للحركة التجارية ويمتلكون وكالات تجارية في طرابلس ومرزق وبعضهم له ارتباط مع البيوتات اليهودية في طرابلس ومنها بيت أربيب وحنونه التي تستورد البضائع الأوروبية بالتعاون مع بعض الشركات في مالطا وليفرنو.[1] وكذلك، كان الغدامسيون يقومون بالتعاون مع الطوارق لتسيير القوافل التجارية من طرابلس إلى مرزق وكانت القوافل الكبيرة تضم حوالي 230 جمل أما الصغيرة فيصل حجمها إلى 50 جملاً.[2]

غير أن تعريفة النقل كانت عالية. لكن، بالرغم من ذلك كان بعض تجار مرزق يحققون أرباحاً كبيرة تصل في بعض الأحيان حسب قول محمد بن عمر التونسي إلى ألف مائة ومن البديهي، أن هذا القول، مبالغ فيه.

ويرى التونسي أن تنظيم الحركة التجارية الصحراوية أتاحت لمرزق أن تكون مركزاً تجارياً هاماً ولولا هذه التجارة المنظمة لما كانت مرزق، على حد قوله، نسبة لأنها أصبحت ملتقى لطرق القوافل القادمة من برنو ووداي وباجرمي ومناطق بلاد السودان الأخرى. وإلى مرزق تأتي القوافل القادمة من تمبكتو، حيث تتجه منها إلى أوجلة مروراً بواحة سيوة إلى محافظة الجيزة ومنها إلى القاهرة.[3]

والجدير بالذكر، أن كبار تجار طرابلس كانوا يمتلكون بيوتاً تجارية تعمل لحسابهم الخاص ومن بين هؤلاء التجار أفراد من الجاليات الأوروبية

---

(1) Miege J. L. «La Libye et la Commerce Transsaharien Aux XIX Siecle» R. O. M. M. (1. Sem. 1975), p. 138.

(2) Ibid, p. 139.

(3) El-Tounisi, Voyage au Ouaday. Paris 1851. P. 557.

واليهودية مثل قافلة براخة بن نسيم[1] وقافلة مسلاته التي تؤجر لليهودي معتوق المالطي المشهور بالدباش، وهذه القوافل كانت تصل مرزق أحياناً وتتعامل مع بلاد السودان الغربي.[2]

وكانت من مهام البيت التجاري الأساسية تحديد الربح والخسارة بعد عودة القافلة، علماً بأن بعض قادة القوافل كانوا يتهربون من تحمل مسؤولية الخسارة الناجمة عن ظروف غير طبيعية أي في حالة السلب والسطو أو الحرب.[3] غير أن قائد القافلة، على أية حال، يعتبر مسؤولاً عن البضائع التي كان يأخذها من تجار آخرين لحسابهم، لأنه أصبح مكلفاً برد قيمتها نقداً أو مقايضة مع أرباحها، وذلك بعد خصم أتعابه. ويلاحظ أن القوافل التجارية الكبيرة كان ينضم إليها بعض الأشخاص أصحاب الأموال القليلة ليتمتعوا بحمايتها وهم يخضعون لإرشادات قائد القافلة.[4]

وقبل وصول القافلة إلى إحدى الأسواق الكبيرة بيوم أو يومين، كانت تحرص على إبلاغ نبأ مجيئها الوشيك، وذلك بإيفاد شخص يمتطي مهرياً سريعاً والهدف من ذلك إعطاء مهلة لتجار ذلك السوق لترتيب بضائعهم وسلعهم التي يريدون تسويقها نقداً أو مقايضة. وفي الغالب تمكث القافلة في هذا السوق التجاري مدة يحددها قائد القافلة تتناسب مع حجمها وما تحمله من سلع.[5] وما تتطلع إليه من تعامل تجاري مجزي بيعاً أو سراءً.

---

(1) خليفة محمد الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864 إلى 1911، طرابلس: كلية التربية بجامعة الفاتح، 1985، رسالة ماجستير غير منشورة، ص. 275.

(2) المرجع نفسه.

(3) L. H. Grothe, Op. cit, p. 16.

(4) Ibid, p. 19.

(5) Ibid.

فقد ذكر كاكيا أن التجار المساهمين في سلع القوافل التجارية كانوا يشتركون في تنظيم هذه القوافل بالمال اللازم والبضائع،[1] ولكنهم، كانوا يوكلون مهمة الإشراف على القافلة التجارية لشخص مسلم يثقون فيه ويطلق عليه اسم «باشي القافلة» أو شيخ القافلة.[2] وعادة ما كان لأصحاب البضائع والمؤسسات التجارية عربية كانت أم يهودية وكلاء تجاريون ومكاتب فرعية لها في أسواق الواحات الليبية الداخلية مثل مرزق أو أسواق ما وراء الصحراء.[3] ولما كانت معظم البضائع المتجهة من أسواق طرابلس جنوباً تخضع لنظام المقايضة، فإن المشرفين على القوافل التجارية كانوا يحددون لها أسعاراً أعلى من أسعارها في طرابلس تحسباً لمواجهة التكاليف الإضافية المتمثلة - مثلاً في أجرة النقل والضرائب ومخاطر الطريق[4] وكانت الأرباح بعد التسويق تقسم مناصفة بين التجار أصحاب البضائع وبين المشرفين عليها.[5]

أما بالنسبة لتعريفة النقل، فإن الرحالة بويرمان ينقل صورة واضحة للعقبات التي واجهته عند إنضمامه للقافلة التي اصطحبها والتي انطلقت من جالو إلى مرزق في 28 إبريل 1862 م. وقد ورد في نص تقريره حول رحلته تلك، ما يلي: -

«... لم يكن تأمين الجمال للرحلة أمراً سهلاً بسبب المبالغة في أجرة النقل التي كانت باهظة. وبالرغم من الإتفاق مع المجابرة أصحاب الجمال

---

(1) أنتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص. 137.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ص. 138.

(5) المرجع نفسه.

على أسعار النقل وتحرير عقد بيننا ودفع نصف قيمة الأجرة مقدماً، فإنهم لم يلتزموا بالعقد ولم يستطع محرر العقد إلزامهم بما تم الإتفاق عليه...».[1]

وفي إطار الاعداد للرحلة والترتيبات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، أشار إدوارد فوجل في رسالته إلى ريتربونزن (Bunsen) أثناء توجهه إلى بلاد السودان بتاريخ 4-11-1853 م من تجرهي «... إننا نستعد لمغادرة فزان مع الحدود العثمانية وكان علينا أن نقضي هنا يومين، بحيث نأخذ معنا التمر اللازم. وقد إشتريت لوحدي حمولة 6 جمال أي حوالي 25 قنطاراً لأن طريقنا سيمر منطقة عديمة النباتات وتستغرق الرحلة عشرة أيام... لقد قضينا في القطرون 8 أيام، لأن صهر الباشا الذي غادر مرزق بعد يومين قد تاه لمدة ثلاثة أيام في صحراء مستوتة وحاول أن يجد الطريق، إلا أن العواصف حالت دون ذلك. وكنا سنتعرض للحالة نفسها، لولا معرفة دليلنا الدقيقة للمنطقة والذي استطاع أن يوصلنا بأمان إلى نخيل يدعى بالقصر الأحمر، وهو موضع يبعد عشرة أميال شمالي القطرون».[2]

حماية القوافل التجارية:

كانت القوافل التجارية تواجه مشاكل عديدة أهمها تلك الناجمة عن الإضطرابات السياسية وعمليات النهب والسلب التي تقوم بها جماعات إتخذت من هذه العمليات مصدراً للرزق ومنهم بعض البدو

---

(1) Moritz Von Beurmann, «Reise Von Bengasi nach Udschile und Von Udschila nach Mursuk, 13 febr. Bis 28 Apr. 1862», Petermann's Mittheilingen Erganzungsband 2 (1862 - 1863), p. 72.

(2) «Eduard Vogel's Reise nach Central Afrika Jan. 1854», Petermann's Geographische Mitteilungen 2 (1855), p. 251.

الرحل والطوارق الملثمين وقد شهد الطريق المؤدي من مرزق إلى القطرون إلى واحة كوار حتى باردة شمال كوكا عاصمة برنو مشاكل جمة وتعرضت بعض القوافل التجارية للهلاك وفقدان الأموال ناهيك عن المتاعب والأهوال،[1] وقد عانت حركة مرزق التجارية من الاضطرابات والقلاقل التي سببها أولاد سليمان في الطريق الواصل إلى برنو، وذلك أثناء نزاعهم مع السلطات العثمانية في الأربعينات من القرن التاسع عشر.[2]

ولا يخفى أيضاً دور عبء الطبيعة على القوافل التجارية بشراً وحيواناً نتيجة لشح المياه وزحف الرمال وهو أمر يتطلب ضرورة وجود دليل وقائد حاذق للتغلب على مشاكل الطبيعة والإنسان[3] ولصيانة سمعة البيت التجاري وقائد القافلة التجارية، كان الطرفان يحرصان على تحقيق الحماية اللازمة للممتلكات التي تحملها القافلة وتأمين سلامتها على طول الطريق وفي أثناء المعاملات التجارية داخل الأسواق والمراكز التجارية الصحراوية وما ورائها في بلاد السودان. ومن الإجراءات التي تنظم حماية القوافل التجارية ما يلي: _[4]

1) تسليح رجال القافلة بالأسلحة اللازمة لصد العدوان وإرغام المعتدين بدفع تعويض عن ما أحدثوه من خسارة أو ضرر.

2) تجنيد رجال أشداء محاربين ذوي إنتماءات قبلية مختلفة لمرافقة القافلة وحمايتها.

---

(1) مصطفى عبدالله بعيو، دراسات في التاريخ اللوبي، الإسكندرية مطابع عابدين، 1953، ص. 193.

(2) جيمس ريتشاردسون، ترحال في الصحراء، ترجمة الهادي أبو لقمة، بنغازي: جامعة قاريونس، 1993، ص. 510.

(3) يحيى بو عزيز، مرجع سابق، ص. 132.

(4) المرجع نفسه، ص. 133.

3) الحرص على أن تكون الأسواق والمراكز التجارية مفتوحة أمام القوافل التجارية وتعاملها بإعطاء ضرائب نقدية أو عينية لزعماء القبائل من أصحاب النفوذ.

4) تكليف بعض العائلات ومشائخ القبائل الصحراوية بمهمة تنظيم بعض الجماعات الموالية لها لحراسة القوافل التجارية والدفاع عنها حتى تضمن سلامة الوصول. وفي المقابل تتولى هذه القوافل دفع منح وامتيازات مالية لهؤلاء الزعماء المعنيين.

5) تعيين أدلاء مخلصين أهل دراية واسعة بمسالك الطرق ومفازاتها وأماكن تواجد المياه فضلاً عن تفادي مناطق العصابات وقطاع الطرق ومعرفة كيفية كسر شوكتهم.

ولم يحرص أصحاب القوافل وحدهم على تأمين سلامتها فحسب، بل أن سلاطين وحكام المناطق الصحراوية وبلاد السودان الأوسط والغربي كانوا أنفسهم يحرصون أيضاً على سلامة هذه القوافل وتدفقها تحقيقاً للانتعاش الاقتصادي في مناطق نفوذهم وفي هذا الصدد، نشر ناختيجال وثيقة، وهي عبارة عن رسالة الشريف والي وداي إلى الشيخ يونس أحد كبار قرية (جالو) يأمره بضرورة الاهتمام بالقافلة المتجهة من وداي إلى قريته وتحمل مسؤولية سلامة وصولها وتقديم المساعدة الكافية لها حتى لا يتعرض لها أحد من بعيد ولا قريب. وفي حالة حدوث ذلك يعمل هذا الشيخ إلى إرجاع ما ضاع منها وتسليمه لأصحابه.[1]

وقد جاء في نص المخطوطة المذكورة بعد تقديم التحية والاحترام ما

(1) رسالة من السلطان محمد الشريف والي دار وداي إلى الشيخ يونس من كبار قرية جالو. تاريخ وداي: فصل من كتاب الصحراء والسودان للرحالة الألماني جوستاف ناختيجال. ترجمة ناديا كركي، هنري كودري. أنجامينا د. ت.

يلي: «أما بعد، فسبب الخط إليك من جهة القافلة فها هي متوجهة إليكم بكلتيها وأنتم أهل الطريق وأمنانا وناسنا فالمطلوب منكم كما هو عادتكم معنا بأن تقوموا بكامل همتكم وتتواصوا بهذه القافلة بان تحفظوها وتمنعوها من كل مدبدب ومتصد لها فلا يتعرض لها أحد لا بقليل ولا بكثير وتحفظو ما ضاع منها وتردوه لأهله وناس الوقف ترسلوهم إلى سفرهم الذي هم بصدده وقافلة التجار وكذلك وأنتم ناسنا وأهل أماننا والسلام... كتبت لثلاث مضت من شوال سنة 1269 من الهجرة والواصل لك من قبلنا على جهة المحبة والمواصلة رأس رقيق واحد وأنت تتفضل بقبوله منا وانك تقوم مع جماعتنا ما أمكن وتتواصى بهم والسلام...».[1]

ويلاحظ أن قاقليوفي وكيل القنصل الإنجليزي في مرزق كان يمارس إلى جانب مهامه السياسية رعاية مصالحه التجارية. ولذا، كان يهمه أيضاً سلامة الطريق وأمنه بالنسبة للقوافل التجارية[2] وقد أقام علاقات صداقة وطيدة مع حتيت بن خودي أحد زعماء طوارق الهقار الذي بعث إليه برسالة مؤرخة في 14 ذي القعدة 1270 . الموافق 4 أكتوبر 1853م. جاء فيها: -

«من حتيت بن خودي إلى محبنا قليوف قنصل الإنجليز بمرزق من شأن انتهاء الاخبار الذي قعد تسمع فيه وسلمت أنت الأول سلعتك في السودان تمشي وتجي وسألت على خراب الطرق وهاكل من يجي خبر من غدامس ويجي رقاص ويقول... المحل إن كان هذا الخبر صحيح تبقى تعلمنا وتطمئن رزقك ما تبعت شيء إلى السودان ودائماً طرق الحل في يد التوارق وإن كان هذا الخبر مهناك شيء ولاها صحيح تعلمنا مع

(1) المصدر نفسه.

(2) الوثيقة رقم 120 مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. قسم الوثائق والمخطوطات.

الأول وتبين سعلتك ولا تخاف على شيءمن جانب التوارق وتبقى تطلب مع الأول على كل حال وهذا معملين على خراب الطرق».[1]

ويبدو من الوثيقة المذكورة أعلاه أن الطوارق كانوا يمتلكون قوة ضاربة في الصحراء وهم لا يخضعون لأية سلطة مركزية تستطيع رد ما يقومون به من نهب واعتداء على القوافل التجارية إلا قوة زعمائهم المتحكمين في شؤونهم وتحركاتهم وهذا ما جعل أصحاب القوافل التجارية يجبرون على دفع أتاوة بمثابة ضريبة أمان مرور لهؤلاء الزعماء نظير الحماية وإستطلاع أخبار الطرق وأمانها.[2]

لقد حرصت سلطات العهد العثماني الثاني على توطيد علاقاتها بحكام المناطق الصحراوية وما ورائها، وذلك تأميناً لطرق القوافل التجارية ودعماً للعلاقات الاقتصادية بين ليبيا وتلك الجهات. والدليل على ذلك، ما أشارت إليه الوثيقة التي نشرها أحمد صدقي الدجاني تحت الرقم (27) والتي تقول أن والي إيالة طرابلس بادر بتهنئة هاشم بن عمر الكانمي بتوليه الحكم في برنو مبدياً له دوام الود والصداقة والتعاون الذي يكفل تأمين طرق القوافل وازدهار التبادل التجاري بين الطرفين.[3]

وهناك وثيقة أوردها ناختيجال تكشف عن مدى رغبة حكام المناطق الصحراوية في توفير أمن الطريق وحماية المسافرين حتى ولو كانوا

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881 - 1911م، ترجمة عبدالسلام أدهم، بيروت: مطابع دار صادر 1974، مشورات جامعة بنغازي، وثيقة رقم 27، ص. 50.

من الرحالة والمستكشفين المسيحيين[1] وفي هذا الخصوص، أكد الشيخ عمر بن محمد الكانمي سلطان برنو في رسالة له للسلطان محمد الشريف سلطان وداي بشأن الرحالة ناختيجال الالتزام بحمايته من منطلق «... قواعد شرعنا الطاهر مراعاة عهد الذمى حتى قال شيوخ المذهب أن ظلمة أشد من ظلم المسلم لضعفه في بلاد الإسلام».[2]

الأسواق:

كانت مدينة مرزق مركزاً تجارياً هاماً في طريق طرابلس - برنو الذي بدأ في الانتعاش منذ أن تحول مركز الثقل السياسي من السودان الغربي على أثر سقوط مملكة سنغاي الإسلامية في أواخر القرن السادس عشر على يد أحمد منصور السعدي سلطان المغرب الأقصى. وقد أصبحت مملكة برنو مهيمنة على المناطق الصحراوية الواقعة على حدود فزان الجنوبية.[3] وأدى ذلك إلى أن تكون الأسواق التجارية الواقعة على الطريق المؤدي بين مرزق وبرنو أنشط المراكز التجارية في بلاد السودان الأوسط وأكثرها إزدهاراً ومما يدل على ذلك أن دنهام وكلابرتون وجدا كوكا عاصمة برنو الجديدة مركزاً تجارياً رئيسياً لمناطق ما وراء الصحراء.[4]

وعليه، كانت لمرزق علاقات تجارية بأسواق السودان الأوسط أي أسواق حوض تشاد وشمال نيجيريا ومن هذه الأسواق فاندو وبلما

(1) رسالة من الشيخ عمر الكانمي سلطان برنو إلى محمد علي سلطان وداي. تاريخ وداي: فصل من كتاب الصحراء والسودان للرحالة الألماني جوستاف ناختيجال. ترجمة ناديا كركي، هنري كودري. انجامينا د. ت.

(2) المصدر نفسه.

(3) A. A. Boahen, Op. cit, p. 106.

(4) Ibid, p. 109.

وكوكا وأبشي في وداي وكاتسنة وأقليم سوكوتو في شمال نيجيريا.[1] كما كانت لمرزق علاقات اقتصادية أيضاً بأهم الأسواق التجارية في السودان الغربي عن طريق علاقاتها بغات وغدامس ومن أهم أسواقها تمبكتو،[2] وكذلك أسواق أروان ومبروك والفرنان وتيمساوا وأونان وتاوديني ووالن وبيرتير وشومين وأكايلي.[3]

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إزدهر الطريق الشرقي طريق برقة الكفرة وطريق وداي في المجالين التجاري والثقافي وترجع أهمية هذين الطريقين إلى إزدهار وداي في ظل السلطان عبد الكريم وخلفائه وذلك بعد حروب دامت عشرة سنوات استطاع أن يحول دولته الصغيرة إلى مملكة كبيرة ويقول بارث أن هدفه الرئيسي من حملاته العسكرية هو إقامة إتصال مباشر مع موانئ البحر الأبيض المتوسط لإمداده بالسلع التي لم تكن معروفة من قبل لأهالي وداي.[4]

ونتيجة لذلك، أكتشف الرحالة هانس فيشر الذي زار مرزق عام 1906 م أن معظم الممولين وأهم تجار القوافل تركوا مرزق منذ زمن وتحولوا إلى ممارسة نشاطهم التجاري في طريق وداي ـ دارفور عبر شرق برقو وتبستي إلى الكفرة وبنغازي.[5]

وهكذا، أصبحت هنالك علاقات مباشرة وغير مباشرة بين مرزق وبين أسواق السودان الشرقي ومن أهمها أسواق الفاشر بدارفور والأبيض

(1) يحيى بو عزيز، مرجع سابق، ص. 131.

(2) المرجع نفسه، ص. 130.

(3) المرجع نفسه، ص. 131.

(4) A. A, Boahen. Op. cit, p. 109.

(5) Ibid, p. 111.

بكردفان وسنار والخرطوم وبربر ودنقلة... إلخ.[1]

وقد لاحظ الرحالان الفرنسيان شودو (Chudeau) وجوتير (Gautier) في عام 1905م أن الطريق المؤدي من فزان إلى برنو كان من الصعب استعماله نتيجة لعدم توفر الأمن فيه وتشديد الحظر على تجارة الرقيق.[2] وأشار إلى تدفق قوافل تجارية كبيرة اتجاه طريق بنغازي وداي السودان الشرقي تحمل بصفة رئيسة البنادق والذخيرة لمقايضتها بالرقيق.[3]

وفي سنوات الأحتلال الإيطالي، بدأت أسواق الجنوب تفقد أهميتها مثل أسواق غدامس وغات ومرزق والكفرة[4] وهذا راجع إلى الاضطرابات وفقدان الأمن في هذه الطرق وصراع الدول الأوروبية على تحويل مركز الثقل التجاري بما يخدم مصالحهما.

3 ـ سلع العبور من الشمال إلى الجنوب:

إن السلع التي تنقل إلى الأسواق الصحراوية ومن بينها مرزق وأسواق بلاد السودان الأوسط والغربي يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية: ـ

أولاً: يجب أن تكون هذه السلع متوفرة وأسعارها رخيصة في أسواق حوض المتوسط، لأن تجار غرب ليبيا ليست لديهم الإمكانيات للحصول عليها من مناطق أبعد من ذلك أو شراء سلع غالية الثمن وبكميات كبيرة. وكانوا ما يجدونه بأسعار مناسبة في تونس وليفرنو

(1) يحيى بو عزيز، مرجع سابق، ص. 131.

(2) A. A. Boahen, Op. cit, p. 111.

(3) Ibid.

(4) أنتوني جوزيف كاكيا، مرجع سابق، ص. 150.

والإسكندرية وأزمير يأخذونه إلى برنو وبلاد الهوسا وغيرها من المناطق الأخرى.

ثانياً: إن ترحيل البضائع بالجمال يجب أن يكون مقصوراً على البضائع التي يمكن حزمها على ظهورها شريطة أن تتحمل مدة السفر الطويل والمناخ الحار.

وبديهي فإن السلع سريعة التلف لا مكان لها في تجارة العبور الصحراوية.

ثالثاً: فإن السلع التي تحمل إلى المناطق الصحراوية يجب أن يكون لها عائد مجز حتى تغطي تكلفة الجهد الذي يبذله التاجر ومصروفات الترحيل عبر الصحراء وأخيراً، فيكون من الأسهل للتجار توزيع تجارتهم في مجموعات صغيرة حتى يسهل توزيعها والمساومة في أسعارها وعادة ما يحمل الجمل حمولة وزنها 500 رطلاً.[1]

كانت البضائع التي تنقل عن طريق تجارة القوافل الصحراوية في التسعينات من القرن التاسع عشر شبيهة بدرجة كبيرة بتلك البضائع في مطلع القرن نفسه وقد حدد القنصل البريطاني في طرابلس في عام 1891م أن منسوجات مانشستر القطنية تمثل 70% من الاجمالي[2] وهنالك تقرير فرنسي في الفترة كتبة ميري وضع فيه الأقمشة بنسبة 6 إلى 7 أعشار الاجمالي[3] وكان معظم المصدرين من طرابلس إلى الجنوب من جنسيات أوروبية مختلفة، بالإضافة إلى اليهود المقيمين في طرابلس.[4] أما باقي البضائع، فتشتمل على مواد منها السكر من النمسا والشاي

---

(1) Mark F. Dyer, Op. cit, p. 108.

(2) Marion Johnson, Op, cit, p. 100.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

الصيني الوافد عبر مالطا والأرياح من بلغاريا عبر الأستانة وشرق أوروبا والخرز والجواهر وكميات محدودة من الأدوات المعدنية وبعض الأسلحة والذخيرة التي أصبح تصديرها محظوراً بالنسبة إلى ليبيا.[1]

وفي عام 1897م، قام القنصل العام البريطاني باعداد قائمة بحجم التجارة المرسلة من طرابلس عن طريق القوافل التجارية وكانت قيمتها الاجمالية 54766 جنيهاً إسترلينياً تمثل المنسوجات القطنية البريطانية أكثر من نصف هذه القيمة تقريباً، أما المنسوجات النمساوية فقيمتها 2210 جنيهاً إسترلينياً وقيمة الحديد الوافد من فرنسا وألمانيا قدر بما قيمته 560 جنيهاً إسترلينياً بالإضافة إلى 6716 جنيهاً إسترلينياً قيمة خام الحديد المستورد من إيطاليا وفرنسا[2] وأكد القنصل أن 84% من هذه البضائع المرسلة من طرابلس متجهة إلى كانو.[3]

عند الاحتلال البريطاني لنيجيريا، فرض الحاكم العام البريطاني لوجارد ضرائب باهظة على تجارة القوافل القادمة من طرابلس،[4] وبالرغم من ذلك، فإنه وجد في عام 1904م أن بضائع طرابلس التي فرضت عليها الضريبة بلغت 156 طناً وإشتملت على المنسوجات الإنجليزية والخرز والسكر والمرايا والأبر والخردوات وكميات كبيرة من الورق.[5]

لقد حاول قنصل بريطانيا في طرابلس تحديد حجم الواردات والصادرات وبالرغم من وجود بعض الإحصائيات الرسمية التي تحاول

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) P. Staudinger, 1m Herzen der Haussalander, Berlin, 1891, p. 616.

(5) Ibid.

تحديد هذا الحجم فإنه كان من المستحيل التأكد من صحة البيانات الواردة في هذه التقارير، خاصة قبل تسعينات القرن التاسع عشر، وذلك لأن أغلب واردات طرابلس كانت تأتي عبر مالطا التي تقوم هي أيضاً بنفس المهمة بالنسبة لتونس.[1] وبعد تلك الفترة أي في تسعينات القرن التاسع عشر أصبحت هنالك أرقام وإحصائيات منفصلة بالنسبة لواردات طرابلس من ما وراء البحر المتوسط وكانت معظم الواردات تمثل المنسوجات القطنية البيضاء والرمادية والمطبوعات.[2]

أشار الرحالة جوزيف تمسون في عام 1886م إلى أنه كانت هنالك تجارة أوروبية واسعة عبر طرابلس إلى ما وراء الصحراء تتمثل في الملابس والخردوات والأدوات المعدنية،[3] وكتب القنصل العام البريطاني جاقو تقريراً في عام 1897م أوضح فيه أن واردات طرابلس من الشمال كانت في تدهور مستمر منذ عام 1863م لبضعة سنوات، وذلك نتيجة للتسهيلات التي وفرت بسبب استخدام الممرات المائية على نهر النيجر وبنيوي والتي مرت عبرها البضائع الأوروبية مباشرة متخطية الطرق الصحراوية المنطلقة من طرابلس جنوباً.[4]

ولكن هنالك تقارير تشير إلى عكس ذلك مؤكدة أن الصادرات والواردات عبر طرابلس وصلت أعلى أرقامها في عام 1873م واستمرت لمدة عشرة سنوات،[5] وأعلن القنصل العام جاقو «ان تجارة قوافل

(1) Marion Johnson, Op. cit, p. 102.

(2) Ibid.

(3) J. Thomson, «Niger and Central Sudan Sketches», Scottish Geographical Magazine (1886), p. 595.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

طرابلس كانت في أزهى أيامها غير أن التسهيلات الحالية التي منحت عبر الممرات المائية لنهرالنيجر ستلحق الضرر بهذا الازدهار وستؤدي في النهاية إلى كسادها».[1]

وكتب جاقو في عام 1900م «أن تجارة قوافل طرابلس سيحيق بها الفشل الذريع في المستقبل القريب بسبب تواجد الشركات البريطانية والألمانية والفرنسية في الجنوب، حيث توفر تسهيلات إضافية للتجارة التي عبرت الممرات المائية لنيجر وبنيوي».[2]

ولذا فإن تجارة الصحراء في أواخر القرن التاسع عشر حكم عليها بالموت نتيجة للصراع الدولي غير أن الضابط الفرنسي مول Moll الموجود في زندر اكتشف أن كانو ما زالت تصلها البضائع الأوروبية عن طريق الصحراء وعبر زندر نفسها.[3] ولذلك، اقترح لحكومة فرنسا أن تسيطر على تجارة بلاد السودان والطرق المؤدية لها مشيراً إلى «... إن احتلالنا لمنطقة النيجر حتى تشاد سيمكننا من إيجاد منفذ لمنتوجاتنا ومورد للمواد الخام لصناعتنا وسيتحقق هذا الهدف بربط هذه المناطق بفرنسا لصالح تجارتها والسيطرة على الطرق التجارية التي كانت توزع عن طريقها منتجات الصناعات الأوروبية».[4]

ويذكر غروته أن البضائع الأوروبية في القرن التاسع عشر تشتمل على القهوة والشاي والسكر والأدوية والأقمشة والأسلحة والبارود والمصنوعات الزجاجية واللؤلؤ وكذلك المصنوعات الحديدية من سكاكين

(1) Marion Johnson, Op. cit, p. 98.

(2) Ibid, p. 99.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

وإبر وغيرها يأتي ثلثها من ألمانيا، وأن طرابلس تمثل مستودعاً رئيساً لهذه البضائع تسويقاً وتصريفاً.[1]

وأشهر سلع العبور المتجهة جنوباً النحاس وبعض المعادن والملابس والخرز وبعض المنتوجات الجاهزة وكان النحاس يأتي طرابلس من أستنبول في شكل أقراص وسبائك وقصاصات وكذلك من البندقية وليفرنو[2] ويقدر القناصل الأوروبيون أن أكثر من ألف قنطار من النحاس تستورده طرابلس سنوياً من استنبول وحوالي 200 أو 300 قنطاراً من إيطاليا.[3]

وفي طرابلس يتم صهر النحاس الخام القديم في شكل سبائك ملائمة لتجارة القوافل الصحراوية[4] ومع النحاس ترسل الأواني والخردوات جنوباً إلى مرزق ومناطق فزان الأخرى وغدامس،[5] وأحياناً، هذه المناطق تأتيها مباشرة هذه السلع عبر الطرق التجارية الأخرى من تونس والقاهرة.[6] وفي النهاية، كان معظم النحاس يتجه عبر مرزق إلى أسواق تبستي وبرنو وبلاد الهاوسا حيث يقوم الصناع المحليون هناك بصناعة الحلق والأسوار، خاصة في أسواق برنو. كما أن سلطان برنو كان يضرب عملته من النحاس،[7] وفي الحقيقة، أن النحاس أصبح له قيمة ثابتة وأصبح تقام على أساسه درجة الثراء ومقايضة

(1) L. H. Grothe, Op. cit, p. 24.
(2) Mark F. Dyer, Op. cit. p. 109.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) Ibid.
(6) Ibid, p. 110.
(7) Ibid.

السلع.[1] وهنالك القصدير الذي يجلب معظمه من ليفرنو وسبائك الحديد من السويد عبر ليفرنو.[2]

ومن المعادن الهامة، التي كان يتاجر فيها بدرجة محدودة في مرزق هي، معدن الفضة ومعظمها من تالر ماريا تيريزيا العملة النمساوية الواسعة الانتشار في البحر الأبيض المتوسط. كما يستخدمها سكان الصحراء وبلاد السودان كعملة ويصهرونها لتصنع منها الأحلاق والسلاسل ومجوهرات للزينة.[3]

أما الملابس التي تأتي إلى مرزق والمناطق الصحراوية الأخرى، فكانت معظم الصوفيه منها تصنع في إنجلترا ونابولي وتستوردها طرابلس عن طريق ليفرنو وبعضها يأتي إلى فزان عن طريق الاسكندرية.[4] وكان منشأ الملابس القطنية والحريرية أما أزمير أو الاسكندرية،[5] فالملابس البيضاء أحياناً تصبغ بصبغة حمراء أو زرقاء أو في شكل ألوان أخرى لتلبي ذوق أهل مرزق وفزان وتلك المناطق الصحراوية الأخرى. وفي عام 1767 م، استوردت طرابلس من أزمير 20 ألف قطعة من الملابس القطنية البيضاء وتم إرسال حوالي سبعة آلاف منها إلى غدامس ومرزق بفزان.[6]

وكان معظم الخرز، يأتي من جنوا وأحياناً يأتي الكثير منه عبر الطرق البرية من تونس والاسكندرية.[7] ويقول تقرير إنجليزي صادر

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Ibid, p. 111.
(4) Ibid.
(5) Ibid, p. 112.
(6) Ibid.
(7) Ibid, p. 113.

1767 م وتقرير فرنسي 1780 م أن طرابلس وحدها تستورد ملايين عديدة من الخرز سنوياً،[1] ويعتبر الخرز سلعة رائجة ومرغوبة في ما وراء الصحراء. ولذا كان يحمل جنوباً إلى مرزق وغدامس لأسواق ما وراء الصحراء كما أن الأسلحة[2] النارية وما يتعلق بها من بنادق ومسدسات وذخيرة تمثل سلع لها قيمة في التجارة الصحراوية ويأتي معظمها عبر غرب ليبيا[3] أما السلع الأخرى، مثل المرايات والمسامير والأبر والمقصات والسكاكين وكذلك السلع الكمالية مثل الدخان كانت تستورد أساساً من تركيا عبر ميناء أزمير[4] وكانت التوابل تأتي إلى طرابلس عبر ليفرنو[5] لكن كميات قليلة من القهوة والشاي تستوردها طرابلس وتحرص على عدم إعادة تصديرها إلى بلاد السودان وتستهلك محلياً داخل الإيالة ولا تصل إلا كميات قليلة إلى مرزق والأسواق الدخلية الأخرى.[6] ويلاحظ وجود اختلاف في المعلومات بين غروته وبين Zimmerer ، فيما يتعلق بأنواع السلع الأوروبية المرسلة عبر طرابلس ومرزق والواحات الليبية الأخرى إلى بلاد السودان والتي يمثل حجم المنتجات الألمانية ثلثها.[7]

---

(1) Ibid.

(2) Ibid, p. 115.

(3) Joseph Smaldone, «The Firearms Trade in The Central Sudan in The Ninetteenth Century» in Aspects of West African Islam, ed. Daniel F. Mc Call and Norman R. Bennett, Boston: Boston University African Studies Center, 1971, p.p. 154 - 155.

(4) Mark F. Dyer, Op. cit, p. 116.

(5) Ibid.

(6) Ibid, p. 117.

(7) H. Zimmerer, Op. cit, p. 1 - 3.

وبالرغم ما تستورده إيالة طرابلس الغرب من منتجات ألمانية متنوعة، فإنه لا يوجد تبادل دبلوماسي بين الطرفين أي على الأقل لا توجد قنصلية ألمانية في طرابلس تشرف على هذه المصالح الألمانية المتطورة[11] وأهتم De Mathuisieux بالمنتوجات البريطانية التي تنقلها القوافل التجارية لبلاد السودان، حيث أشار إلى أن المنتوجات القطنية تأتي على رأس قائمة السلع ثم المواد العطرية بأنواعها[12] وأعطى كتاب تجارة القوافل ودورها الحضاري تصوراً دقيقاً وهاماً للسلع التجارية التي كانت تحملها القوافل التجارية المنطلقة بعضها من أسواق الشمال عبر مرزق إلى أسواق بلاد السودان الأوسط والغربي سواء أكانت من منتجات الشمال أو تلك التي استوردت من الأسواق الأوروبية أو شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن هذه السلع، ما يلي:[3]

1) الأقمشة بأنواعها المختلفة صوفية كانت أم قطنية أو حريرية.

2) الأسلحة المختلفة والبارود، وهي سلع وجدت رواجاً منقطع النظير لحاجة حكام بلاد السودان لكميات منها لاستخدامها في حروبهم المستمرة والمتصلة بين بعضهم بعضاً وتشمل هذه الأسلحة إلى جانب الأسلحة النارية الدروع والخناجر والسهام والأقواس والنشاب وأنواع الأسلحة البيضاء المختلفة.

3) الأدوات الحديدية ومن بينها القدور والأمواس والسكاكين والأبر والمصنوعات النحاسية وأهم مصدر لهذه المنتجات الأسواق الأوروبية.

---

(1) Ibid, p. 3.

(2) H. M. de Mathuisieux. A travers La Tripolitanie. Paris 1913, p. 98.

(3) يحيى بو عزيز، المرجع السابق، ص ص. 134 - 135.

4) المصنوعات الجلدية كالسروج والألجمة ومهامز الخيل والبغال.

5) المصنوعات الزجاجية والخردوات المختلفة بالإضافة إلى أدوات الزينة كالروائح العطرية. ومواد الصباغة والذهب والفضة وغيرها.

6) الورق والكتب التي راجت تجارتها نتيجة لتأثير الثقافة العربية الإسلامية الكبير على المجتمعات الأفريقية فيما وراء الصحراء.

7) الخيل والبغال التي تضاعفت أثمانها لاستخدامها في الحرب والسلم وفي النقل كذلك.

أما ريتشاردسون، فأكد أن الأقمشة والملابس تأتي في صدارة ما يستجلبه أهل السودان من أوروبا ولاحظ أنها يغلب عليهما الذوق الإفريقي المنحصر في الألوان الزاهية كاللون الأحمر والأصفر والأخضر الباهت القيمة الرخيصة.[1]

4 ـ سلع العبور من الجنوب إلى الشمال:

السلع الوافدة من جنوب الصحراء يجب أن تتوفر فيها شروط الترحيل والتسويق التي تتوفر في السلع الوافدة من الشمال إلى الجنوب، أي أن يحصل عليها بسهولة وبأسعار رخيصة في الأسواق الصحراوية أو في أسواق بلاد السودان وتتحمل مشقة الرحلة الصحراوية الطويلة وتكون نادرة في منطقة حوض المتوسط وأن يكون سعرها أكثر إرتفاعاً من الجنوب حتى تكون مجزية السعر. ونسبة لوجود سفن كافية للترحيل وأسواق للتسويق بالجملة، فلا حاجة لتقسيم هذه السلع إلى وحدات صغيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض التجار يفضلون توزيع سلعهم مجزأة.[2]

---

(1) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 386.

(2) Mark F. Dyer,Op. cit, p. 117.

وكانت القوافل التجارية التي تنطلق من المدن الليبية على سواحل البحر المتوسط وأهمها مدينة طرابلس ينظمها في أغلب الأحيان تجار عرب مسلمون، كما هو الحال في المناطق الأخرى من شمال أفريقيا وهذه القوافل تنطلق إلى المناطق الصحراوية وبلاد السودان الأوسط والغربي لجلب أهم ما تنتجه تلك المناطق. ولفت نظر بوهين صادرات الملح من توديني وبلما الواقعة في غرب الطريق الذي يربط فزان ببرنو[1] غير أنه أشار إلى أن ملح توديني كان يختلف عن ملح بلما، وذلك لأنه يستخرج عن طريق الحفر الذي يقوم به الرقيق، وهو في شكل حجارة يتم تكسيرها على هيئة مكعبات ذات أحجام مختلفة.[2]

وفي الوثيقة رقم (89) ، وهي عبارة عن رسالة من متصرف فزان إلى الولاية (طرابلس) يبين فيها أن أهل ملاحة كاوار القريبة من لواء فزان يطلبون الدخول في حظيرة الباشا وحمايته.[3] لكن، رفض الباشا الطلب بحجة أن الطريق غير آمن بسبب وجود قبائل وعشائر لا تخضع للقوانين ولا تتبع أية دولة، فضلاً عن الأزمة المالية التي تمر بها الدولة العثمانية. وقد أوصى بضرورة إستمالة هذه القبائل القاطنة على الطريق الرابط ما بين فزان والملاحة.[4]

ويحدد كورو بعض صادرات الجنوب التي تنقلها القوافل التجارية عند انطلاقها شمالاً في طريق العودة وأهمها جلد الماعز المصنوع (الفيلالي) والمصنوعات الجلدية المختلفة وريش النعام والتبر وكان العاج

---

(1) A. A Boahen, Op. Cit, P. 123.

(2) Ibid, p. 124.

(3) أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص. 145.

(4) المرجع نفسه.

يعتبر من أهم هذه السلع وأكثرها عائداً وربحاً وفيراً وتعد نيجيريا المصدر الرئيسي للعاج وريش النعام.[1]

وكانت مرزق وغات المعبرين الرئيسين اللذين يصدران من خلالهما منتجات نيجيريا وبرنو إلى طرابلس ومنها إلى أوروبا وأفاد كورو أن قيمة العاج الذي تم تصديره إلى أوروبا عن طريق طرابلس بلغ نصف مليون ليرة خلال الأعوام العشرة أي ما بين عامي 1862 م 1872 م[2] فازدادت هذه القيمة إلى حوالي تسعمائة ألف ليرة خلال السنوات العشرة التالية أي 1872 - 1882م،[3] وبعد، تلك الفترة إنحدرت هذه الصادرات إلى أدنى مستوى فيما بين عامي 1882 م - 1892 م ولم تتعد 450 ألف ليرة تقريباً.[4] والجدير بالذكر أن سلطات الجمارك في مرزق تفرض على العاج وسلع العبور الأخرى 3% من قيمتها، حيث تضاف إليها عند وصولها إلى طرابلس ضريبة جديدة بنسبة 12%، ما عدا «ضريبة الرقيق التي كانت حوالي 10%»[5]

تناول جيمس ريتشاردسون في كتابه ترحال في الصحراء البضائع الواردة من بلاد السودان الأوسط والغربي في أواخر أربعينات القرن التاسع عشر وحصرها في الرقيق والعاج ونبات السنا وقدر إجمالية قيمة هذه السلع المعنية بحوالي 60 ألف دولار خلال الفترة 1845 م 1846 م، وذلك قبل وصولها إلى الأسواق الأوروبية التي تتضاعف فيها هذه

(1) فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص. 107.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

(5) Herman Wagner (Ed.), Schilderung Der Reisen und Entedeckungen des Dr. Eduard Vogel in Central - Afrika, Leipzig, 1860, p. 101.

القيمة[1] ويأتي بعد السلع الثلاث المذكورة حسب الأهمية ريش النعام والجلود ومن بعدها في الأهمية تجيء سلع سودانية الطابع متنوعة كالأدوات المنزلية مثل الملاعق والحقائب وقرب الماء، فضلاً عن بعض الأسلحة البيضاء كالسيوف والخناجر والرماح... إلخ.[2] والجدير بالذكر، أن معظم الأسلحة المعدنية كانت تصنع في منطقة الأير ويتم تسويقها في مناطق طوارق غات وتوات وكذلك، كانت تجارتها رائجة لدى أهالي مرزق.[3]

وتمثل بلاد السودان الأوسط والغربي ومنطقة الأير مصدرين أساسيين لبعض مواد السلع التموينية لسكان المناطق الصحراوية ومن بينها غدامس وغات ومرزق،[4] ومن هذه السلع، السمن والقصب والذرة الغانية المعروفة باسم (القافولي) وقد اشتهرت الأير بصناعة الجبن واللحوم الجافة وبتزويد هذه المناطق ببعض الحيوانات الحية مثل الأغنام.[5] واشتهرت بلاد السودان الأوسط خاصة منطقة كانو بشمال نيجيريا بصناعة المنسوجات القطنية وكانت تلبي أكثر من نصف ما يحتاجه سكان مرزق من الأقمشة والتي كانت معظم ألوانها تميل إلى اللون الأزرق الغامق ويليه الأزرق الباهت، حسب ذوق أهالي تلك المناطق.[6]

لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة لصادرات بلاد السودان والمناطق الصحراوية.، وقد حاول بعض القناصل الأجانب تقدير حجم هذه

(1) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 385.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه، ص. 386.

الصادرات ويبدو أن هذه التقديرات لم تكن دائماً صحيحة[1] ولذا، كان من العسير تقدير حجم سلع العبور التي تمر عبر مرزق وأشار القنصل الفرنسي في طرابلس إلى أن التجارة الصحراوية كانت مزدهرة خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر، نتيجة إلى حاجة الأوروبيين إلى ريش النعام.[2]

لكن بعد عام 1875 م، كان يعتقد أن التجارة ظهر فيها تدهور مستمر حتى نهاية القرن وهذاالتفسير إعتمد على المصادر العربية المغربية التي تقول ـ حسب ما أورده بوهين ـ أن التجارة عبر ثلاث طرق رئيسة غرب برقة قد وقفت تماماً في نهاية القرن التاسع عشر،[3] وتبنى هذا الرأي بوفيل الذي تنبأ بفكرة تحويل التجارة الصحراوية التي كانت تمر من السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط إلى بلاد السودان الأوسط والغربي.[4] وكانت تكلفة عبور السلع الواردة من تلك المناطق عن طريق القوافل التجارية مرتفعة، إذ تتراوح ما بين 40:35 جنيه إسترليني للطن الواحد[5] ولذلك، كان من الصعب تحقيق أرباح في هذه البضائع عدا البضائع ذات العائد المجزي مثل العاج وتراب الذهب والرقيق.

لقد حاول قناصل بريطانيا في طرابلس تحديد حجم وارداتها من بلاد السودان الأوسط والغربي وتشمل الصادرات من الجنوب إلى الشمال حسب أهميتها، ما يلي:

(1) Marion Johnson, Op. cit. p. 97.

(2) Ibid, p. 96.

(3) A. A. Boahen, Op. cit, p. 111.

(4) E. W. Bovill, Cravans of the Old Sahara, London, 1933, p. 246.

(5) Marion Johnson, Op. cit, p. 98.

أ ـ الرقيق:

كان الرقيق يمثلون أهم سلعة مجزية بالنسبة لتجارة القوافل حتى أن القنصل العام البريطاني في طرابلس بالغ في تقديره في عام 1858 م، حين قال أن تجارة الرقيق كانت تشكل «أكثر من ثلثي قيمة كل تجارة القوافل»[1] وكان معظم الرقيق الذين يتم تداولهم في المعاملات التجارية، إما أسرى حرب أو يتحصل عليهم عن طريق الغارات أو الاصطياد[2] ومن أهم أسواق الرقيق في شمال أفريقيا التابعة للدولة العثمانية: المراكز الصحراوية الداخلية مثل مرزق وغات وغدامس وجالو[3] والتي كانت تزودها روافد رئيسة من مصادرها برنو ووداي وبلاد الهاوسا في شمال نيجيريا. وتعد طرابلس أهم مستودع للرقيق تعتمد عليه السلطات العثمانية في الشمال الأفريقي، وذلك قبل إصدار السلطان العثماني مرسومة لوالي أيالة طرابلس الغرب في عام 1848 م يأمره فيه بتحريم المتاجرة في الرقيق والالتزام التام بتنفيذ نص المرسوم السلطاني بصراحة.[4]

وقد لوحظ أن تجار الرقيق كانوا يرافقون القوافل التي تنطلق من طرابلس إلى الدواخل وصولاً إلى المراكز التجارية الصحراوية والسودانية. وعادة ما كانت تنطلق هذه القوافل على مرحلتين من أكتوبر إلى مارس حتى تصل إلى هناك قبل فصل الأمطار والتي تبدأ في بلاد السودان في يونيو. وكان تجار الرقيق يجهزون سلعتهم من الرقيق بمجرد وصول القافلة حتى تتمكن من العودة إلى طرابلس ما بين يوليو وسبتمبر. وبعضهم

(1) A. a. Boahen. Op. cit, p. 127.

(2) Ibid.

(3) E. R. Toledano, The Ottoman Slave Trade and Its Suppression 1840 - 1890, Princeton, 1982, p. 49.

(4) A. A. Boahen, Op. cit, p. 150.

يغادر بلاد السودان بعد إنتهاء فصل الأمطار ليصل طرابلس خلال فصل الربيع وكانت القوافل التجارية التي تربط طرابلس بالدواخل والتي تصطحب معها الرقيق يشرف عليها بصفة رئيسية الطوارق والتبو. وكان الطوارق يحمون القوافل الكبيرة الوافدة من كانو حتى لا تتعرض للمخاطر. أما التبو فكانوا في حماية تلك القوافل الوافدة من برنو ووداي. وقد أشار ديكسون إلى أنه التحق بقافلة في طرابلس في عام 1873 م كانت تضم 245 جملاً و 85 رجلاً مسلحاً.[1] وبالرغم من أن تجار الرقيق كانوا يحرصون على أن يصل معظم رقيقهم أحياء لأسواق النخاسة، فإن نسبة الوفيات بينهم كانت مرتفعة وقد تتراوح أحياناً ما بين 7% إلى 40%،[2] ويعود السبب في ذلك إلى بعد المسافات وشح الماء والطعام وقسوة الطبيعة وتفشي الأمراض.

وهنالك ملاحظة جديرة بالاعتبار وهي أن قوافل الرقيق كانت أحياناً تبيع بعض رقيقها لقافلة أخرى في الطريق وأحياناً تواصل مسيرتها إلى مرزق أو غدامس مثلاً لمقابلة تجار الرقيق الوافدين من مدن سواحل البحر الأبيض المتوسط حيث تتم عملية البيع والشراء.

أما بعد حظر تجارة الرقيق، فكان النخاسون يسيرون في مجموعات صغيرة تفادياً لمراقبة السلطات حتى يتمكنوا من الوصول للأسواق المحلية أو الأتصال بالتجار المصدرين إلى مناطق شمال البحر المتوسط وشرقه[3] وغالباً ما كانت تجارة الرقيق تتم ليس عن طريق المقايضة، بل بالعملة نقداً خاصة بعد تنفيذ قرار الحظر[4] أما أسعار الرقيق التجارية، فكانت تحتسب

(1) E. R. Toledano, Op. cit, p. 29.

(2) Ibid.

(3) Ibid, p. 30.

(4) Ibid, p. 49.

على أساس القيمة بالقروش العثمانية، بالرغم من أن بعض العملات الأوروبية كانت مستخدمة أيضاً. فقد كانت أسعار الرقيق في غات ومرزق وغدامس أيام الحظر أقل من طرابلس بحوالي 50% ، نسبة لأن تجار الرقيق يضيفون إلى جانب المغامرة تكلفة الترحيل وأتعاب المرشدين وإعاشة الرقيق خلال الرحلة الطويلة التي ربما تمتد إلى حوالي عشرين يوماً، فضلاً عن المخاطر التي قد تؤدي إلى وفاة عدد منهم في الطريق.[1]

ومن أصناف الرقيق التي وجدت رواجاً في أسواق مرزق وطرابلس وبعض مناطق الشمال الأفريقي وحوض المتوسط النساء الصغيرات السن اللاتي يستخدمن خدماً في المنازل وعشيقات لأسيادهن وكذلك كان بعض المخصين من الرجال قيمتهم عالية لاستخدامهم في الاشراف على الحريم[2] وأشهر المصادر لهذين الصنفين مناطق حوض تشاد وشمال الكمرون وغرب نيجيريا[3] وكان معظم الرقيق المجلوب إلى مرزق يأتي من حوض تشاد. ولذا كانت برنو المصدر الرئيسي الذي يمول مرزق وطرابلس بالرقيق، وبمجرد وصول الرقيق المجلوب بواسطة القوافل التجارية الوافدة عبر طريق برنو - طرابلس، يتم تصدير معظم الأرقاء خارج ليبيا والأقلية منهم يباعون في الأسواق المحلية الليبية.[4]

وأما بالنسبة للرقيق المصدر خارج ليبيا، فإن السفن الفرنسية وبعض السفن الأوروبية الأخرى كانت تستأجر لحملهم إلى مناطق مختلفة، ومنها منطقة شرقي البحر المتوسط. وتشير التقارير أن أزمير وكانيه

(1) Ibid, p. 77.

(2) Marion Johnson, Op. cit, p. 118.

(3) Louis Brenner, The Shehus of Kukawa: A History of the Al-Kanemi Dynasty of Bornu, Oxford: Clarendon Prees, 1973, p. 25.

(4) Marion Johnson, Op. cit, p. 120.

في جزيرة كريت وباتراي في اليونان كانت من أهم مراكز استقبال الرقيق المصدر من ليبيا،[1] وهناك أسواق أقل أهمية مثل أثينا في اليونان وجربة في تونس وعدد من موانئ بحر إيجه.[2] وتعد استنبول سوقاً رئيساً لتجارة الرقيق في الدولة العثمانية[3] وهناك قنوات لتصدير الرقيق من مرزق شرقاً إلى مصر ومن أهم طرق الرقيق البرية التي تربط فزان بالقاهرة الطريق عبر أوجلة وسيوة. وكان تجار قرية المجابرة بالقرب من أوجلة هم التجارة الرئيسيين على طول هذا الطريق يشترون الرقيق من سوق مرزق في فزان ويأخذونهم إلى واحتهم لبيعهم في القاهرة.[4] وكان الرحالة الألماني هورنمان قد رافق قافلة للمجابرة متجهة من القاهرة إلى مرزق عام 1798 م. ولاحظ أن معظم تجار هذه القافلة كانوا يحتفظون لأنفسهم بمنازل وزوجات في ثلاث نقاط رئيسة هي: كرادسة خارج القاهرة، ومجابرة بالقرب من أوجلة ومرزق في فزان[5] وتشير المصادر المتوفرة إلى أن ما بين 1000 - 3000 آلاف من الرقيق يتم تصديرهم سنوياً إلى منطقة شرقي المتوسط عبر طريق طرابلس.[6]

وتشير الإحصائيات أن طرابلس تصدر كمتوسط 2000 من الرقيق سنوياً الفا في السنة الكاسدة وثلاثة آلاف في سنة الرواج.[7] وتشير الإحصائيات المتوفرة عن طريق فزان ـ أوجلة ـ القاهرة أن تجارة الرقيق

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) E. R. Toledano, Op. cit, pp. 51 - 54.

(4) Marion Johnson, Op. cit, p. 122.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid, p. 124.

كانت الأكثر رواجاً وانتظاماً بالنسبة للسلع الأخرى المتجهة شرقاً من مرزق.[1] وتفيد التقديرات المعقولة حول عدد الرقيق المصدر سنوياً عبر هذا الطريق حوالي 500[2] غير أن هذا العدد كان يتذبذب زيادة أو نقصاً حسب ما يتوفر في سوق مرزق.[3] وفي منتصف القرن التاسع عشر كان متوسط قيمة الرقيق بالنسبة للجنسين حسب تقديرات السلطات العثمانية الجمركية بحوالي الفين قرشاً. ولكن بعد حظر تجارة الرقيق 1857 م، يقال أن قيمة الرقيق في طرابلس إرتفعت بدرجة كبيرة، فكانت الجارية السوداء تقدر قيمتها ما بين 4000, 5000 آلاف قرشاً.[4] كما كانت قيمة الضرائب والجمرك التي تفرض على الرقيق يحتسب متوسطها بالنسبة للفرد الواحد على أساس 9% من قيمته يضاف إليها 10% كضريبة إضافية[5] وسمية الضريبة التي تفرض على إستيراد الرقيق بمجرد وصولهم إلى طرابلس تقدر بحوالي 200 قرشاً على الشخص الواحد.[6]

ب ـ تقديرات تجارة الرقيق وحجمها خلال القرن التاسع عشر:

يرى جيمس ويللارد أن حوالي 5000 آلاف رقيق كانوا يأتون سنوياً عن طريق فزان وحدها من منطقة بحيرة تشاد وأن نصف هذا العدد يتعرض للهلاك، الأمر الذي أدى إلى نضوب معين هذه المنطقة من السكان

---

(1) Ibid, p. 126.

(2) ibid, p. 127.

(3) Ibid.

(4) E. r. Toledano, Op. cit, p. 64.

(5) Ibid, p. 68.

(6) Ibid, p. 69.

بمجيء مطلع القرن العشرين[1] كما يؤكد أن أهم طرق إستجلاب الرقيق طريق برنو طرابلس الذي يبدأ من بحيرة تشاد - بلما - مرزق - طرابلس.[2]

ولقد كانت القوافل التي تعبر هذا الطريق المذكور خاصة من بلما - مرزق ضخمة تضم آلاف الجمال والرقيق، وذلك لأن التجار كانوا يحرصون على السفر في جماعات تأميناً لسلامتهم وكل ما كان يخشاه تاجر الرقيق هو غارات العشائر البدوية التي يعبر أراضيها ولم يكن يخاف من الموت عطشاً لأنه كان يحمل ما يكفي حاجته من الماء، بعكس الرقيق الذين كانوا يسيرون على الاقدام ويعانون الموت من شح المياه[3] وبالنسبة لتموينات الرقيق الغذائية، فعادة أنها لم تكن كافية لسد متطلباتهم من الطعام أثناء رحلتهم الطويلة، وذلك لأن معظم تجار الرقيق لا يمتلكون المال اللازم لتلبية شراء إحتياجات رقيقهم من الغذاء وكانت الوجبة التي تقدم للرقيق لا تتعدى بعض التمر في الصباح وقليلاً من القصب الذي تقوم الجاريات بطهيه في المساء.[4]

ويفيد تقرير وكيل القنصل البريطاني في مرزق بأن بعض قوافل الرقيق تتجه من فزان إلى مصر مباشرة لكن التقديرات عما تحمله من الرقيق لم تكن دقيقة[5]

ويذكر ريتشاردسون اعتماداً على الاحصائيات التي زوده بها

---

(1) جيمس ويللارد، الصحراء الكبرى، الطبعة الأولى، طرابلس: مكتبة الفرجاني، 1976، ص. 156.

(2) المصدر نفسه، ص. 157.

(3) المصدر نفسه، ص. 158.

(4) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 492.

(5) E. R. Toledano, Op. cit, p. 213.

قاقليوفي وكيل القنصل البريطاني في مرزق أن تجارة الرقيق الوافدة من منطقتي برنو وبلاد السودان الأوسط والغربي عبر مرزق يقدر حجمها بالأرقام خلال الأعوام الثلاثة التالية، كما يلي:[1]

«1843 م	:	2200
1844 م	:	1200
1845 م	:	1100»
المجموع		4500

ويلاحظ من الاحصائيات المذكورة أعلاه وجود تناقص سنوياً في أعداد الرقيق الواردة عبر مرزق وهذا يرجح حجة ما ذهب إليه قاقليوفي حين عزا ظهور مؤشر إضمحلال هذه التجارة إلى عدم إستتباب الأمن في طريق برنو مرزق بسبب النزاع بين أولاد سليمان والعثمانيين.[2]

وقد أعطى Toledano إحصائيات دقيقة وهامة حول عدد الرقيق الوارد لمدينة مرزق وعبرها، وهي كما يلي:[3]

1 - عام 1842 م 2384 عبروا عن طريق مرزق.

2 - عام 1852 م 2458 وصلوا إلى مرزق وبعضهم أرسل إلى مصر.

3 - عام 1853 م 2609 وصلوا إلى مرزق.

4 - عام 1854 م 2900 وصلوا مرزق.

التقديرات المذكورة أعلاه تكشف حجم تجارة الرقيق قبل تنفيذ قرار الحظر في الدولة العثمانية عام 1857 م. والمعروف أن هذه التجارة

---

(1) جيمس ريتشاردسون، المصدر السابق، ص. 499.

(2) المصدر نفسه.

(3) E. R. Toledano, Opo. cit, pp. 82 - 83.

المشينة بعد تنفيذ الحظر لم تعد تشكل مصدر إيراد عام لإيالة طرابلس ومتصرفية فزان على وجه الخصوص.[1] وكان معظم الرقيق الوارد عبر مرزق يصدر عن طريق طرابلس وأحياناً عن طريق بنغازي أو يرسل إلى مصر مباشرة.

ففي عام 1842 تم تصدير 1424 من طرابلس.[2] كما صدرت طرابلس 1158 في عام 1853 م وكذلك 1408 في السنة التالية[3] وظلت ايالة طرابلس تصدر خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر من الرقيق حوالي 2000 رأس سنوياً حسب تقديرات Toledano.[4]

وبالرغم من محاولات حظر تجارة الرقيق، فإن مدينة مرزق ظلت تفد إليها قوافل الرقيق من بلاد السودان الأوسط والغربي وكان تجار الرقيق في مرزق يفضلون الرقيق المستجلب من بلاد الهوسا، حسب رأي التونسي مقارنة بالرقيق الوافد من برنو وواداي وباجرمي.[5] ولذا، ظلت صادرات طرابلس من الرقيق، خاصة في الخمسينات من القرن التاسع عشر تعتمد على رقيق بلاد الهوسا.

جـ - ريش النعام:

ومن أهم هذه الصادرات ريش النعام الذي أزدهرت تجارته في الثمانينات من القرن التاسع عشر[6] وبمجيء 1893 م، قلت كمياته

(1) Ibid, p. 70.
(2) Ibid, p. 84.
(3) Ibid, p. 85.
(4) Ibid, p. 90.
(5) El-Tounisi, Op. cit, p. 558.
(6) Marion Johnson, Op. cit, p.p. 102 - 103.

نتيجة لاحتلال رابح بن الزبير لتشاد وكان هذا التناقص مؤقتاً.[1]

وهنالك وثيقة من مجموعة وثائق وكيل القنصل البريطاني في مرزق تحمل رقم (112) وتتحدث عن بعض السلع التي كات يتاجر فيها قاقليوفي ومن بينها طيور النعام وريشها وكان له عملاء يتعاملون معه في الوساطة التجارية ومنهم شخص يدعى علي بن حمد القنداوي الذي وجه هذه الوثيقة كخطاب منه إلى قاقليوفي وجاء فيها أن سلعة طيور النعام المرسلة للأخير كانت بقصد المتاجرة وليس من باب الاهداء.[2] كما أكد لقاقليوفي بأنه سيقوم بشراء المزيد من هذه السلعة ودفع ثمنها وارسالها له.[3]

ومنذ سبعينات القرن التاسع عشر، أصبح ريش النعام مرغوباً في أوروبا حسب الموضة. وأدى ذلك إلى ازدهار تجارته، حيث وصلت إلى الذروة ما بين عامي 1878 م، 1883 م.[4] وقدر القنصل الفرنسي أن صادرات طرابلس من ريش النعام المستورد من الجنوب في عام 1880 م بلغ ما قيمته 300 ألف جنيه استرليني، في حين لم تتناقص هذه الصادرات ولم تزد بعد عام 1885 م عن مئة ألف استرليني.[5] وكان متوسط التقديرات ما بين عامي 1878م 1887م 476,146 جنيهاً استرلينياً، حسب ما أعلنه القنصل البريطاني الذي أشار أيضاً إلى هبوط هذه القيمة في الفترة ما بين 1888 م - 1896 م إلى 55500 جنيهاً استرلينياً.[6]

(1) Ibid.
(2) الوثيقة رقم 112 مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية - قسم الوثائق والمحفوظات.
(3) المصدر نفسه.
(4) Marion Johnson, Op. cit, p. 104.
(5) Ibid.
(6) C. W. Newbury, «North African And Western Sudan Trade in the Nineteenth Century: a Reevaluation», J. Afr. Hist., VII, 1866, p. 239.

والجدير بالذكر، أنه جرت تجارة عكسية بالنسبة لريش النعام من بريطانيا إلى طرابلس بعد عام 1907 م ووصلت ذروتها في عام 1913 بما قيمته 10000 جنيهاً استرلينياً وكان معظمه يتم تصنيفه في طرابلس ويعاد تصديره إلى الأسواق الأوروبية ومن أهمها باريس ولكن من 1895 م إلى 1905 م كانت مالطا وطرابلس يصدران ما قيمته بين 5000 - 10000 جنيهاً استرلينياً سنوياً.[1]

وكانت معظم سلعة ريش النعام المصدر من برنو إلى الشمال تمر بمدينة مرزق وهناك تجار متخصصون يمارسون هذا النوع من التجارة ومنهم التاجر مختار حسان. كما أشارت الوثيقة رقم (5) المضمنة في كتاب وثائق تاريخ ليبيا الحديث إلى توفر سلعة ريش النعام في برنو بأسعار رخيصة، حيث أن سعر رطل الربدة يساوي إثنين أبو طير والأسود قيمته ستة أبو طير، في حين ـ تبلغ قيمة الأبيض منه خمسة عشرة أبو طير[2] وكذلك إلى تشجيع شيخ برنو الجديد أبو بكر لهذه التجارة بدرجة تضاعفت فيها الأرباح.[3]

وفي طرابلس كان يتم تصنيف آخر لريش النعام، حسب لونه وحسب كونه ذكراً أو أنثى ثم بعدها يوضع في طرود للتصدير للخارج.[4]

وتجدر الإشارة إلى أنه كان لبيض النعام إقبال تجاري أيضاً.[5]

---

(1) Ibid.

(2) احمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، وثيقة رقم 5 ص. 21.

(3) المرجع نفسه.

(4) أنتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص. 140.

(5) المرجع نفسه.

د ـ نبات السنا:

وهو من الأعشاب التي تستخدم أوراقه بصورة واسعة في أوروبا في مجال الطب لاستخراج الأدوية مثل دواء مسهل للمعدة ومضاد للجراثيم. وينبت هذا النبات في المناطق الصحراوية وبلاد السودان ولكنه يـزرع بكثرة في منطقة الأيـر والتبستي. فكانت الأمطار الصيفية التي تنزل في هذه المناطق المرتفعة تسبب فيضانات في أحواض الأودية حيث ينمو فيها نبات السنا[1] وكان طوارق الأير وتبو التبستي يحصدون أوراق السنا ويخرمونها بطريقة يستخدمون فيها جريد النخيل[2] وكانت الحزمة الواحدة يصل وزنها إلى نصف قنطار وكان معظم نبات السنا في تبستي يصدر عبر مرزق بفزان.[3] كما أن السنا بمنطقة الأير يتجه إلى غات وغدامس.[4]

أما في مرزق فقد كان سلطان أولاد محمد نفسه أكبر المتعاملين في تجارة هذا النبات[5] كما شجع قاقليوفي وكيل القنصل البريطاني في مرزق الأهالي بزراعة نبات السنا للاستفادة منه كعائد تجاري مجزي.[6] وكانت مدينة طرابلس تستقبل معظم صادرات المناطق الصحراوية وبلاد السودان من نبات السنا.[7] وتشير تقديرات القناصل أن الكمية المتجهة من مرزق وفزان إلى طرابلس تقدر ما بين 500 إلى 2000 قنطاراً

---

(1) Mark f. Dyer, Op. cit, p. 128.

(2) Ibid, p. 129.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

سنوياً[1] وكان التجار اليهود والإيطاليون في طرابلس يشترون السنا ويرسلونها إلى ليفرنو والبندقية ونابولي وجنوة لتوزيعها على أسواق أوروبا.[2] كما كان بعض هذا النبات يصدر إلى القاهرة عن طريق أوجلة.[3]

وتعتبر السنا المرسلة من غدامس أجود وأعلى سعراً من تلك التي تصل من تبستي[4] ويفيد مصدر أن حوالي 2000 قنطاراً من نبات السنا ترسل سنوياً من غدامس وحدها شمالاً إلى الساحل (لمدينة جربة) حيث يتولى التجار اليهود شحنها بالسفن إلى إيطاليا[5] وقد ذكر فوجل في عام 1853 م أن بلاد الأير كانت ترسل إلى مرزق حوالي 50 ألف رطل من أوراق السنا ولكن عندما فرضت سلطات الجمارك عليها ضريبة تقدر بحوالي 24% توقفت المتاجرة في نبات السنا، وبالتالي انخفضت قيمته حتى أصبح قيمة مائة رطل منه يعادل 25 قرشاً فضياً.[6]

هـ ـ العاج:

ويعد العاج من سلع العبور الهامة التي تمر عبر مرزق وافدة من برنو وكانت سلطات جمارك مرزق تفرض ضريبة 3% على قيمة العاج المرسل عبر هذه المدينة إلى طرابلس.[7] بياضه لامع وأكثر مرونة

(1) Ibid.
(2) Ibid, p. 130.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) Ibid.
(6) Herman Wagner, Op. cit, p. 101.
(7) Ibid.

لصناعة الأشياء الدقيقة[1] وقد لوحظ أن أنياب الفيلة في المناطق الأخرى من بلاد السودان الغربي أفضل بياضاً من تلك التي في برنو، فضلاً عن أنها أكثر صلابة.[2] وكانت واردات طرابلس من العاج الوارد إليها من ما وراء الصحراء يذهب معظمه إلى بريطانيا، حسب تقارير القنصلية البريطانية في السنوات الأخيرة من سبعينات القرن التاسع عشر، حيث وصلت جملة واردات العاج المصدرة عن طريق طرابلس بما قيمته 64000 ألف جنيهاً استرلينياً في عام 7781م،[3] وبعد ذلك، أشارت تقارير القنصلية ذاتها إلى حدوث تناقص مستمر في ثمانينات القرن التاسع عشر إلى أقل من 3000 جنيهاً استرلينياً. وبعدها ارتفعت القيمة إلى 3000 جنيهاً استرلينياً في عام 1877م ولم تتجاوز منذ عام 1894م عشرة آلاف جنيه سنوياً[4] وبالعكس لما ورد في تقارير القنصلية البريطانية المذكورة، فإن ميري (Mery) القنصل العام البريطاني قد أعطى تقريراً في عام 1892م مفاده أن واردات طرابلس السنوية من العاج من بلاد السودان الأوسط والغربي تقدر قيمته بحوالي 120 ألف جنيه استرلينياً.[5] ويبدو أن أرقام ميري مبالغ فيها، حيث أشارت أرقام مالطا التي كانت تتضمن صادرات وداي عن طريق بنغازي من العاج إلى تأرجح في قيمته التي بلغت 30 ألف جنيه استرلينياً في عام 1894م، و 7500 جنيهاً استرلينياً في عام 1896م و14750 جنيهاً استرلينياً في عام 1897م.[6] ولم يعطي أي مصدر موثوق به حجم العاج الوافد عبر مرزق

(1) كاكيا، المرجع السابق، ص. 140.
(2) المرجع السابق، ص. 141.
(3) Marion Johnson, Op. cit, p. 107.
(4) Ibid.
(5) Ibid.
(6) C. A. Robison, Hausaland, London, 1896, p. 133.

أو قيمته خلال القرن التاسع عشر لكن، كان من المؤكد أن معظم عاج بلاد السودان الأوسط المصدر منها يمر عبر طريق برنو طرابلس أي عبر مدينة مرزق.

و ـ الذهب:

ويشير غروته أن تراب الذهب المصدر من بلاد السودان إلى الشمال عبر أسواق الواحات الليبية الداخلية مثل مرزق وغدامس وغات يأتي من حيث الأهمية بعد تجارة الرقيق قبل تحريمها وبعد ريش النعام.[1]

ويورد عبد القادر جامي أن بعض القوافل التجارية القادمة من أواسط نيجيريا كانت تحمل معها تراب الذهب وسبائكه إلى أسواق مرزق.[2] وأكد ذلك أتوري روسي.[3]

ويعتبر الذهب من أهم سلع التجارة الصحراوية منذ عهد مملكتي غانا ومالي وسنغاي. وبمجيء القرن الثامن عشر تحول معظم تجارة الذهب إلى المصانع الأوروبية عبر ساحل غرب افريقيا، خاصة (ساحل الذهب) لكن ما زالت كميات كبيرة من هذا المعدن الثمين تجد طريقها شمالاً عبر الصحراء. وأغلب الذهب الذي يصل إلى ليبيا كان مصدره منطقة الأشانتي في غانا، حيث يتم تصديره عبر بلاد الهاوسا وبرنو[4] وكان الشريف محمد وهو تاجر فزاني مشهور في مرزق قد قام برحلة إلى

---

(1) L. H. Grothe, Op. cit, p. 23.

(2) عبدالقادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، طرابلس: دار المصراتي، 1974، ص. 93.

(3) أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ط 2، ترجمة وتقديم خليفة التليسي، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1990، ص. 445.

(4) Mark F. Dyer, Op. cit, p. 131.

داقوميا بشمال غانا للحصول على الذهب، حسب روايته إلى الرحالة الإنجليزي Lucas في عام 1788 م.[1]

وبالرغم من وصول كميات من الذهب إلى ايالة طرابلس، فإنه من الصعب تحديد حجم هذه الكميات وقيمتها لأنها كانت عبارة عن تبر ذهب تحزم في حقائب صغيرة، حسب رواية Lucas[2] وكانت تجارة الذهب تتم في سرية تامة لأن باشا طرابلس لم يكن يمنع الذهب فحسب، بل كان يصر على التجار أن يقوموا بالبيع له شخصياً إما بالدفع المؤجل أو بأسعار يحددها هو بنفسه[3] وخشية الإفلاس، كان بعض التجار يحاولون خديعة الباشا وجمركه، وبالتالي يربكون الملاحظين الأوروبيين في تحديد قيمة هذه التجارة.[4]

فقد أشار تقرير صادر من القنصل الفرنسي عام 1788 م إلى أن قافلة قادمة من فزان عبر مرزق كانت تحمل ألفي مثقال من تراب الذهب، علماً بأن المثقال يساوي 1/6 من الوقية[5] وكان القنصل الفرنسي قد أشار في تقرير سابق له إلى أن طرابلس وصلتها أكثر من 11 ألف مثقال من الذهب في تلك السنة جاءت سبع ألف عبر فزان و 4 من غدامس[6] أما القنصل الإنجليزي، فأشار إلى أن طرابلس كان يصلها 800 مثقال من تراب الذهب سنوياً، ومعظمه يأتي من غدامس. وأدعى أن فزان تستورد من طرابلس لكن بعض الملاحظين قد اختلفوا مع هذا

---

(1) Ibid.

(2) Ibid, p. 132.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid, p. 133.

(6) Ibid.

الـرأي[1] غير أن تقدير فنشر الصادر في عام 1788 م يذكر أن معظم الذهب الذي تستورده فزان كان يتم شراءه بواسطة تجار أوجلة الذين يبيعونه في القاهرة.[2]

وقد أكـد القنصل الفرنسي دى لنسى(Delancey) في تقرير له أن جزءاً كبيراً من الذهب الذي لا يقع في يـد سلطات باشا طرابلس كان يـجـد طريقه إلى البندقية وليفرنو[3] ومن المحتمل أن التجار اليهود الإيطاليين في طرابلس وكذلك في تونس والقاهرة كانوا يسيطرون على تجارة الذهب.[4]

5 ـ التجارة من الغرب إلى الشرق وبالعكس:

منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر، كانت هنالك قافلتان منفصلتان للحجاج تـمـر عبر غرب ليبيا سنوياً. وأكبرها قافلة المغرب التي يتجمع فيها الحجاج من المناطق المزدحمة بالسكان شمال جبال الأطلس في مراكش والجزائر وتونس والتي تمر بالمناطق الساحلية في شمال افريقيا مروراً إلى القاهرة، حيث تنطلق مع قافلة الحج المصرية وكانت قافلة الحج المغربية هذه تقف لفترة وجيزة في طرابلس، حيث تعد هذه الفترة موسماً تجارياً. وبعدها تستمر عبر الطريق الساحلي إلى منطقة خليج سـرت ومنها تـتـجه للمناطق الداخلية لتأخـذ طريق الواحات إلى أوجلة وسيـوة.[5]

---

(1) Ibid,

(2) Ibid, p. 134.

(3) Ibid, p. 135.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

أما قافلة الحج الثانية التي كانت تمر عبر غرب ليبيا، تـضـم الحجاج الصحراويين والسودانيين الوافدين من مناطـق جنوب الأطلس وما وراء الصحراء الكبرى ومعظم هـؤلاء كانوا يتجمعون في فـزان وينطلقون عبر طريق الواحات إلى القاهرة.[1] وكان الرحالة هورنمان قـد رافـق إحـدى هذه القوافل في طريق العودة من القاهرة إلى مرزق عـام 1798 م وقد سمي هذه القافلة (قافلة توات) لأن معظم حجاجها كانوا من تـوات الواقعة في الصحراء وقائـدهـا تواتي[2] وأشار الرحالة الإنجليزي Lucas في عـام 1788م أن قافلة الحجاج الصحراويين كانت تـضـم حجاجاً من برنو وكاتسينا وجونجان في شمال غانا وكذلك حجاجاً من الممالك السودانية الأخـرى، والجدير بالذكر أن قافلة الحج هذه لم تكن كـبـيرة ولا غنية حسب رواية Lucas[3]

وأشار (Lucas) أن هذه القافلة تـأتي إلى مرزق وتتحرك منها مـرة واحـدة كل سنتين أو ثلاثة وغالباً لا يتجاوز عدد أفرادها أكثر من (300) ثلاثمائة مسافر.[4] وكانت قوافل الحج التي تمر بغرب ليبيا تصطحب معها مجموعات من التجار الذين يحرصون على سلامتهم وسلامة بضائعهم[5] وكانوا الحجاج والتجار يحملون معهم سلع العبور. وفي طريقهم إلى مكة كانوا يبيعون في طرابلس أو مرزق بعض سلعهم لدفع أجـرة إقامتهم.[6] وكانوا يحرصون في طريق العودة على الاحتفاظ

---

(1) Ibid, p. 136.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid, p. 137.

(5) Ibid.

(6) Ibid, p. 38.

بتجارتهم ليجنوا أرباحاً أكثر في أوطانهم.[1]

وكانت التجارة من الغرب إلى الشرق تشمل ثلاثة سلع رئيسة، هي: - الملابس الصوفية، وريش النعام، والجلود المدبوغة،[2] وفي طريق العودة كان الحجاج يحملون إلى غرب ليبيا سلعاً مصرية وسلعاً من شبه الجزيرة العربية، خاصة القهوة والارياح والعطور[3] وكانت من أهم السلع من الشرق إلى الغرب الملابس القطنية والحريرية المجلوبة من شرقي البحر المتوسط ومصر، خاصة وأن طرابلس ومرزق تستورد معظم هذا النوع من الملابس لتصديره إلى بلاد السودان الأوسط ولذلك،[4] كان الحجاج والتجار يحرصون على إقتناء هذين الصنفين من الملابس.

6 ـ التأثير الاقتصادي لتحويل تجارة الصحراء:

منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر تصاعد التكالب الاستعماري على القارة الافريقية وسعت الشركات الأوروبية إلى التحكم في أسواق المناطق الصحراوية وما ورائها في بلاد السودان الأوسط والغربي. وقد نجحت هذه الدوائر الأوروبية في تحويل معظم منتجات الأسواق الأروبية من خط سيرها القديم أي من عبر طرق القوافل التجارية إلى السواحل الافريقية المطلة على المحيط الأطلسي. وفي هذا الصدد، أشار Baikio الذي زار كانوا عام 1862م إلى أن «التجارة التي كانت تمر عبر السواحل الشمالية للبحر المتوسط إلى أواسط أفريقيا، قد تحولت الآن إلى الساحل الغربي».[5]

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid, p. 140.

(4) Ibid.

(5) Marion Johnson, Op. cit, p. 97.

أما القنصل العام البريطاني في طرابلس Jago ، فقد كتب في عام 1863م مشيراً إلى تدهور واردات طرابلس من أوروبا خلال بضعة سنين، وذلك نتيجة للتسهيلات التي ساعدت على استخدام الممرات المائية على نهري النيجر وبنيو (Benue) والتي تحولت إليها البضائع الأوروبية التي كانت تنطلق من طرابلس جنوباً إلى المناطق الصحراوية.[1] غير أن الرحالة جوزيف (Joseph Thomsn) ، أكد في عام 1886م وجود تجارة أوروبية واسعة عبر طرابلس إلى ما وراء الصحراء تتمثل في الملابس والخردوات والأدوات المعدنية.[2] وهنالك تقرير آخر يشير إلى (أن الصادرات والواردات عبر طرابلس وصلت أعلى معدلاتها في عام 1873م واستمر هذا الإنتعاش لمدة عشرة سنوات.[3] لكن، تنبأ القنصل البريطاني جاقو Jago في عام 1897م أن التسهيلات التي منحت باستخدام الممرات المائية ستؤدي في النهاية إلى كساد التجارة بين طرابلس والمراكز التجارية الصحراوية والسودانية معلناً «أن تجارة قوافل طرابلس سيحيق بها الفشل الذريع في المستقبل القريب بسبب تواجد الشركات البريطانية والألمانية والفرنسية في الجنوب فضلاً عن تسهيلات استخدام الممرات المائية للنيجر وبنيو».[4]

ونخلص إلى القول بأن تنفيذ حظر تجارة الرقيق في عام 1887م وفتح الممرات المائية على نهري النيجر وبنيو للتجارة الأوروبية قد أدى إلى تدهور تجارة القوافل الصحراوية. وبديهي، أن ذلك أثر تأثيراً بالغاً على مدينة مرزق وتحول مركز الثقل الاقتصادي عنها شرقاً إلى جالو التي

---

(1) Ibid, p. 98.

(2) J. Thomsan Op. cit, p. 595.

(3) Ibid.

(4) Marion Johnson, Op. cit, p. 98.

إزدهرت نتيجة لارتباطها بسلطنة وداي جنوباً وبميناء بنغازي شمالاً.

وقد إنعكس تدهور المراكز الصحراوية الليبية على صادرات أيالة طرابلس الغرب ووارداتها ويوضح الجدول التالي قيمة واردات الايالة وصادراتها بداية من منتصف القرن التاسع عشر 1851 م وحتى الثلث الأخير منه وبالتحديد حتى عام 1882 م. وعليه، يكشف الجدول أدناه بعض جوانب الميزان التجاري خلال هذه الفترة المذكورة:[1]

ر. م	السنة	قيمة الصادرات بالليرة التركية	قيمة الواردات بالليرة التركية
1	1851 - 1852 م	153,948	145,477
2	1856 - 1857 م	161,394	142,660
3	1860 - 1861 م	158,394	172,530
4	1874 - 1875 م	130,433	153,760
5	1881 - 1882 م	143,970	120,860

ويبين الجدول المشار إليه أنه في الفترة 1860م/ 1861م/ 1874م/ 1875م لم يكن الميزان التجاري لصالح أيالة طرابلس الغرب، نتيجة لتدهور قيمة صادراتها وإرتفاع قيمة وارداتها. غير أن هذا العجز في الميزان التجاري طرأ عليه تحسن ملحوظ في الفترة 1881م ـ 1882م وربما كان ذلك بسبب استقرار الأوضاع السياسية في البلاد في ظل إدارة العهد العثماني الثاني.[2]

ويبدو أن نشاط مدينة مرزق الاقتصادي في تجارة العبور

(1) عمر اسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا 1835 - 1882، القاهرة: جامعة عين شمس، 1972، ص. 252.

(2) المرجع نفسه، ص. 253.

الصحراوية بدأ يفقد أهميته تدريجياً عام 1861 م، وهو العام الذي قفلت فيه القنصلية البريطانية أبوابها هناك بعد اقتناعها أن مركز ثقل هذه التجارة قد تحول منها شرقاً تجاه طريق وداي المرتبط ببنغازي ولم يكن السبب الرئيسي لتدهور نشاط مدينة مرزق في تجارة العبور هو الشلل التام الذي أصاب تجارة الرقيق نتيجة للحظر الدولي الصارم وفعاليته. كما أشارت بعض المصادر التي ورد ذكرها سابقاً، لكن كانت هنالك عوامل سياسية هامة أدت إلى عرقلة النشاط التجاري عبر طريق طرابلس ـ برنو المار بمدينة مرزق. ومن هذه العوامل، نشاط أولاد سليمان المعادي في جنوب فزان للسلطة المركزية في طرابلس والذي تمثل في غارات سطو ونهب لقوافل التجارة الوافدة عبر الطريق المذكور.[1] وبالإضافة إلى ذلك، فإن مملكة برنو قد شهدت خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إضطرابات سياسية وتدخلات أجنبية تمخض عنها وقف شبه تام لمعاملاتها التحارية شمالاً مع ليبيا، الأمر الذي أثر سلبياً على نشاط مدينة مرزق في تجارة العبور الصحراوية.

(1) المرجع نفسه.

الخاتمـــــــــة

ركزت هذه الدراسة على التاريخ السياسي والاقتصادي لمدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية في القرن التاسع عشر. وعند تتبعها للجوانب المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بنشاطها السياسي والاقتصادي في الفترة المؤرخ لها، توصلت إلى جملة من النتائج بينها ما يلي: -

أولاً: - بينت الدراسة أن نشأة مرزق كانت سابقة لفترة الربع الأخير من القرن الخامس عشر، وهي الفترة التي أصبحت فيها عاصمة دولة أولاد محمد في فزان. فالدلائل التاريخية تؤكد أن المركز السياسي لكثير من دول المناطق الصحراوية الأفريقية يتبع مركز الثقل الاقتصادي. ولكون مرزق كانت واحة تتمتع بوفرة المياه وبموقع استراتيجي تلتقي عنده شبكة من طرق القوافل التجارية الرئيسية والفرعية، صارت مركزاً تجارياً هاماً وأصبح انتقال عاصمة أولاد محمد إليها دعماً لتطويرها وازدهارها سوقاً محلياً ودولياً.

وقد لوحظ أن اسم مرزق نفسه مشتق من كلمة (مرزوق) المرتبطة بالإسترزاق. فمنذ بداية نشأتها التي ما زالت غامضة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، ظلت مرزق تعتمد اعتماداً كبيراً في نشاطها الاقتصادي على تجارة القوافل والمسافرين ذهاباً وإياباً وضرب بذلك المثل حيث قيل أنه لولا التجارة لما كانت مرزق.

ثانياً: - توضح الدراسة أن مدينة مرزق شهدت تطوراً عمرانياً خلال القرن

التاسع عشر، نتيجة لتطوراتها السياسية والاقتصادية. لقد وصف مرزق رحالة عرب وأوروبيون ممن زاروها وجاء وصف بعضهم تفصيلياً ووضعوا لها مخططات ومن أهم ما اعتمدت عليه الدراسة أربعة مخططات ثلاثة منها من وضع رحالة أوروبيين والرابع كان عثمانياً.

أول هذه المخططات وضعه الرحالة الألماني هاينريش بارث في عام 1850م ركز فيه على وصف شارع مرزق الرئيسي المعروف باسم (الدندل) الذي تحيط به منطقة السوق بحوانيتها ومتاجرها وأيضاً القلعة والجامع الكبير. كما ظهر في مخطط بارث سوران الأول قديم والثاني أحدث وبه ثلاثة أبواب: ـ الباب الغربي والباب الشرقي والباب الشمالي المؤدي لسبخة مرزق.

أما المخطط الثاني، فقد وضعه الرحالة موريتس فون بويرمان في عام 1862م واعتمد عليه كل من مخطط ناختيجال الذي وضع عام 1869م والمخطط العثماني في عام 1882م. ويعتبر مخطط بويرمان أكثر المخططات دقة وتفصيلاً، حيث سجل معالم مدينة مرزق بأبوابها الثلاثة، ومنها الباب الشرقي الذي أطلق عليه اسم الباب الكبير. كما ورد فيه المنطقة المهجورة من المدينة والمحاطة بالسور القديم. ومع وجود اختلافات طفيفة بين مخطط بويرمان ومخطط ناختيجال، إلا أنه يلاحظ بالنسبة للمخطط العثماني ظهور تراجع في مساحة مرزق. وترى هذه الدراسة أن هذا التراجع يعود إلى ما أصابها من كساد تجاري، خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. حينما هجرها عدد من التجار والبيوتات التجارية ووكلائها بعد تحول مركز ثقل القوافل التجاريه إتجاه الكفرة شرقاً وكل من غات وغدامس غرباً.

كما أدى هذا الكساد الاقتصادي إلى تناقص سكانها من 3000 نسمة في عام 1865م حسب تقدير الرحالة رولفس إلى 2350 نسمة

منهم 834 ذكوراً و 1516 إناثاً وفقاً للإحصاء الذي (أجرته الإدارة العثمانية في 1898م. وكذلك، ساعدت عوامل أخرى على تناقص سكان هذه المدينة منها ضغوط السلطات العثمانية على الأهالي بحجة المحافظة على الأمن والنظام وجباية الضرائب المستحقة عليهم من جهة وإجبار بعضهم على الانخراط في الجندية من جهة أخرى الأمر الذي اضطرهم إلى مغادرة المدينة.

ثالثاً: ـ أثبتت الدراسة أن السبب المباشر لقرار يوسف باشا القره مانلي القاضي بالاطاحة بحكم أولاد محمد في فزان عام 1813م هو رغبته في التحكم والسيطرة على تجارة القوافل الصحراوية بين طرابلس وبين بلاد السودان الأوسط والغربي. ومما يؤكد ذلك إنه بمجرد إحكام سيطرته على مرزق، اهتم بتوثيق علاقاته السياسية والاقتصادية مع حاكم برنو الشيخ محمد الأمين الكانمي والسلطان محمد بللو حاكم امبراطورية سوكتو في نيجيريا. وقد ساعده هذا العمل على فرض سيطرته التامة على طريق طرابلس برنو بدرجة كبيرة، وبالتالي ازدهرت تجارة الصادر والوارد في مرزق.

وعندما حاول أولاد سليمان زعزعة سيطرة القره مانليين على فزان، خاصة بعد اعلان عبد الجليل سيف النصر الثورة في 1831 م، تصدى لهم يوسف باشا بضراوة ولم تفلح وساطة القنصل الإنجليزي وارنجتون في حمل الباشا على الموافقة على منح عبد الجليل حكم فزان كتسوية سياسية. فتواصل النزاع بين الطرفين ولم ينته حتى بعد مجيء حكم العهد العثماني الثاني في عام 1835م بل تصاعدت حدته.

وبالرغم من أن العثمانيين إستطاعوا قتل عبد الجليل سيف النصر سنة 1842م، فإن قواتهم لم تحرز نصراً حاسماً على أولاد سليمان الذين نقلوا نشاطهم إلى دواخل فزان ومناطق التبستي وأصبحوا يهددون طريق

(طرابلس - مرزق - برنو) والقوافل التجارية العابرة له حتى مطلع القرن العشرين، الأمر الذي انعكس سلبياً على نشاط مرزق في تجارة العبور الصحراوية.

رابعاً: - كشفت هذه الدراسة جوانب من التطور الإداري الذي شهدته مرزق خلال القرن التاسع عشر. ففي أواخر عهد حكم أولاد محمد الذي انتهى في عام 1813 م، كان السلطان يأتي على قمة هرم السلطة ويجمع بين يديه السلطتين المدنية والقضائية، مع تبعيه اسميه لعاصمة إيالة طرابلس التي أصبحت تخاطبه بلقب (شيخ فزان) أي زعيمها. أما في عهد نفوذ القره مانليين، فكانت فزان وعاصمتها مرزق تابعة إدارياً لمصراته ويعتمد القره مانليون في إدارتها على السلطة العسكرية في الإدارة المدنية.

لكن في العهد العثماني الثاني، أصبحت فزان سنجقية أو متصرفية قائمة بذاتها وعاصمتها مرزق ويحكمها قائمقام تابع لباشا طرابلس يتلقى منه الأوامر المتعلقة بالسيادة وله صلاحيات في إدارة شؤون المنطقة عسكرياً ومدنياً وكان تعيينه في هذا المنصب يتم بموجب فرمان من السلطان العثماني.

غير أنه بعد تطبيق نظام الولايات عام 1864 م قسمت فزان إلى وحدات إدارية صغيرة على رأسها مرزق شملت سبع أقضية وست نواح. وأصبحت مركزية السلطة ممتدة حتى للقضاء، حيث كان القاضي العثماني في مرزق يعين بمرسوم من السلطان العثماني نفسه وتخضع أحكامه لمحكمة الاستئناف العليا بطرابلس. ومن الإصلاحات الإدارية التي شهدتها مرزق في العهد العثماني الثاني، إن القائمقام ذاته كان معرضاً للمحاسبة والنقل. كما كان يطلب من المسؤولين تقديم خلو طرف عند النقل، وفقاً لإجراءات الجرد والتسليم والإستلام. وكذلك، يحاسب المسؤولون

بإستغلال النفوذ ويحق للأهالي تقديم الشكاوى والتظلم لدى والي الولاية أو السلطان العثماني لرفع الظلم عن كاهلهم.

وتعد من إيجابيات العهد العثماني الثاني إهتمامها بالبريد ورصد أعماله وتسهيل مهمته. وقد أشارت الوقائع اليومية إلى تحديد مواعيد خروج البريد من طرابلس ووصوله إلى مرزق. كما أفادت بأن هناك أشخاصاً يتم تعيينهم لتولي الإشراف على خدمات البريد وتحمل مسؤوليته بما فيها أحكام توثيق البريد، حيث كانت كل الحقائب يؤرخ لتاريخ خروجها ووصولها بالساعة واليوم. وكذلك، كانت المكاتبات السياسية والاقتصادية الهامة الصادرة من مرزق تحمل توقيعات أعضاء مجلس المدينة ثم تصديق القاضي وأخيراً إعتماد القائمقام لتأخذ الصبغة الرسمية.

خامساً: - توصلت الدراسة إلى أن الحملة الدبلوماسية التي اشعلها القنصل البريطاني وارنجتون (1814 - 1846) في طرابلس بداية من عام 1818 م حول ضرورة تدخل بلاده لإيقاف تجارة الرقيق ومنع تصديره عبر الأراضي الليبية لم يكن دافعها إنسانياً بقدر ما هي نابعة من طموحات استراتيجية في السياسة البريطانية ولم يستبعد الباحث أن القنصل البريطاني كان يسعى إلى كسب مواقع راسخة لبلاده في ايالة طرابلس النافذة الرئيسية المطلة على مناطق الصحراء الكبرى وما ورائها، وذلك لتعتمد عليها في مناوراتها الدبلوماسية مع رصيفاتها الدول الأوروبية الأخرى.

وبديهي، لو كانت نية الحكومة البريطانية جادة في محاربة تجارة الرقيق، فلماذا رفضت الإيفاء بما عرضه قنصلها وارنجتون على يوسف باشا من مبالغ تقدر ما بين 30 ألف و 60 ألف جنيه استرليني، لدعم وارداته

وصادراته خلال عشرة أعوام، نظير تدخله لإيقاف هذه التجارة المشؤومة؟

وفي الوقت ذاته فلماذا لم تتخذ الحكومة البريطانية أية إجراءات ضد وكيل قنصليتها قاقليوفي الذي ثبت تورطه في هذه التجارة المشؤومة مع بعض كبار تجار الرقيق أمثال محمد العامري وشريكه محمد الصفاقسي في برنو، الأمر الذي أشار إليه في كتاباتهم بعض الرحالة الأوروبيين الذين زاروا مرزق.

سادساً: ـ أفادت الدراسة أنه بالرغم من إخفاق وكلاء قنصليتي مرزق وغدامس المتعاقبين في إقامة تجارة مشروعة ذات وزن مع دواخل القارة الأفريقية ومحاربة النفوذ الفرنسي في المناطق الصحراوية وما ورائها، فإنهم تمكنوا من تحسين صورة بريطانيا في تلك المناطق من خلال إقامتهم لعلاقات ودية وطيدة مع حكامها.

وكان قاقليوفي وكيل القنصل البريطاني في مرزق صديقاً شخصياً للحاج بشير الوزير الأول في برنو. كما كانت له علاقات واسعة مع زعماء الطوارق والتبو لتعامله معهم بثقة وأيضاً مع كبار الشخصيات الوافدة إلى مرزق من برنو وبلاد الهوسا وغيرها من بلاد السودان الأوسط والغربي وكذلك، أثمرت جهود وكالة قنصلية مرزق في إبرام معاهدة تجارية مع سلطان برنو بتاريخ 27 نوفمبر 1847م ضمنت للإنجليز حرية الدخول لبرنو والمتاجرة معها في جميع السلع والتحرك فيها بدون عائق فضلاً عن تعيين وكيل لهم لتصريف أعمالهم، ولاحظت هذه الدراسة أنه من العسير تبرير إغلاق وكالة قنصلية غدامس عام 1860م.

ومرزق عام 1861م بسبب شح في إمكانيات بريطانيا المالية، وذلك لأنها كانت قادرة على الصرف عليها إذا لم يحدث تحول في استراتيجيتها. وعلى الرغم من أن المصادر والمراجع المتوفرة حالياً لدى

الباحث لاذت بالصمت حيال هذا الموضوع، فإنه يرجح أن تكون هناك تسوية دبلوماسية جرت داخل أوروبا تخلت بريطانيا بموجبها لفرنسا عن بعض المناطق الصحراوية وما ورائها.

سابعاً: ـ لاحظت الدراسة أن نشاط مرزق الاقتصادي كان بارزاً في التجارة الداخلية بفضل شبكة الطرق الداخلية التي ربطتها بالواحات والمدن الليبية الداخلية وبغيرها من المدن والمراكز التجارية الساحلية. وقد خلق هذا الاتصال نوعاً من التكامل الاقتصادي بين مرزق وأسواق الواحات والمراكز التجارية والمدن المذكورة.

فكان تجار طرابلس مثلاً يحضرون معهم إلى مرزق الأقمشة والمنسوجات والعطور والكماليات من السلع الأوروبية ويحملون منها سلعاً مختلفة مثل التمور والحبال والألياف والنطرون.

وكان التبادل التجاري بين مرزق وبين الواحات الداخلية والمراكز التجارية الساحلية يتم بسهولة ويسر، نسبة لأن معظم تصريف البضائع وتسويقها كان يتم عن طريق المقايضة وكانت العملات تستخدم على نطاق ضيق في المعاملات التجارية الداخلية وأكثر شيوعاً في تجارة العبور الصحراوية.

لكن، هنالك إشكالية ليس حول حصر السلع التجارية التي تحملها القوافل التجارية القادمة إلى مرزق أو الخارجة منها فحسب، بل بالنسبة لمعرفة عدد القوافل نفسها. فبالرغم من أن الوقوعات اليومية لمرزق كانت تحرص على تسجيل عدد القوافل التجارية الداخلية والخارجية التي تفد إلى المدينة، فإن بعضها يدخل ويخرج بدون تسجيل. ولذا، فقد أصبح أمراً صعباً تحديد حجم السلع المتداولة داخل مرزق سواء كان ذلك بالنسبة للتجارة الداخلية أو الخارجية.

ثامناً: ـ وقفت هذه الدراسة على مدى اهتمام أهل مرزق بالزراعة

واستصلاح الأرض وترشيد استغلال المياه الجوفية. ولاحظت أن امتلاك الأرض الزراعية في مرزق أصبح ثروة ومصدر دخل للدولة والأفراد وكان بعض المواطنين يحرصون على اقتناء الأرض ولو إقتضى الأمر دفع قيمتها ذهباً، وذلك لأن الأراضي الشاسعة تساعدهم في الدورات الزراعية وتوفر لهم المياه الجوفية. كما أن السلطات الإدارية كانت تشجع استصلاح أراضي الميري وتعرض ثلث الأرض لانتفاع من يقوم باستصلاحها.

وترشيداً للمياه الجوفية، أصدرت إدارة العهد العثماني الثاني قانوناً نصت فقرات مواده 1281 - 1291 بضرورة مراعاة بعد البئر الواحدة عن الأخرى وكان متوسط عمق الآبار في مرزق يتراوح ما بين 7 ,9 أمتار.

وخلال القرن التاسع عشر، إزدهرت الزراعة المروية في مرزق والمناطق المحيطة بها. فانتشرت البساتين وزراعة البقوليات والخضروات والقمح والشعير وبعض الفواكه. غير أن أشجار النخيل تأتي في مقدمة إنتاج مرزق الزراعي، للإعتماد عليها في الغذاء والتزود بالأخشاب وتوفير سقوف المنازل وأبوابها وكذلك، كانت أشجار نخيل مرزق التي بلغ تعدادها أكثر 60000 وأنواع ثمارها البالغة حوالي 38 نوعاً من التمور تشكل مصدراً ضريبياً هاماً لدخل الإدارة الحكومية في المدينة.

تاسعاً: ـ أشارت الدراسة إلى أن طرق القوافل التجارية الرئيسية التي كانت تربط مرزق بالمناطق الصحراوية وبلاد السودان الأوسط والغربي قد أهلتها للمساهمة والمشاركة في النشاط التجاري المزدهر في أسواق تلك النواحي خلال القرن التاسع عشر وعبر طريق (طرابلس ـ مرزق ـ برنو)، كانت لمرزق علاقات تجارية نشطة بأسواق

السودان الأوسط وأقليم سوكوتو في شمال نيجيريا. كما كانت لمرزق علاقات تجارية مع أهم أسواق السودان الغربي عن طريق غات وغدامس، ومنها تمبكتو وأروان وغيرها.

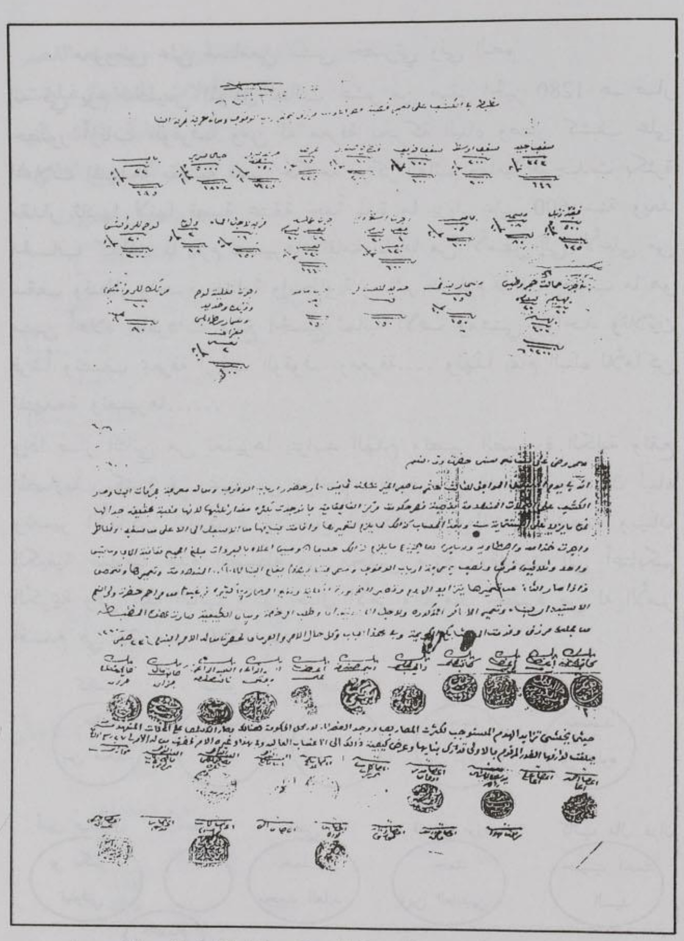
وبالرغم من أن الباحث لم يتوفر له أي مصدر موثوق به يتعرض إلى حجم المعاملات التجارية الناجمة عن تجارة العبور التي تمت في مرزق أو ما حصلت عليه من عائدات بالخصوص خلال القرن التاسع عشر فإن هذه الدراسة تعتقد أن مدينة مرزق قد أصابها شيء من الرخاء بدرجات متفاوتة زمنياً. نتيجة لعلائقها الاقتصادية المتواصلة مع بعض أسواق بلاد السودان الأوسط والغربي المذكورة أعلاه وبما أن تكلفة عبور السلع عن طريق القوافل التجارية من الشمال إلى الجنوب وبالعكس كانت مرتفعة وقد تتراوح حسب تقديرات أحد المصادر ما بين 35 ,40 جنيهاً استرلينياً للطن الواحد فإنه تبين للدراسة أن السلع المعنية يجب أن تتوفر فيها شروط محددة.

وبالنسبة لسلع العبور من الشمال إلى الجنوب يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية: أن تكون متوفرة في أسواق حوض البحر المتوسط وأسعارها رخيصة. ويسهل حزمها على ظهور الجمال وترحيلها وتحملها فترة السفر والمناخ ويفضل أن تكون مجزأة للمساومة في أسعارها وأن يكون عائدها مجزياً. ولذا، شملت هذه السلع الأقمشة بأنواعها، الأسلحة المختلفة، والأدوات الحديدية والمصنوعات الجلدية والزجاجية وأدوات الزينة والورق والروائح. أما سلع العبور من الجنوب إلى الشمال فقد وجدت الدراسة أنها لا تختلف شروطها كثيراً عن الشروط السابقة: ومنها أن تكون متوفرة ويحصل عليها بسهولة في الأسواق الصحراوية وبلاد السودان الأوسط والغربي وأن تكون أسعارها رخيصة في الجنوب وأكثر إرتفاعاً في الشمال.

وعليه، كانت من أهم هذه السلع الوافدة من الجنوب الرقيق، ريش النعام، نبات السنا، العاج والذهب. فقد أوردت هذه الدراسات بعض الإحصائيات التي توفرت لها حول سلع العبور الصحراوية وتوصلت إلى أن أسعارها كانت تقدر حسب قيمتها في أشهر الأسواق الصحراوية التي راجت فيها. فالأقمشة القطنية في مرزق تقدر حسب قيمتها في سوق كانو ثم يضاف إليها قيمة الترحيل والأتعاب وهامش الربح. أما في حالة مقايضة السلع، فكان سعر السلعة إذا اتفق البائع والمشتري بدفع قيمتها بالعاج مثلاً فيتم دفع القيمة حسب ما يحدده البيت التجاري المختص بالعاج.

عاشراً: ـ وقد تأكد لهذه الدراسة أن نشاط مدينة مرزق الاقتصادي في تجارة العبور الصحراوية بدأ يتدهور تدريجياً منذ عام 1861 م وهو التاريخ الذي أغلقت فيه بريطانيا وكالة قنصليتها في هذه المدينة، بعد انهاء حلقة من حلقات تآمرها الاستعماري على المنطقة لكن تبين لها انه حينما لجأت الدوائر الاستعمارية الأوروبية وشركاتها البريطانية والفرنسية والألمانية على نهري النيجر وبنوى والتي مرت عبرها البضائع الأوروبية متخطية الطرق الصحراوية المنطلقة من طرابلس جنوباً إلى مناطق ما وراء الصحراء الكبرى، أدى ذلك إلى التدهور الفعلي في تجارة العبور الصحراوية، فقد تأثر نشاط مدينة مرزق الاقتصادي تأثيراً بالغاً بهذه المستجدات خاصة عند نهاية القرن التاسع عشر الذي شهد فيه حوض بحيرة تشاد تدخلات فرنسية إستعمارية أسفرت عن اجتياح فرنسا للمنطقة بمقتل رابح بن الزبير في 1901م وإحكام سيطرتها عليها سيطرة تامة.

الـمـلاحـق

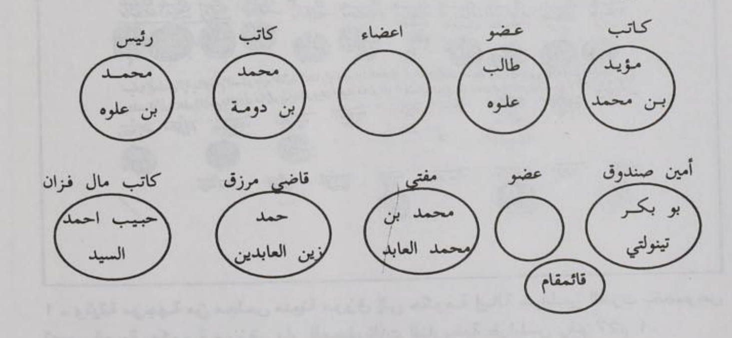


1 ـ وثيقة موجهة من مجلس مدينة مرزق إلى حكومة إيالة طرابلس الغرب بخصوص تعمير قصبة حكومة مرزق. دار المحفوظات التاريخية طرابلس رقم 27م 1.

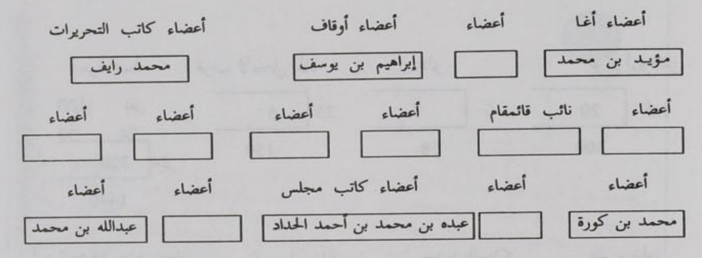
معروض على مسامعي سنى حضرتي ولي النعم

إنه في يوم الخميس الموافق للثالث عشر من صفر الخير 1280 هـ صار حضور أرباب الوقوف ومن له معرفة بحركة البناء وصار كشف على المحلات المنهدمة بقصبة قصر حكومة مركز القائم مقامية فوجدت بكثرة مقدار ثلثيها لانها قصبة عتيقة جداً لمدة ما يزيد على 600 سنة وبعد الحساب كذلك لما يلزم لتعميرها واقامة بناءها من الأسفل إلى الأعلى من سقف وقنطار واجرة خدامة وإسطاوية وسائر ما يلزم لذلك حسب ما هو مبين أعلاه بالمفردات مبلغ الجميع ثمانية آلاف ومئتي وواحد وثلاثين قرشاً ونصف بمعرفة أرباب الوقوف ومعرفة.... ولهذا يقام البناء للأماكن المنهدمة وتعميرها......

وإذا صار الثاني من تعميرها يتزايد الهدم وتصير الضرورة الكلية وتقع المصاريف كثيرة في غيره من مراحم حضرة ولي النعم الاستئذان لبناء وتعمير الأماكن المذكورة ولأجل الاستئذان وطلب الرخصة وبيان الكيفية صارت هذه المضبطة من مجلس مرزق وقدمت إلى أعتابكم الكريمة وفي هذا الباب وكل حال الأمر والفرمان لحضرة من له الأمر أفندم في 23 صفر 1280 هـ.



يخشى تزايد الهدم المستوجب لكثرة المصاريف ووجد القصر المذكور محل الحكومة هنالك وصار الكشف على المحلات المنهدمة فبلغت لوازمها القدر المرقوم فالأولى تدارك بناءها وعرض كيفية ذلك إلى الأعتاب العالية وفي هذا وغيره الأمر لحضرة من له الأمر 27 ربيع الثاني.

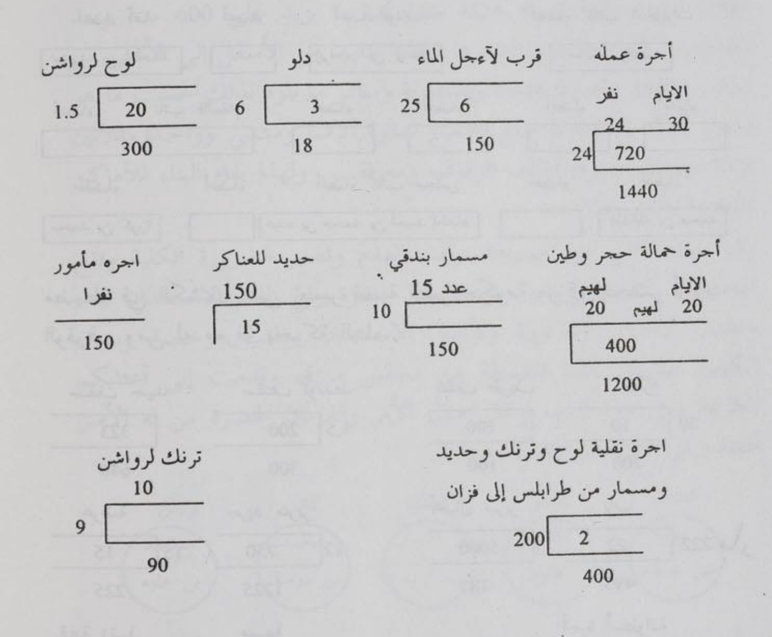


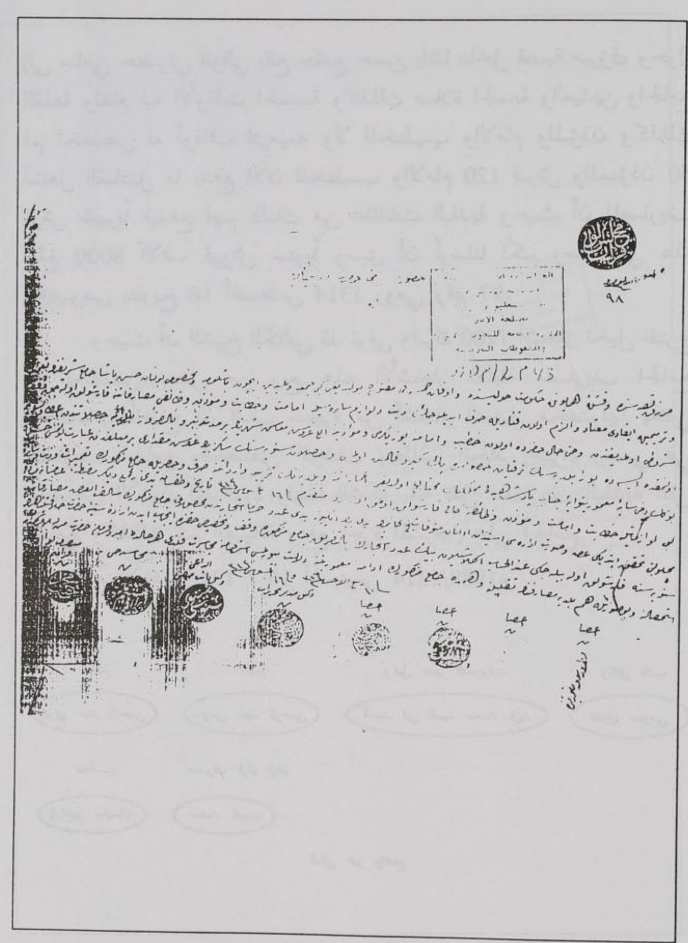
مضبطة في الكشف على تعمير قصبة قصر حكومة مرزق بمحضر أرباب الوقوف ومن له معرفة بحركة البناء.

سقف جيد	سقف أوسط	سقف ظريف	قنطرة
323	1,5 | 200	100	20 | 10
646	300	100	200

عرضة	جريد سرير	أحبال سرير	باب
15 | 15	12 | 750	5000	بار 222 | 22
225	1225	187	495

قفة زنبل	مسمة		أجرة أسطوانة (الأيام / نفر)
10 | x 500	10 | 0.8	20 | 05	5 | 4 30
			120
125	80	100	600



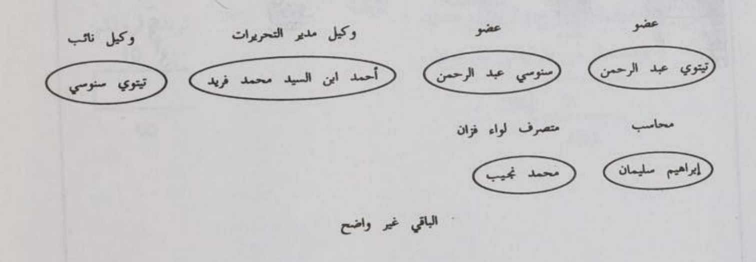


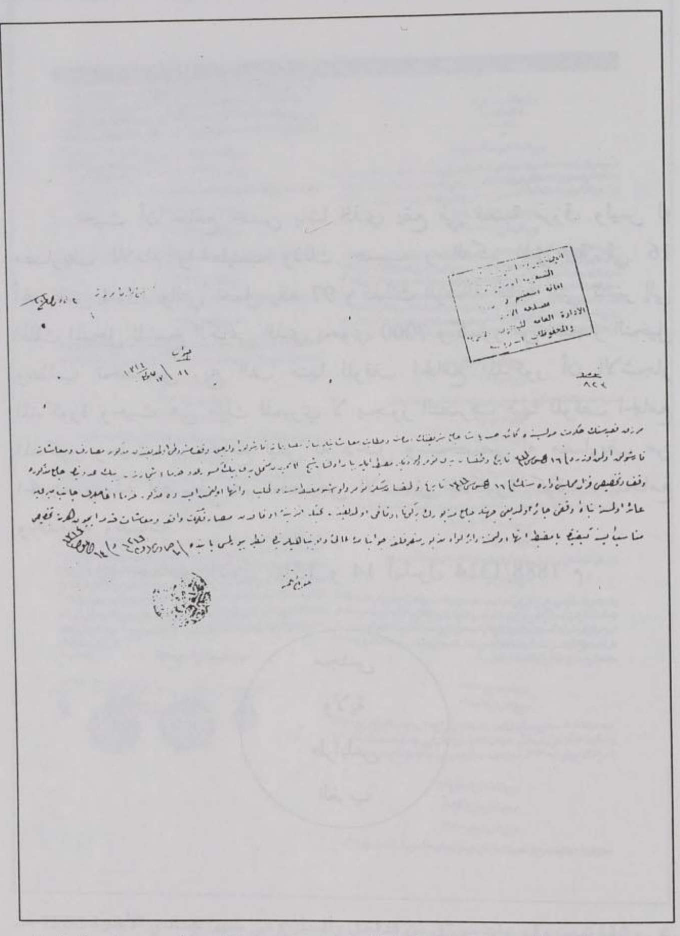
2 ـ ترجمة رسالة من مجلس لواء فزان إلى والي طرابلس يقترح فيها الموافقة على تخصيص وقف لجامع حسن باشا. دار المحفوظات التاريخية. طرابلس رقم 43 م 2.

إلى سامي حضرتي الوالي يقع جامع حسن باشا داخل قصبة مرزق وحول القلعة وتقام فيه الأوقات الخمسة وكذلك صلاة الجمعة والعيدين والجامع لم تخصص له أوقاف لترميمه ولا للخطيب والامام والمؤذن وكذلك لشعل القناديل ما يدفع الآن للخطيب والامام 120 قرش وللمؤذن 50 قرش شهرياً فيدفع لهم ذلك من عائدات البلدية وحيث أن المصاريف تبلغ 8000 آلاف قروش سنوياً وسبق أن أرسلنا لكم رسالة في هذا الخصوص بتاريخ 16 أغسطس 1314 رومي رقم 97.

وحيث أن الشيخ الكانمي قد توفى وترك 7200 أشجار نخيل نقترح أن يخصص بعض من ريع هذه الأشجار لمقابلة مصاريف الجامع وبالحساب أتضح أن ألف شجرة من أشجار النخيل محصولها يكفي لمصاريف الجامع وتخصص كوقف ويطلب اتخاذ إجراء رسمي في تخصص الأشياء المذكورة ولهذا الشكل انه تقل مصاريف البلدية على الجامع وكذلك تتم الصيانة ودفع اجرة المشرفين على الجامع.

10 ربيع الآخر 1316 / 16 أغستوس 1888/1314م





3 - ترجمة رسالة مجلس ولاية طرابلس بخصوص وقف جامع حسن باشا. دار المحفوظات التاريخية. طرابلس رقم 823.

حيث أن جامع حسن باشا الذي يقع في قصبة مرزق وليس له مصاريف للامام والخطيب وذلك حسب رسالتكم المؤرخة في 16 أغسطس 1314 والتي تحمل رقم 97 وكذلك الرسالة الثانية التي تشير إلى الملك المنحل للشيخ الكانمي الذي يحوي 7000 وكسور من أشجار النخيل ويطلب تخصيص ربع الف منها للوقف الجامع المذكور أن الاشجار المذكورة وحيث هي ملك للميري لا يجوز التصرف فيها للوقف الجامع المذكور وحيث أن الجامع ليس له دخل وسيخصص له مصاريف من الخزينة وبهذه المضبطة يتم تخصيص الاشجار المذكورة كوقف للجامع ولخدماته وصيانته.

10 جمادي الأول 1316 و 14 أيلول 1888/1314 م.



4 - وثيقة تبين وقوعات مرزق من الداخل والخارج في شهر جمادي الأخرة 1260 هـ / 1844م. دار المحفوظات التاريخية. طرابلس. رقم 2358.

وقوعات مرزق في تاني جمادين 1260 هـ

يوم الثلاثاء الموافق لأول يوم منه

قدموا علينا أعيان جماعة الهوانة بعد ارسالنا لهم لأجل توزيع العدد الذي صح عليهم من قضية السواكنة بأن يكون تفريقه على يد المجلس لكي تنتفي الاغراض فيما بينهم ويقع الاسواء من كثرة مهارجة وفي اليوم المذكور قدمت علينا شنطه من محروسة طرابلس وتاريخ خروجها منها كما يخبرنا لها 15 جمادي الأول.

ويوم الأربعاء في اتنين من غير وقائع

ويوم الخميس في ثلاثة منه

حضروا آل هون الموما اليهم وبالمجلس فطالبناهم من أجل الدراهم التي عليهم للسواكنه فلبوا لذلك ولكن طلبوا أخذ وقبول الميسور منهم لدعواه العسر عن اداء الدراهم نقداً فلما تحققنا منهم ذلك بمعرفة المجلس طلبنا منهم تسعير الشيء المعاوض للدراهم كالذهب والفضة والنحاس آل الأمر إلى أن وقع تسعير الذهب بالاعلى متقاله الاقدزي ثلاثة محبوب غير ربع والأوقيه المؤمنى من الفضة المدموغة بطرابلس محبوب ونصف النحاس الحديد رطله بتمانية قروش ونصف وأما النحاس القديم الانقركي كمى قنطاره إتنين وعشرين محبوب أما العبد وسائر البضائع الاخرى على وجوهها والنخل بتقويم أرباب المعرفة وترقب الإشراف عليه فعلى هذا انفصل الامر بمعرفة الشورى كما انه صار في ذلك مضبطة وقدمناها لحضرة السيادة.

ويوم الجمعة في أربعة من غير وقائع

يوم السبت في خمسة منه

تسقدت من عندنا الشنطه لمحروسة طرابلس صحبة رقاصنا بن عامر والساعة عشرة

يوم الأحد في 6

يوم الأثنين في 7

يوم الثلاثاء في 8

يوم الأربعاء في 9

ورد علينا خبر بقدوم قافلة تجار للمجابرة من ناحية أرضهم بأنهم بلغوا أول العمالة وفي يومه قدمت علينا الشنطة من محروسه طرابلس وتاريخ خروجها كما يخبرنا لها في 22 جمادي الأول.

يوم الخميس في 10من غير وقائع

يوم الجمعة في 11 منه

قدمت علينا قافلة المجابرة المتقدم ذكرها وأخبرو بعافيه جماعتهم وامان الطريق.

يوم السبت في 12 منه

وقعت سرقة من وصيف البي الدي يحرك بين يديه وهي دراهم من صندوق سيده فظهر عليه الامر مشاهدة ولما أن بلغ الخبر لسيده حضره لديه وقرره من أجل السرقة الموما إليها فأقر بها لكن لما ان طالبه بإحضار الدراهم المذكورة أجاب بأن هن في أوضتي فأنصرف ليأتي بهن وانصرفوا معه الحاضرون لتخلص الدراهم منه فلما أن وصل الاوضتا

ودخلها من عنده واخد غدري من سلاحه وضرب نفسه بوجه عاش نحو أربع ساعات من النهار بعد الضرب المذكور ومات بتلك السبب.

يوم الأحد في 13 منه

يوم الأثنين في 14 منه

قدمت علينا الشنطة من محروسة طرابلس بصحبة رقاصنا الدليمي وتاريخ خروجها منها كما يخبرنا لها 29 في جمادي الاول وفيها الموما إليهم تنبيه يتضمن الكلام على تساكر المرور في الوقت خلصنا منه نسخ على تعداد المديرين ووجهنا لكل مدير نسخة من ذلك مع جواب منا لأجل تفهيمهم معناه.

يوم الثلاثاء في 15 من غير وقائع

يوم الأربعاء في 16 كذلك

ويوم الخميس في 17 منه

صارت المذاكرة في المجلس من أجل تحصيل البقيا التي على مرزق جانب مقطوع سنة 1259 هـ وكذلك من أجل تحصيل مخلفات عبد الجليل على البلد الموما إليها على أي وجه يصير توزيع البقيا المذكورة فآل الأمر وبات الرأي بأن يجعل اولا على أرباب العبيد ريالاً من مشتريه وقت بيعه ثمانية قروش ونصف لأنه مجلوباً هوائياً وثمانية قروش ونصف يأخذها النزيل في مقابلة مصروفه لما في ذلك من التخفيف على الفقراء والمساكين والباقي بعد هذا التوزيع يتوزع على البلد بإقتضاء نظر المجلس كما أنه صارت في المعنى المذكور مضبطة من الشورى بإتفاقهم عليه وتقدمت لحضرة السيادة.

يوم الجمعة في 18 منه

قدم علينا بيت المال من البلدان السباهية كان متوجهاً لأجل خلاص بقايا عبد الجليل في البلدان المومأ إليها فقضى وطرهو بموجب الوفادة.

يوم السبت في 19 منه

تسقدت من عندنا الشنطة صحبة رقاصنا بن عامر والساعة ثمانية.

يوم الأحد في 20 من غير وقائع

ويوم الأثنين في 21 منه

توجهوا من طرفنا أهل الشورى لحساب النخيل في البلدان بموجب ما أمر به سيدنا دام علاه.

يوم الثلاثاء في 22 منه

ورد سلينا خبر بقدوم قافلة من السودان جالبين العبد للتجارة وأنها بلغت طرف العمالة.

ويوم الأربعاء في 23 منه

دخلت القافلة المشار إليها وبأيديهم جواب من حاكم أرضهم بلوغ جوابنا إليه وفرحهم له لأجل تهداة السر وراحة الفقراء والمساكين وجلب التجار المسبين كما ستطلع عليه السيادة.

يوم الخميس في 24 من غير وقائع

ويوم الجمعة في 25 كذلك

ويوم السبت في 26 منه

تسقدت من عندنا الشنطة لمحروسه طرابلس صحبه رقاصنا الدليمي.

ويوم الأحد في 27 منه

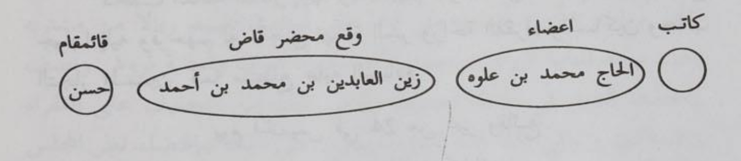
قدم علينا نجاب من مدير القطرون وبيده جواب منه يذكر فيه قدوم قافلة للتبو تجار من برنوح وأنهم بلغوا أول العمالة.

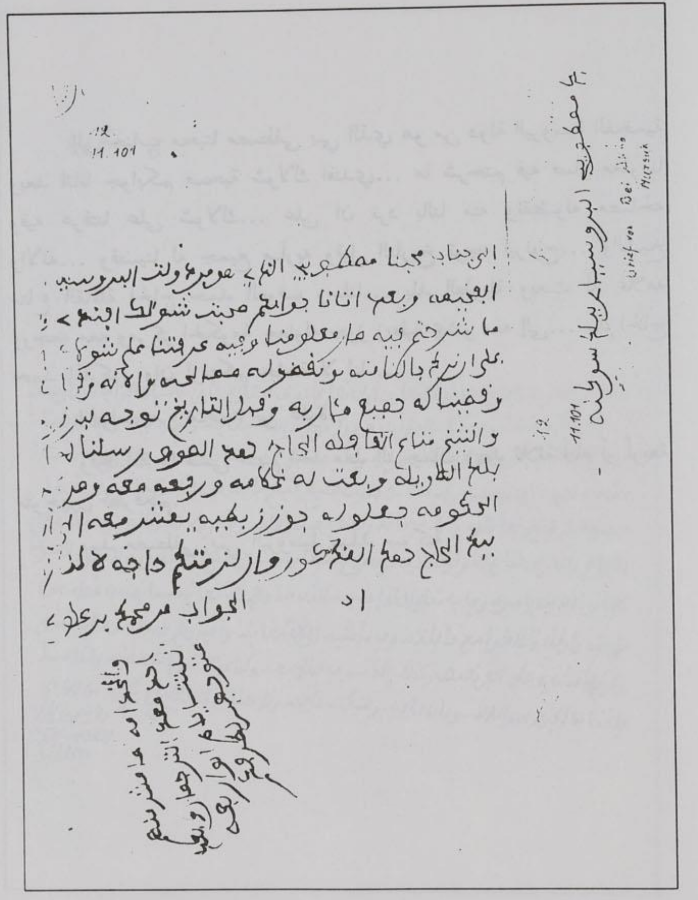
يوم الأثنين في 28 منه

ويوم الثلاثاء في 29 منه

قدمت علينا القافلة الموما اليها من برنوح وبأيدهم جواب من حاكم برنوح يذكر فيه إشتياق أخبار جهتنا إليه لمدة طائلة وكذلك بأيدهم جواب من الحاج بشير تيراب عآرضوه في بلدان تبو يذكر في الجواب المذكور جانب عركة أهل وداي وأناس عبد الجليل لكونهم أخدو منهم أسرى ولد الساعدي وولد الحاج محمد بن دياب لكن لما أن صارت عليهم هذه الواقعة وهو إنمساك أبناءهم أسرى طلبوا معهم صورة صلح حتى حصلوا على أبناءهم فهربوا من ذلك الموضع وراسلوا حاكم برنوح الشيخ عمر فلم يقبل عليهم وأعرض عنهم كما سيتطلع على الاجوبة الموما اليها سيدنا دام علاه وأخبار أهل القافلة الموما إليها مطابقة لهذه الاخبار.

ويوم الأربعاء في 30 من غير وقائع





الى جناب محبنا مصطفى بك [illegible] البروسي
الفخيمة وبعد اتانا جوابكم صحبة شولاك [illegible]
ما شرحتم فيه صار معلومنا وفيه عرفتنا على شولاك
على انه [illegible] بالكانية [illegible] مصالحه [illegible]
وقضيناله جميع مآربه وفي هذا التاريخ توجه [illegible]
والشيخ مناع القافلة الحاج [illegible] رسلنا [illegible]
بلغ [illegible] وبعث له [illegible] معه [illegible]
الحكومة [illegible]
[illegible]
الجواب من محمد بن علوة

5 ـ رسالة من محمد بن علوة في مرزق إلى الرحالة الألماني رولفس (مصطفى بك) في سوكنه رداً على توصيته بشأن تأمين سفر الرحالة النمساوي شولاك. مجموعة أوراق رولفس بمتحف فيغزاك بقصر شونيك رقم 101 - 11 :12.

إلى جناب محبنا مصطفى بي الذي هو من دولة البروسية الفخمية وبعد اتانا جوابكم صحبة شولاك افندي... ما شرحتم فيه صار معلومنا وفيه عرفتنا على شولاك... على ان نرد بالنا منه ونقضوله مصالحه والانه... وقضينا له جميع مآربه وقبل التاريخ توجه لبرنوح... والشيخ متاع القافلة الحاج حمد العوف رسلنا... بلد الطويلة وبعت له غلامه ورجعه معه ومركز الحكومة جعلوله جوز زبطية يمشو معه إلى... يد الحاج حمد المذكور وان لزمتكم حاجة لا لنا...

الجواب من محمد بن علوة.

والخدامة ما مشى منهم احد معد الترجمان وبعد ثلاثة أيام أو أربعة متوجهين لطرفكم.

بيد مصطفى بي البروسيا ببلد سوكنة.

146 / 8

من الحاج الامين بن الحاج الصديق الانصاري الى القنصل [illegible] قنصل الانقليز من شان الجواب الذي ارسلت
لنا وصل وما به علمناه وعرفتنا من اجل ان نعرفوكم على احوال الشعانبه و[illegible] وبلغنا بانه
[illegible] كتب الى جماعة توات الى [illegible] وطلب منهم خمسة ماية حمل تمر من [illegible] مثل
[illegible] بمرزق وعشرة [illegible] من ذهب [illegible] ما اجتمعت [illegible] توات واتفقوا
مع بعضهم بانهم [illegible] والله سبحانه وتعالى [illegible] عليه [illegible] هذا الخبر [illegible]
الايام والغزي متاع التوارق الذي غزى على الشعانبه [illegible] الابل [illegible]
[illegible] الابل [illegible] وجاب متاع الغدا [illegible] الذي [illegible] الشعانبه [illegible] غدامس
على بلد [illegible] مع [illegible] الى الشعانبه [illegible] بانه الشعانبه [illegible]
[illegible] العزنجيب وكذلك [illegible] معه [illegible] الشعانبه. وهذا ما
بلغنا من الخبر واحوال السودان [illegible]. [illegible] ولا هناك الا الهناء [illegible] شوال [illegible] من الحاج
الامين بن الحاج
الصديق
الانصاري

6 ـ جواب من الحاج الأمين الأنصاري شيخ غات إلى وكيل القنصل الإنجليزي في مرزق بخصوص الأوضاع في دواخل الجزائر. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس شعبة الوثائق والخطوطات وثيقة رقم 8.

من الحاج الامين بن الحاج الصديق الانصاري إلى القنصل قاقليوفي قنصل الإنجليز من شأن الجواب الذي أرسلت لنا وصل وما به علمناه وعرفتنا من أجل أن نعرفوكم على أحوال الشعابنة والفرنسيين وبلغنا أن الفرنسين كتب إلى جملة تواث إلى قوراره وطلب منهم خمسة مئة جمل تمر من المليح مثل التاليس في مرزق وعشر ركبات من ذهب طلبهم فيهم فأجتمعت أناس توات واتفقوا مع بعضهم بأنه يقاتلوه والله سبحانه وتعالى يعينهم عليه يكصروه هذا الخبر ورد في هذه الايام والغزي متع التوارق الذي غزا الشعابنة سعى منهم الابل ورَوح لاسو ولاسويه وجابوا الابل ياسرة وجاب متع الغدامسيه الذي خدوهم الشعابنة سابقاً من غدامس على بلد وارقلة وتلاقوا مع قافلة سوف ماشية إلى الشعابنة متع وارقلة خش في صلح الفرنسين وكذلك بلد سوف صالح معه وطاعوه مثل الشعابنة وهذا ما بلغنا من الخبر احوال السودان عافية وتمبكتو عافية ولا هناك إلا الهناء. 29 شوال. 1265 من الحاج لامين بن الحاج الصديق الانصاري.

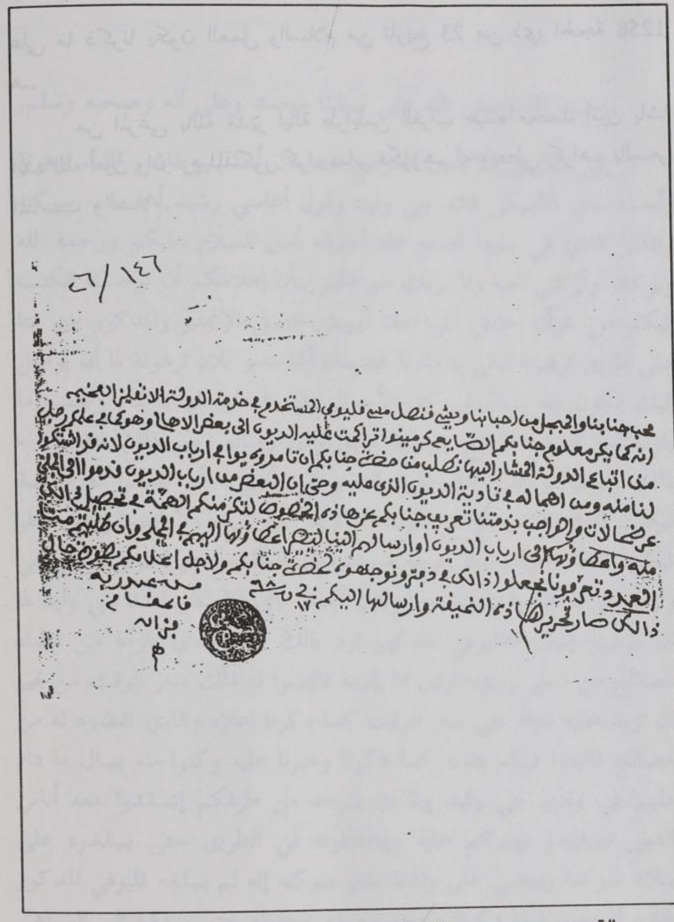
7 ـ رسالة من مدير إيالة طرابلس الغرب عبد محمد أمين باشا إلى قادة المناطق بخصوص رحلة قاقليوفي لتولي مهام الوكالة القنصلية البريطانية في مرزق. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. شعبة الوثائق والمخطوطات رقم 111.

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إلى المكرمين الاجلين المحترمين عصمان أغا بيز باشى قائد ترهونة وأحمد باي الابيض قائد بني وليد وقول أغاسي رشيد أغا مدير سوكنه والمدير الذي في سبها أصلح الله أحواله أمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأزكى تحية ولا يريك سو الخير بأن إعلامكم أن توجب الكتب إليكم من شأن حامل أمرنا هذا أبيش قنصل الإنجليز والمذكور من هنا على طريق ترهونة تبقى يا ولدنا عصمان أغا مدير بلاد ترهونة لما أن يوصل إليك تكون منه ببال في كل الأحوال وتهنينا عليه الهناء التام وجميع ما يلزمه من قضاء مصالح بترهونة عليق وتبن ومأنه وغير ذلك فتقضوا له ذلك ويوافيكم على كل شيء تمنه وحتى أنتم لما أن تقضوا له حاجة فيكون ذلك بالسعر الواقع بحيث الا تزيد عليه شيء ولا إتضيقوا له خاطر فيكون العتاب فيكم ولما يتوجه من طرفكم فاسقدوه على طريق وادي بني وليد حتى تبلغوه إليها وانت يا ولدن أحمد باي الابيض قائد بني وليد لما ان يوصل إليك قاقليوفي المذكور ترد بالك منه والذي يلزمه من قضاء مصالح من شعير ومؤنه وتبن مما يلزمه فاقضوا له ذلك سعر الوقت من غير ان تزيد عليه شيئاً على سعر الوقت كما ذكرنا اعلاه والذي تقضوه له من مصالح فاليفوا فيكم بتمنه كما ذكرنا وهنونا عليه وكنوا منه ببال ما دام مقيم في وادي بني وليد ولما ان يتوجه من طرفكم إتسقدوا معه أناس الدين تعرفوهم يهنوكم عليه ويحفظونه في الطريق حتى يبلغوه على بلاد سوكنة ويجي على ولدنا مدير سوكنه إنه لم يبلغه قليوفي المذكور يقف له حسب ما ذكرنا ويوجه مع من يحفظه حتى يبلغه إلى السباهى ويجي على ولدنا مدير الساهى لما ان يوصل اليه المذكور يقف له على حسب ما ذكرنا ويوجه مع من يبلغه إلى مرزق بالامن والسلامة ولا بد

على ما ذكرنا يكون العمل والسلام من تاريخ 23 من ذي الحجة 1258 هـ.

من المرعى بالله مدير ايالة طرابلس الغرب عبده محمد أمين باشا ايده الله أمين وان لزم المذكور كراء بعاير فكروهم له ويعطي كراهم بالسعر المناسب والسلام.



١٤٦/٦

محب جنابنا والمبجل من احبابنا ويشى قنصل ميسو قليوفي المستخدم في خدمة الدولة الانجليزية الفخيمة
انه كما يكن معلوم جنابكم العايم كرمينو تراكمت عليه الديون الى بعض الاهالي وهو كما في علمكم رجل
من اتباع الدولة المشار اليها نطلب من حضرة جنابكم ان تامروه يوافي ارباب الديون لانه قد اشتكوا
لنا منه ومن اهماله في تادية الديون الذي عليه وحتى ان البعض من ارباب الديون قدموا الى المجلس
عرض حالات والواجب بذمتنا تعريف جنابكم عن هاذه الخصوص لتكن منكم الهمة في تحصيل ذالك
منه واعطاها وارسالها الى ارباب الديون او ارسالهم الينا ليصير اعطاها اليهم في المجلس وان طلبتم منا
العدد تعرفونا نجعلوا ذالك في دفتر ونوجهوه لحضرة جنابكم ولاجل اعلامكم بصورة حال
ذالك صار تحرير هاذه النميقة وارسالها اليكم في [illegible] من عبد ربه قائمقام فزان

8 - رسالة من عبده حسن قائمقام فزان إلى قاقليوفي قنصل الإنجليز بمرزق بخصوص ديون التاجر كرمينو. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. شعبة الوثائق والمخطوطات. وثيقة رقم 26رقم الأصل Fo 160/36.

محب جانبنا والمبجل من أحبابنا ويشى قنصل ميسو قليوفي المستخدم في خدمة الدولة الإنجليزية الفخمية إنه كما يكن معلوم جنابكم (العايم) كرمينو تراكمت عليه الديون إلى بعض الاهالي وهو كما في علمكم رجل من أتباع الدولة المشار إليها نطلب من حضرة جنابكن ان تأمروه يوافي أرباب الديون ولانه قد إشتكوا لنا منه ومن إهماله في تأدية الديون الذي عليه وحتى أن البعض من أرباب الديون قدموا إلى المجلس عرض حالات والواجب بدمتنا تعريف جنابكم عن هذه الخصوص لتكن منكم الهمة في تحصيل ذلك منه وإعطاءوها إلى أرباب الديون أو إرسالهم إلينا ليصير إعطاءوها إليهم في المجلس وان طلبتم منا العدد تعرفونا نجعلوا ذلك في دفتر ونوجهوه لحضرة جنابكم ولأجل اعلامكم بصورة حال ذلك صار تحرير هذه النميقة وارسلناها إليكم 68,17 هـ من عبد ربه قائمقام فزان.

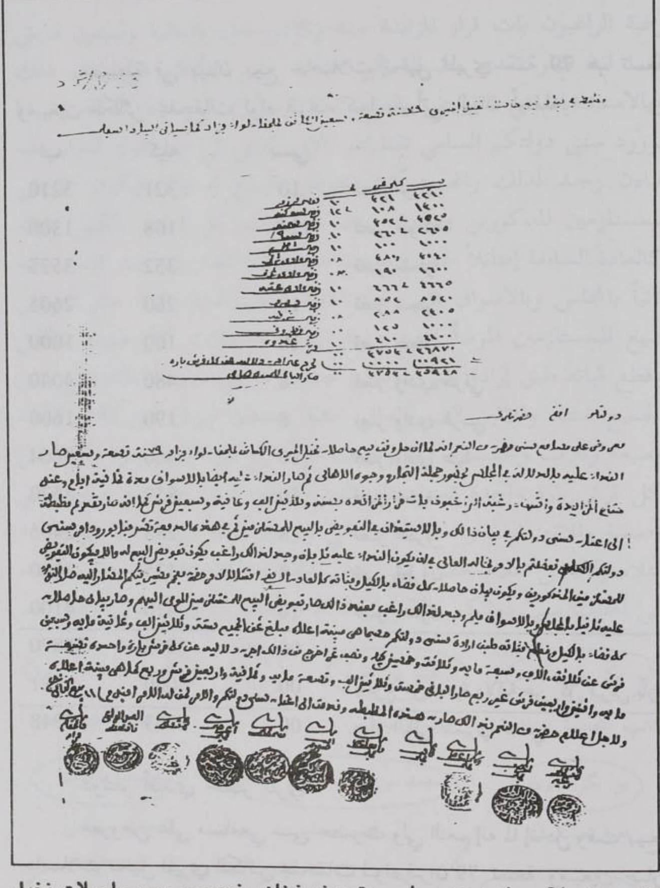


9 - وثيقة صادرة عن القاضي محمد زين العابدين بخصوص تصفية حقوق تاجر توفي في مرزق. مجموعة شاكر علوة - مرزق.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

وبعد لفما ان توفى دومه بن عريش المجبري بمرزك مدية فزان وخلف بعض ماله بيد عبدالله بن سعيد ثم ان عبدالله المذكور طرحه بيد الحاج محمد بن الحاج عبدالله بن علوه علي وجه الحفظ والامانة ليحفظ لاربابه فلما قدمت القافلة منهم اتاه جواباً من عبدالله بن سعيد المذكور ومحمد بن دومه ابن عريش المصري بخط منسوب للفقيه الغندور وعرف بخـط الشيخ يونس بن الحاج شعيـب العجايب وإبراهيم المكسيري وثبوت عدالته عندهما بذكرهم له في الجواب المبعوث من المذكورين بقولهم فيه ياتوك يونس بن دومه وعبد النبي مكنهم ما هو مطروح عندك لمن ذكر فلما نظر جوابهم حظر المذكورين يونس وعبد النبي وبمحضر كاتبه والفقيه محمد العالم بن الفقيه محمد المغرب (   ) بنيابة الحاج عبدالله بن الحاج محمد أقرال السوكني نايباً عنه في تسليم المال المطروح عنده وناب منابه وسلم لهما ما هو مطروح عند من ذكر ومذكور بزمامه عينا عينا كل حاجة باسمها فاول ما استملوه (استلموه) من ذلك احدى وعشرين رطل قرنفل وسبعة عشرة ربطة حرير الوان وثلاثة عشرة شال زيتي بو حاشية حمراء وثمانية بو حاشية صفراء وثمنية برانيس ملف أخضر وشال أحمر مفروش ومقطعين شاش ومقطع شرك الهوى ومقطع كاتفه قطني وبنيش كاتفة قطني ومقطع عفريته وعشرين ذراع عفريت وثلاثة عشرة زوج شاميه بلدي ومقطعين مرداس وست عشرة شال بنات وصندوق منجورة بيضاء وخمسة ارطال مرجان وثمانون جاموس وخمسة شكوك حبه جديدة ودواية نحاس وثلاثة كواغظ صبغة طويلة

وكاغطين بياض السعد وثلاثة وثلاثون ربطة كويمرة وشكارة فيها شوي قمام وميزان كفف وقرابيلي هذا عدد المال المطروح اتصلوا به المذكورين على كما امر به وابراءوه البراءة التامة المطلقة بحيث لا رجوع لاحد عليه بعد قبض المذكورين لذلك شهد عليه بما فيه عنهما من شهداه بما قبضوه وعاينه وبراءته له بتاريخ اواسط محرم الحرام عام الستين والمأتين والف فقير ربه واسير ذنبه عبده محمد بن أحمد بن أبي بكر ثيب عليه أمين والفقير لله تعالى عبيده محمد العالم ابن امحمد بن محمد تيب عليه أمين.



10 – مضبطة صادرة عن مجلس متصرف فزان بخصوص بيع حاصلات نخيل الميري في لواء فزان بما فيه مرزق. دار المحفوظات التاريخية. طرابلس. رقم 33م 1 ش د.

مضبطة في بيان بيع خاصلات نخيل الميري سنة 79 هـ تسعة وسبعين الكائن بملحقات لواء فزان كما سيأتي البيان أسفله.

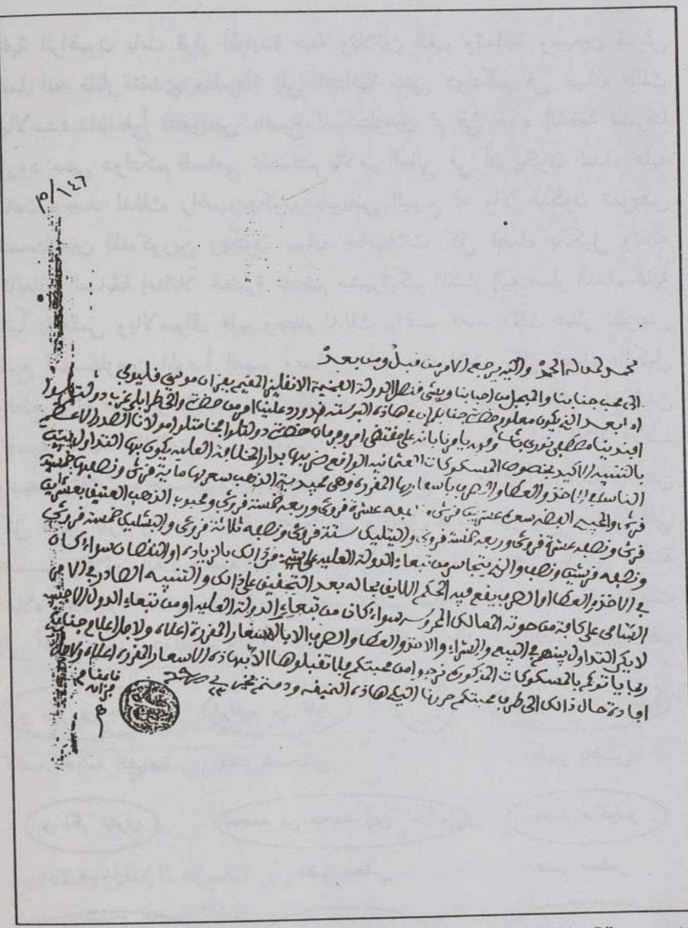
ب	كيله	بـــي	
3210	321	10	قصر مرزق
1300	108	124	قصر سوكنة
3525	352	10	قصر سمنو
2605	260	10	قصر سمنو
1000	100	10	قصر سمنو
4040	480	8	قصر وادي شرقي
1600	190	8	قصر وادي غربي
4664	466	10	قصر وادي عتبة
8520	852	10	قصر حفرة
2405	288	8	قصر حفرة
1000	125	8	قصر قطرون
4100	410	10	قصر غدوة
36870	3753	00	
921	0000	00	يخرج عن اجرة دلالية عن كل قرش بارة
35948	3753	00	صار الباقي للميري صافي

دولتلو أفندي حضر تلري

معروض على مسامعي سنى حضرت ولي النعم إنه لما إنحل وقت بيع حاصلات نخيل الميري الكائن بملحقات لواء فزان 79 تسعة وسبعين صار النداء عليه بالدلالة في المجلس بحضور جملة التجار ووجوه الاهالي ثم صار النداء عليه ايضاً بالاسواق مدة ثمانية ايام وعند ختام المزايدة واثبات

رغبة الراغبون بات قرار المزايدة ستة وثلاثين الف وثمانية وسبعين قرش كما انه صار تقديم مضبطة إلى اعتاب سنى دولتكم في بيان ذلك وبالاستئـذان في التفويض بالبيع للمستلزمين تم في هذه الدفعة تشرفنا بورود سنى دولتكم السامي تفضلتم بالامر العالي في أن يكون النداء عليه فاءن وجد لدلك راغب يكون تفويض البيع له والا فيكون تفويض للمستلزمين المدكورين ويكون بيان حاصلات كل قضاء بالكيل وتباته كالعادة السابقة إمتاثلاً لحضرة مفخم مشيريتكم المشار إليه صار النداء عليه ثانياً بالمجلس وبالاسواق فلم وجد لدلك راغب فعند ذلك صار تفويض البيع للمستلزمين المومأ إليهم وصار بيان حاصلات كل قضاء بالكيل وقطع قباته طبق إرادة سنى دولتكم حسب ما هي مبينة اعلاه مبلغ ثمن الجميع سته وثلاثين الف وثماني مئة وسبعين قرش عن ثلاثة آلاف وسبعة وثلاث وخمسين كيلة ونصف ثم أخرج من ذلك أجرة دلالية عن كل قرش بارة واحدة تسعة مئة واثنين واربعين قرشاً غير ربع صار الباقي خمسة وثلاثين الف وتسع مئة وثماني واربعين قرشاً وربع كما هي مبينة اعلاه ولاءجل اعلام حضرة ولي النعم بذلك صارت هذه المضبطة وقدمت إلى أعتاب سنى دولتكم والامر لمن له الامر أفندم 11 ربيع الثاني 1280 هـ.

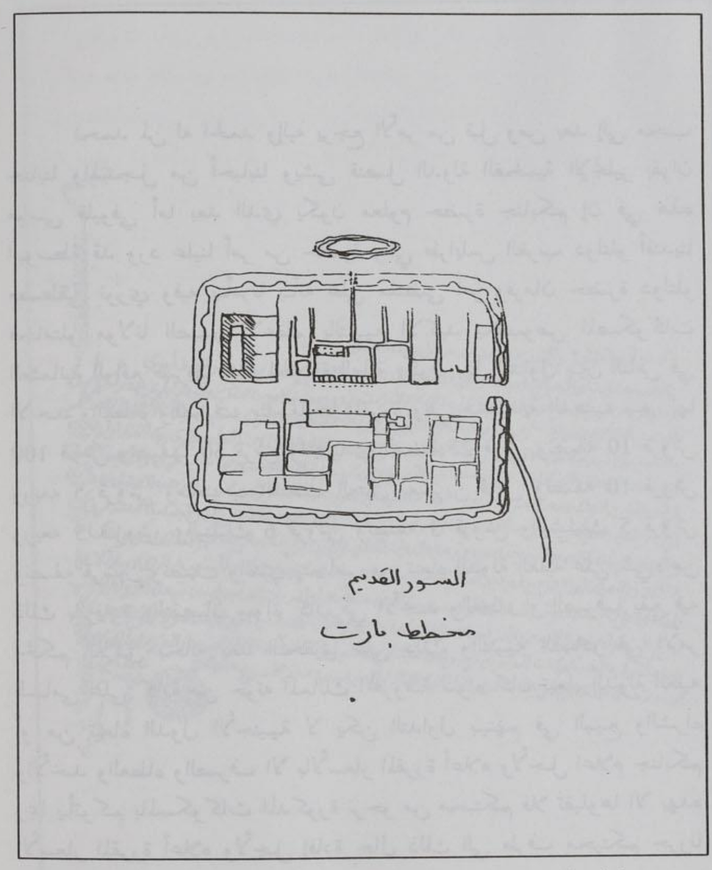
ابو بكر بن محمد	ابراهيم بن غلوة	الحاج محمد بن علوة
كاتب المحكمة الشرعية	عضو المجلس	عضو بالمجلس
بو بكر تيتوي	محمد بن محمد زين العابدين	محمد ماكوسو
امين صندوق	عضو مجلس	عضو مجلس
	محمد زين العابدين	
	قاض مرزق	قائمقام فزان



11 - رسالة قائمقام فزان عبده حسن إلى قاقيلوفي قنصل بريطانيا في مرزق بخصوص أمر الصدر الأعظم حول المسكوكات العثمانية. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. شعبة الوثائق والمخطوطات رقم 15. رقم الأصل Fo 160/ 36.

نحمد لمن له الحمد وإليه يرجع الأمر من قبل ومن بعد إلى محب جنابنا والمبجل من أحبابنا ويشى قنصل الدولة الفخمية الإنجليز بفزان موسى قليوفي أما بعد الدي يكون معلوم حضرة جنابكم إن في هذه البوسطة قد ورد علينا أمر من حضرة والي طرابلس الغرب دولتلو أفندينا مصطفى نوري وفيه يـأمرنا بـأنه على مقتضى أمر وفرمان حضرة دولتلو فخامتلو مولانا الصدر الاعظم بالتنبيه الاكيد بخصوص المصكوكات العثمانية الواقع ضربها بدار الخلافة العلية يكون بها التداول بين الناس في الاخد والعطاء والصرف بأسعارها المقررة وهي مجيدية الذهب سعر لها 100 قرش ونصفها 50 قرش والمجيدي الفضة 27 قرش ونصفه 10 قروش وربعه 5 قروش ومحبوب الذهب العتيق بعشرين قرش ونصفه 10 قروش وربعه 5 قروش والبتليك 6 قروش ونصفه 3 قروش والبشليك 5 قروش ونصفه قرشين ونصف والدي يتجاسر من تبعاء الدولة العلية على شيء من ذلك بالزيادة والنقصان سواء كان في الأخد والعطاء أو الصرف يقع فيه الحكم اللائق بحاله بعد التحقيق على دلك والتنبيه الصادر في الأمر السامى على كافة من حوته الممالك المحروسة سواء كان تبعاء الدولة العليه أو من تبعاء الدول الأجنبية لا يكن التداول بينهم في البيع والشراء والأخد والعطاء والصرف الا بالأسعار المقررة أعلاه ولأجل اعلام جنابكم ربما يأتوكم بالمسكوكات المدكورة نرجو من محبتكم فلا تقبلوها الا بهذه الأسعار المقررة أعلاه ولأجل إفادة حال ذلك الى طرف محبتكم حررنا اليكم هده النمقية ودمتم بخير.

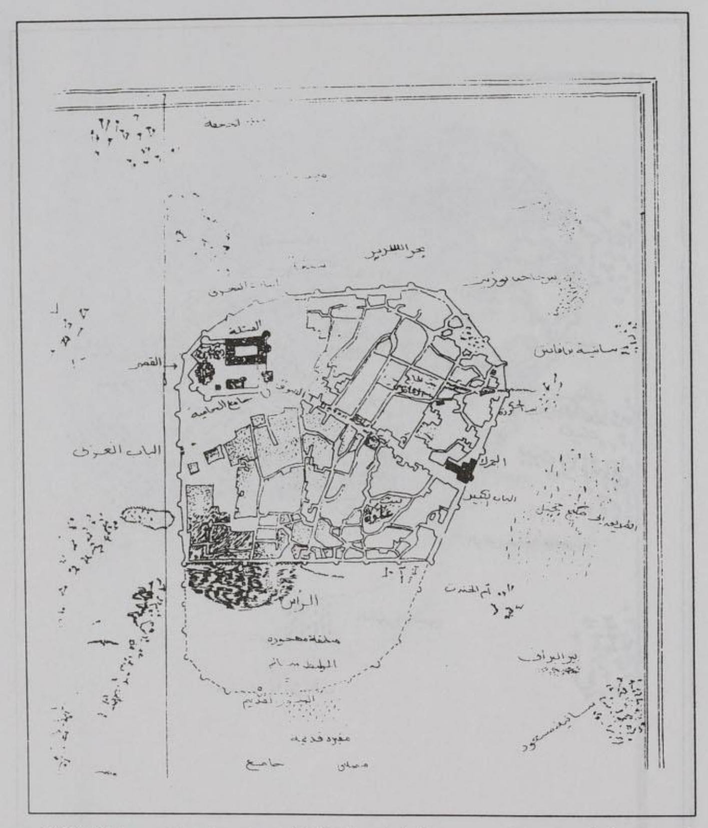
قائمقام فزان 1269 هـ عبده حسن



1 - مخطط بارث 1849 - 1855

نقلاً عن:

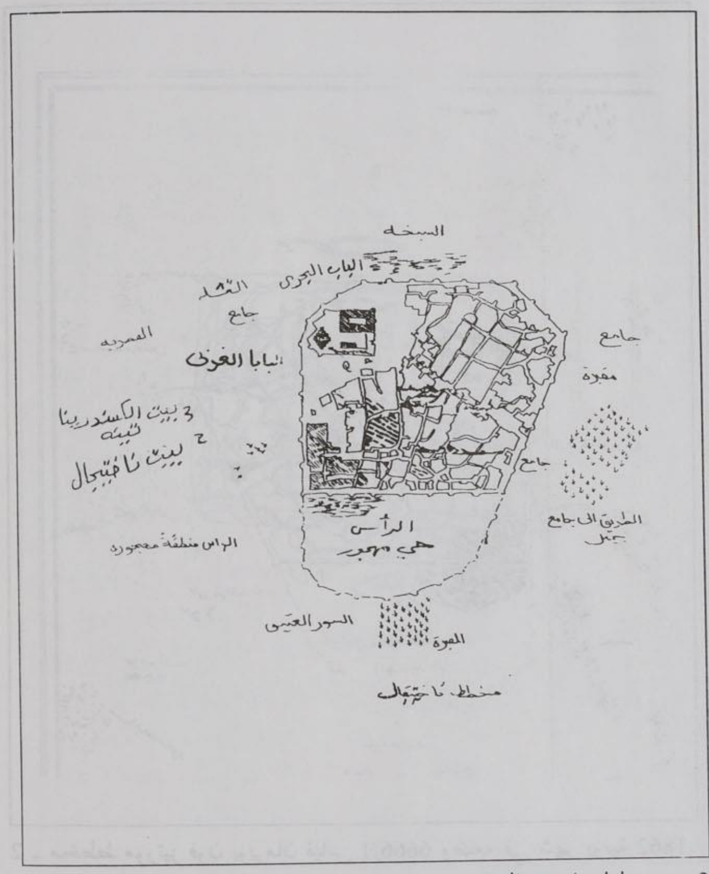
L. Eldblom, Structure, Fonciere Organisation et Structure Sociale. Lund 1968, p. 88.



2 - مخطط مورتيز فون بويرمان قياس 6666/1 وضعه في شهر يونية 1862.

نقلاً عن:

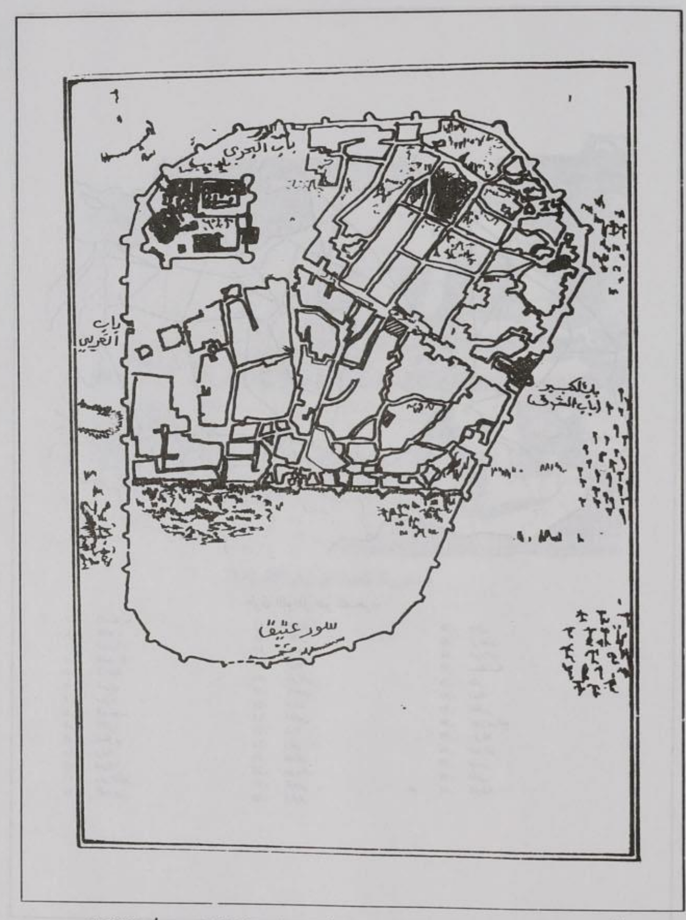
Moritz Von Beuermann, Reise Von «Bengasi nach Udschila und von Udschila nach Mursuk» A. Petermann, Mitteilungen U. S. W. Eng. 2. 1862/63. Gotha 1863.



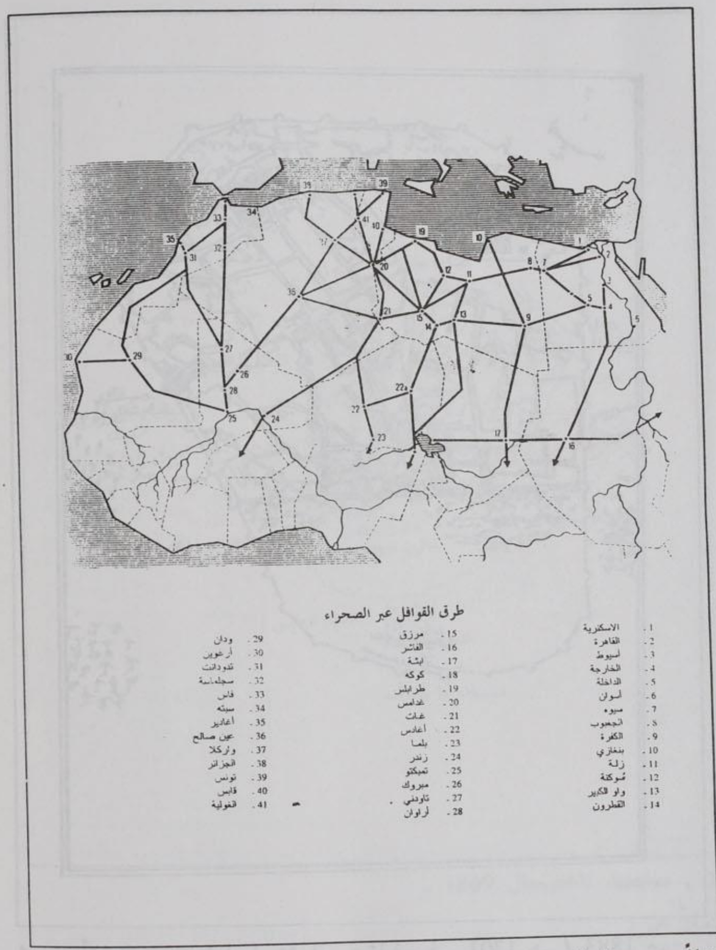
3 - مخطط ناختيجال 1869 .

نقلاً عن:

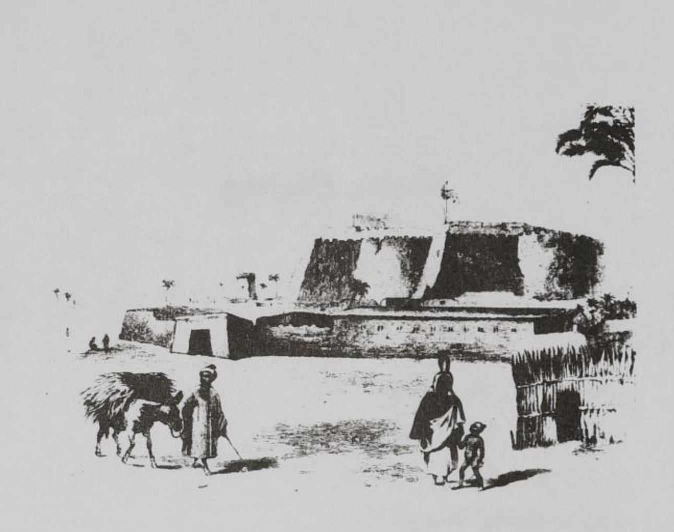
L. Eldblom, Structure Fonciere, Organisation Sociale. Lund 1968, p. 88.



4 - مأخوذ من مخطوط عثماني مؤلف في 1301 هـ / 1883 م.
(تفضل الأخ عمار جحيدر بارسالها الى الباحث من تركيا.



نقلاً عن: عماد الدين غانم (محرر) الصحراء الكبرى. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1979، ص. 186.



صورة قلعة مرزق القديمة

المصادر والمراجع

1 - المصادر:

أ ـ المصادر غير المنشورة.

1 ـ الرواية الشفوية.

2 ـ الوثائق.

ب ـ المصادر المنشورة.

1 ـ المصادر العربية والمعربة.

2 ـ المصادر الأجنبية.

2 - المراجع:

أ ـ المراجع العربية والمعربة.

ب ـ المراجع الاجنبية.

أولاً: المصادر غير المنشورة:

أ ـ الرواية الشفوية:

1 - بوقيلة. الأمين، مقابلة شفوية أجراها الباحث في مدينة مرزق يوم 21 - 12 - 1993 م.

2 - الدسوقي. حميد. مقابلة شفوية أجراها الباحث في مدينة مرزق يوم 24 - 12 - 1993 م.

3 - شحيرة. عبد السلام. مقابلة شفوية أجراها الباحث في مدينة مرزق يوم 20 - 12 - 1993 م.

4 - عثمان. يوسف الاخضر. مقابلة شفوية أجراها الباحث في مدينة مرزق يوم 24 - 12 - 1993 م.

5 - مصطفى، المهدي. مقابلة شفوية أجراها الباحث في مدينة مرزق يوم 20 - 12 - 1993 م.

ب ـ الوثائـق:

1 - وثائق دار المحفوظات التاريخية.

2 - وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

3 - وثائق خاصة.

4 - الوثائق المنشورة.

ثانياً: المصادر المنشورة:

أ ـ المصار العربيـة والمعربة:

1 - ابن خلدون، عبد الرحمن. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. ج 6 . بيروت مؤسسة الأعلى 1971م.

2 - ابن غلبون. التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، طرابلس 1931م.

3 - الانصاري، أحمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب طرابلس: مكتبة الفرجاني د. ت.

4 - جامي، عبد القادر، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى. طرابلس: دار المصراتي، 1974م.

5 - الحشائشي، محمد بن عثمان، الرحلة الصحراوية عبر أراضي طرابلس وبلاد التوارق، قدم لها وعلق عليها وراجع ترجمتها إلى العربية، محمد المرزوقي. تونس: الدار التونسية للنشر، 1988م.

6 - ريتشاردسون، جيمس، ترحال في الصحراء، ترجمة الهادي أبو لقمة. بنغازي: جامعة قاريونس، 1993م.

7 - غانم، عماد الدين (محرر ومترجم). رحلة عبر افريقيا: مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا. طرابلس. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1996م.

8 - الفقيه حسن، حسن. اليوميات الليبية. الجزء الأول تحقيق محمد الأسطى، عمار جحيدر، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1984م.

9 - فيرو، شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتعليق. محمد عبد الكريم الوافي. ص 2 . طرابلس. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان. 1983م.

10 - ليون، جون فرنسيس، من طرابلس إلى فزان 1818م - 1822م ترجمة مصطفى جودة. طرابلس، تونس: الدار العربية للكتاب 1976م.

11 - ويللارد، جيمس، الصحراء الكبرى. طرابلس. مكتبة الفرجاني. 1976م.

ب ـ المصادر الأجنبيـة:

1 - Barth, Heinrich. Reisen und Entdeckungen in Nord Centralafrika, Vol. I.

2 - Beurmann, Moritz Von «Reise Von Bengazi nach Udschila und von Udschila nach Mursuk. 13. Febr. Bis 28 Apr. 1862» Petermann's Mittheilungen Erganzungsband 2 (1862 - 1863).

3 - Beurmann Karl Moritz von, Voyages et Explorations 1860 - 1863 St. Illide 1973.

4 - Eduard Vogel's Reise nach Centralafrika Marz 1853 - Jan. 1854 Petermann's geographische Mitteilungen 2 (1855), PP. 273 - 259.

5 - «Handelsverkehr in Tripolis» Export, 6 (1884) PP 546 - 547.

6 - Nachtigal, Gustav, Sahara und Sudan, Leipzig, 1879. Vol. I.

7 - Pacho Jean - Raimond, Relation d'un voyage dans la Marmarique, la Cyrenaique et les Oasis d'Aujelah et de Maradah. Marseille 1979.

8 - Schweiger - Lerchenfeld, «Tripolitanien» Ostereichische Monatsschrift fur den Oreint, 9 (1881).

9 - El - Tounisi, Voyage Au Ouaday, Paris, 1851.

10 -Wagner Hermann (Ed.). Schilderung der Reisen und Entdeckungen des Dr. Eduard Vogel in Central - Africa, Leipzig, 1869.

المراجـع:

أولاً: المراجع العربيـة والمعربة:

1 ـ الأحوال، خليفة محمد. الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864 م إلى 1911 م رسالة ماجستير جامع الفاتح. كلية التربية 1985 غير منشورة.

2 ـ إسماعيل عمر، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا. 1835 م - 1882 م، القاهرة. جامعة عين شمس. 1972 م.

3 ـ أيوب، محمد سليمان، «جرمة في عصر ازدهارها 100 م إلى 450 م ليبيا» في: التاريخ المؤتمر التاريخي. 1968 م. بنغازي: الجامعة الليبية. كلية الآداب 1968 م ص 155 - 156 .

4 ـ أيوب، محمد سليمان. مختصر تاريخ فزان منذ أقدم العصور حتى 1911 م. طرابلس: المطبعة الليبية. 1967 م.

5 ـ البرغوثي، عبد اللطيف محمود. تاريخ ليبيا الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر العثماني. بيروت: دار صادر. 1973 م.

6 ـ البرغوثي، عبد اللطيف محمود، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي. بيروت: دار صادر، 1971 م.

7 ـ بعيو، مصطفى عبدالله. دراسات في التاريخ اللوبي. الاسكندرية: مطابع عابدين. 1953 م.

8 - بوغزيز، يحيى، طرق القوافل والأسواق التجارية في الصحراء الكبرى، تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر. بغداد. معهد البحوث والدراسات العربية 1983 م ص 129 - 145 .

9 - بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ترجمة الهادي أبو لقمة، محمد عزيز، بنغازي: جامعة قاريونس. 1988 م.

10 - جريدة الشاطى الرابع يناير 1928 م العدد 15 .

11 - الحريري، محمد علي حسيني، النقود المتداولة في الدولة العثمانية. مجلة الدارة، الرياض ع 2 (ربيع الأول 1416 هـ / 1995م) ص 116 - 119 .

12 - حسين، أحمد الياس، «سلع التجارة الصحراوية». عماد الدين غانم (محرر) الصحراء الكبرى، طرابلس. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. 1979 م. ص 204 - 215 .

13 - الحضيري، محمد المدني، الطريق من طرابلس إلى فزان. مجلة البحوث التاريخية، طرابلس 1 - 1 (يناير 197٥ م) ص 102 - 107 .

14 - الدجاني، أحمد صدقي. أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. طرابلس: دار المصراتي للطباعة والنشر. د. ت.

15 - الدجاني، أحمد صدقي، ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني 1882 م - 1911 م. القاهرة 1971 م.

16 - الدجاني، أحمد صدقي، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881 م - 1911 م. ترجمة عبد السلام أدهم. بيروت: دار صادر 1974 م.

17 - الدناصوري، جمال الدين، جغرافية فزان، بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967م.

18 - روسي، أتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي. ط 2 طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1991م.

19 - الزاوي، الطاهر. معجم البلدان الليبية. طرابلس. مكتبة النور 1968م.

20 - زنبير، محمد. تجارة القوافل في المغرب، تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية. 1984م ص 165 - 187 .

21 - السوري، صلاح الدين حسن، «الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب في متصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني. مشاكل الضغط والتوتر»، البحوث التاريخية، طرابلس، 2 (يوليو 1984م) ص 368 - 397 .

22 - شرف، عبد العزيز طريح. جغرافية ليبيا. ط 2 ، الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1971م.

23 - الطوير، محمد امحمد، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ليبيا، 1831م - 1842م. بودابست. 1991م. اطروحة دكتوراه غير منشورة.

24 - عبد اللطيف، علي، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا. مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م.

25 - غانم، عماد الدين «المصالح الألمانية في ليبيا» مجلة البحوث التاريخية طرابلس، 5 . (1983م) ص 37 - 70 .

26 - فولايان، كولا، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا، ترجمة عبد القادر المحيشي، مراجعة صلاح الدين حسن السوري. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1988 م.

27 - القاضي، أبو بكر عثمان. فزان ومراكزها الحضارية عبر العصور [مرزق] مركز دراسات وأبحاث الصحراء. 1989م.

28 - كاكيا، أنتوني جوزيف، ليبيا خلال العهد العثماني الثاني 1835م - 1911م، ط 1طرابلس. دار الفرجاني 1975م.

29 - كورو، فرانشيسكو، ليبيا أثناء العهد الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، طرابلس: دار الفرجاني. 1971م.

30 - موري، أتيلو، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي، تعريب خليفة محمد التليسي. طرابلس. دار الفرجان 1971م.

31 - مناع، محمد عبد الرزاق، الانساب العربية في ليبيا. الاسكندرية: دار المختار. 1991م.

32 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس. مسألة الرق في أفريقيا، بحوث ودراسات، تونس. 1989م. ص: 105 - 108.

33 - ميكاكي، رودلفو، طرابلس الغرب. تحت حكم أسرة القره مانلي، ترجمة طه فوزي. القاهرة: معهد الدراسات العربية 1961م.

34 - ناجي، محمود. تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبدالسلام أدهم، محمد الأسطى بنغازي: الجامعة الليبية كلية الآداب. 1970م.

35 - نجم، محمد يوسف، ليبيا في كتب الجغرافيا والرحلات. بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان. 1388هـ. 1968م.

36 - النقر، عمر عبدالرزاق. الحج من غرب أفريقيا، دراسة تاريخية بإشارة خاصة للقرن التاسع عشر، ترجمة صفية صالح عيسى، الخرطوم: 1989م.

37 - هورنمان، فريدريك، رحلتان عبر ليبيا. طرابلس: الفرجاني 1974.

ثانياً الماجع الأجنبية:

1 - Al - Barbar, Agil M. Economics of Calonialism: The Italian Invasion of Libya and The Libyan Resistance 1911 - 1920; A Socio - Economic Analysis (Tripoli: Markaz Jihad Al - Libyin - Stadies Centre, 1992).

2 - Bilgver, «Der Handel Tripolitaniens» Handelsmuseum, 29 (1914) pp. 205 - 206.

3 - Boahen A. A. Britain, The Sahara and The Western Sudan 1788 - 1861. Oxford: Clarendon Press 1964.

4 - Bovill, E. W., Carvans of The Old Sahara, London, 1933.

5 - Brenner, Louis. The Shehus of Kukawa: A History of The AL-Kanemi Dynasty of Bornu, Oxford: Claredon Press, 1973.

6 - «Dr. Nachtigal und Fraulein Tinne in der Sahra» Globus, 15 (1869). P 251.

7 - Dyer Mark F. The Foreign Trade of Western Libya. Boston: University Graduate School 1987. Unpublished Diss.

8 - Duveyrier, H., Exploration du Sahara: Les Touareg du Nord. Paris, 1964.

9 - Encyclopaede Of Islam. New Edition, Vol. 2.

10 - Eldblom Lars Structure Fonciere. Organisation et Structure Sociale: Une etude Comperative sur la vie Socio - economique dans Les trois Oasis Libyennes de Ghat, Mourzouk et Partuculierement Ghadames. Lund: Uniskol 1968.

11 - Globus, 11 (1867), p. 220.

12 - Globus, 41 (1882), p. 127.

13 - Globus, 38 (1880), p. 111.

14 - Globus, 95 (1909), P. 259.

15 - Grothe, L Hugo. Tripolitanien und der Kawanen Handel Nach dem Sudan, Leipzig 4 (1898).

16 - Hesnawi, Habib Wada. El - Fazzan Under The Rule of the Awlad Muhammad. Sebha 1990.

17 - Ibrahim, A. Abdallah, Government and Society in Tripolitania and Cyrenaica (Libya) 1835 - 1911. The Ottoman Impact (Tripoli: Markaz Jihad Al-Libyin - Studies Centre, (1989).

18 - Jahnson Marion, «Calico Caravans: The Tripoli Kano Trade After 1880», Journal of African History, Vol. XVII, I (1976).

19 - Law. R. C. «The Garamantes and Trans-Saharan Enterprise in Classical Thimes». Journal of African History, VIII. 2 (1967), pp. !81 - 200.

20 - Leyk, Ivan «Die Nordafrikanischen Handles - und Karawanenstrassen» Export 7 (1885).

21 - Mathuisieulx. H. M. De. A Travers La Tripolitanie. Paris 1913.

22 - Miege, J. L. «La Libye et le Commerce Transsaharien aux XIX Siecle» R. O. M. (1. Sem. 1975).

23 - Newburry, C. W., «North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century: a Reevalution», J. Afr. Hist. VII, 1966.

24 - Robinson C. A. Haus land, London, 1896.

25 - Schantz, Moritz, Algerien, Tunesien und Tripolitanien. Halle. 1905.

26 - Schiffers, Heinrich. Die Sahara und ihre Randgebiente. Munchen 1975. Vol. 3.

27 - Smaldone, Joseph, «Firearms Trade in he Central Sudan in the Nineteenxh Century» in: Aspects of West African Islam, ed. Daniel F. Mc. Call and Norman Bennett, Boston: Boston University African Studies Centre, 1971.

28 - Staudiner, P., 1m Herzen der Hausalander, Berlin, 1891.

29 - Thomson, J. «Niger and Central Sudan Sketches», Scottish Geographical Magazine (1886).

30 - Toledano. Ehud R. The Ottoman Slave Trade and its Suppression 1840 - 1890. Princeton 1982.

31 - Zimmerer. H. «Tripolitanien und der Karavanenhandel» Beilage zur Allgemeinen Zeitung. Nr. 219 (28. 9. 1898) P. 1 - 3.

الفهـــــــــارس

فهرس الأعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د ـ ذ)

(ر)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

فهرس المواقع

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د ـ ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط ـ ظ)

فهرس القبائل والشعوب